

مملكة البحرين
مركز البحرين للدراسات والبحوث

نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي

الكتاب الثاني





الدكتور محمد بن جاسم الغتم

الدكتور محمد نعمان جلال

٢٠٠٤م

إصدار 2005

د./ محمد نعمان جلال
مملكة البحرين

مملكة البحرين
مركز البحرين للدراسات والبحوث



نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي

الكتاب الثاني

الدكتور محمد بن جاسم الغتم   الدكتور محمد نعمان جلال

٢٠٠٤

الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث
٢٠٠٤م

رقم الإيداع بمكتب حماية حقوق المؤلف: ٩٨٧/٢٠٠٣م

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة:د.ع.٤١٦١ / ٢٠٠٤م

الترقيم الدولي الموحد للكتاب ٨-٤٧-٠٩- ٩٩٩٠١

٣٢٧.١٥٣٧

غ ٣٥

الغتم، محمد بن جاسم.
نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولى/ محمد بن جاسم الغتم، محمد نعمان جلال. ـ المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤.
ص 367 : 24سم.
الكتاب الثاني
99901-09-47-8-ISBN

١ـ السياسة الدولية ٢ـ البحرين ـ الأحوال السياسية

٣ـ العالم العربي ـ الأحوال السياسية. أ. جلال، محمد نعمان (م. مشارك)

(تمت الفهرسة بمعرفة إدارة النشر وبنك المعلومات بالمركز)

مركز البحرين للدراسات والبحوث

ص . ب : ٤٩٦ المنامة – مملكة البحرين

هاتف ١٧٧٥٤٧٥٧ (+٩٧٣) – فاكس ١٧٧٥٤٦٧٨ (+٩٧٣)

Homepage: www.bcsr.gov.bh

الصف والإخراج الفني : أمل إبراهيم النعار

مركز البحرين للدراسات والبحوث

المحتويـــــــات

المحتويـــــــات

مقدمـــة

شهد عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ تطورات بالغة الأهمية إنعكست آثارها على العالم بوجه عام وعلى المنطقة العربية بوجه خاص. ولعلّ في مقدمة تلك التطورات انعقاد ثلاثة مؤتمرات هامة سعت لتشكيل مستقبل الشرق الأوسط وهي مؤتمر القمة العربي في تونس والذي أمكن التئام صفوفه في مايو ٢٠٠٤ بعد فشل محاولة الانعقاد الأولى في مارس من نفس العام، ثم مؤتمر القمة للدول الصناعية الثماني في جزيرة سي آيلاند بولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وأخيراً قمة حلف الأطلنطي في اسطنبول في أواخر يونيه ٢٠٠٤. إن هذه المؤتمرات سعت لتشكيل الأحداث والتطورات في العالم والشرق الأوسط بوجه خاص للاعتبارات التالية:

الأول: تمثل قمة الدول الثماني مركز التحكم الاقتصادي والسياسي في العالم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التجمع للدول الغنية والصناعية سعى للانفتاح على العالم بأسره والعالم العربي والإسلامي بوجه خاص، ولذلك وجهت دعوات لأول مرة لعدد من القادة من الدول العربية والإسلامية، كما أن الوثائق التي صدرت عنه تناولت قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي وتسوية المنازعات تجاه القضايا المزمنة وبخاصة القضية الفلسطينية، والقضايا المستحدثة وبخاصة العراق وأفغانستان.

الثاني: تمثل قمة دول حلف الأطلنطي مركز التحكم العسكري في العالم، وقد انعقدت تلك القمة في اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية صاحبة السيادة التاريخية في المنطقة العربية، والتي تعبّر اليوم عن ديناميكية سياسية معينة قد تؤهلها لتصبح جسراً للترابط والتواصل بين الشرق والغرب، مما يؤدي إلى إسقاط المقولة التقليدية المشهورة للشاعر البريطاني الاستعماري العتيق كبلنج «الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان». ومن ناحية أخرى فإن قمة الأطلنطي في اسطنبول طرحت مفهوماً جديداً للحلف واتجاهه للتوسع أو للقيام بدور في الشرق الأوسط بعد أن اتسع نطاقه ليشمل أوربا شرقها وغربها.

الثالث: القمة العربية في تونس والتي كان في مقدمة أولوياتها أمران: أولهما مشروعات تطوير العمل العربي المشترك وثانيهما مقترحات الإصلاح والتحديث في العالم العربي.

ومركز البحرين للدراسات والبحوث كمسبر للآراء والأفكار كان يتابع بدقة انعكاسات كل تلك التطورات على المنطقة العربية وبخاصة على منطقة الخليج العربي على ضوء الأحداث الهامة في المنطقة وفي مقدمتها:

١. غزو الولايات المتحدة للعراق في مارس ٢٠٠٣ وما أدى إليه من تداعيات مثل الإطاحة بنظام صدام حسين، إقامة عدة أنظمة مؤقتة متتالية في العراق مثل مجلس الحكم ثم الحكومة المؤقتة ثم الحكومة الانتقالية وانتقال السيادة للحكومة العراقية، وتوّج ذلك كله قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ والذي يعد علامة فاصلة في سلسلة القرارات العديدة التي صدرت حول العراق منذ غزوه للكويت عام ١٩٩٠ حتى الآن.

ومن التداعيات الأخرى والهامة للغزو الأمريكي للعراق بروز ثلاث ظواهر هي: الأولى: رد فعل الشعب العراقي المتمثل في مقاومة الاحتلال سواء في المنطقة المسماة المثلث السني من الأراضي العراقية أو في حركة مقتدى الصدر الزعيم الشيعي الشاب. وفي مقابل ذلك مالت القوى الشيعية الرئيسة الممثلة في آية الله السستاني والحكيم وغيرهما لمهادنة الاحتلال والتعاون معه انطلاقاً من تصوراتها لمفهوم الواقعية السياسية، وكذلك فعلت القوى الكردية بصورة أكثر وضوحاً وارتباطاً بالسياسة الأمريكية. وتتصل بهذا الموقف الظاهرة الثانية وهي بروز الفكر الطائفي والأثني في العراق من خلال تشكيل مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية والنظام الأساسي لإدارة الدولة، وهذه الظاهرة تمثل خطورة من ناحية، وتمثل مخرجاً من أزمات النظام العراقي والمجتمع العراقي المنقسم طائفياً وعرقياً من ناحية ثانية، كما أنها تمثل بؤرة للخطر تهدد بتقسيم العراق في المستقبل، إذا تجذّرت الانقسامات الطائفية والعرقية من ناحية ثالثة. ولاشك أن هذا كله يحمل نذر سوء لمنطقة الخليج العربي بوجه خاص وللمنطقة العربية بوجه عام. أما الظاهرة

الثالثة فهي ترتبط ببروز دور دول الجوار العراقي في الشرق والغرب والشمال والجنوب وما لديها من إمكانيات في التأثير على مستقبل الأوضاع في العراق من ناحية، وفي الخطط الأمريكية لمستقبل العراق والمنطقة العربية في مشروعات ما أطلق عليه الإصلاح السياسي والشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الواسع وشمال أفريقيا ونحو ذلك من المسميات من ناحية أخرى.

٢. بروز تقلصات شديدة في المنطقة الخليجية بوجه خاص والعربية بوجه عام ونخص بالذكر حالة دولتين هامتين أولاهما المملكة العربية السعودية وما تتعرض له من موجة من الإرهاب والعنف والتطرف غير المسبوق، ولاشك أن مكانة وموقع وثقل المملكة العربية السعودية تجعل أحداثها وتطوراتها لها صدى كبير في منطقة الخليج العربي بأسره، والمنطقة العربية ككل، لدورها في مجلس التعاون الخليجي، وفي جامعة الدول العربية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وأيضاً لما تتمتع به من ثقل في الإنتاج والاحتياطي العالمي للطاقة. أما الدولة الثانية فهي السودان وهي بدورها تعيش حالة من التقلصات والتوترات المتتالية، فما أن أمكن التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة السودانية وقوات التمرد في الجنوب بعد حرب أهلية طاحنة استمرت زهاء أربعين عاماً، حتى انطلق صراع جديد في غرب السودان في إقليم دارفور وهو صراع تقليدي بين القبائل، ولكنه تحول إلى صراع أكبر على مستوى الدولة، وتدخلت فيه القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأوربا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أي أن المشكلة تحولت من أزمة داخلية إلى مشكلة ذات أبعاد دولية.

وتتشابه السودان والسعودية في عدة أمور:

الأول: المساحة الضخمة لكلا الدولتين.

الثاني: عدد السكان المحدود مقارنة بمساحة الدولة وإمكانياتها.

الثالث: الإمكانيات النفطية الكبيرة في السعودية، والاحتمالات النفطية الهامة في السودان، وإن لم ترق لمستوى الدول النفطية الكبرى، ولكن الشواهد تدل على أن بها إمكانيات لا بأس بها وخاصة في الجنوب.

الرابع: ضعف وتدني مستوى التطور الاجتماعي للدولة نتيجة قوة القبائل وعصبياتها، وكذلك دور الانقسامات الطائفية والدينية في المناطق الهامة من الدولة والتي تحتضن الثروات النفطية سواء في جنوب السودان أو في شرق المملكة العربية السعودية.

٣. استمرار المأزق الفلسطيني حيث الحلول السلمية المقترحة تتسم بما يمكن أن نطلق عليه حالات من المراوغة والتسويف والتلاعب بعنصر الوقت وبناء حقائق جديدة من قبل قوة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة. هذا بالإضافة لما تعيشه القيادة الفلسطينية من انقسامات وخلافات في الرؤى وكذلك الخلافات الظاهرة والكامنة بين الفصائل الفلسطينية المتعددة. كما أن مساعي التسوية بين سوريا وإسرائيل تعيش حالة جمود وشكوك متبادلة.

٤. بروز قوى عربية نشطة في الدعوة للإصلاح السياسي والترويج للفكر الأمريكي باعتباره المخرج الوحيد من أزمات النظام القومي العربي الذي اتسم بالعجز طوال الخمسين عاماً الماضية، وبالشيخوخة العمرية لعدد من قادة الدول العربية، والجمود السياسي والثقافي وبذلك أصبحت الدول العربية ككل غير قادرة على بناء نموذج عربي للإصلاح والتطوير ومن ثم فعليها الاستعانة بالفكر والممارسات الغربية وبخاصة المؤسسات الأمريكية. ويرى أصحاب هذه الدعوة انه لا عيب في ذلك، فإذا كان العرب يستوردون السلع من الغرب فما هو الضرر في استيراد بعض الأفكار الإصلاحية إذا كانوا غير قادرين على توليد وابتكار تلك الأفكار من تلقاء ذاتهم.

٥. تدهور سمعة الولايات المتحدة بوجه خاص في المنطقة العربية نتيجة سياسات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وإدارته التي يسيطر عليها من يطلق عليهم المحافظون الجدد، والمسيحيون الجدد New Born Christians & Neo Conservatives وبروز فكرهم المناهض للإسلام من ناحية، والسعي للهيمنة من ناحية أخرى، مما أثار حفيظة الكثير من دول العالم بما في ذلك دول أوربا، وليس فقط المنطقة العربية أو الإسلامية.

وإذا كان العالم المتقدم بقيادة الولايات المتحدة يسعى لوضع الخطط لمستقبل الشرق الأوسط، وإذا كان العالم العربي يسعى لتطوير ذاته بمنهج يعتمد على التطور التدريجي الذي يراعى حقائق التاريخ والثقافة ومراحل التطور السياسي، فإنه من المفيد أيضاً التعرف على فكر الدول النامية الهامة تجاه المنطقة والأحداث الدائرة فيها وحولها، ولهذا اهتممنا في هذا الكتاب بنظرة وتصورات عدد من الدول النامية والإسلامية ذات الحركية والديناميكية والتي لحركتها تأثير على منطقتنا العربية. ومن هذا المنطلق وأخذاً في الحسبان مبدأ التحاور الدولي وفلسفة حوار الحضارات، فقد حرصنا على عرض وجهات نظر عدد من الدول الهامة للتعرف على وجهات نظر وفكر هذه الدول تجاه المنطقة العربية، وأيضاً تعريفهم بوجهة نظرنا. ومن هنا فقد قدمنا في هذا الكتاب قراءات لفكر بعض الدول الهامة تجاه منطقتنا وخاصة الصين والهند واليابان وسنغافورة وباكستان وتركيا باعتبار أن ذلك يعبّر عن مواقف الدول النامية أو الإسلامية ذات العلاقة الوثيقة بالمنطقة.

في هذا الإطار كله يأتي الكتاب الثاني ليحمل نفس العنوان « نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي » ليستكمل القراءة التي قدمناها في الكتاب الأول الصادر عام ٢٠٠٣. وهذه القراءة شأنها شأن أي بحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية قد لا تكون شاملة أو جامعة مانعة أو حتى بالقدر الكافي نظراً لسرعة تغيّر الأحداث من ناحية ولأن عدداً من الوثائق غير المعلنة ما تزال في طي الكتمان من ناحية أخرى. ومع هذا فقد حاولنا بذل الجهد في متابعة الأحداث الهامة وانعكاساتها ودلالاتها واستقراء الوثائق الرسمية المنشورة وأحياناً السعي لفهم ما تخفيه السطور، وبعض ما تخفيه الصدور.

ونأمل أن نكون قد وفقنا في إثراء الفكر العربي عامة، والخليجي خاصة، وفي مملكة البحرين على وجه الخصوص في هذا المجال من مجالات الفكر السياسي الاستراتيجي الدولي وأثره على منطقتنا العربية والخليجية ودور مملكة البحرين في هذا الإطار. ولا يخفى على القارئ الكريم أن مملكة البحرين رغم صغر مساحتها وحجمها السكاني، إلا أن موقعها الاستراتيجي، وقيادتها الديناميكية، وشعبها الذي

يتميز بالحيوية، جعلها موضع اهتمام عالمي خاص، ولهذا فهي ثالث دولة عربية والأولى على المستوى الخليجي التي تتوصل إلى إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهي من الدول العربية القلائل التي دعيت لقمة الدول الثماني في الولايات المتحدة. وقد ترأست مملكة البحرين القمة العربية خلال عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كما أنها دولة رائدة في مجال التنمية البشرية فهي الأولى على المستوى العربي، وهي في مقدمة الدول على المستوى العالمي في مجالات الشفافية، والانفتاح الاقتصادي، والتنمية البشرية، وقد حظيت بإشادة عالمية بالنسبة لتحولها الديمقراطي ونموذجها الرائد في البناء السياسي والاقتصادي.

والله من وراء القصد وهو يهدي لأقوم سبيل،،،

المؤلفـــان

سبتمبر ٢٠٠٤م

الباب الأول

المنطقة العربية في مفترق الطرق

الباب الأول

المنطقة العربية في مفترق الطرق

لاشك أن المنطقة العربية تعيش في هذه المرحلة التاريخية لحظات هامة ومفصلية في تاريخها المعاصر فهي موضع اهتمام عالمي من ناحية، وهي عرضة لمتغيرات عالمية، كما أنها تتعرض لضغوط محلية وإقليمية ودولية، إذن هي في مفترق طرق حقيقية وتواجه تحديات ضخمة ليست سياسية فقط بل هي تمتد إلى القضايا الخاصة بالبيئة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في إطار سياسة العولمة بتجلياتها المختلفة وبردود الفعل الإيجابية والسلبية إزاءها. ولقد برزت في مقدمة المسرح الدولي المنظمات غير الحكومية N.G.O.'s والشركات متعددة الجنسيات وأخذت تلعب أدواراً هامة. وهذه أصبحت من الحقائق المؤثرة في السياسة العالمية كما في المنطقة العربية على حد سواء.

كل هذا يفرض على المنطقة العربية تحديات جسام ويدعوها لتقديم الاستجابة المناسبة، ولذلك فلا عجب أن كتب بعض المفكرين والخبراء في هذا المجال، يقولون أن المنطقة العربية في مفترق الطرق، وأن الخيار أمامها أصبح صعباً، لأن أي خيار هو بحكم طبيعته له مزاياه كما أن له عيوبه، بل أننا نكاد نجزم بأن العالم بأسره – وليس المنطقة العربية فقط – أمام مفترق طرق خطير، ولعل من يتابعون المواقف الدولية بخصوص العراق حيث اختلفت مواقف دول أوروبية هامة مع مواقف الولايات المتحدة، يلمسون ويدركون حق الإدراك مدى خطورة المرحلة التي نعيشها، والتي تطرح تساؤلات عديدة ما تزال تبحث عن إجابات ليس فقط على مستوى الدول العربية وإنما على مستوى العالم بأسره.

ونعرض في هذا الباب لأبرز معالم تلك التحديات ولقضية هي من أخطر التحديات وهي الأوضاع في العراق في ضوء قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ ومن ثم فإن هذا الباب ينقسم إلى الفصول التالية:

الأول: التحديات الراهنة أمام المنطقة العربية.

الثاني: دراسة استراتيجية لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ وإعادة السيادة للعراق.

الفصل الأول

التحديات الراهنة التي تواجه المنطقة العربية

أنه من نافلة القول بأن المنطقة العربية تواجه تحديات جسام، كما أنه أصبح من القول المكرر والمعاد أن المنطقة العربية لم ترتفع إلى مستوى التحديات التي تواجهها، وانه نتيجة لذلك في رأي العديد من المفكرين العرب، وغير العرب، يعيش في حالة من المعاناة والضياع والتفكك والتبعية والإحباط، في حين أن بعض السياسيين العرب يعيشون في حالة من الرضا عن الذات لما أنجزوه، حقيقة أو وهماً، وما يشاهدونه من تقدم أو بحبوحة في العيش في بلادهم مقارنة بما يرونه في عدد من الدول العربية الأخرى، وفي نفس الوقت ينوحون ويتلاومون من ناحية، ويشعرون بالإحباط والعجز من ناحية أخرى. إذن تشخيص الحالة التي نعيشها ثلاثي الأبعاد:

الأول: خداع النفس المرتبط بإرضاء الذات Self Satisfaction by way of Self Deception

الثاني: الأنين والنواح المرتبط بالتلاوم Moaning and Mutual Blaming

الثالث: الإحباط المرتبط بالعجز Frustration as a Result of Impotence

والسؤال الذي نطرحه كيف نحلل هذه الظاهرة من الناحية العلمية؟ وما هي العناصر المتصورة لتقديم استجابة مناسبة؟

نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة هي:

١- نظرية التحدي والاستجابة للمؤرخ العالمي آرنولد توينبي.

٢- المنطقة العربية وتحدياتها.

٣- الاستجابات الممكنة والمحتملة.

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم التحديات

من أجل التوصل لمعرفة التحدي والرد المناسب له لابد من التعرف على النظرية التاريخية لفيلسوف التاريخ العالمي المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي والذي يعدّ أشهر مؤرخ في القرن العشرين والذي قدّم هذه النظرية في مصطلح التحدي والاستجابة وهو مصطلح أصبح متداولاً على ألسنة المتخصصين بل وغير المتخصصين.

نظرية التحدي والاستجابة Challenge and Response

لقد درس آرنولد توينبي تاريخ ٢٦ حضارة في كتابه دراسة التاريخ الذي اشتمل على عشرة أجزاء نشرها في الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٥٤ وركّز فيها على البحث عن كيفية نشأة الحضارات، وأسباب ازدهار بعضها وذبول البعض الآخر، وخلص إلى أن التحديات من ظواهر طبيعية أو أحداث مثل المناخ أو الغزو الأجنبي يمكن أن تكون كبيرة بدرجة تؤدي لإبادة ثقافة ما كانت مزدهرة، إذا لم تقدم استجابة مناسبة، بطريقة مبتكرة، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تتطور وتزدهر.

ثم طرح فكرة أخرى وهي ما الذي يميّز بين المجتمعات البدائية والأخرى المتقدمة؟ ورأى أن المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج أو الدين موجودة في كلتا الحالتين، كما أن تقسيم العمل موجود أيضاً في الحالتين، وخلص إلى أن الذي يميّز بينهما، هو اتجاه التقليد Direction of Mimesis . فالمجتمعات البدائية يكون الاتجاه للوراء ويسيطر مفهوم التقليد للماضي والانصياع والخضوع له، فالجيل الحالي ينظر للأجيال السابقة ليس فقط نظرة إكبار واحترام، بل وأيضاً نظرة خضوع واستسلام، ومن ثم فإن أسلافه يحكمون ويتحكمون في فكره وسلوكه، ورغم أنهم قضوا نحبهم فإنهم يمتطون ظهور الأحياء، وهذا يعزز من مكانتهم، في حين أنه في المجتمعات المتقدمة أو التي تسعى للحضارة فإن اتجاه التقليد هو نحو الشخصيات المبدعة Creative Personalities مثل الرواد Pioneers وفي مثل هذه المجتمعات فإن حالة

التقليد الاستاتيكي تنكسر، ويتحول المجتمع إلى حالة من الدينامية Dynamic Motion على طريق التغير والنمو.

وعملية تبادل الاستاتيكية والدينامية أي الانتقال من السُبات إلى الحركة ثم التوقف ثم الحركة، هو ما عبرت عنه الفلسفة الصينية بـ Yin and Yang حيث الين هو الاستاتيكية، السكون، واليانج هو الدينامية والحركة. والـ Yin هو الأول أي قبل اليانج دائماً، والبيئة ليست هي العنصر الوحيد الذي يؤثر على تغير الحضارة والثقافة، ولكنها بلاشك أكبر عامل مفرد واضح، وإن كانت هناك عوامل أخرى لا يمكن تحديدها، فالنقطة الجوهرية هنا هي المواجهة Encounter حيث الحالة المثالية Perfect state of Yin يطرأ عليها التغير إلى اليانج Yang بحكم عوامل خارجية. ويقال إنه إذا كانت الحاجة هي أم الاختراع فإن الأب هو العناد بمعنى الإصرار If necessity be the mother of invention the other parent is obstinacy i.e. the determination that one will go on living under adverse conditions rather than cut one's losses and goes where life is easier.

وقبل أن نتطرق لنظرية توينبي، لابد أن نلقي نظرة على المعاني المختلفة لمصطلح التحدي، كما تحلله أو توضحه دوائر المعارف اللغوية. ولاشك أن هذا المصطلح له استخدامات متعددة، ولكننا سنركّز فقط على تلك المعاني والاستخدامات ذات الصلة بالتحليل السياسي الذي نحن بصدده، ومن هذه المعاني نشير إلى الآتي:

١- إن المصطلح يعني دعوة للنزال في مبارزة أو مسابقة أو منافسة فيقال: أن فلاناً طلب فلاناً للمبارزة Challenge to a Duel .

٢- الدعوة للقيام بعمل أو إصدار تصريح يتضمن رفضاً لموقف أو قرار أو سلطة ما، مما ينطوي على قدر من الرفض والمواجهة Defiance فيقال Challenge the Government Authority.

٣- طلب توضيح أو شرح أو تبرير لموقف A Challenge to a Theory.

٤- اختبار لقدرات أو موارد شخص في موقف يستلزم مطالب وإن كان يتضمن الإثارة A Career that offers a Challenge .

٥- دعوة من قبل حارس أو مسئول حراسة لشخص غير معروف للكشف عن الذات أو الهوية A call for unknown party for proper identification .

٦- الدعوة للتشكيك في شيء ما أو إثارة نزاع أو جدال This Book Challenges the Established Beliefs.

٧- استدعاء القيام بعمل ما فكري أو مادي A Problem that Challenges the Imagination .

٨- تقييم أو إثارة رد فعل أو استجابة الكيان العضوي باستخدام مؤثرات معينة لإثارة الإحساس Stimulus .

٩- تأكيد حق أو مطالبة بمكان To assert a right, to claim a place.

وهكذا نجد معاني متعددة وإن كان جوهرها واحد وتدور من حيث التحليل السياسي حول عناصر معينة نوضحها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى وباعتبارنا ننتمي إلى منطقة لها حضارتها المستمدة من المفاهيم الدينية فإن هذا يقتضي إلقاء نظرة على مفهوم التحدي في الرسالات السماوية وفي تقديرنا أن مفهوم التحدي وثيق الصلة بالرسالات السماوية وهو مفهوم متعدد الأبعاد:

- فهناك الرسالة بحكم كونها دعوة للإصلاح والتغيير ورفض للأمر الواقع القائم تتضمن مفهوم التحدي ومن هنا قول النبي محمد ﷺ لعمه: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر أو أهلك دونه ما تركته» وذلك عندما عرض عليه الكفار في قريش أن يولوه عليهم أو أن يجمعوا له مالاً ليكون من أغنى الأغنياء ولكنه رفض كل هذه الإغراءات.
- وهناك تحدى الدعوى أو المطالبة بالبرهان والدليل، ومن ذلك قوله تعالى «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» الآية ١١١ سورة البقرة، الآية ٢٤، سورة الأنبياء، الآية ٦٤ سورة النمل.
- وهناك تحدى الإتيان بمعجزة ولعل أبرز نموذجين هما:

أ- تحدي سيدنا إبراهيم للنمروذ وأعوانه بعد أن حطم الأصنام فقال لهم رداً على سؤال من فعل هذا بآلهتنا.. فاسألوهم إن كانوا ينطقون. سورة الأنبياء آية ٦٣.

ب- تحدي فرعون لسيدنا موسى وما قدمه من معجزات لإثبات صدق دعوته فقال: « موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى » سورة طه آية ٥٩.

- ومن ناحية أخرى فقد رفض القرآن الكريم إقامة التحدي على غير قواعد ملموسة أو ما يمكن أن نسميه رفض التحدي في الغيبيات « ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير » سورة الأعراف آية ١٨٨. « إن الله عنده علم الساعة وينّزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير » سورة لقمان الآية ٣٤. ولعل السبب والعبرة واضحة في المنطق الإسلامي خاصة، والمنطق الإلهي عامة، وهو العمل في ضوء المعطيات الواقعية الملموسة ورفض العلم بمنطق عشوائي أو غيبي.

- إقامة التحدي على العلم والمعرفة ومن أشهر هذه التحديات الحوار الرفيع بين الله سبحانه وتعالى وإبليس في قصة سيدنا آدم « وعلّم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين، قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا إنك أنت العليم الحكيم. قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم ... ألخ » سورة البقرة آية ٣١ - ٣٣.

ولن نستطرد في هذا الصدد وإنما قصدنا فقط الاستدلال على حقائق هامة في الفكر الديني الصحيح للتمييز بينه وبين الفكر غير الصحيح ومن ذلك:

الأولى: إن العبرة في المنطق الإسلامي بالوقائع والحقائق الملموسة وليس بما دون ذلك.

الثانية: إن التحدي لابد أن يقوم على العلم باعتباره ركيزة التميّز. فامتياز آدم على الملائكة لم يكن بالعبادة أو الحسب والنسب، وإنما كان مستنداً للعلم.

هذه فقط لمحة سريعة للربط بين المنهج الفكري العلمي في القرآن الكريم ونظيره في العلوم الاجتماعية الحديثة.

مكونات نظرية التحدي

خلاصة النظرية أن الحضارات والثقافات هي كيان حي، فهي نمط حياة مشترك تشتمل على الاقتصاد، بمعنى كيف يطعم الأفراد ويكسون أنفسهم؟ الدين بمعنى الإجابة على سؤال ماذا وكيف يتعبدون؟ وهو ما يعكس المشاغل والاهتمامات الكبرى لشعب ما، التكنولوجيا، القانون، أسلوب الحكم والإدارة. وينظر توينبي للحضارات والثقافات بأنها كيان ديناميي يتطور ليواجه التحديات بتقديم الاستجابة المناسبة، وأن أية ثقافة إما أن تكون مبنية على تحد قائم أي راهن، أو هي بقايا استجابة لتحديات سابقة.

والسؤال إذن ما هي أبرز التحديات التي تواجه أية ثقافة أو حضارة؟ ويهمنا الإشارة إلى أن الاستخدام لمصطلح ثقافة أو حضارة هنا هو على سبيل الترادف رغم إدراكنا بأن ثمة فوارق بين المصطلحين.

يقسم توينبي التحديات إلى أربعة أنواع كالآتي:

الأول: التحديات المتصلة بالبيئة ظروف الأرض، الموقع، المناخ، والموارد الطبيعية والاقتصادية. وهذا يستلزم معرفة كيفية مواجهة الأفراد أو المجتمعات لذلك ومدى الاستفادة منها.

الثاني: التحديات التكنولوجية أي تلك المخترعات التي تؤثر في استخدام الموارد الاقتصادية، ومدى القدرة على الاستفادة مما هو متاح، أو إحلال الموارد التي تستنفد أو غير الصالحة بموارد أخرى (نموذج إحلال النفط بالفحم أو الطاقة الجديدة بالقديمة).

الثالث: تحديات الخصوم أو الأعداء من قبل شعب أو دولة أخرى عن طريق غزو ما أو التهديد به، وهذا يستلزم بلورة وسائل الدفاع وأسلوبه. والمبدأ الرئيس هنا هو لا يثني الحديد إلا الحديد Response has been to fight fire with fire. وبعبارة أخرى أن أدوات وتكتيكات واستراتيجية المواجهة لابد أن تكون بنفس مستوى الخصوم فعندما كانت الحرب بالخيول كان من اللازم تطوير المركبات التي تجرها الخيول، والحرب

ضد القراصنة في البحار استلزمت تطوير صناعة السفن وهكذا.

الرابع: التحديات المجتمعية، المبدأ الرئيس أنه لا يوجد مجتمع خال تماماً من التناقضات، ومن ثم الاحتكاكات والصراعات، وبناء على ذلك فمن الضروري دراسة مصدر تلك الاحتكاكات وكيفية معالجتها. فأحياناً يحدث احتكاك أو تمرد في الريف نتيجة استيلاء الحكومة على الإنتاج الزراعي بأسعار رخيصة، أو في المدن نتيجة سيطرة فئة أو أقلية على السلطة وهكذا.

ويشير توينبي إلى ملاحظتين هامتين:

الأولى: في كل ثقافة عادة تقدم ما يسمى «بصمام الأمان Safety Valve» باستبعاد أو احتواء خالقي المشاكل الموجودين أو المحتملين Trouble Makers . فمثلاً المثقفون عادة يخلقون المشاكل فتعمل بعض السلطات على الهائهم في النشاط الأكاديمي أو مراكز الأبحاث، ورجال الدين يخلقون المشاكل فيرسلون للأديرة للرهبنة ونحو ذلك. (يمكن النظر لإرسال بعض الأنظمة العربية لجماعات إسلامية إلى أفغانستان لمقاومة الغزو السوفيتي بعد عام ١٩٧٩م، وكذلك تبرعاتها للأعمال الخيرية لإلهائها بعيداً عن التطلع للمطالبة بدور أو السعي لإحداث قلاقل داخلية).

الثانية: يظهر أحياناً ما يسمى الصدمة التاريخية Historical Trauma التي تسبب الجرح العميق، مثال ذلك وقوع كارثة ضخمة بجفاف نهر تعتمد عليه حضارة ما في الري والانتقالات، أو تغير جوهري في المناخ، أو نجاح غزو أجنبي. مثل هذه الكوارث ليس لها آثار مادية فحسب بل وأيضاً سيكولوجية وروحية. ويرى توينبي أن المسيحية جاءت كاستجابة للكوارث الضخمة التي لحقت بالديانة اليهودية من الأسر البابلي إلى إكراه اليهود على تغيير دينهم في عهد الدولة السلوقية Seleucid (تأسست عام ٣١٢ ق.م) كان مؤسسها القائد سيليوقي Seleucus وهو أحد قواد الإسكندر

المقدوني، وهذا القهر دفع اليهود للبحث عن زعيم رسولي مخلص لهم.
(يمكن تطبيق حالة التروما - أي الصدمة - على غزو صدام حسين للكويت ومحوها من الخريطة وأثر ذلك على الكويتيين - وحالة الفلسطينيين الآن وهم يقاومون القهر والإرهاب والقمع الإسرائيلي من خلال العمليات الاستشهادية، وكذلك رد فعل الطوائف المختلفة في العراق التي عانت من القهر والكبت على يد نظام صدام حسين خاصة الشيعة والأكراد).

كيفية الاستجابة للتحديات

تتشكل الثقافات والحضارات من خلال طريقة استجابتها للتحديات، سواء كانت هذه الاستجابات كافية وناجحة ومن ثم تؤدي إلى تعزيز الحضارة، أو غير كافية وفاشلة أو بالية ومن ثم يحسن التخلي عنها حتى لا تؤدي إلى ضياع الحضارة واختفائها.

فندرة المياه مثلاً تدفع لابتكار تحلية المياه، وترشيد الاستخدام، وتدوير الاستخدام لأغراض متعددة.

والمناخ القاسي بالحر أو البرد يدفع لاختراع أجهزة التكييف أو التدفئة والتبريد ولصناعة الملابس الثقيلة أو الخفيفة.

والقمع من شعب لآخر أدى إلى نشوء ظاهرة حرب العصابات لأنه من الصعب هزيمة العدو المدجج بالسلاح والعتاد والجيد التدريب، كما تؤدي لتطوير مفاهيم الكراهية ضد المضطهدين والطغاة وربط ذلك بالعقائد والطقوس الدينية كوسيلة من وسائل المقاومة.

أما النماذج الفاشلة من ردود الفعل أو الاستجابات العقيمة بالإصرار على استخدام أساليب نجحت في مرحلة معينة لمرحلة أخرى رغم تغير الظروف ومثال ذلك استخدام البنادق في عصر الصواريخ، أو النبال والرماية في عهد الطائرات المروحية أو أساليب القهر والاستبداد في عصر الحريات وحقوق الإنسان.

والسؤال كيف يتم بناء استجابة مناسبة؟ إن هذا يقتضي وضع إطار من أربعة

عناصر:

الأول: البدء ببلورة النواة أو الفكرة المحورية Comeup with a seed idea

الثاني: تحديد طبيعة التحديات Workout the challenges that faces the society or the culture.

الثالث: بلورة رد الفعل أو الاستجابات. Design the responses.

الرابع: رسم آليات الدعم. Design the reinforcing mechanism.

فعلى سبيل المثال استلزمت مقاومة القرصنة في الماضي مايلي:

١- بلورة الفكرة المحورية بوجود أمة أو فئة أو دولة من القراصنة.

٢- إن مقاومتهم في القلاع الآمنة تقتضي تدميرها أو اقتحامها.

٣- لابد من أن يكون الهجوم بصورة دائمة وليس متقطعة وذلك لمنع عودتهم.

٤- وأخيراً هذا يقتضي تنظيم المجتمع وبناء إطار هرمي يعتمد تسلسل القيادة ونحو ذلك.

المبحث الثاني

المنطقة العربية وتحدياتها

لاشك أن الواقع العربي يواجه تحديات ضخمة لذلك فسوف نتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

١- الفروض الأساسية للواقع العربي.

٢- السمات العامة للمجتمع العربي في المرحلة الراهنة.

٣- التحديات الرئيسة في المنطقة العربية.

١- فروض أساسية

ننطلق في تحليلنا من ثلاثة افتراضات رئيسة:

الأول: إن ثمة قاسماً مشتركاً أعظم يجمع شعوب ودول وحكام هذه المنطقة التي نعيش فيها وهو تراث مشترك، حضارة ذات أبعاد تاريخية قديمة، ثقافة ما

نزال نعيش بعض تجلياتها في اللغة والآداب والفنون والأديان، مستقبل نتطلع إلى تحقيقه في إطار أو صورة ما من صور التنسيق والتعاون سعياً نحو الوحدة ولو بدرجة ما من درجاتها.

الثاني: ثمة مصلحة مشتركة للشعوب والحكام العرب في التعرف على عناصر التوحيد فيما بينهم، والتعرف على التحديات التي تواجههم والسعي لبلورة صياغة مشتركة لحماية مصالحهم في المستقبل.

الثالث: رغم كل ذلك - الفرضين الأول والثاني - فقد أخفق العرب حتى الآن في الوصول لهذه الصياغة أو تقديم الاستجابة لمواجهة التحديات الجمة التي يواجهونها على مستوى الدول فرادى، أو جماعات أي أقاليم، أو المنطقة ككل. ورغم هذا الإخفاق فإن ثمة رغبة أكيدة في التوصل لاستجابة والاتفاق على رؤية مستقبلية.

٢- السمات العامة للمجتمع العربي في المرحلة الراهنة

إن دراسة أي مجتمع تمثل معضلة بالغة التعقيد فأي مجتمع هو محصلة تفاعل ثلاثة عناصر على الأقل:

الأول: البيئة البشرية أي الأفراد الذين يعيشون في المجتمع من حيث عددهم وخصائصهم وسماتهم ونشاطهم.

الثاني: البيئة الطبيعية للمجتمع أي الجغرافيا وما يرتبط بذلك من مناخ وموارد طبيعية وجوار جغرافي.

الثالث: البيئة التاريخية بمعنى تطور المجتمع عبر الزمن من حيث خصائصه، وسلمه أو صراعاته مع جيرانه، فضلاً عن صراعاته مع نفسه في شكل حروب أهلية أو ثورات أو انقلابات ونحو ذلك.

باختصار هناك ثلاثة مكونات لعملية التفاعل في المجتمع هي: تفاعل البشر مع كل من الزمان والمكان.

ولاشك أن تطور المجتمع العربي المعاصر يثير العديد من الإشكاليات ولذلك فإن الدراسة الموضوعية تقتضي التحديد من حيث الزمان، للتخفيف من الصعوبة، وإن لم

تختف كلية لأن أي مجتمع معاصر لا ينشأ من فراغ أو فجأة، وإنما يمر عبر مراحل تطور لها بعدها التراكمي Accumulative كما أن لها بعدها التآكلي Erosion.

ومن هنا نسعى إلى تقديم إطار عام لخصائص المجتمع العربي المعاصر ونشير بوجه خاص إلى السمات أو الخصائص التالية:

الخاصية الأولى: إنه مجتمع تسيطر عليه الاتجاهات القبلية والعشائرية بوجه عام، وهذا واضح ليس فقط في دول مثل الخليج والجزيرة العربية بل في دول أكثر عراقة تاريخياً مثل العراق أو سوريا أو في دول الشمال الأفريقي أو السودان أو موريتانيا. وتكاد تكون الحالة الأضعف أو الأقل عشائرية وقبلية هي حالة مصر، وإن لم يختف التراث العشائري والقبلي تماماً خاصة في الأطراف البعيدة عن المدن الرئيسة كما هو الحال في شبه جزيرة سيناء والصحراء أو أقاصي الصعيد.

الخاصية الثانية: إنه مجتمع يعيش حالة من التخلف، ليس فقط تكنولوجياً واقتصادياً بل وأيضاً فكرياً وسياسياً واجتماعياً. حالة التخلف هذه تظهر في حدة عندما يَغلّب المواطن الانتماءات الطائفية والقبلية أو الإقليمية جغرافياً على الانتماء للدولة، أي أن مفهوم المواطنة لم ينضج بعد على مستوى معظم الدول العربية، ولهذا كتب بعض المفكرين العرب وفي مقدمتهم المفكر البحريني د. محمد جابر الأنصاري عن مغزى الدولة القطرية وضرورة تحقق قيامها كمرحلة تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي، قبل التفكير في المفاهيم المتصلة ببناء الدولة القومية، باعتبار أن ذلك مرحلة لازمة من مراحل التطور لم تتحقق بعد، ولم تستقر حتى الآن.

ولعل هذا الوضع المتخلف هو الذي يفسر لنا جزئيا أحد أسباب الإخفاق العربي في تحقيق الوحدة أو في الوصول لتعاون عربي أو وحدة اقتصادية، بل ولا حتى درجة

متقدمة من درجات التنسيق بين الدول العربية.

الخاصية الثالثة: إنه مجتمع تسوده حالة من العجز، في مجموعه وفي معظم نخبه، عن تقديم طرح منطقي وعقلاني للخروج من المأزق الذي يعيش فيه، رغم مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال لمعظم دول العالم العربي. بل الأكثر أنه في حالة تراجع سياسي وفكري وثقافي واجتماعي. إذ يكفي مشاهدة القنوات الفضائية العربية حيث تعاني معظم تلك القنوات من افتقار العاملين بها إلى إجادة اللغة العربية السليمة، أو معرفة الثقافة العربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن كثيراً من النخب الثقافية العربية تتصارع فيما بينها من جانب، ومع السلطات في بلادها من جانب آخر، فلا هي استطاعت أن توحّد صفوفها ولو من أجل هدف واحد أو لمواجهة تحد واحد. وما ينطبق على النخب الثقافية يمكن أن ينطبق على النخب السياسية التي تتصارع أيضاً فيما بينها، ومع السلطات الحاكمة. يكفي الإشارة إلى تشرذم أية حركة سياسية على مستوى الوطن العربي مثل حركة القوميين العرب أو الناصريين أو البعث أو الشيوعيين أو حتى الإسلاميين إلى فصائل متصارعة مع بعضها البعض، إنه تصارع يصل إلى حد القطيعة أحياناً على أسس ذات طابع شخصي، ولا يقتصر على مجرد الاختلاف الفكري في الرأي أو وجهات النظر، رغم أن المثل العربي الذي نردده جميعاً أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية. ولكننا نجد اختلاف الرأي السياسي بين أعضاء الحزب الواحد يؤدي إلى قيام كل فريق بتصفية الفريق الآخر، واختلاف الرأي بين بعض المثقفين يؤدي إلى قيام كل طرف بتشويه سمعة الآخر بما يمكن أن نسميه اغتيال الشخصية Character Assassination.

الخاصية الرابعة: الالتجاء للمفهوم الديني والطائفي في السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة الجانب السلبي للمفهوم الديني، ولهذا انعكاسه على الأداء الاقتصادي حيث المفارقة بين تزايد حالات الرشوة والفساد والاختلاس والإهمال في أداء العمل التي أصبحت ظواهر منتشرة، رغم وجود ما يطلق عليه صحوة إسلامية دينية في مختلف الدول العربية. وانعكاس ذلك سياسياً ليس فقط في إضعاف مفهوم الولاء للدولة بل وأيضاً في إلتجاء القوى الدينية المختلفة لاغتيال بعضها البعض، وإلقاء نظرة على تاريخ الخلاف بين الخليفة الراشد الرابع الإمام علي بن أبي طالب وبنيه وبين معاوية، ثم الاختلاف في الدولة العباسية، ثم في العصر الحديث نجد مواقف الجماعات الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية واضطلاعها بعمليات اغتيال لبعضها البعض أو لبعض المسئولين الحكوميين مشهداً يتكرر من بلد لآخر ومن فترة لأخرى ويدل بوضوح على الفشل والإخفاق.

ولعله مما يثير القلق والفزع ويعبر عن التناقض المريع هو اغتيال بعض المسلمين بعضاً على أعتاب المساجد دون حرمة لها أو للصلاة والعبادة وهذا لمجرد الاختلاف في الرأي أو في المذهب أو الطائفية والأمثلة كثيرة في بلاد إسلامية عديدة.

ولقد عالج العديد من الكتاب والمفكرين مسألة تغلغل الطائفية في بعض الدول العربية وأثر ذلك على مفهوم الوحدة الوطنية والهوية القومية ومن هؤلاء مقالات الأستاذة سميرة رجب في أخبار الخليج المنشورة خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣. ولاشك أن مسألة الطائفية تعتبر قنبلة موقوتة في بعض الدول العربية.

ونود أن نوضح هنا أننا لا نتناول موضوع الدين من زاوية العقيدة، ولكن ننظر إليه فقط من زاويتين: زاوية الثقافة، فالدين أحد مكونات الثقافة العربية، ثم زاوية تأثيره على السياسة وفي تقديرنا - وهذه نقطة قد تكون خلافية - أن دخول الدين في السياسة منذ فجر الإسلام أضاع الاثنين معاً، وأفسدهما معاً، فلم يتقدم الفكر

السياسي الإسلامي وانقسم المسلمون إلى شيع وطوائف متصارعة باسم الدين أو باسم الخلافة ومن الأحق بها ونحو ذلك.

٣- التحديات الرئيسة أمام المنطقة العربية

لاشك أن هذه التحديات عديدة منها ما يرجع لعوامل داخلية وبنيانية، ومنها ما يرجع لعوامل خارجية، ومنها ما هو نتيجة التفاعل بين هذين النوعين من العوامل. ونظراً لأن هذه العوامل والتحديات تتفاعل مع بعضها البعض في إطار من التأثير المتبادل لذلك فإنه من الصعب الفصل بينها. ومن أجل البحث والدراسة فسوف نقدم تقسيماً تحكمياً لهذه التحديات ومع هنا فإنه يمكن القول أن التحديات النابعة من العوامل الداخلية تتمثل في ثلاثة تحديات رئيسة هي:

١- تحدي الديموقراطية والتغيّر السياسي.

٢- التحدي المتصل بالثقافة والتعليم.

٣- التحدي المرتبط بالتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للتحديات الخارجية فلعل أبرزها: (١) تحدي الاحتلال الأجنبي، (٢) تراجع الفكر والمد القومي. ويتفاعل مع هذه التحديات ثلاثة تحديات أخرى هي:

١- التحدي السكاني.

٢- التحدي التكنولوجي.

٣- تحدي الفكر الديني المتعصب.

ولا مراء في أن هذه التحديات من الصعب الفصل الحقيقي بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، وما هو تفاعلي، ذلك لأن جميعها تتفاعل معاً، كما أن لكل منها أبعاده الخارجية والداخلية في تفاعل فريد من نوعه، ما يجعلها أشبه بالأواني المستطرقة كل يصب في الآخر، أو يجعلها أشبه بالعلاقة السببية الترابطية فكل منها يمثل سبباً ونتيجة للآخر، أو أنها أشبه بالدائرة المغلقة أو الشريرة Vicious Circle المترابطة والمتداخلة في حلقاتها، ومن ثم فإن كسر أي منها يساعد ويسهل كسر الحلقات الأخرى.

والآن نعرض كل نوع من هذه التحديات بإيجاز:

الأول: تحدي الديموقراطية والتغيير السياسي

منذ أكثر من قرن ونصف كتب عبدالرحمن الكواكبي كتابه طبائع الاستبداد حلل فيه ظروف الأوضاع في الدول العربية والإسلامية في القرن التاسع عشر، وسبقه بتحليل مماثل من واقع تجربة مختلفة رفاعة رافع الطهطاوي في كتابه «تخليص الأبريز في تلخيص باريز» حيث حلل نظام الحكم والإدارة في فرنسا في القرن التاسع عشر وهو القائم على المشورة وتقييد سلطة الحاكم. وقد أكّد أن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وأوضح كيف انقاد الحكام والعباد لهذه المبادئ فلا تسمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً، فالعدل أساس العمران، وعرض لحقوق الإنسان الفرنسي (انظر الفصل الثالث من كتاب الطهطاوي). كما أن قاسم أمين كان من أوائل الداعين لتحرير المرأة في العصر الحديث، أما طه حسين في كتابه «في الشعر الجاهلي» فقد أبرز ضرورة الدراسة النقدية للتراث الأدبي، في حين دعا علي عبدالرازق للفصل بين مفهوم الخلافة وتراثها وبين النظام السياسي. أما طلعت حرب فقد دعا لبناء صناعة وطنية ومصارف وطنية وشركات تأمين وطنية، في حين قاد أحمد لطفي السيد وآخرون حركة التعليم الوطني وإنشاء جامعة وطنية. وشخصيات مماثلة نجدها في الدول العربية الأخرى.

كل هذه المحاولات وغيرها كانت بمثابة ارهاصات لتحول اجتماعي وسياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ولكن الآن في بداية القرن الحادي والعشرين نشهد ردة مريعة في كل تلك المجالات. والتساؤل المطروح لماذا؟ وما هو الخطأ الجسيم الذي وقع؟ وكيف يمكن معالجة الموقف؟ وهذا بحث يطول وله مجال آخر، ولكن الصورة غير طيبة في معظم البلاد العربية والإسلامية. إن مفاهيم الحقوق السياسية للمواطن ومن ذلك مشاركة الحاكم في السلطة واتخاذ القرار، وقيام المجالس النيابية الفعّالة في دورها، والقضاء المستقل لم تتجذّر في المجتمعات العربية، أما أجهزة الرقابة والمحاسبة فتكاد تكون لا وجود لها، وإن وجدت فهي محدود الفاعلية في كثير من الدول العربية.

ولذلك فلا عجب أن تتعرض الدول العربية لموجة من المطالبة بالتغيير السياسي

ومرجع ذلك عدة عوامل:

١- أثر التطور الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة في زيادة الإحساس بأهمية المشاركة السياسية.

٢- تطور التعليم وانتشاره ومن ثم أثره في زيادة وعي المواطن بدوره في المجتمع.

٣- تطور الأجيال واختلاف نظرتها للأمور حيث الأجيال الجديدة التي تعرضت لمؤثرات السفر للخارج، والتعليم، والحياة الحديثة اختلفت نظرتها لسلطة الحاكم عن الأجيال القديمة.

٤- ضغوط الدول الغربية على الأنظمة في بعض الدول العربية لإفساح المجال لمشاركة سياسية من قبل الجماهير وذلك كوسيلة لاستيعاب الاستياء الشعبي وحالة الإحباط والاغتراب التي أدت إلى مشاركة العديد من الشباب العربي في الأعمال المتطرفة والإرهابية.

٥- ثورة المعلومات والتي أصبحت تنقل إلى عقر المنازل المغلقة أحداث العالم أولاً بأول وما تعيش فيه المجتمعات الأخرى من مظاهر الحرية والديموقراطية.

ولذلك اتجهت عدة دول لإحداث انفتاح سياسي بدرجات مختلفة، وإن كانت معظم الدول العربية ما تزال تعيش في حالة انفراج ديموقراطي شكلي أكثر منه حقيقي.

الثاني: التحدي المتصل بالثقافة والتعليم

رغم أن الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً دعا الى التعليم وحض أتباعه عليه، بل إن أول آية نزلت من القرآن الكريم دعت للقراءة والتعلم، إلا أنه من الملاحظ أن نسبة الأمية في معظم الدول العربية والإسلامية تزيد عن ٥٠٪ وترتفع هذه النسبة بين النساء. كما أن مناهج التعليم متخلفة مقارنة بما عليه الوضع في الدول المتقدمة فمعظمها يركز على الدراسات النظرية والعلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور دعائي، في حين تحتل العلوم البحتة والطبيعية أو العلوم الاجتماعية ذات المنهج العلمي والنقدي مكانة أقل، وحتى تلك العلوم معظمها يعتمد على مناهج متخلفة لا تتماشى مع تطورات العلوم في القرن الحادي والعشرين.

أما الثقافة العربية فهي في معظمها أكثر تخلفاً إذ تسيطر عليها الثقافة الرسمية

التي تمجّد الحاكم وتخلط بين شخصية الحاكم وبين النظام السياسي وبين الدولة ككيان مجتمعي، ناهيك عن أن بعض الاتجاهات الثقافية تعتمد على النصوص القديمة فيما يسمى بالتراث دون تقديم رؤية نقدية متطورة. ويعاني كثير من المثقفين من حالة التشرذم الفكري والانفصال عن الواقع إذ يتأثر بعضهم بالأفكار المستوردة من المدارس العالمية المختلفة ويرددها داعياً إلى تطبيقها دون دراسة على أرض الواقع والمجتمع، بينما تسود نكسة ارتداد للماضي، من منطلق « ليس في الإمكان أبدع مما كان ». وتسود لغة الخطاب الثقافي والديني اللغة الإنشائية الفضفاضة التي تعتمد على البلاغة والاستطراد، وتخاطب الحواس والعواطف بدلاً من مخاطبة العقول المتأنية. والثقافة السياسية المتصلة بفلسفة الحكم ونظمه أكثر تخلفاً من الثقافة العامة حيث تسيطر المفاهيم القبلية والطائفية على الفكر والممارسة السياسية في معظم الحالات.

الثالث: التحدي المرتبط بالتنمية الاقتصادية

ولعل أبرز مظاهر هذا أن البلاد العربية في مجملها تعيش حالة تخلف اقتصادي وتنموي لقلة عدد المصانع وقلة الابتكارات والاختراعات ومن ثم يتسم اقتصادها بثلاث سمات: إنه اقتصاد تابع للاقتصاد الأجنبي، إنه اقتصاد استهلاكي أكثر منه إنتاجي، إنه اقتصاد استخراجي يعتمد على النفط والغاز والمواد الأولية أكثر منه على الصناعة. ولهذا فلا غرو أن يبلغ إجمالي الإنتاج المحلي العربي ٥٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢م، بينما السكان أكثر من ٣٨٠ مليون نسمة، في حين أن الناتج المحلي لدولة مثل أسبانيا بلغ حوالي ٧٦٣ مليار دولار بينما عدد سكانها حوالي ٤٠ مليون نسمة. ويبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية ١٥٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم.

الرابع: التحدي السكاني

وهنا نجد أن معدل النمو السكاني يتراوح بين ٢٪ و٣,٥٪ في حين أن معدل النمو السكاني العالمي في حدود ١,٤٪. وهذا يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أخذاً في الحسبان العوامل التالية:

١- إن الاقتصاد استهلاكي ويعتمد على الاستيراد في معظمه بما في ذلك السلع الغذائية.

٢- إن العوائد من الصادرات وبخاصة النفط تتأثر بالسوق العالمي والذي لا يتحكم فيه العرب، وهذا مؤداه خضوع العوائد العربية لمؤثرات لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها. فعلى سبيل المثال كان من المتوقع انهيار أسعار النفط من ٢٦ دولاراً عام ٢٠٠٣ إلى ١٨ دولاراً عام ٢٠٠٤ أي حوالي ٣٠٪. طبعاً لم يحدث هذا نتيجة عوامل خارجية منها زيادة استهلاك الصين، زيادة الاحتياطي النفطي الأمريكي، زيادة الطلب من دول نامية أخرى مثل الهند واستمرار الاضطرابات في العراق وتوتر الأوضاع في فنزويلا ونحو ذلك.

٣- ارتفاع نسبة أمية النساء وتدّني مشاركتهن في العمل السياسي والاجتماعي مما يضعف من إنتاجية المجتمع ويحدّ من تقدمه.

٤- الأكثر خطورة أن الدول العربية النفطية تعتمد على العمالة الوافدة التي تشكّل نصف القوى العاملة لديها في معظم الدول الخليجية وتصل إلى أكثر من ٧٥٪ في بعض تلك الدول، ولهذا آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالغة الخطورة.

٥- زيادة قطاع الشباب في المجتمع العربي بمعنى القطاع الذي لم يدخل مجال الانتاج بعد، وهذا يزيد الضغط على الموارد من ناحية، كما أنه يضاعف من زيادة السكان من ناحية أخرى، إذ يتجه قطاع الشباب للزواج المبكر وزيادة الإنجاب نتيجة حالة التخلف الثقافي والاجتماعي المتصل بفلسفة الإنجاب القائمة على الكثرة العددية بدلاً من النوعية.

كما بدأت تظهر مشكلة المسنين في المجتمع العربي ككل وفي القيادات السياسية والاقتصادية بوجه خاص نتيجة تطور الرعاية الصحية، ورغم ضعف إنتاجيتهم، وتجاوز مفاهيم العصر لفكرهم، فإن بعضهم مازال متمسكاً بدوره في النظام السياسي أو الاجتماعي، وهذا يزيد من تفاقم المشكلة ومن حدة التأزم.

الخامس: التحدي التكنولوجي

وهذا التحدي بالغ الخطورة لأنه يصادر المستقبل العربي ويؤدي إلى تهميش دور العرب في المجتمع الدولي، يكفي الإشارة إلى أن تخصيص الموارد للبحث العلمي أقل

من ١٪ من الناتج القومي العربي الإجمالي، في حين أنه في دول مثل إسرائيل يبلغ ٨٪ ويترتب على ذلك أن الباحث العربي يسهم ببحث أو أثنين في المتوسط مقابل ١٠ أبحاث علمية لنظيره الإسرائيلي. ودراسة وضع استخدام أجهزة الحاسبات « الكمبيوتر » والإنترنت تظهر مدى تخلف المنطقة العربية عن العديد من مناطق العالم عدا أفريقيا جنوب الصحراء.

وتتسم الجماعة العلمية في المنطقة العربية بوجه عام بسمات أربع:

١- إنها مشتتة ومبعثرة أي غير منظمة في إطار موحد لذلك يكرر بعضها أبحاث توصل إليها باحثون عرب آخرون فضلاً عن نقلها لأبحاث من دول أخرى مما يضعف مصداقيتها ويجعلها موضع تساؤل علمي وقانوني في ظل بروز مفاهيم الملكية الفكرية وضرورة احترام الحقوق الناتجة عنها.

٢- ضعف دورها في العملية الإنتاجية إذ توجد هوة بين ثمرات البحث العلمي وبين الإنتاج في المصانع، وهذا على خلاف حال الدول المتقدمة التي تربط بين النظرية والتطبيق.

٣- تخلّف وعيها السياسي والمجتمعي بالنسبة لدورها في المجتمع، ومشاركتها الفعّالة في إحداث التقدم فيه في إطار خطط مجتمعية مدروسة، يكفي الإشارة للفارق بين مؤسسة خاصة مثل تاتا Tata في الهند ودورها في تطوير البحوث الذرية وبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة في تلك الدولة، في حين أنه لا توجد مؤسسة مناظرة في المنطقة العربية بأسرها تضطلع بمهمة بحث علمي أو تمويل ذلك على نطاق قومي.

٤- تعاني النخبة المتعلمة من ظاهرة هجرة العقول للخارج بحثاً عن الرزق ووسائل معيشة أفضل أو سعياً لبيئة ومناخ علمي موات للبحث والمعرفة وبذلك تفقد المجتمعات العربية أفضل عناصرها.

السادس: تحدي تراجع وانحسار المد القومي

فيلاحظ أن مفهوم الانتماء القومي العربي آخذ في الانحسار مقارنة بما كان عليه الأمر في الأربعينات والخمسينات والستينات، وأصبحت الدول العربية تفكر في

أولوياتها الخاصة وعندما تطرح مفاهيم التعاون العربي، تتمسك بمفهوم السيادة في أشد صوره تعنتاً وذات طابع تقليدي تجاوزه الزمن، في حين أنها تتناسى هذه السيادة في مواجهة أي افتئات أجنبي عليها. والأخطر من ذلك أن هذا التراجع ليس على مستوى سياسات الدول، وإنما على مستوى كثير من القيادات القومية المثقفة، كما أن البعض يطرح أولوية مفاهيم الوحدة الإسلامية على الوحدة العربية. سواء بحسن نية أو بهدف خلط الأوراق، ولقد أدت عدة عوامل لحالة التراجع هذه ومنها:

١- الإخفاق المتكرر للتجارب الوحدوية العربية مما أفقد المفهوم بريقه وأفقد بعض الداعين له مصداقيتهم، فكلما توصل الحكام لاتفاق وحدوي فإنه سرعان ما قاموا هم أنفسهم بنقضه، كما أن النعرات المحلية أو الإقليمية لدى بعض المثقفين تزيد الطين بلة.

٢- هزيمة الدول العربية التي تزعمت الطروحات القومية - مصر وسوريا - في حرب ١٩٦٧، الكوارث التي جرَّها النظام العراقي على الأمة العربية فضلاً عن خلافاتها فيما بينها كقيادات سياسية أو أحزاب قومية.

٣- التذرع بأساليب غير ديموقراطية وبعضها عدواني في رفع الشعارات الوحدوية، ولعل تجربة غزو العراق للكويت من أبرز وأخطر تلك التجارب وإن لم تكن الوحيدة.

وقد ترتب على ما سبق نتائج منها:

١- تشويه الطابع القومي من قبل قوى عديدة ذات مصالح خاصة أو توجهات إيديولوجية محلية أو دولية.

٢- التركيز من قوى سياسية محلية أو أجنبية على سلبيات المفهوم القومي العربي واتهامه بالعنصرية ومعاداة الأقليات العرقية أو الدينية في المنطقة العربية. ولعل بعض نشطاء حقوق الإنسان المعاصرين يبروزن هذه النقطة (انظر مقال د. محمد نعمان جلال عن ندوة بيروت لحقوق الإنسان في يونيه ٢٠٠٢ في أخبار الخليج البحرينية وفي جريدة الأهرام المصرية).

٣- الربط بين الثقافة العربية والإسلامية وبين الإرهاب وبخاصة بعد ١١ سبتمبر.

السابع: تحدي الوجود الأجنبي

وهو أخطر التحديات على الإطلاق لأن تأثيره سلبي على كافة أوجه الحياة العربية، كما أنه يسلب معظم المكتسبات العربية التي تحققت في السنوات الخمسين الماضية، حيث قامت حركة التحرر الوطني العربية على محاربة الوجود الأجنبي والدعوة للوحدة العربية. ويلاحظ أنه في السنوات الأخيرة في التاريخ العربي تم طي كثير من هذه المكاسب الوطنية لعودة مظاهر الاحتلال الأجنبي ومن ذلك:

- إستمرار الاحتلال الإسرائيلي لكافة أراضي فلسطين التاريخية بما في ذلك القدس الشريف، والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية. وتُركت حركة التحرر الوطني الفلسطيني تناضل بمفردها، بعد إن ارتكبت العديد من الأخطاء على مدى الخمسين عاماً الماضية أدت إلى اغترابها عن بيئتها العربية وصراعها مع بعض الحكومات العربية، أو صراعها فيما بينها ولعل اعتراف الرئيس ياسر عرفات في البرلمان الفلسطيني يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٤ بالأخطاء التي ارتكبتها القيادات الفلسطينية تمثل بداية التصحيح والعقلانية.
- احتلال العراق بواسطة قوات أمريكية بريطانية بمباركة بعض الدول العربية وبتعاون وانطلاق قوات الغزو من أراضي وأجواء ومياه عربية.
- عودة القواعد العسكرية والتسهيلات العسكرية والجوية والبحرية لعدد من الدول العربية.
- تعاون أنظمة عربية متعددة مع القوى الأجنبية لمكافحة جماعات معارضة أو إرهابية على أراضيها بما يعكس العجز عن حماية السيادة والاستقلال الوطني.

ولم تشهد المنطقة العربية عملية مقاومة حقيقية لمواجهة مختلف مظاهر الوجود الأجنبي في العديد من دولها. ناهيك عن الاتجاه للتجاوب أو الاستسلام للضغوط الأجنبية في محاصرة المقاومة الفلسطينية ووقف المساعدات المالية والإنسانية لها بدعوى أن بعض فصائلها تتبنى سياسات العنف والإرهاب.

كما عادت للظهور مبادئ كان العرب يكافحون ضدها في الخمسين عاماً الماضية مثل مبدأ الفراغ في المنطقة (نظرية الفراغ في الشرق الأوسط)، ومبدأ التحالف مع

القوى الأجنبية، ومبدأ الاعتماد على القوى الأجنبية لحماية الأمن الوطني والأنظمة السياسية ونحو ذلك.

وترتب على ما سبق مايلي:

١- تراجع مكانة العرب واحترامهم عالمياً في عصر لا يعترف إلا بالقوة.

٢- سيطرة مفاهيم البداوة على العقلية العربية وصراعاتها بين الدول والأنظمة مع بعضها البعض بدلاً من مفاهيم القرن الحادي والعشرين الداعية للتعاون الاقتصادي والتكاتف والتسوية السلمية للمنازعات.

٣- أصبحت موارد الثروة العربية على الأرض العربية رهينة القوى الأجنبية كذلك نفس الشيء بالنسبة لرؤوس الأموال العربية في الخارج.

٤- استمرار استنزاف الثروات العربية في سباق التسلح وأصبح الشرق الأوسط من أكبر مناطق العالم شراء للأسلحة، والإنفاق على التسلح، ورغم كل ذلك فهو من أقلها أمناً وأضعفها قدرة على الدفاع عن نفسه.

٥- سيادة التخلف السياسي والثقافي والديموقراطي في المنطقة العربية عن مناطق العالم الأخرى، بما في ذلك بعض الدول في أفريقيا جنوب الصحراء.

وهكذا أصبحت المنطقة، كما يصفها البعض أكثر قابلية للاستعمار والتبعية، بدلاً من أن يحدث بها العكس، وتراجعت المفاهيم الداعية للاستقلال والتقدم والديموقراطية في دول عربية كان لها سبق تاريخي في هذا الصدد.

الثامن: تحدي الفكر الديني المتعصب

هذا النمط من التحدي ذو طابع خاص، إذ أنه ينبع من التناقض بين المثل والقيم الإسلامية الأصيلة وبين السلوكيات لبعض المسلمين التي تتعارض مع ذلك. وهي سلوكيات هامشية، ولكنها خلقت رد فعل بالغ السوء من قبل جماعات مسيحية أمريكية متعصبة تصور الإسلام والمسلمين على غير حقيقتهم، وتعزف مقطوعة تسميها « الحسد الإسلامي » لإخفاق المسلمين والعرب مقابل النجاح الغربي المسيحي ونجاح إسرائيل في بناء دولة متقدمة. وها هو نموذج من هذا النمط الفكري يعبر عنه أحد رجال الدين المسيحي في موقعهم على الانترنت بعنوان « مع المسيح »
Withchrist.org/envy.htm

فيقول د. جاك ويلر Dr. Jack Wheel: إن الغرب العلماني استطاع تهميش الأصولية المسيحية التي أصبحت مسالمة، وكذلك الأصولية اليهودية، وكأن يأمل أن يحقق ذلك مع الإسلام، ولكنه أخطأ في تصوره، الذي استند إلى فكر بعض السياسيين الغربيين، وحفنة من المسلمين المتحررين، بالتمييز بين ما يسمى التيار العام في الإسلام وبين المتطرفين، ولقد أشارت تعاليم القرآن إلى مفهوم الحسد الذي أصبح يتلبس المسلمين ويجعلهم يحسدون أمريكا وإسرائيل ويحقدون عليهما، وهذا المفهوم من الحسد متأصل في ثقافة الإسلام عامة، والثقافة العربية خاصة، ومن ثم فإنه وفقاً لنظرية توينبي في التحدي والاستجابة لابد أن تستجيب أمريكا والحضارة الغربية وتقضي على هذا التحدي العربي والإسلامي، وتستخرج الجني الذي يعيش في الروح العربية، ويقول

"Moslem terrorism is fueled by a culture based on envy towards the rich exploitative West"

ويضيف: «إن العجز والوهن الذي أصاب العرب والمسلمين جعلهم يحقدون على الناجحين»، وفي مقال أخر - نشره عام ١٩٩٩م أي قبل أحداث ١١ سبتمبر بعامين ذكر مايلي:

Islam has tragically become a religion dead-end, ruined by the great social poison of the 20th Century, envy

ويستطرد :إنه ما لم يخرج جن الحسد من روح العرب ويغادرها، فانه لا سلام بين الفلسطينيين واليهود، ولا بين المسلمين وأمريكا.

Until the Djinn of Al Hasad, the Demon of Envy departs from Arab souls, there can be no peace between Palestinians and Jews, and between Moslems and America.

ويوضح طبيعة رد الفعل الأمريكي الواجب لمواجهة هذا الحسد فيقول:

Not only must the terrorist groups be extinguished but the governments that support them, especially the governments of Syria, Iraq, Iran, the Afghan Taliban, and the Palestinian Authority must be militarily liquidated. No trials. No capturing of any terrorist and "bringing him to justice". Every terrorist, every Ayatollah, every Syrian, PLO and Iraqi government is a thug, from Yassir

Arafat and Saddam Hussein down, should be hunted down and killed with whatever military force is required. This is what being "at war" means.

مؤكداً « أنه يجب أن نبيد العدو إبادة كاملة وبسرعة وهذا هو القصاص »

"Retribution must be absolute, swift and annihilative"

أما باقي الدول العربية ومنها مصر فيمكن التلويح لها بسيف ديموقليس الا وهو سد أسوان لإغراقها

As for Egyptians, it should be sufficient to point out publicly that a sword of Democles is poised above them called the Aswan Dam.

وباختصار يمكننا أن نعلق على هذا النمط من الفكر الغربي المسيحي المتعصب بالآتي: من الذي يحقد على من؟ أليس الغرب هو الذي جاء للشرق الأوسط بحثاً على النفط للاستيلاء عليه من خلال شركاته ثم يشن الحروب في المنطقة من أجله؟ من الذي يضطهد من؟ إسرائيل أم الفلسطينيون؟ ومن الذي يرفض السلام؟ وأي منطق لحقوق الإنسان والحضارة الغربية إذا كان رجال الدين أمثال هؤلاء يدعون للقتل والإبادة بدون محاكمة وبدون ذنب ويدّعون أن الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية مسالمة، في حين أنهم يدعون للقتل بلا محاكمة، ونتساءل هل هذه المسيحية واليهودية المتسامحة والمسالمة كما يطلق عليها رجال الدين أمثال هؤلاء؟

في هذا يقول الدكتور جاك ويلر مؤكداً نفس المعنى:

Governments of Syria, Iraq, Iran, the Afghan Taliban and the Palestinian Authority must be militarily liquidated. No trials. No Capturing .. Whether they had anything to do with September 11 or not should be a target and wiped off the earth.

هل بعد هذه العبارة الواضحة الموجودة على الشبكة الالكترونية يمكن أن نتحدث عن متطرفين إسلاميين، دون الحديث عن متطرفين وارهابيين مماثلين على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي؟

ومن ناحية أخرى نود أن نشير هنا إلى الدراسة التي قام بها معهد العلوم الاجتماعية في جامعة ميتشجن الأمريكية حول ما أسماه « القيم العالمية » ونشرتها

مجلة Foreign Policy الأمريكية في عددها في مارس/أبريل ٢٠٠٢ وأوضح خلالها الكاتب بأن مفهوم صراع الحضارات الذي عبر عنه صاموئيل هانتنجتون سليم وإن كان غير كامل وأن الصراع لن يكون حول مفاهيم الديموقراطية بل حول القيم العالمية المتعارضة بين الإسلام والغرب، ويلاحظ أن الدراسة اختزلت مفهوم القيم العالمية في العلاقات الجنسية والنظرة للجنس. ولقد قام مركز البحرين للدراسات والبحوث بإعداد رد وتعليق على تلك الدراسة وأرسلها للجامعة المذكورة وسعي لنشر ذلك على نطاق واسع.

والآن نتساءل ما هي الاستجابة التي ينبغي أن نقدمها في مواجهة هذا التحدي تجاه العرب والمسلمين؟

في تقديرنا أن الاستجابة المناسبة ينبغي أن تأخذ في حسبانها العوامل التالية:

١- إن الفكر الديني المتعصب، سواء من المسلمين أو المسيحيين أو اليهود أو الهندوس مهما كان صوته عالياً فإنه يمثل قلة في كل عقيدة، ومن ثم ينبغي أن يكون هناك عمل شامل ومتكامل بين أنصار العقائد المختلفة لإقامة عزل صحي ضد هذه الاتجاهات. ولعل في مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي الذي عقد في البحرين منذ منتصف عام ٢٠٠٢ نموذجاً لرد الفعل أو الاستجابة المنطقية.

٢- إن أصحاب كل عقيدة، وبخاصة المسلمين المستنيرين، ينبغي أن يكونوا أكثر صراحة في توضيح عقيدتهم الصحيحة الداعية للتسامح والسلام والتعايش والدعوة للبناء والعمران والتقدم، وليس العكس كما يحاول الأعداء أو بعض الفئات الإسلامية المتعصبة تصويره. ولعل نموذج التقريب بين المذاهب الإسلامية في مؤتمر المنامة بالبحرين في سبتمبر ٢٠٠٢ أحد النماذج لتوحيد الفكر الإسلامي ضد الاتجاهات المتطرفة التي أساءت وشوهت صورة الإسلام.

٣- ضرورة اقتحام الدعاة الدينيين المسلمين المستنيرين لمعاقل الفكر السياسي والديني الغربي لتوضيح حقيقة الإسلام المتسامحة، ولإظهار مخاطر التعصب الديني في الغرب على الحضارة الإنسانية. وهنا نشيد بمبادرة الأزهر ووزارة

الأوقاف في مصر في الدفع بقوة لتطوير الحوار الإسلامي المسيحي مع الفاتيكان وأيضاً مبادرتهما مع النمسا. وننوه بمبادرات لدولة قطر بعقد ندوات مماثلة.

٤- تشكيل فريق عمل من دول إسلامية لتجميع هذه المقولات المتطرفة وأشباهها والرد على دعاة التطرف الغربي الذين يجمعون مقولات وتصريحات متطرفين من الدول الإسلامية ويروجون لها.

٥- العمل السياسي من قبل مفكرين من الدول الإسلامية لتوضيح مخاطر الخلط بين الأفكار والسياسات بما يغذي مفاهيم الصراع الثقافي أو الحضاري والتأكيد على الدعوة للحوار الحضاري والثقافي وتكامل الثقافات.

المبحث الثالث

الاستجابات الممكنة والمحتملة

كما أوضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن توينبي في تحليله للتطور التاريخي للحضارات المختلفة اعتمد على نظرية التحدي والاستجابة وقد عرضنا في السابق لإطار تلك النظرية والمقومات المتصلة بها، كما تناولنا في المبحث الثاني أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية، وهي تحديات لو طبقنا عليها نظرية توينبي، تجعلنا نتوارى خجلاً من استجاباتنا لها، ذلك لأن تلك التحديات في ظل ما لدى الأمة العربية من موارد طبيعية وثروات في باطن الأرض، ورؤوس أموال من عوائد تلك الثروات، فضلاً عن إمكانيات بشرية هائلة، كان يمكن أن تحول تلك التحديات إلى فرص To Change these Challenges into Opportunities لتعيد قوة الأمة العربية وتساعد على استعادة حضارتها القديمة، ولكن للأسف حدث العكس تماماً أن التحديات تحولت إلى تهديدات The Challenges turned into Threats والفرص أصبحت ضائعة Lost Opportunities وعجزت الأمة العربية فرادى كدول أو كمجموعة عن تقديم الاستجابة المناسبة.

ولكن لا ينبغي النواح على اللبن المسكوب، وإنما من الضروري البحث عن البدائل

الممكنة والحلول الضرورية المتاحة. وقبل أن نعرض لمجموعة من المقترحات نقدم الدلالات السياسية لمفهوم التحدي والاستجابة أو بعبارة أخرى كيفية تطبيق هذا المفهوم في الإطار السياسي.

الدلالات السياسية لمفهوم التحدي والاستجابة

من وجهة نظرنا الشخصية أن انتقال مفهوم التحدي من المعنى اللغوي إلى المجال السياسي، الذي نسعى من خلاله لتحليل الواقع السياسي العربي الراهن، يرتبط من الناحية العلمية والموضوعية بعناصر أربعة هي:

الأول: إنه يعبر عن موقف معين في مواجهة موقف آخر Position VersusPosition.

الثاني: إنه يعبر عن الاستناد إلى مصادر قوة ملموسة سواء قائمة أو كامنة Actual or Potential Concrete Sources of Power

الثالث: ضرورة القيام بإجراءات أو تصرفات نتيجة للموقف It necessitates taking actions or adopting measures to respond to the challenge.

الرابع: إنه يؤدي إلى إحدى نتيجتين رئيستين:

الأولى: النجاح في التحدي، ومن ثم تأكيد الذات، والبقاء والاستمرار والازدهار.

To put the proper response then to assert oneself thus we could achieve survival, continuation and flourishment

الثانية: الإخفاق ومن ثم التراجع فالاضمحلال والذبول والاختفاء.

Failure which leads to receding, disintegrating and to be extinct.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن عدداً من المفكرين والباحثين قد درس طبيعة التطور الحضاري ومنهم علامة العرب عبدالرحمن بن خلدون الذي تحدث عن دورة الحضارة وربط ذلك بمفهوم العصبية الذي يقرب من مفهوم النخبة في الفكر السياسي الحديث، كما أنه في فكرنا العربي التقليدي يبرز المثل القائل « ما طار طير

وارتفع إلا كما طار وقع » أي أنه مهما ارتفعت الحضارة وازدهرت فلا بد لها من نهاية. أما بالنسبة للمفكرين الغربيين في العصر الحديث فنجد أن كلاً من أوزوالد شبنجلر وارنولد توينبي اهتم بدراسة التاريخ وبخاصة مفهوم الدورات التاريخية Historical Cycle. كما أنه مما يذكر أيضاً أن مارك توين Mark Twain أشار إلى أن التاريخ لا يكرر نفسه وإن كان أحياناً يتناغم Rhyme، في حين ذهب مفكرون آخرون إلى مقولة أن التاريخ يكرر نفسه خاصة بالنسبة للشعوب التي لا تستفيد من أخطائها.

وهنا نتساءل عن رد فعل العالم العربي إزاء التحديات الجسام التي يواجهها هل يعكس ذلك مقولة أن التاريخ يعيد نفسه أم مقولة أنه لا يعيد نفسه ولكن هناك تناغماً أحياناً؟ كما نتساءل ما هي إمكانيات استجابة العالم العربي للتحديات المفروضة عليه؟ وهل ثمة منظور مختلف من المتوقع أن يحدث؟

الاستجابات الممكنة

لعل نقطة البداية في تحديد الاستجابات الممكنة هي البدء بالذات، والنظر إليها وتحليل نقاط ضعفها، وتقدير مصادر قوتها، وذلك كله في إطار رؤية مستقبلية شاملة تنبع من الافتراضات التي طرحناها في القسم الثاني، فإذا كان القرن الحادي والعشرين هو عصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وهو عصر حقوق الإنسان والديموقراطية، وهو عصر التكتلات والتجمعات وليس عصر القوى والدول الصغيرة المفتتة. إذن الرؤية الاستراتيجية العربية لابد أن تنطلق من تلك المفاهيم كركيزة لاستجابتها المناسبة والواقعية والفعالة لمواجهة التحديات.

ومن الضروري أن تتسم تلك الرؤية بالسمات التالية:

الأولى: الواقعية والرشد الاقتصادي وتبادل المنافع واقتسامها، فلا يعقل أن كل دولة عربية صغيرة أو كبيرة يكون لها شركة طيران وعملة وطنية وصناعات ثقيلة ونحو ذلك، لأن مثل هذا المنطق والسلوك في ذاته غير مجد اقتصادياً، ولهذا تخسر كثير من الشركات والصناعات مما يعني تبديد الموارد العربية. إذن لابد من وجود تقسيم عربي للعمل يأخذ في

حسبانه مصالح كل دولة وإمكانيتها، ولكن في إطار موحد فمثلاً دولة (أ) تقام بها صناعة بتروكيماويات، دولة (ب) صناعة سيارات، دولة (ج) صناعة ثلاجات وهكذا. ويصبح السوق العربي سوقاً موحداً والصناعة العربية صناعة موحدة.

الثانية: سمة المرونة والعقلانية والتعاون، وهذه تعني عدم الجمود في إطار واحد من أطر التعاون، بل ابتكار أطر متعددة ومتنوعة، ولعل التجربة الأوربية تقدم لنا نموذجاً أقرب للبيئة والظروف العربية، فهناك نظم ملكية ونظم جمهورية، وهناك دول أكثر تطوراً من دول أخرى، وهناك اختلاف في المساحات والسكان والوزن الاقتصادي والعسكري، واستطاعت دول الاتحاد الأوربي أن تنتهج المرونة فهناك دول أعضاء في الناتو كحلف عسكري (وفرنسا انسحبت من تنظيمه العسكري) ودول أعضاء في العملة الموحدة (وبريطانيا من أهم الدول التي هي خارج هذه العملة)، ودول حديثة الانضمام تخضع لفترات اختبار وتلتزم بإحداث تعديلات سياسية واقتصادية وهكذا، كما يختلف الأمر بالنسبة لثقل تصويت كل دولة في مجلس أوربا Council of Europe والذي هو جهاز اتخاذ القرارات السياسية الهامة فالتصويت ليس متساوياً إذ أن وزن التصويت الفرنسي، أو الألماني يختلف عن التصويت للدول الأخرى الصغرى، إذن هناك مرونة تجاه كل دولة وفقاً لقدراتها وإمكانياتها ومرحلة تطورها، ولكن هناك حداً أدنى من الالتزام والانضباط والاستمرارية، وبذلك يتحقق تقدم نحو الأمام بعكس الموقف العربي من موضوع مثل السوق المشتركة أو العملة الموحدة أو التخفيضات الجمركية وأسلوب التصويت في مجلس الجامعة العربية. كما يمكننا أن نشير هنا بالنسبة لمفهوم المرونة في التعامل، إلى المنهج الصيني في ابتكار واتباع نظرية دولة واحدة ونظامين وهي النظرية التي أمكن من خلال استعادة هونج كونج ومكاو مع احتفاظهما بالنظام الرأسمالي، وكذلك استعدادها لطرح نظرية دولة واحدة وثلاثة نظم

للتعامل مع تايوان من أجل استعادتها. ما نرغب في التأكيد عليه هنا هو ضرورة توافر الإرادة السياسية لدى القيادات العربية لتقديم استجابة مناسبة لمواجهة التحديات الخطيرة ونحو ذلك.

الثالثة: الاتفاق على حد أدنى من الاختلاف، بمعنى عدم السماح للخلافات أن تطغى على العمل المشترك، وفي نفس الوقت عدم إخفاء الخلافات وادعاء عدم وجودها علانية، بينما هي قائمة وتعرقل العمل المشترك. وإيجاد آليات لحسم هذه الخلافات، والتخلي عن الشعارات غير الواقعية، أو عن دعوات الانكفاء على الذات أو مطالبة الآخرين بالعمل دون تقديم مساهمة حقيقية، وهذه كلها من أهم آفات العمل العربي المشترك. فالشعارات أو المزايدات تعكس العقلية العنترية أكثر مما تعكس العقلية العلمية الراشدة التي ينبغي أن تكون ركيزة العمل العربي المشترك في القرن الحادي والعشرين.

والآن نتساءل ما هي عناصر هذه الرؤية أو الاستجابة العربية للتحديات المفروضة على الأمة العربية؟

في تقديرنا أن الاستجابة لابد أن تكون على مستوى التحديات وبما أن التحديات متعددة، إذن الاستجابة من الضروري أن تكون في أطر متعددة أيضاً ومن هذه الأطر والوسائل ما يلي:

١- انتهاج دبلوماسية الحوار الدولي مع القوى المختلفة في إطار عمل دبلوماسي عربي موحد ومتكامل، وأن يكون هناك تمثيل عربي موحد في كل دولة ما عدا لدى الدول الكبرى أو التي لدولة ما مصالح خاصة بها. وهذا يحقق وحدة الصوت العربي، ووحدة الحركة الدبلوماسية العربية، وفي نفس الوقت التواجد العربي في كل دول صغيرة أو كبيرة، ولو في إطار تمثيل عربي من خلال مكاتب للجامعة العربية في دول معينة. وينبغي أن نشير هنا إلى أن هناك عدة قرارات اتخذها مجلس الجامعة بخصوص التمثيل العربي الموحد ولكنها للأسف ظلت بعيدة عن التنفيذ.

٢- اتباع منهج العمل الاقتصادي المتكامل بتوزيع الصناعات والمشروعات في إطار تقسيم عربي للعمل على مختلف الدول وفقاً للمزايا النسبية لكل منها، ووفقاً لقدراتها، والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وفقاً لضمانات الأمن الوطني لكل دولة عربية، دون أن نستخدم هذه الضمانة كأداة غير مباشرة لمنع هذه الحركة.

٣- إقامة صناعة عسكرية عربية موحدة توزع على عدة دول وتسعى لخلق كادر عسكري صناعي وتكنولوجيا عسكرية عربية، وبلورة عقيدة عسكرية عربية مشتركة وتدريبات عسكرية. ويتصل بذلك التعاون الأمني والاستخباراتي.

٤- تطوير العمل الثقافي والتعليمي وتوحيده بما يؤدي لتعزيز الهوية العربية المشتركة، ويحافظ على الخصائص الإقليمية لكل دولة أو مجموعة دول. ويلاحظ أن معظم المفاهيم الثقافية والتعليمية السائدة الآن تتجه لتغذية الخلافات والاختلافات، وإضعاف أو تجاهل القاسم المشترك الأعظم بين الدول العربية. ويتصل بذلك ضرورة بلورة صناعة ثقافية عربية في مجال الفنون والآداب، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل العربي على هذه الصناعات أيضاً.

٥- اتباع سياسة عربية موحدة وفعالة تجاه الدول الأخرى وفقاً لمواقفها من القضايا العربية الهامة. فلا يعقل أن تترك إسرائيل تفعل ما تشاء في فلسطين والشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية ثم يخرج هذا الزعيم العربي أو ذاك ليشجب ويندد ويطالب العالم بعدم السكوت على هذه الغطرسة الإسرائيلية. طبعاً هذا الشجب والإدانة والاستنكار بما أنه في إطار الكلام الشفوي غير المقرون بعمل يمس مصالح الدول الأخرى المؤيدة لإسرائيل أو الدول التي تفتأت على الحقوق العربية إيجابياً أو سلبياً (بالصمت أو الإدانة الكلامية أو الدبلوماسية) فلا يعتد بها، ولا تؤخذ في حسبان سياسات الدول وسلوكها في المجتمع الدولي، أو في المؤتمرات والمحافل الدولية. ولعل النموذج الواضح هو قرارات وكالة الطاقة الذرية ضد إيران وضغوطها عليها لفتح مفاعلاتها النووية السلمية لتفتيش الوكالة ومطالبتها بالانضمام للبروتوكول الإضافي، في

حين لا تفعل شيئاً في مواجهة برنامج نووي إسرائيلي متقدم للغاية ويهدد المنطقة بأسرها.

٦- يرتبط بما سبق كله الاتجاه نحو إصلاح ديموقراطي وسياسي حقيقي لتقديم نموذج عربي للديموقراطية والتطور السياسي والاجتماعي بما يمكن المرأة وغيرها من قوى المجتمع من المساهمة في تطويره.

٧- الاهتمام بالفكر والبحث العلمي والأكاديمي العربي في إطار مشترك وتوفير الاعتمادات اللازمة لبناء فكر علمي عربي ينشر على أوسع نطاق.

٨- النظر للمنطقة العربية في إطار متكامل بما يوفر السوق الواسعة، الإنتاج الغذائي، الإنتاج الصناعي، الخدمات التأمينية والمصرفية، حركة رؤوس الأموال والعمالة.

والخلاصة: إنه إذا كانت التحديات ضخمة وجسيمة فإن الاستجابة لابد أن تكون من نفس المستوى وفقاً للقاعدة الفيزيائية (لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه)، وذلك لضمان إحداث التوازن ومنع الانهيار العربي أو مواجهة العرب نفس مصير الأقوام والحضارات البائدة.

الفصل الثاني

دراسة استراتيجية لقرار

مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ بشأن العراق

يمثل قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ بشأن انتقال السيادة للعراق علامة فاصلة في تاريخ ذلك البلد بل في تاريخ منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية.

ولفهم أبعاد هذه المقولة ينبغي إلقاء نظرة سريعة على تلك الأوضاع في الفترة السابقة على صدور القرار ثم تحليل أبرز عناصره وأخيراً تقديم تصورنا لنتائج القرار ودلالاته المستقبلية وبخاصة فيما يتعلق بالعراق.

المبحث الأول

تحليل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية عشيّة صدور القرار

أولاً: الأوضاع المحلية في العراق

اتسمت الحالة المحلية في العراق بقدر كبير من التوتر والقلق والاضطراب تتمثل أبرز معالمها في الآتي:

١- بروز حركة النضال ضد الاحتلال في المثلث السني وبخاصة في منطقة الفالوجة وما عبَّرت عنه من تحدٍّ لسلطات الاحتلال بطريقة لا إنسانية بالسحل والتمثيل بجثث ثلاثة من الأمريكيين العاملين في إحدى الشركات، وإن كان الاعتقاد العام أنهم من رجال المخابرات الأمريكية. وأدى هذا العمل العراقي - وهو شيء معتاد في تاريخ العراق حيث سبق أن سحل نوري السعيد والأسرة الملكية عندما قامت ثورة ١٩٥٨، ثم مارس أبشع أنواع التعذيب في عهد صدام حسين حيث اكتشفت المقابر الجماعية بعد ذلك - بل إن أكثر الأعمال العراقية

إثارة ووحشية على مر التاريخ هي الخيانات والتمثيل بجثث أهل البيت وفي مقدمتهم الإمام الحسين عليه السلام - نقول إن هذا المسلك العراقي اللاإنساني في القرن الحادي والعشرين استفز الرأي العام الإقليمي والعالمي الذي عبّر عن الاستياء الشديد، ولكنه في نفس الوقت مثّل تحدياً للقوة العظمى المهيمنة في العالم، والتي أذاقت أهل الفالوجة سوء العذاب بالقتل والتدمير بالطائرات والدبابات، وفعلت بهم ما تفعل إسرائيل بالفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، أي سياسة الأرض المحروقة ثم غيّرت الولايات المتحدة سياستها فأعادت بعض القيادات البعثية، وتركت لها العنان للسيطرة على الفالوجة وهكذا عاد الهدوء بدرجة كبيرة لتلك المنطقة وإن تكررت المناوشات من حين لآخر وكذلك أعمال القمع الأمريكية المدعومة بقوات عراقية أعيد تشكيلها.

٢- وفي مقابل الفالوجة والمثلث السني، الذي ثار ثم هدأ نسبياً ولو إلى حين، انطلق السيد مقتدى الصدر في حركة تحد للاحتلال لها دوافع متناقضة. فهو من ناحية يعبِّر عن ثورة الشباب العراقي الشيعي العربي الذي يرفض الخضوع للتوجه الشيعي الإيراني الميول، الذي يقوده الإمام السيستاني، والذي يظهر مهادنة قوات الاحتلال، طمعاً في الحصول على أفضل الغنائم من جراء هذه المهادنة، وهو من ناحية ثانية يعبّر عن تقاليد الشيعة الثائرة منذ عهد الإمام الحسين عليه السلام، حيث تحدَّى سلطة الأمويين وولاتهم رغم قلة عدد أنصاره، ورغم إدراكه بأن المعركة غير متكافئة، إلا أنه رغب ومنٍ والاه في إظهار روح التحدي ضد الظلم والسيطرة والهيمنة، وهكذا تمثل مقتدى الصدر روح الإمام الحسين، وإن لم يسر على خطاه حتى النهاية، وهو من ناحية ثالثة سعى للحفاظ على ذاته وشخصه وقواته إذ أنه متهم بالتآمر ضد اغتيال الإمام الخوئي وكذلك يتم التلميح بوجود يد خفية لرجاله في اغتيال الإمام الحكيم، وانه ملاحق قضائياً، ومن ثم كان تحرك مقتدى الصدر في جانب منه دفاعاً عن نفسه للوصول إلى حل وسط في الإطار الشيعي من ناحية، ومع قوات الاحتلال من ناحية أخرى لوقف عملية ملاحقته. إذن من تفاعل

تلك الاعتبارات الثلاثة برزت شخصية مقتدى الصدر ودوره، ولا ينبغي أن ننسى أن الإمام الشهيد محمد محمد الصدر والد مقتدى كان ملاذاً للفقراء والضعفاء وتحدّى نظام صدام حسين مما أدى إلى قتله وأبنائه بأسلوب الغدر المعتاد من ذلك النظام. وقد عقد مقتدى الصدر هدنة أو تفاهماً مع قوات الاحتلال عبر وسطاء من القيادات الشيعية الهامة، والوجهاء من الشعب العراقي. وأعلن مقتدى الصدر قبوله لقرار المرجعية الشيعية وهكذا أمكنه إثبات دوره على الساحة من ناحية، والتراجع في لحظة مناسبة من ناحية أخرى، والانتظار لتطورات الفرص والظروف في المستقبل من ناحية ثالثة وقد تردد أنه ينوي تشكيل حزب سياسي يخوض به الانتخابات القادمة في يناير ٢٠٠٥. إلا أن الاشتباكات بين الطرفين عادت مجدداً في أغسطس ٢٠٠٤ حيث تحركت القوات الأمريكية لمحاصرة النجف وقد استفز ذلك الصدر وأتباعه فتحصنوا بالصحن الحيدري حيث قبر الإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه، وأصرت الحكومة العراقية على قمع حركة مقتدى التي وجدت فيها تحدياً لسلطاتها وهكذا تزايدت حدة الاشتباكات. ومدة أخرى وفي اللحظة الأخيرة قبِل مقتدى الصدر مبادرة السيستاني لإنقاذ الموقف.

وينبغي أن نتحفظ هنا بأن ظاهرة مقتدى الصدر ودوره، ربما لم تكتمل فصولها بعد، فالمناوشات والاحتكاكات بين بعض أتباعه وقوات العراق التابعة لقوات الاحتلال تتكرر من حين لآخر، وإن كان هو دعاها لتجنب ذلك، إلا أن بعض مؤيديه انشق عليه، وهذا ما يوحي بأن التاريخ يكرر نفسه في مثل هذه الحالات حيث الخلافات والانشقاقات بل وأحياناً الخيانات تحت دعاوى مختلفة ومتنوعة.

٣- دفعت قوى المقاومة العراقية الداخلية بالموقف إلى حالة من التوتر على نحو غير متوقع من قبل قوات الاحتلال ولقد تميّزت المقاومة بثلاث سمات:

الأولى: إنها متنوعة ما بين السنة والشيعة أي عبّرت في جزء منها بأنها تمثل شعب العراق بصورة أو بأخرى ولهذا تبادل علماء السنة والشيعة التعبير عن التأييد والمساندة لبعضهم البعض. وساعد على ذلك الدور الذي لعبه

مقتدى الصدر وجيش المهدي. وأمكن عن طريق ذلك نقل رسالة للعالم بأن اللعبة الطائفية التي أتقنتها بريطانيا في المنطقة بوجه عام ولجأت إليها أمريكا التي تقمصت الاستعمار البريطاني وروحه وفلسفته في القرن الحادي والعشرين، نقول نقلت رسالة للعالم بأن اللعبة الطائفية بالأسلوب الفج المتمثل في سياسة فرّق تسدّ مرفوضة من شعب العراق ولو في هذه المرحلة.

الثانية: إن المقاومة العراقية اتسمت بنوع من السرية في معظم الحالات إذ نادراً ما أعلنت عن نفسها بصراحة فلم تدع قوة أو جماعة أنها وراء هذا العمل التفجيري أو ذاك، وإن بعض القوى ادعت ذلك فمن المعتقد أنها لخداع الاحتلال أكثر منه تعبيراً عن وجود هذه الأسماء والمسميات وظلت هويتها العلنية مجهولة مما جعل أجهزة الاستخبارات الأجنبية في حيرة من أمرها، وأخذت تدعي أن وراء ذلك جماعات من العرب الوافدين على العراق مرة، وجماعات من القاعدة مرة أخرى، وفلول نظام صدام مرة ثالثة وهكذا، ويمكن القول أن الأكثر احتمالاً هو أن شعب العراق وخاصة عناصر قواته المسلحة هي القوة المحركة، لأن ضبط العمل بمنهج سري ومنظم ودقيق لا يمكن أن يكون وراءه إلا قوة تتسم بالسرية والتنظيم. وهذا لا ينفي وجود مساهمات لأية قوى أخرى. وهذه السرية والدقة تميزان المقاومة العراقية عن نظيرتها الفلسطينية التي دأبت على الإعلان والتظاهر بل والتسابق وإدعاء البطولة مما كان يسهل على إسرائيل وعملائها ضرب القرى والمدن والأحياء الفلسطينية وتعقب المجاهدين واغتيالهم واحداً إثر الآخر.

الثالثة: الميل للاستشهاد فقد انتهجت المقاومة منطق العمليات الاستشهادية والسيارات المفخخة، ولكنها في نفس الوقت سعت إلى الاشتباك مع العدو من حين لآخر كما في المواجهات في الفالوجة والرمادى والنجف الأشرف وغيرها، فضلاً عن نصب الشراك على طرق تحرك قوات الاحتلال. ومع

أن منطق الاستشهاد هو أسمى أنواع الجهاد من الناحية الدينية والوطنية إلا أنه يرد عليه تحفظان من ناحية القيمة العملية ومن ناحية تأثيره في حركة النضال الوطني وصداها العالمي:

الأول: إن مفعوله مؤثر عندما يكون الحادث كبيراً وموجهاً بدقة للإضرار بالعدو على غرار ما حدث في اقتحام مبنى القوات الأمريكية في لبنان في الثمانينات أو في الصومال في التسعينات مما أحدث هزة في الشعب الأمريكي وأدى لانسحاب القوات الأمريكية. أما إذا كان الاستشهاد بمنطق القيام بعملية ضد مدنيين في ملهى ليلي أو في مطعم أو في محطة باصات ونحو ذلك فإن هذا يثير الرأي العام العالمي ويجعله يتحول من منطق التعاطف مع قوى المقاومة إلى منطق الاستياء والغضب ضدها والتعاطف مع قوى الاحتلال وهذا ما حدث بالنسبة لحركة النضال الفلسطيني.

الثاني: إذا كانت العملية الاستشهادية لا تتجه للعدو بمعنى لا تؤثر فيه تأثيراً واضحاً فمثلاً انفجار سيارة أمام مبنى لقوات الاحتلال دون أن يؤثر ذلك في المبنى أو في الأفراد، بل يحدث العكس، يقتل من المدنيين العراقيين أضعاف ما يصاب من الأمريكيين أو من قوات الاحتلال الأخرى. إذن تكون المحصلة سلبية، وهذا ما اتجه إليه الوضع في العراق، فأصبح ضحايا هذه العمليات من العراقيين الأبرياء أضعاف مضاعفة من ضحاياهم من قوات الاحتلال، مما أعطى صورة خارجية سيئة، بأن العراقيين يقتلون العراقيين، وطبعاً العالم الخارجي لا يبحث عن النوايا ولا يحلل صعوبة القيام بهذه العملية أو تلك وإنما ينظر للنتائج. ولعل هذه الظاهرة السلبية حدثت في العمل الفلسطيني أيضاً واستغلتها الدعاية الإسرائيلية في الخارج أفضل استغلال لصالحها، ولتشويه صورة النضال الفلسطيني وهكذا.

٤- تطورت الحالة الداخلية في العراق خلال شهر مايو / يوليو ٢٠٠٤ إلى حالة من الهدوء النسبي وان لم تنته المقاومة فهي ما تزال تضرب من حين لآخر في هذا المكان أو ذاك ولكن المقاومة الكبيرة أخذت في التراجع ولعل سبب هذا التراجع ما يلي:

أ- تغيّر تكتيكات قوات الاحتلال بإعادة بعض قوات الجيش والمخابرات والبوليس من نظام صدام حسين، وهؤلاء مشهود لهم بضبط العراق بالحديد والنار طوال السنوات السابقة. ثم أنهم عراقيون يعرفون بعضهم البعض، بعكس الحالة الأولى التي لجأت فيها الولايات المتحدة لمخابرات أجنبية أو للاعتماد على قوى هامشية كانت تعيش في الخارج لسنوات طويلة زودتها بمعلومات غير صحيحة أو غير دقيقة.

ب- بروز حالة إعياء من النضال وهذا ما يسمى بظاهرة Struggle Fatigue إذ أن رد الفعل عادة تجاه المحتل يبدأ عنيفاً وقوياً، ثم يتراجع، وقد يعود عنيفاً مرة أخرى، بعد فترة ما لم تظهر في الأفق عوامل تؤثر على معادلة الاحتلال / الاستقلال. وهنا تتجلى أهمية قرار مجلس الأمن الجديد رقم ١٥٤٦.

ج- ضعف إرادة المقاومة لدى الشعب العراقي، ذلك لأن هذا الشعب تعود الخضوع لفترة طويلة في ظل نظام صدام ثم جاء القمع الأمريكي ليعيد الرعب للشعب العراقي بعد فترة من التسيب أو انتعاش الحريات المتسمة بالفوضى والنهب أثر سقوط نظام صدام حسين. ولذلك فإن القبائل والعشائر العراقية تراجعت توجهاتها النضالية ومالت إلى المهادنة. وهذا طبيعي ولا يطعن في الشعب العراقي إذ أن كافة الشعوب يحدث لها ذلك.

د- تأثير استخدام الاحتلال لعناصر عراقية في الإدارة من نمط مجلس الحكم، ثم الحكومة المؤقتة ثم اختيار رئيس للدولة وللوزراء وهذا أعطى العراقيين نوعاً من الأمل في الخروج من نفق الاحتلال المظلم، كما أعطاهم أملاً في تحسن أوضاعهم الاقتصادية والأمنية وأدى ذلك لتراجع ميلهم للعنف أو مساندتهم لقوى المقاومة.

هـ- الموقف المهادن الذي اتخذته المرجعية الشيعية الكبرى ممثلة في آية الله علي السيستاني وعبدالعزيز الحكيم والخوئي وغيرهم فلم يسمع لأحد منهم موقف يدعو للنضال ضد الاحتلال بل أن كل تصريحاتهم وسلوكياتهم تدعو لعكس ذلك أو تلوذ بالصمت أو تطلق تصريحات للمناورة بهدف تحقيق مكاسب. أضف إلى ذلك دخول أتباعهم في إدارة الدولة العراقية في التشكيلات الجديدة.

و- ضعف موقف الدول المجاورة سواء إيران أو سوريا أو تركيا وهي دول الجوار الهامة. طبعاً الأردن والسعودية هما أكثر مهادنة حرصاً على عدم التورط، أما الكويت فهي أكثر مساندة للقوات الأمريكية وحلفائها، تمشياً مع موقفها من العراق منذ غزوه لها في أغسطس ١٩٩٠. وهكذا فإن دول الجوار كل لأسبابه لا يساند ولا يؤيد المقاومة، وان أطلقت إيران بعض التصريحات من حين لآخر تنتقد سلوك الولايات المتحدة واحتلالها، إلا أنها لم تعبّر لا بالقول ولا بالفعل عن أية مساندة للمقاومة، وأثّر ذلك بالطبع على موقف المرجعيات الشيعية في العراق.

ز- التعاون التام مع قوات الاحتلال من قبل الأكراد الذين يهتمون فقط بأوضاعهم وتطلعهم نحو الاستقلال، وإن حرصوا على تجنّب التعبير صراحة عن ذلك لمعارضة كل من تركيا، والقوات المحتلة، ودول الجوار بل ومعظم الشعب العراقي لذلك، ومن هنا روّجوا وعملوا على توسيع نطاق الحكم الذاتي إلى أبعد مدى ومن ثم كان رد فعلهم غير المواتِ لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لعدم إشارته لقانون إدارة الدولة الذي وضعته الحكومة المؤقتة المنحلة والذي نص على مبدأ الفيدرالية ومن ثم أيّد الحكم الذاتي الكردي شبه المستقل.

وهكذا بدت الحالة العراقية عشية التصويت على قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ وهي باختصار تراجع المقاومة الوطنية، بروز أمل في التحسن للأوضاع الاقتصادية والأمنية، عدم وجود مساندة إقليمية، ومن هنا رحب الكثير من العراقيين على مستوى

رجل الشارع وعلى مستوى القيادات والمرجعيات بالقرار باعتباره خطوة نحو الاستقلال واستعادة السيادة الحقيقية. وينبغي أن نشير هنا إلى نقطة جوهرية، في تاريخ الحركات السياسية الوطنية، وهي أن قوة الاحتلال لن تتراجع مرة واحدة، ولم يحدث في تاريخ أي نضال أن انسحبت قوة الاحتلال إلا من خلال خطوات مدروسة حماية لمصالحها، وحفاظاً على مصداقيتها الدولية وهيمنتها. ومن ثم فإن العمل العقلاني من أجل الاستقلال عن المحتل، أو حتى من أجل الحصول على نصيب من السلطة الداخلية، لابد أن يبنى على مراحل ويسير خطوة خطوة وهذا ما حدث في بريطانيا منذ الثورة المجيدة في القرن السابع عشر، وفي الهند ونضالها في النصف الأول من القرن العشرين، أما القفزات أو الثورات العنيفة فأحياناً تؤدي لتراجعات كما حدث مع الثورة الفرنسية بعد الإطاحة بالأسرة الملكية وبعد أن أقامت الجمهورية عادت الملكية مرة ثانية، وعادت إمبراطورية نابليون الثالث، وبعد أن كان نابليون بونابرت هو القائد الثوري والمحرر لأوربا انتهت به الأمور إلى المنفى والاختفاء والموت طريداً. فهل يدرك الثوريون والثائرون ضد الاحتلال أو ضد أية قوة داخلية أو خارجية حكمة التاريخ ودروسه، أم يصرّ البعض على العناد فيطيحون بكل شيء؟ وذلك على غرار ما يبدو أنه يحدث الآن في فلسطين بعد التقدم ولو المحدود نتيجة عملية أوسلو وما تلاها، فقد جاءت الانتفاضة الثانية وتصرفاتها لتؤدي إلى التراجع عن المكاسب القليلة، وتزايد عنف القمع الإسرائيلي غير المسبوق، وهكذا أصبح على فلسطين وشعبها الانتظار إلى حين تغيّر الأمور والظروف مرة ثانية.

ثانياً: الظروف الإقليمية

لقد تمت الإشارة بإيجاز في الفقرة السابقة إلى موقف دول الجوار للعراق من حركة المقاومة العراقية. ولكن ما يهم هنا هو تغيّر المناخ الإقليمي من العراق ومن قوة المقاومة.

ولعل أبرز معالم الموقف الإقليمي يتمثل في الآتي:

١- إن القوى الإقليمية المؤثرة في العراق وهي تركيا وإيران وسوريا والسعودية والأردن والكويت كل لها مصالحها وسياساتها وأولوياتها، ولكنها باختصار لا

ترحب بتصاعد نشاط المقاومة العراقية لعدة أسباب من بينها:

أ- إنه لو افترضنا ونجحت تلك المقاومة وتراجع الاحتلال تحت ضرباتها فسوف يؤدي ذلك إلى ظاهرة أفغانية جديدة تسمى نشوة النصر Victory Intoxication سواء حقيقي أو افتراضي مما يحفّز العراق الجديد ليكون قوة ثورية تؤدي إلى انقلاب أو اضطراب الأوضاع في الدول المجاورة. ومرة أخرى لعل الظاهرة الأفغانية تفيدنا في تحليل الموقف فبعد انسحاب الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان بدأت اضطرابات الشيشان في روسيا، وسينكيانج في الصين، وتصاعد العنف في كشمير الهندية، وتزايدت قوة مناطق القبائل في باكستان، وبدأت اضطرابات وقلاقل في عدد من دول آسيا الوسطى، وتحولت أفغانستان إلى قاعدة للمجاهدين العرب، فظهرت حالة الإرهاب في مصر وبعد ذلك في الجزائر وهكذا.

ب- إن العراق الثوري الجديد كان سيواجه أحد موقفين، إما أن الثوار يتحدون وتصبح العراق قوة إقليمية، ومن ثم فقد تعيد مطالبها الإقليمية تجاه الكويت أو تصفي حساباتها مع إيران وتركيا، وتتوتر علاقاتها مع سوريا والأردن والسعودية. وهذا المسلك حدث في العراق في ظل البعث، وتزايد بتعاظم قوتها في ظل صدام حسين. وإما أن يتطاحن الثوار وتأكل الثورة أبناءها فتعود إليها حالة الضعف وتغري دول الجوار بها، وقد تعود الملكية أو شبه الملكية للعراق، وهذا ما حدث في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، وإلى حد ما في أفغانستان في ظل كارازاي، بل في أسبانيا لفترة بعد فرانكو، وهو ما تردد لفترة بعد سقوط صدام وما يزال الحلم يداعب خيال بعض أعضاء الأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق سابقاً.

والمحصلة أن أياً من الدول المجاورة ليس لها مصلحة في العراق القوي، ولا في العراق المفكك والمتصارع، وربما الأقرب للمنطق هو العراق شبه المستقر، شبه الضعيف، وشبه الديمقراطي، أو ما أصبح يطلق عليه في أدبيات النظم السياسية، لا هو بالقوي فيطمع في جيرانه ولا هو بالضعيف حتى لا يطمع فيه الجيران. أو كما في

أدبيات السياسة الدولية يتحول العراق إلى رجل الشرق الأوسط المريض، الذي يعطى مقويات وأمل في الشفاء دون الوصول إليه، ما لم تتغير الأوضاع الدولية أو الإقليمية جوهرياً بانهيار قوة ما أو دولة إقليمية هامة مثلاً، إذن في هذه الحالة ستتغير قواعد اللعبة في العراق، وهذا ما حدث مع اليابان في ظل الاحتلال بعد الحرب العالمية الثانية إذ عندما نجحت الثورة في الصين ثم اندلعت حرب كوريا تغيرت الاستراتيجية الأمريكية من إخضاع اليابان وتحطيمها إلى بناء القوة اليابانية لتقف كسد منيع ضد الثورة الشيوعية. وطبعاً الموقف في العراق مماثل، وإن اختلفت الركائز والمصالح. فالنفط هنا هو المحرك للسياسة الأمريكية كعنصر أول، وحماية أمن إسرائيل هو المحرك الثاني، ومنع التطرف الإسلامي هو المحرك الثالث وهكذا. ومن هنا فإن منهج انهماك القوى الإقليمية وتركيزها على أوضاعها الداخلية وإشغالها بذلك إلى حد إنهاكها هو الكفيل بضمان السيطرة الدولية الفعلية على المنطقة وضمان المصالح النفطية، وأمن إسرائيل، وإخضاع الظاهرة الإسلامية وهو ما يبدو شبه متحقق الآن عشية صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، ولعل متابعة أحداث المملكة العربية السعودية، وما تتعرض له من أعمال إرهاب مفاجئة، خير دليل على ذلك، ويمكن أن يحدث نفس الموقف في بلاد أخرى في المنطقة، وربما سوريا وإيران هما المرشحتان الأوليان لمثل هذا الموقف، كما أنه لا يستبعد أن تكون مصر هي التالية لذلك، وفقاً لتطورات الأحداث في المنطقة، ومقدرة كل دولة إقليمية على المناورة أو اللعب بالأوراق التي لديها في تعاملها مع القوة العظمى المهيمنة.

ثالثاً: الظروف الدولية

يمكن تقسيم هذه الظروف إلى ما هو دولي بحت وما هو داخلي لدى قوى الاحتلال الرئيسة أي الولايات المتحدة وبريطانيا.

١- فالشئون الداخلية في الولايات المتحدة حيث الانتخابات الرئاسية على الأبواب في نوفمبر ٢٠٠٤م تجعل أولويات الولايات المتحدة في هذه المرحلة مختلفة، ومن ثم فهي تطرح على المجتمع الداخلي أربع أوراق لجذب الرأي العام الأمريكي للتصويت لصالح الرئيس بوش:

الأولى: إن إدارة الرئيس بوش تمثّل القوة الأمريكية الضاربة وغير المهادنة لصالح الأمن الوطني الأمريكي، وها هي تضرب بقوة في أفغانستان ثم العراق وعلى استعداد للقيام بذلك في أي منطقة أخرى. وهذا يلعب على السيكولوجية الأمريكية خاصة المستمدة من حركة الاستقلال الأمريكية وغزوها لأراضي القارة الجديدة، وأفلام رعاة البقر، وسيكولوجية كثير من الشعوب التي تهتم بالبطولة والأبطال وفتوات الحارة ونحو ذلك.

الثانية: إن المجتمع الأمريكي والقيم الأمريكية والحضارة الأمريكية رغم كل ما قام ويقوم به الرئيس بوش ما تزال مهددة من البرابرة الأجانب، والإرهاب الإسلامي ما يزال قائماً أو كامناً، أي أن مشكلة الأمن ماثلة بقوة، ولابد من اتحاد الشعب الأمريكي لمساندة الرئيس القوي الذي يضمن الأمن، ويضرب الإرهاب. وهذا نفس ما حدث في إسرائيل في ظل شارون وتكتيكاته العسكرية والسياسية البارعة التي أدت إلى ضرب اليسار والاعتدال الإسرائيلي، وتصاعد اليمين المتشدد، وهذا النموذج الشاروني يروق للرئيس بوش وأنصاره، ولذلك استعان به واستفاد منه في قمع المقاومة في العراق، كما يستفيد بهذا المنطق الشاروني في تكتيكاته الانتخابية في الولايات المتحدة.

وهنا يمكن أن نشير إلى تقرير الخارجية الأمريكية عن تراجع أحداث الإرهاب عام ٢٠٠٣ ثم تغيير تلك الوزارة موقفها والتركيز على أن ما حدث هو العكس وان تلك الأحداث زادت، واعتذارها عن تقريرها الأول الخاطئ. وهذا بدوره له انعكاساته على الدعاية الانتخابية لبوش، وفي تقديرنا فان أثره سيكون إيجابياً وإن كان لا يمكن استبعاد الأثر السلبي أيضاً.

الثالثة: حالة من الانتعاش الاقتصادي الداخلي، حيث أعلن وزير المالية في أوائل يونيو ٢٠٠٤ أن معدل النمو وصل إلى ٤,٥٪ وأن ذلك أعلى نسبة منذ بضع سنين في الدول الصناعية. إلا أنه يمكننا القول أن حالة

الانتعاش الاقتصادي على ما يبدو تتراوح بين المد والجزر، ومع هذا فالمؤكد أنها ليست حالة كساد، ومن ثم فإن الشعب الأمريكي لا يتوقع أن يتحول ضد الرئيس بوش بقوة، خاصة إن رجال المال والاقتصاد واللوبي اليهودي مازالوا يساندونه، كما إن شركات النفط واللوبي النفطي يؤيده، وهنا يحدث تفاعل قوى داخلية ودولية ذات أبعاد اقتصادية لذلك يستخدم الرئيس الأمريكي ورقة أسعار النفط لإثارة الرأي العام الأمريكي ضد الدول النفطية وهي أساساً دول الخليج، ولإشعارهم أن تواجده في العراق لحماية المصالح النفطية والتي هي مصلحة الاقتصاد الأمريكي، بل والعالمي، وكذلك ضمان الأسواق العربية وتدوير الأموال النفطية فضلاً عن إيجاد منفذ جديد لإسرائيل في العراق، ومنه لدول أخرى في المنطقة بصور مختلفة. ومرة أخرى فمن المتصور أن التحليل الدقيق لأحداث الإرهاب الراهنة في السعودية لاشك أنه لن يجعلها بعيدة عن الحسابات الداخلية الأمريكية.

وهناك أكثر من وجهة نظر ترى أن ثمة تحالفاً غير مكتوب بين بوش والقيادة السعودية وبخاصة من خلال الأمير بندر سفير المملكة في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى ينتقد كيري - المرشح الديمقراطي - الاعتماد الأمريكي على النفط السعودي ويعد بتقليل ذلك.

الرابعة والأخيرة: من حيث الأهمية أو الأولوية الحقيقية، وإن كانت الأولى من حيث الدعاية السياسية، وهي تغيير الشرق الأوسط نحو الديمقراطية والإصلاح واستخدام النموذج العراقي ونموذج دول خليجية، أو عربية أخرى لإظهار القيم الأمريكية المثالية وإبراز نجاح السياسة الأمريكية. وهذا المنطق يجتذب قطاعات من الرومانسيين والحالمين والمبشرين في المجتمع الأمريكي. فالحرية الدينية وإضعاف القوى الإسلامية يتيح المجال لتبشير من نوع جديد، ونشر القيم السياسية

الليبرالية يعطى مزيداً من المصداقية للنظام السياسي الأمريكي وهكذا يتأكد الانتصار الأمريكي على العدو الجديد، وهو الإسلام وحضارته وقيمه في هذه المرحلة، وذلك بعد الانتصار في المرحلة الأولى على الشيوعية وانهيار الكتلة الاشتراكية، ثم يمكن الانتقال للمرحلة الثالثة لمواجهة الحضارة الصينية، وهذا ما روج له صامويل هانتنجتون في كتابه عن صراع الحضارات. بل إنه أخذ يروج الآن لصراع آخر جديد، أو خطر قادم جديد للتأثير على السيكولوجية الأمريكية، وهو غزو المكسيكيين ذوي الأصول الأسبانية Hispanic للولايات الجنوبية، أي قلب الانتصار الأمريكي السابق في القرن التاسع عشر ضد المكسيك من خلال السيطرة البشرية الزاحفة من تلك الدولة. وهذا ليس مجالنا الآن، ولكن لمجرد التذكرة بمنطق المحافظين الجدد وفلاسفتهم من أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ونفس منطق التفاعل في السياسة الأمريكية بين توجهين، ربما يبدو أنهما متعارضان، هما المثالية والمصالح، ينطبق على الوضع الداخلي في بريطانيا في ظل سياسة توني بلير مع اختلاف في بعض المعايير والأولويات، ولكن المحرك الرئيس للسياسة البريطانية، هو الارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة، ومن خلال هذا الارتباط يمكنها الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط من ناحية، وإثبات وجودها على الساحة الدولية بأنها ما تزال قوة فاعلة من ناحية أخرى. ولقد أحدث موقف الحكومة البريطانية رد فعل مضاداً لدى الرأي العام البريطاني، الذي ليس من السهل التأثير عليه، والتلاعب به سيكولوجيا، كما يحدث في الرأي العام الأمريكي الذي برع أساتذة علم النفس السياسي في استخدام أساليبه ليس فقط على القوى والدول المعادية بل طبقوا ذلك على المجتمع الأمريكي نفسه. ورد الفعل البريطاني يتشابه مع رد الفعل الذي حدث في أسبانيا وأدى إلى إسقاط الحكومة الأسبانية في الانتخابات إذ حاولت إخفاء الحقائق لإحداث الإرهاب في مدريد ومرتكبيه للتأثير

على الناخبين بإثارة عامل الخوف والرعب، ومن ثم الهاجس الأمني ولم تفلح في استبعادها الأثر السلبي للتورط في العراق على أمنها الداخلي.

٢- أما بالنسبة لأوضاع السياسة العالمية فإن مواقف الدول الأخرى ذات الثقل مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين تقوم على التحرك بعقلانية في إطار الهامش المسموح به من الولايات المتحدة، وهذا الهامش ذاته مثل الرمال المتحركة فأحياناً تقترب هذه القوى من السياسة الأمريكية كما حدث في التصويت بالإجماع على بعض قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن العراق، ثم على القرار الجديد ١٥٤٦، وذلك بعد مرحلة من إثبات الذات والوجود من خلال التقدم بمقترحات وإدخال تعديلات في معظمها ذات طابع شكلي من أجل الحصول على مكاسب أخرى أو تنازلات معينة من القوة المهيمنة، ولعله من اللافت للنظر تصريح أحد المسئولين الفرنسيين أن ما حصلوا عليه من إدخال تعديلات على قرار مجلس الأمن هو أقصى ما أمكنهم، وخاصة أن الحكومة العراقية هي التي تطالب باستمرار قوة الاحتلال، وإنه لا يمكنهم أن يكونوا عراقيين أكثر من العراقيين أنفسهم. ولاشك أنه في ظل الورطة الأمريكية في العراق، واقتراب الانتخابات الرئاسية، فإن هذا الهامش المتاح للدول الأخرى اتسع قليلاً، كما أن مدى الصبر الأمريكي إمتد قليلاً، ولذلك استغرقت المداولات على قرار مجلس الأمن بضعة أسابيع. كما أن اجتماع قمة الثماني الكبار في ولاية جورجيا الأمريكية جعل هامش الوفاق يتسع حفاظاً على المصالح المشتركة وحماية لها، ومن ثم فلا عجب أن يعتمد القرار الجديد في مجلس الأمن، ويتم التصويت عليه، والقادة مجتمعون في جورجيا، كما يتسابق قادة فرنسا وألمانيا وروسيا للإعراب مقدماً عن مساندتهم للقرار الجديد، حتى قبل أن يصدروا تعليماتهم لمندوبيهم في الأمم المتحدة، كما يسارع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، لركوب نفس الموجة التصالحية، ويعلن أن صدور القرار بالإجماع أكد عودة الوفاق وعبر عن الرغبة في العمل المشترك في مجلس الأمن. علماً بأن هذا القرار ليس الأول الذي اعتمد بالإجماع فهناك

قراران سابقان عليه هما رقم ١٤٨٣ ورقم ١٥١١ اعتمدا بالإجماع أيضاً، ولكنها الرغبة في ركوب الموجة التصالحية من الجميع.

٣- تتقاطع مع الاعتبارات الداخلية الأمريكية، والاعتبارات الإقليمية، والاعتبارات الدولية، واقعة رئيسية في العراق هي اكتشاف أعمال التعذيب التي قامت بها القوات الأمريكية في سجن « أبو غريب » للحصول على اعترافات. ويلاحظ على هذه الواقعة ثلاثة أمور:

الأول: إنها ممارسات تقليدية تقوم بها القوات الأمريكية خارجة عن سلطة القانون، فهي تعكس سيطرة القوة العظمى، وما حدث في أفغانستان من اعتقال الكثير من الأفراد من جنسيات مختلفة ووضعهم في قاعدة جوانتانامو الأمريكية في كوبا، ورفض السماح لهم بمقابلة محاميهم أو تقديمهم للمحاكمة، أو توجيه اتهامات محددة لهم، وممارسة الضغوط عليهم ليس إلا النموذج الاختباري الأول، لما حدث بصورة ربما أكثر كثافة في سجن أبو غريب، وربما على نفس المستوى، ولكن الفارق أن المعلومات عما يحدث في جوانتامامو لم تظهر للعلانية بعد.

الثاني: إن تسريب المعلومات عن أحداث سجن أبو غريب تم من عناصر أمريكية واستغلته أجهزة الإعلام الأمريكية في مرحلة ذات حساسية خاصة تتصل باقتراب الانتخابات، إذن فإن له ارتباطاً بصورة أو بأخرى بهذه الانتخابات سواء من حيث التسريب أو الاستغلال. وهو يخدم غرض ثلاثي الأبعاد، والتي هي أحياناً متناقضة ومتعارضة:

أ- فضح سياسة الرئيس جورج دبليو بوش وادعاءاتها بالديمقراطية، وهذا الفضح في إطار التنافس بين الحزبين والمرشحين للرئاسة.

ب- إظهار وجود خطأ ما في النظام الأمريكي، وأن هذا النظام يصحح نفسه بنفسه، وهذا يعني قوة النظام وتمسكه بقيمه ومبادئه.

ج- إظهار الفارق بين مردود تعارض القيم الغربية والقيم الإسلامية والعربية في الحصول على اعترافات، كما ظهر في سلوك الجندية

الأمريكية السجانة في تعاملها مع المسجونين، والعبث بأعضائهم الجنسية، كوسيلة لتحطيمهم نفسياً للإدلاء بالاعتراف. وهذا السلوك في ذاته حصلت الجندية السجانة الأمريكية على ضوء أخضر بشأنه، كما قالت في التحقيقات التي أجريت معها، من أجهزة الاستخبارات والتي بدورها حصلت على ضوء أخضر من وزارة العدل الأمريكية، كما ظهر في بعض الوثائق التي سرِّبت للنشر أيضاً، والتي نفتها الوزارة بعد ذلك، بل وحاول كل مسئول التملص من إصداره تعليمات أو توجيهات في هذا الصدد. وهذا مسلك يحدث كثيراً في مختلف الدول وهو نفي إصدار تعليمات بينما الحقيقة بخلاف ذلك.

ما يهمنا في حادث التعذيب في سجن أبو غريب أنه أثار الرأي العام العالمي والأمريكي والوطني والإقليمي ضد الاحتلال وفضح أساليبه من ناحية، ومن ثم أدى إلى مرونة أمريكية في التعامل مع الدول الأخرى للوصول لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ بالإجماع، وإدخال تعديلات متعددة عليه تتعلق بضرورة احترام القانون وحقوق الإنسان ووجود جدول زمني للانتقال السلمي في العراق ونحو ذلك مما تمت الإشارة إليه أكثر من مرة في ديباجة القرار وفي بعض فقراته العاملة.

المبحث الثاني

قراءة تحليلية في نصوص قرار مجلس الأمن

كما هو معروف في أدبيات قرارات المنظمات الدولية فإن أي قرار ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي الديباجة - النصوص العاملة - آلية المتابعة.

أولاً: الديباجة

في استذكار الديباجة للقرارات السابقة للمجلس، وأيضاً التقارير المقدمة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ورسالتي رئيس الحكومة العراقية المؤقتة السيد إياد علاوي ووزير الخارجية الأمريكي السيد كولن باول، يلاحظ على الديباجة أنها تضمنت المفاهيم التالية:

الأول: إن هذا القرار خطوة تعبّر عن بدء مرحلة جديدة في طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً، وإلى إنهاء الاحتلال، وتولّي حكومة عراقية مؤقتة ومستقلة وتامة السيادة.

إذن تحليل هذا المفهوم يعني: المرحلية - الانتقال لوضع السيادة التامة - إنهاء الاحتلال. وهذا المعنى هو أقرب للتعبير عن الأمنيات منه إلى الحقيقة على أرض الواقع. فالاحتلال سوف يستمر إذ للولايات المتحدة أكثر من ١٣٠ ألف جندي في العراق فضلاً عن الدول الأخرى. والسيادة لن تكون تامة فالاحتلال بحكم كونه احتلالاً فهو يعني أن السيادة منقوصة، كما أن باقي نصوص القرار تتحدث عن مشاركة في الأمن وغيره بين القوة متعددة الجنسيات وقوات الحكومة العراقية، وهذه المشاركة بين قوة احتلال وقوات دولة محتلة تتعارض مع مفهوم الاستقلال والسيادة وهناك شواهد عديدة. ولعل محاصرة القوات الأمريكية لمدينة النجف والأماكن المقدسة شاهد على ذلك وإن لم يكن الوحيد في هذا المجال.

الثاني: تأكيد استقلال العراق ووحدته وسلامته الإقليمية وحقه في السيطرة على موارده الطبيعية. وأهم ما في هذا المفهوم هو السلامة الإقليمية أي وحدة العراق، وهذا هو ما أثار القيادات الكردية، لعدم النص على مبدأ الفيدرالية المتضمن في قانون إدارة الدولة العراقية، وهو ما طالب به الزعيمان الكرديان مسعود البرازاني وجلال الطلباني في رسالتهما إلى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قبل صدور قرار مجلس الأمن وهي رسالة يبدو فيها طابع الاستجداء والاستخذاء. أما الاستقلال والسيادة فهي منقوصة كما سبق وأشرنا، ونفس الشيء بالنسبة للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية، لأنها ستكون سيطرة ثلاثية ما بين قوات الاحتلال الحقيقية وشركاتها متعددة الجنسيات التي ستعمل على تحديث أو تطوير صناعة النفط العراقية في ظل عقود لصالحها ولصالح دولها،

ثم القوة الثانية هي الأمم المتحدة التي ستعمل في إطار مساعداتها لشعب العراق من خلال صندوق تنمية العراق وغيره من الآليات، وأخيراً الحكومة العراقية التي هي بدورها خاضعة لقوات الاحتلال بغض النظر عن مفاهيم أو تعبيرات السيادة الشكلية.

الثالث: تغيير المسميات لحقيقة واحدة، وهي تغيير قوات الاحتلال إلى قوات التحالف ثم إلى قوات متعددة الجنسيات أي كما يقال وضع نفس النبيذ القديم في زجاجة جديدة The same old wine in a new bottle . والأكثر وضوحاً هو طلب الحكومة المؤقتة لهذه القوة وموافقة هذه القوة على مساعدة الحكومة المؤقتة. وهذا إخراج بارع وذكي من حيث الصياغة الشكلية، ولكنه لا يكاد يخفي الحقيقة، إلا كما أخفى ورق التوت عورة سيدنا آدم وزوجه كما جاء في القرآن الكريم بقوله « وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة » ، وزاد الأمر افتضاحاً تسريب وثائق أمريكية بأن رئيس الوزراء إياد علاوي هو عميل للمخابرات الأمريكية منذ التسعينات، وكان يتولى تجنيد العملاء وإرسالهم للتخريب والتجسس في العراق ضد نظام صدام حسين، والأنكى من ذلك هو تعقيب علاوي بأنه ليس هناك ما يخجله من هذا العمل ضد صدام حسين، ولا في تعامله مع المخابرات الأمريكية وغيرها من أجهزة الاستخبارات، وكذلك القيادات العراقية الأخرى المعروفة بارتباطاتها بالسياسة وأجهزة الاستخبارات الأمريكية المتعددة، وتضارب تلك الأجهزة مع بعضها البعض، هو الذي يؤدي إلى كشف عملائها، كما حدث في حالة أحمد الجلبي عندما تراجعت قوة البنتاجون مؤقتاً لصالح قوة الجناح المعتدل في وزارة الخارجية، أو عندما كانت الإدارة الأمريكية أكثر مساندة لمرشح الرئاسة العراقي السيد عدنان الباجه جي ضد السيد غازي ياور وكلاهما له ارتباطات بأجهزة استخباراتية معينة في الإدارة والنظام الأمريكي.

الرابع: مفهوم حماية حقوق الإنسان والانتخابات الحرة النزيهة وحقوق المرأة

ونحو ذلك. وهو ما يخدم الترويج الدعائي والإعلامي الأمريكي خاصة، والغربي عامة، ويساعد في الضغط على دول المنطقة للإصلاح الديمقراطي في إطار مفهوم الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط العريض وشمال أفريقيا أو غيره من مصطلحات أمريكية متعددة مثل الشراكة الجديدة في الشرق الأوسط أو الدور الجديد للناتو أو نحو ذلك وكل هذه المصطلحات والمفاهيم تستهدف تحقيق ما يلي:

أ- تمييع الهوية العربية بوضعها في إطار أوسع وإلباسها ثوباً فضفاضاً.

ب- إتاحة الفرصة للقوى الإقليمية المجاورة للمنطقة العربية للوثوب والتأثير على عملية ترتيب الأولويات العربية ومن ثم استبعاد القضية الفلسطينية أو تغيير ترتيب الاهتمام بها.

ج- إدماج إسرائيل بصور متعددة في المنطقة عبر البوابة المباشرة حيناً ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغير المباشرة حيناً، بوابة الشراكة الأمريكية ومناطق التجارة الحرة. ولعل النموذج الأردني بمنطقة التجارة الحرة بين الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة هو خير مرشد في هذا الصدد باشتراط وجود نسبة معينة من مكونات السلعة من إسرائيل حتى تتمتع بالإعفاء في الولايات المتحدة.

د- تغيير تدريجي للثقافة العربية والإسلامية من خلال تغيير المناهج والأولويات. رغم أن هذه المناهج تستحق التغيير ولكن بأسلوب مختلف، ولهدف مختلف، ومضمون مختلف، عما يجري تداوله في الطرح الأمريكي ومن يسير في ركابه.

هـ- حفز بعض دول المنطقة على التقدم بطروحات إصلاحية وديمقراطية هي أقرب للترويج والشعارات منها إلى الحقيقة. وهناك دول معينة في المنطقة تضطلع بهذه المهمة من خلال قيامها بطروحات ديمقراطية قوية وواضحة وتعقد العديد من الندوات والمؤتمرات لهذا الغرض. في حين أن الممارسة الفعلية في نظامها السياسي بخلاف ذلك تماماً.

الخامس: إن الوضع في العراق وقرارات مجلس الأمن ما تزال جميعاً تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذي يتميز بالآتي:

أ- إنه يعالج حالات وقوع العدوان أو التهديد به والإخلال بالسلم ولذلك جاء في الديباجة « إن الحالة في العراق لاتزال تشكّل تهديداً للأمن والسلام الدوليين » وهذا شأن بالغ الغرابة، ولكنه منطق القوة الأمريكية التي لم تجد أسلحة دمار شامل في العراق، وثبت عدم مصداقية ادعاءاتها، وزادت حالة الإرهاب في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي عما كانت عليه في ظل حكم صدام حسين ونحو ذلك، ومع هذا تنص ديباجة القرار الجديد على «إن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين». كيف يمكن تفسير ذلك؟ لعل الإجابة لدى الولايات المتحدة قائدة القوات متعددة الجنسيات، في ظل القرار الجديد لمجلس الأمن، وهو ما يفسر الارتباط الوثيق بين تلك التقارير والتصريحات وبين الانتخابات الأمريكية.

ب- إن القرارات الصادرة تحت هذا الفصل لها إلزام قانوني ويمكن فرضها على جميع دول العالم بلا استثناء.

ج- إن القرارات الصادرة في ظله تتمتع بحق الفيتو في الإصدار وفي الإلغاء ومن ثم تظل سلطة الولايات المتحدة هي الفيصل النهائي إزاءها.

السادس: استمرار الوصاية الاقتصادية على العراق. فبعد الوصاية السياسية من خلال القوات متعددة الجنسيات، تأتي الوصاية الاقتصادية من خلال الحصول على الإيرادات النفطية ووضعها في صندوق تنمية العراق الذي يخضع بدوره لسيطرة شكلية للأمم المتحدة ثم الجهات الأخرى، ولذلك ينص القرار على ما يلي : إذ يشير إلى أهمية الاستمرار في الإنفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها بعبارة أخرى هو لا يقرر للحكومة المؤقتة الحالية وإنما لحكومات العراق القادمة.

ثانياً: النصوص التنفيذية أو الفقرات العاملة في القرار

١. إشتمل القرار رقم ١٥٤٦ على ٣٢ فقرة وتمثل الفقرة من ١ حتى ٢٩ الفقرات التنفيذية في حين أن الفقرات ٣٠-٣٢ تختص بآلية المتابعة. والقرار على هذا النحو يعتبر من القرارات الشاملة Omnibus Resolution للاعتبارات التالية:

أ- إنه يتناول العديد من الموضوعات والقضايا من الحكومة الانتقالية إلى قوات التحالف والقوات المتعددة الجنسيات، ومن القضايا السياسية العامة إلى الترتيبات الانتقالية الخاصة بالانتخابات، ومن الموضوعات السياسية إلى الموضوعات الاقتصادية، والموضوعات الأمنية، وموضوعات حقوق الإنسان.

ب- إنه يمثل حلقة في منظومة القرارات الشاملة والقرارات الجزئية التي صدرت بحق العراق منذ غزوها للكويت وحتى الآن، فهو يشير للقرارات المتصلة بغزو العراق ودور قوات الاحتلال وقوات التحالف في الديباجة، ويشير إلى قضايا الإرهاب والعقوبات وغيرها في تجديده للإشارة لقراراته منذ عام ١٩٩٩ وحتى الآن، وذلك في الفقرة السابعة عشرة، وفي الفقرة الثانية والعشرين يشير إلى القرارات التي صدرت عام ١٩٩١ منذ غزو العراق للكويت وما فرض عليها من عقوبات.

ج- القرار الجديد يصعب فهم أبعاده إلا على المتخصصين في قضايا مجلس الأمن والمتابعين لمنهج معالجته لقضايا العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى الآن، لأنه يتضمن إحالات كثيرة للقرارات السابقة، وربما قصد واضعوه ذلك لتحقيق ثلاثة أهداف:

الأول: الإغراق في التفاصيل، مما يؤدي إلى قول الشيء ونقيضه، فهو يتحدث عن السيادة الكاملة في فقرة، ثم يسلب مقوماتها وركائزها في فقرة أخرى، يتحدث عن السيطرة العراقية على الموارد الطبيعية والمالية وعوائد النفط وينشئ أجهزة دولية تتولى ذلك وهكذا.

الثاني: عن طريق الإغراق في التفاصيل سوف تثور العديد من المشاكل بين السلطة العراقية، لو رغبت حقيقة في ممارسة بعض السيادة

الصحيحة وليس الشكلية، وسلطة الاحتلال الفعلي أو السلطة التابعة من القوة متعددة الجنسيات وفقاً للاسم الجديد لقوات الاحتلال. وهذا سيطرح بدوره قضية التفسير، ومن ثم العودة لمجلس الأمن، وهنا سيكون الفيتو الأمريكي جاهزاً لحماية مصالح الولايات المتحدة، إذا ما تبادر لخاطر أية حكومة عراقية في المستقبل المساس بها، ثم تعاد الكرة للعقوبات والقرارات السابقة على غرار ما يحدث من تعامل مع النظام الليبي. فالعصا دائماً موجودة ويلوح باستخدامها بعد تقديم كل تنازل أو الحصول على المكاسب المطلوبة، سعياً لتحقيق المزيد والإبقاء على سلطة الدولة وحكومتها تحت سيف دامقليس Sword of Damocle وحكمته الأزلية.

الثالث: من خلال المتناقضات التي حواها القرار في كثير من فقراته أمكن إرضاء الدول الأخرى الدائمة في مجلس الأمن أو حتى غير الدائمة، وبذلك سيمكن للجميع الإدعاء بأنه حقق مكاسب، أو أن آراءه أخذت في الحسبان. وهذا هو المنطق المألوف في صياغة كثير من القرارات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية. ولعل أكثر الفقرات تناقضاً مع المنطق ما جاء في الفقرة العاملة رقم ٩ بقوله « إن القوة متعددة الجنسيات بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة في العراق ...» والتساؤل أن هذه الحكومة طلبت القوات متعددة الجنسيات قبل أن يتم تشكيل الحكومة ذاتها وهذا شيء عجيب في المفاهيم والمعاني.

٢. وأخذاً في الحسبان ما سبق فإننا سنتعرض فقط لأبرز المفاهيم التي تناولها القرار في النقاط التالية:

المفهوم الأول: تغيير مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها، وهي أن من أولى المبادئ القانونية أن الذي يقيّم الحكومة في أية دولة هو شعب

الدولة، والذي يضفى عليها الشرعية هي السلطات المستمدة من الشعب سواء في إطار تقليدي وقبلي، أو في إطار تراثي وديني، أو في إطار تحديثي عبر صناديق الاقتراع. أما في حالة العراق هذه فإن مرجع سلطة الحكومة وشرعيتها ينبع من مصدرين:

أولهما: سلطة الاحتلال التي أقامت الحكومة الانتقالية ومجلس الحكم الانتقالي والذي بدوره إختار الحكومة المؤقتة التي أطلق عليها حكومة ذات سيادة (الفقرة الأولى).

وثانيهما: مجلس الأمن الذي قرر وأقرَّ بهذا التشكيل.

ويؤخذ على هذا المفهوم أمران: أولهما أن مفهوم السيادة في القانون ليس للحكومة وإنما هو للشعب. وأن هذه السيادة قائمة للشعب العراقي، ولكنه مسلوب من ممارسة هذه السيادة نتيجة وضع الاحتلال. أما إضفاء السيادة على الحكومة فهذا يعتبر تطويراً لمبادئ القانون الدولي، أو تغييراً لتلك المفاهيم. مهمة الحكومة وفقاً للقانون هي ممارسة السيادة. أضف إلى ذلك أن مجلس الأمن ليس هو السلطة التي تعترف بالحكومة، لأن تغًير الحكومات في الدول يقتضي الاعتراف من قبل الدول الأخرى بالحكومة الجديدة، وفقاً لقواعد القانون الدولي التقليدي، أما التطور الحديث في القانون الدولي منذ صدور ميثاق الأمم المتحدة فهو يسير وفقاً للمادة ٧/٢ بعدم التدخل في الشئون الداخلية، وبما أن تغيير الحكومات في الدول شأن داخلي، فإن الأمر يخرج عن نطاق الأمم المتحدة، وعن نطاق الدول الأخرى، اللهم إلا في حالة التغيير غير الشرعي أي من خلال الانقلابات العسكرية أو انقلابات القصر "Coup de Palais" أو حكومة احتلال - كما هي هذه الحالة - أي أن مجلس الأمن يضفي شرعية لحكومة أقامتها سلطة الاحتلال، دون أن يكون هو مسئولاً عنها، كما في حالات الوصاية على الدول، وفقاً للفصل الخاص بالوصاية في ميثاق الأمم المتحدة.

ويتجلى التناقض في القرار على النحو الذي سبق وأشرنا إليه - في أن الفقرة ١ والفقرة ٤/أ تشيران إلى حكومة ذات سيادة، في حين أن الفقرة ٢ من نفس القرار تشير إلى أن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة وتفسير التناقض، هو كما سبق الإيضاح أن الفقرة الأخيرة جاءت بناء على موقف سلطة الاحتلال، وهكذا في فقرات أخرى عديدة نلمس هذا التناقض.

المفهوم الثاني: وهو المتعلق بترتيبات الجدول الزمني « للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي » كما ورد في الفقرة الرابعة من القرار وهذه الترتيبات الانتقالية تتلخص في خطوات:

أ- الفقرة الرابعة وضعت الجدول الزمني المفترض أن ينتهي بحد أقصى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ حيث تقوم حكومة عراقية دائمة ويوضع دستور دائم.

ب- دعوة الحكومة العراقية للنظر في عقد اجتماع دولي لتدعيم عملية الانتقال هذه (الفقرة ٥)، وهذه فقرة بالغة الغرابة، فإذا افترضنا أن الحكومة العراقية تمارس السيادة الكاملة من ناحية، وبالمشاركة مع سلطة القوات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى، فلماذا يضاف لها إطار جديد يحد من صلاحياتها أي الاجتماع الدولي أو المؤتمر الدولي وهو مؤتمر لتدعيم العملية المذكورة في الفقرة الرابعة، أي التحول لإجراء انتخابات، فهذا أمر لا يحتاج لمؤتمر، وإنما مجموعة خبراء لوضع لوائح وإجراءات. ويزيد الأمر تعقيداً أن الفقرة السابعة من القرار، تطلب من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، ومن بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة، وهو الأمر الذي سنعرض له لاحقاً.

المفهوم الثالث: توصيف جديد لنظرية الوصاية في القانون الدولي. ولاشك أن مفهوم الوصاية في ظل ميثاق الأمم المتحدة كان تطويراً لمفهوم الانتداب في عهد عصبة الأمم، وكلاهما كان اختراعاً قانونياً لإضفاء شرعية على الاحتلال، الذي كان سائداً في العديد من الدول، باعتبار أن المنظمة الدولية عبّرت عن إرادة المنتصرين

في الحرب العالمية الأولى أو في الحرب العالمية الثانية - وهذه القوى أو الدول المنتصرة رغبت في إضفاء بعض الشرعية القانونية على استمرار الاحتلال وإبداء قدر من التجاوب مع التيارات السياسية الليبرالية في بلادها أو في الولايات المتحدة التي أطلقت مبادئ ويلسون الأربعة عشر إبان الحرب العالمية الأولى، ومنها مبدأ حق تقرير المصير للشعوب في حين أن مفهوم الوصاية الجديد في شأن العراق يعتمد على ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى: قوات الحلفاء المنتصرة أو الغازية للعراق والتي فرضت الاحتلال وما تزال مستمرة مع تغيير المسميات دون تغيير حقيقة وضع الاحتلال.

الركيزة الثانية: استخدام آلية الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن من حيث الشكل لا من حيث المضمون. نقول من حيث الشكل لأن القرار النهائي هو في يد سلطة القوة متعددة الجنسية (الولايات المتحدة) والحكومة العراقية (شكل آخر من سلطة الاحتلال بدليل اعتراف رئيسها بدوره ومهامه في أجهزة الاستخبارات الأمريكية، واعتزازه بهذا الدور كما نشرت الصحف المختلفة يوم ١٠ يونيه ٢٠٠٤ تصريحاته في هذا الصدد).

الركيزة الثالثة: وهي الأكثر غرابة اعتبار أي مقاومة عراقية هي إرهاب. فنظام الوصاية في المفهوم التقليدي السابق، كان ينظر لحركات التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال بأنها حركات مشروعة. أما القرار ١٥٤٦ في مفهومه الجديد للوصاية فيعتبر كل ذلك إرهاباً، ويعطي الحق للأمم المتحدة وللقوات متعددة الجنسيات والحكومة الانتقالية في محاربة ذلك، بل يوسع من هذا، ويطالب الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية المساعدة في ذلك (انظر الفقرات ١٠، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١ من القرار

١٥٤٦) بل إنه يجعل وجود الأمم المتحدة رهينة بقوة أمن متعددة الجنسيات تنشأ خصيصاً لها وتخضع لسيطرتها وليس لسيطرة الأمم المتحدة (الفقرة ١٣ من القرار المذكور). إذن وجود الأمم المتحدة هو وجود غير مستقل حتى ولا بالنسبة لحماية نفسها، ويتم تأكيد نفس المفهوم في الرسالتين المرسلتين من رئيس الحكومة العراقية ووزير الخارجية الأمريكي في هذا الصدد أيضاً.

المفهوم الرابع: يتعلق بما أطلق عليه مبدأ الشراكة الأمنية الكاملة بين الحكومة العراقية وبين القوات متعددة الجنسية (الفقرة ١١ وأيضاً الرسالتين من رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية الأمريكي المرسلتين إلى رئيس مجلس الأمن) هذه الشراكة الأمنية لها أبعاد عدة أنها شراكة ضد أي اعتداء خارجي، وضد أي أعمال تهدد الأمن الداخلي، فإذا كانت الحكومة العراقية لا تستطيع أن تحافظ على الأمن والاستقرار الداخلي وتلجأ لقوات أجنبية فكيف يمكن أن توصف بأنها ذات سيادة كاملة.

المفهوم الخامس: يتضمن إدانة الشعب العراقي والمجتمع العراقي ووصفه بالإرهاب، وكذلك التنديد بمواقف دول الجوار ومطالبتها بالحيلولة دون تسرب الإرهابيين عبر حدودها (وهذا واضح في الفقرة ١٧ من القرار إذ تقول: يدين كافة أعمال الإرهاب في العراق – وبعد أن يسرد مجموعة من قرارات مجلس الأمن يضيف « الأنشطة الإرهابية في العراق أو الناشئة من العراق، أو ضد مواطنيه ... ويستطرد ليؤكد مجدداً دعوته للدول الأعضاء أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، وتزويد الإرهابيين بالأسلحة وتوفير التمويل لهم ». هذه الفقرة واضحة الدلالة بأن أي مقاومة لنظام الحكومة المؤقتة أو القوة

متعددة الجنسيات تعتبر إرهاباً. إذن هذه إدانة دامغة للشعب العراقي وقواه السياسية ومرجعياته. بينما المعروف تاريخياً قبل احتلال العراق، أن العراق لم يكن مركزاً للإرهاب، والظاهرة الإرهابية تكاد تكون منعدمة فيه قبل الاحتلال. وان ما يوصف بالإرهاب الحالي، هو عمل من أعمال المقاومة، سواء وافقنا على منهجها أو لم نوافق، فهذه قضية أخرى. والأكثر إساءة للشعب العراقي هو الرسالة المرسلة من رئيس الحكومة المؤقتة إلى رئيس مجلس الأمن فهي توضح أمرين في هذا الصدد:

(١) إنها ستنسق في المجال الأمني مع القوة متعددة الجنسيات على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، وسيقوم كل من قادة القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية بإطلاع الجانب الآخر على أنشطتهم والتشاور وبانتظام.

(٢) إن الهياكل التي ستنشأ ستتوصل مع القوى المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والسياسة العامة بما في ذلك السياسات المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة وستكفل شراكة كاملة بين القوات العراقية والقوة متعددة الجنسيات.

لاشك أن هذه تعهدات بالغة الخطورة من جانب رئيس الحكومة العراقية، وهي تعني شيئاً واحداً فقط أنه لا توجد سيادة بالمعنى المفهوم في القانون الدولي للسيادة، وإنما هي سيادة كاملة من نوع خاص، بمفهوم خاص يرتبط بقانون المنتصر، وبسلطة الاحتلال، وللأسف يحظى الآن بشرعية مستمدة من قرار مجلس الأمن الصادر وفقاً للفصل السابع الذي يعنى أن القرارات الصادرة

بمقتضاه لها طابع الإلزام القانوني، وهذا بخلاف القرارات الأخرى الصادرة من مجلس الأمن وفقاً للفصل السادس مثلاً أو قرارات تصدر من أية أجهزة أخرى للمنظمة الدولية.

المفهوم السادس: إلقاء جزء من مسئولية التطورات في العراق على عاتق دول الجوار ويتجلّى ذلك في الفقرة ١٧ والفقرة ٢١. ففي الفقرة السابعة عشرة يتحدث قرار مجلس الأمن عن مسئوليتها في مراقبة حدودها مع العراق ضد المتسللين أي الإرهابيين. أما في الفقرة ٢١ فيدعوها لتزويد حكومة العراق بالسلاح وفي نفس الوقت منع تزويد أي جهة أخرى بها فيقول « يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والاعتدة المتصلة بها إلى العراق ... أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار ... ويشدد على أهمية تقيُّد جميع الدول بها تقيُّداً صارماً، ويشير إلى أهمية الدول المجاورة للعراق في هذا الصدد ».

وهنا يمكن أن يطرح السؤال: إذا كانت الحكومة العراقية لا تستطيع حماية ومراقبة حدودها، وإذا كانت القوات متعددة الجنسيات والتي تزيد عن ١٥٠ ألف لا تستطيع القيام بذلك، فكيف تستطيع دول الجوار. إنه نفس المنطق الإسرائيلي الذي يطالب ياسر عرفات المحاصر وقوات الأمن التابعة له، والتي تم تدمير معظمها، بحماية أمن إسرائيل، التي لم تستطع كل قواتها بكامل معداتها وحريتها في الحركة تحقيقه. لاشك أن هذا الموقف في حالة العراق يعكس أمرين:

الأول: إلقاء التبعة عن أية مشكلة تحدث في العراق على أي من دول الجوار واتخاذ ذلك ذريعة للقول باضطراب الأمن، ومن ثم ضرورة استمرار الاحتلال لتحقيق الأمن ومحاربة الإرهاب.

الثاني: ترتيباً على مسئولية دول الجوار عما يحدث في العراق فأن إخفاقها في

ذلك يعني إمكانية أن تعاقب على هذا التقصير، لأن القرار ملزم في إطار الفصل السابع، ويمكن أن يكون العقاب من خلال القوة متعددة الجنسيات.. طبعاً المعنى السياسي الضمني واضح في هذه الصياغة. وهو اتخاذ التواجد في العراق أداة وركيزة للتأثير على التطورات في دول الجوار، وربط ذلك بقضية الأمن والاستقرار في العراق، وبقضية محاربة الإرهاب في الأجندة الدولية، وباختصار استخدامه لابتزاز تلك الدول من خلال سيف دامقليس Sword of Damocles المسلط على رقابهم.

ويتجلى تناقض ذلك الموقف في أن القرار يطلب من دول الجوار مساعدة العراق بمعنى مساعدة القوات متعددة الجنسيات لأداء مهامها وفقاً للقرار، ويتجاهل حقيقة أخرى هي الفكر القومي العربي عامة والعراقي خاصة، والذي قام على أساس أن مقاومة الاحتلال بكافة الطرق أمر مشروع ويحتاج لمساعدة ومساندة قومية، ومن ثم فإرسال متطوعين بصفة رسمية أو حتى غير رسمية لهذا الغرض كان من سوابق الممارسات العربية في هذا الصدد.

المفهوم السابع: إن من أهداف القوة متعددة الجنسيات المساعدة في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد، وفقاً لمنطوق الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن، وإنه لتحقيق هذه المهمة يمكن أن تستمر القوة المتعددة الجنسيات حتى تتحقق المهمة كاملة وهذا عمل ضخم ويحتاج لفترة طويلة. ولا يقتصر على ما جاء في الفقرة ١٢ من القرار التي تقول « على أن تنتهي هذه الولاية للقوة متعددة الجنسيات لدى اكتمال العملية السياسية المبينة في الفقرة ٤ »، ومن ثم فإنه من ناحية أخرى يمكن أن تستمر لأداء المهمة الموضحة في الفقرة ١٤.

المفهوم الثامن: وضع العبء في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق إلى

حالة الحكم الديمقراطي على كاهل الشعب العراقي مما يعني تحريض فصائله ضد بعضها البعض. فالفقرة ٦ تقول: « يهيب بالعراقيين كافة أن ينفذوا جميع هذه الترتيبات تنفيذاً سليماً وكاملاً، ويهيب بجميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تدعم هذا التنفيذ» . والترتيبات المشار إليها هي المتضمنة في الفقرتين الرابعة والخامسة وأيضاً ما يرد في الفقرة السابعة في إطار مهام الأمم المتحدة. أما مصدر المشكلة في هذا الأمر فإنه ينبع من:

١- إن الذي ينفّذ القانون هو السلطة الشرعية أو الحكومة، أما الشعب وأفراده فهم ليسوا طرفاً في النظام الدولي، كما أنهم لا ينفّذون القانون حتى في النظام الداخلي، وإنما يحترمون القانون، أما الجهة التي تضطلع بالتنفيذ فهي السلطة أو الحكومة، أما أن يلقى العبء على الشعب وأفراده بأن ينفّذوا ذلك تنفيذاً سليماً وكاملاً، فهذا يعني تضارب الأفراد والجماعات، كل له وجهة نظره مما يوحي بأن الغرض هو دفع الفصائل والجماعات والفئات العراقية للتقاتل مع بعضها البعض.

٢- إنه يلقى مسئولية على الدول والمنظمات ذات الصلة في دعم هذا التنفيذ وهذه أيضاً مشكلة. فالأساس أن الدول والمنظمات لا تدعم إجراءات معينة في دولة أخرى، وإنما تمتنع عن التدخل في شئون تلك الدولة. ولو ربطنا شطري الفقرة السادسة ببعضهما فإن الإشكالية تتفاقم، فمثلاً تدعم تركيا الأقلية التركمانية وتحارب تحرك الأكراد، أو تدعم إيران مجموعة من الشيعة ضد أخرى أو حتى الشيعة ضد السنة، وكل طرف يدعى أنه يعمل لصالح الانتقال السياسي للحكم الديمقراطي. ولعل مما يؤكد

مثل هذا التخوف رد فعل الأكراد الذي ينتقد القرار ويهدد بمقاطعة الحكومة المؤقتة، لأن القرار لم يشر إلى مطالبهم كجزء من الدستور الدائم، ونفس المشكلة أثيرت في النظام الأساسي أو الدستور المؤقت للحكومة الانتقالية إذ أن فصائل دينية كانت تطالب بالنص على الشريعة كمصدر للقوانين وهكذا.

٣- نقطة اخرى ترتبط بالمؤسسات التي دعا القرار لإقامتها فعلى سبيل المثال أشار في الفقرة ٤ (ب) إلى عقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي، كما أشار في الفقرة ٧ (أ-١) أن من المهام الرئيسة للأمم المتحدة المساعدة في عقد مؤتمر وطني خلال يوليو ٢٠٠٤ لاختيار مجلس استشاري، وهكذا نجد مؤتمرات ومجالس وهيئات تحتاج لأعمال تفصيلية، ومن المحتمل أن تثير كثيراً من الخلافات. وهذا ما حدث بالفعل، فقد تأجل انعقاد المؤتمر لمدة شهر حيث انعقد في ١٥ أغسطس وكان اختيار الأعضاء موضع تساؤل حيث لعبت قوات الاحتلال والحكومة المؤقتة دورها في هذا الصدد. ومع هذا وقعت عدة خلافات داخل المؤتمر حول كيفية تشكيل المجلس الجديد الذي سيناط به إعداد الدستور .

المفهوم التاسع: يرتبط بالأوضاع الاقتصادية والسيادة على الموارد المالية والطبيعية فالفقرة ٣ تؤكد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية، وفي ممارسة كامل السلطة والسيطرة على موارده المالية والطبيعية. ولكن من ناحية أخرى يرد على تلك الفقرات ضوابط أو قيود عديدة تسلبها مضمونها كالآتي:

أ- في الديباجة يشير إلى الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الإيرادات النفطية العراقية وصندوق التنمية للعراق، وأن

الحكومة العراقية المؤقتة والحكومات اللاحقة تستمر في الإنفاق من هذا الصندوق. بعبارة أخرى للصندوق ولأموال النفط حصانة بمعنى أنها فوق سلطة حكومة العراق، ولكن من حق الحكومة الحصول على إنفاق من الصندوق (الفقرة الأخيرة في الديباجة) ولا مراء في أن مفهوم حصانة عائدات النفط الخاص بدولة في مواجهة حكومتها، مفهوم جديد في القانون الدولي، خاصة أن هذه الحكومة ليست خاضعة لعقوبات من مجلس الأمن، كما كان الحال في عهد نظام صدام حسين في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء.

ب- في الفقرة ٢٤ من القرار يعيد الحديث عن صندوق التنمية للعراق وإيداع العائدات النفطية والغاز الطبيعي به، ويطلب من المجلس الدولي للمشورة والرصد مواصلة أنشطته. أي أن هذا المجلس الدولي هو مجلس الوصاية الاقتصادي على الأموال العراقية من الناحية الفعلية. وتستطرد الفقرة لتقول: «أن يضم الصندوق فرداً مؤهلاً بحسب الأصول تسميه حكومة العراق ليكون عضواً إضافياً فيه يتمتع بكامل حق التصويت». إذن أقصى ما يحق للحكومة العراقية التمتع به من السيادة الحقيقية على مواردها وعائدات النفط والغاز هو : الحصول على بعض نفقات لها، وتسمية عضو في الصندوق ضمن الأعضاء الآخرين، وفقاً للقرار ١٤٨٣ الصادر بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٣.

ج- ويعيد قرار مجلس الأمن في الفقرة ٢٩ تذكير جميع الدول باستمرار التزاماتها بتجميد وتحويل أموال وأصول وموارد اقتصادية إلى صندوق تنمية العراق وفقاً للقرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣ والقرار ١٥١٨ الصادر في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٣.

وكما سبق الإيضاح فإن الإحالات الكثيرة للقرارات العديدة السابقة تجعل من الصعب حتى على المتخصصين الإحاطة بها وادراك معانيها وأبعادها.

د- يوضح القرار في الفقرة ٢٨ التزامات الدول الدائنة للعراق ونادى باريس، ويطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، دعم جهود العراق للتعمير، ويحث المؤسسات الدولية والمانحين الثنائيين على اتخاذ إجراءات فورية لتوفير مجموعة كاملة من القروض والمساعدات المالية الأخرى للعراق. ويسلّم بأن للحكومة المؤقتة سلطة إبرام وتنفيذ ما قد يلزم من اتفاقات وترتيبات أخرى في هذا الصدد. ولاشك كما يقال أن هذه الفقرة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. إذ أن هدفها المعلن هو المساعدة في تعمير العراق. أما الإشكالات الناجمة عنها فتتجلى في:

أ- تقديم قروض جديدة للعراق أي زيادة عبء المديونية عليه وهو بالفعل مثقل بالديون التي بلغت ١٢٧ مليار دولار، كما صرح بذلك مستشار رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي في حديث مع محطة الإذاعة البريطانية يوم ٢٠٠٤/٦/١٠ أو حوالي ١٣٠ مليار دولار، كما صرح بذلك أحد المسئولين بالوفد الأمريكي في الأمم المتحدة بعد اعتماد القرار، أو ربما أكثر من ذلك على اختلاف في الروايات.

ب-السماح للحكومة المؤقتة بإبرام أية اتفاقات وترتيبات في هذا الصدد، واضفاء الشرعية الدولية على تصرفات حكومة مؤقتة هو أمر موضع تساؤل، في حين أن الولايات المتحدة سبق لها الاعتراض على تصرفات حكومة شرعية ودائمة وهي حكومة صدام حسين، ورفضت الاعتراف بالعقود والصفقات والاتفاقات التي وقعتها مع الاتحاد الروسي وفرنسا وغيرها قبل غزو العراق.

ج- ثم إنه يدعو الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى المساعدة في تخفيض الديون السيادية للعراق. وهذا يثير إشكالية مع الدول الدائنة لأن معظمها دول خليجية، وخاصة الكويت التي سبق أن اعترض مجلس الأمة بها على إلغاء ديونها على العراق، كما أن فرنسا لها تحفظاتها، ولهذا فإن قصارى ما توصلت إليه قمة الدول الثماني في جورجيا بالولايات المتحدة الموافقة على مبدأ تخفيض الديون العراقية دون الاتفاق على نسبة معينة في هذا الصدد.

ثالثاً: آلية مراقبة التنفيذ في قرار مجلس الأمن

رغم أن القرار يخص العراق، وانه وفقاً لمنطوق القرار فإن السيادة انتقلت بصفة كاملة للحكومة العراقية المؤقتة اعتباراً من ٣٠ يونيه ٢٠٠٤م، إلا أنه أناط مراقبة التنفيذ ومتابعة وتقديم تقارير عنه، بجهتين غير عراقيتين.

الأولى: الأمين العام للأمم المتحدة (الفقرة ٣٠) الذي عليه أن يقدم تقريراً للمجلس في غضون ثلاثة شهور ثم كل ثلاثة شهور.

الثانية: الولايات المتحدة التي عليها أن تقدم تقريراً باسم القوة المتعددة الجنسيات أيضاً لمجلس الأمن (الفقرة ٣١) بعد ثلاثة شهور ثم كل ثلاثة شهور، فكأن المجلس عاد بطريقة غير مباشرة للاعتراف بسلطة الاحتلال وبالقوة الرئيسة المحتلة وهي الولايات المتحدة. ولم ينظر للحكومة العراقية المؤقتة بأية نظرة جدية، لأنه يعرف حقيقتها ودورها الفعلي، ومن ثم فهو يتعامل مع العراق كدولة في إطار وضعها الحقيقي بأنها دولة محتلة وناقصة السيادة وحكومتها مسلوبة الإرادة.

المبحث الثالث

الدلالات المستقبلية للقرار

لعل هذا المبحث هو أصعب المباحث وأسهلها. وترجع الصعوبة إلى أن التنبؤ بالمستقبل أمر ليس ميسوراً، خاصة بالنسبة للشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للعراق، وذلك لما يلي:

١- بالنسبة للسياسة الدولية بوجه عام فإن نتائج الانتخابات الأمريكية ستترك تأثيرها على مستقبل ومنهج تعامل السياسة الأمريكية تجاه العراق والشرق الأوسط بوجه عام.

٢- بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أو بالأحرى المنطقة العربية، فإنها تشهد إرهاصات كبيرة باحتمالات التغيّر. فكثير من قيادات المنطقة في أكثر من دولة هامة تعاني من حالة الشيخوخة الطبيعية، ويترك ذلك أثره على توجهاتها وتطورات علاقاتها الدولية، ومقدرتها واستعدادها لإحداث تغيير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتعرض معظم الدول العربية لحالة من الضغوط الدولية لإحداث تغيير وتطوير، هذه الضغوط متصاعدة، وبلغت ذروتها في إطارها السياسي الدولي في الإعلان الصادر عن قمة الدول الصناعية الثماني في جورجيا بالولايات المتحدة يوم ٩ يونيو بعنوان « شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ».

٣- إن العراق كمجتمع يتسم بالطابع الفسيفسائي فهو خليط من الأعراق والعقائد والملل والطوائف، ومن ثم فلا يستبعد أن تظهر خلافات بين كل هذه الفئات مع مضي الوقت، ويترك ذلك كله آثاراً على خطة مجلس الأمن وجدوله الزمني.

أما السهولة فترجع إلى أنه بما أن التنبؤ مسألة صعبة، فمن الأفضل تركه بلا تحليل. ورغم هذا فإن ثمة مؤشرات يمكن أن نقدمها فقط كمؤشرات للمساعدة في التفكير:

المؤشر الأول: إنه رغم مظهر الوفاق الدولي بصدور قرار مجلس الأمن ١٥٤٦

بالإجماع فإن هامش الخلاف مازال قائماً لتناقض مصالح الدول الهامة وارتباطاتها، فمثلاً هناك دعوة الرئيس بوش لإعطاء دور لحلف الأطلسي في العراق، في حين أن فرنسا تعارض ذلك. ولاشك أن روسيا والصين يتوقع أن تعارضان ذلك أيضاً لأن هذا يؤدي إلى امتداد الغطاء أو المظلة الأمنية للحلف إلى البوابة الخلفية الاقتصادية والاستراتيجية التي تمس مصالح هذه الدول، بعد أن امتدت المظلة الأمريكية إلى آسيا الوسطى، ومظلة حلف الأطلنطي إلى شرق أوربا. ولكن في الشرق الأوسط تظهر أيضاً المصالح النفطية، فالصين تعتمد بصورة متزايدة على نفط الشرق الأوسط. كذلك أوربا وارتباطاتها التاريخية ومصالحها تختلف في جزء منها عن أولويات السياسة الأمريكية.

المؤشر الثاني: طبيعة التعامل الأمريكي القادم مع الدول الهامة في الشرق الأوسط، إذ لو افترضنا أن المرشح الديمقراطي جون كيري قد فاز في الانتخابات، فإنه عبّر عن توجهين جديدين:

أ- ممارسة الضغوط المتزايدة على السعودية بوجه خاص.

ب- تقليل اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط.

أما لو نجح الرئيس جورج دبليو بوش في الانتخابات فإنه يتوقع أن يستمر في ضغوطه على المنطقة وتنفيذ استراتيجيته الأمنية والسياسية في إطار مفهومه للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وأيضاً إعادة الضغط على الكونجرس لإقرار خطته بخصوص الاستراتيجية القومية للطاقة التي قدمها منذ ثلاث سنوات ولكن مجلس الشيوخ رفضها (انظر تصريح وزارة المالية الأمريكي سنو يوم ٢٠٠٤/٥/٢٥ إثر انتهاء اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الثماني في نيويورك يوم ٢٠٠٤/٥/٢٣).

وينبغي أن نشير إلى تحفظ مفاده أنه كثيراً ما يتصرف الرئيس في

المنصب على خلاف نسبي مع تصريحاته الانتخابية، ومع هذا فمن الضروري الإشارة إلى أن الولايات المتحدة هي من الدول ذات المؤسسات التي تجعل هامش الحركة للرئيس محدوداً نسبياً، لأن مصالح الدول تتميز بالديمومة النسبية وخاصة مصالح قوة عظمى مثل الولايات المتحدة في منطقة استراتيجية هامة مثل الشرق الأوسط.

المؤشر الثالث: إن دور إسرائيل في المنطقة أخذ في التعاظم. فدورها في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين يتزايد، ليس فقط في المناطق الكردية بل في من مناطق أخرى عديدة ودخولها في عمليات إعادة إعمار العراق وفي المعاونة في ضبط الأمن ومواجهة عمليات المقاومة ناهيك عن سعيها لربط تصدير بترول العراق عبر ميناء حيفا وذلك في محاولة لإحياء مشروع قديم قبل نشأة إسرائيل كدولة - كما أنه يتوقع أن الدور الإسرائيلي في العراق يمكن أن يمتد إلى مناطق أخرى في الخليج، ووضعها إزاء دول الجوار يتسم بالقوة المريحة في مقابل الضعف العربي، وتعاملها مع الفلسطينيين لا يوقفه أي رادع، فهي السيد المطلق في ظل الظروف الراهنة، بل هي مرشحة للتدهور فلسطينياً وعربياً نتيجة للقراءة الواقعية والموضوعية للأوضاع السائدة، والتي لا يتوقع أن تتغير خلال العشرين عاماً القادمة، سواء البعد العسكري والتكنولوجي للقوة، أو البعد الاقتصادي، أو البعد السياسي الداخلي، فإسرائيل قادرة على الحياة في ظل التوتر بل هي دولة قائمة على إدارة المجتمع بنظرية الأزمة والتوتر، بينما الدول العربية المجاورة لها غير قادرة على ذلك. والقدرة المالية والقدرة الإعلامية واتجاهات السياسة الدولية جميعها عوامل تخدم التوجه الإسرائيلي، ولا تساعد أي توجه عربي استقلالي أو وحدوي أو حتى تجميع وتنسيق لمصادر

القوة العربية.

المؤشر الرابع: تزايد أهمية النفط والغاز في المنطقة العربية في الفترة القادمة لتناقص المخزون والاحتياطي لدى الدول الأخرى مقارنة بتزايد الاحتياطي المؤكد والمحتمل في المنطقة العربية، وتزايد الاستهلاك العالمي للطاقة وخاصة في الولايات المتحدة والصين ودول صناعية أو نامية مثل الهند، كل هذا يجعل الأهمية الاستراتيجية للمنطقة متزايدة، وكلما تزايدت كلما زادت مشاكلها، وزادت تطلعات الدول الأخرى للسيطرة عليها.

المؤشر الخامس: إن المنطقة العربية تموج بتفاعلات داخلية ضخمة لم يقدّر لها أن تؤتي ثمارها بعد، فهناك تفاعلات طائفية وتفاعلات نابعة من تطلعات قوى سياسية داخلية ما تزال مهمشة، وتفاعلات ناتجة من صراعات الأجيال، وتفاعلات نابعة من الحراك الاجتماعي المتصل بعملية انتشار التعليم والرفاه الاقتصادي، وهكذا عوامل عديدة تعطى مؤشرات على أن المنطقة قد تكون مرشحة لتطورات من الصعب معرفة كافة أبعادها وهذا يدعو للقول بضرورة التنبّه من قبل المؤسسات والقيادات والنخب في المنطقة العربية بأسرها لكل هذه الاحتمالات.

المؤشر السادس: إن الحكومة العراقية الجديدة تتسم بسمعة غير طيبة. فرئيس الدولة الشيخ غازي عجيل ياور سني ينتمي إلى عشائر شمر السنية / الشيعية فهو إذن زعيم قبلي، ورئيس الوزراء اياد علاوي هو شيعي علماني مرتبط بالمخابرات الأمريكية المركزية والمخابرات البريطانية وهما اللذان رجحا كفته على منافسة أحمد الجلبي المرتبط بالبنتاجون والذي اتهم بتسريب معلومات سرية لإيران، ولذلك تم مهاجمة مكاتبه وتفتيشها أكثر من مرة خلال مايو/ يونيو ٢٠٠٤. وعلاوي هو بعثي سابق وكان جلاداً

للبعث في الستينات ضد الشيوعيين ثم انشق، ورغم انه حاول الظهور بمظهر الاستقلالية الوطنية عندما استقال من اللجنة الأمنية في مجلس الحكم المنحل احتجاجاً على قصف الفالوجة، كما أنه فتح حزبه للبعثيين السابقين التائبين لاستيعابهم واستخدامهم لقمع البعثيين المتمردين، إلا أن فضح ارتباطاته بالمخابرات الأمريكية سيظل يلقي بظلال على حقيقة دوره ومواقفه، هذا فضلاً عما يقال أنه مستعرب من أصل بلوشي أيضاً كنوع من التشكيك في ولائه. كذلك كثير من الوزراء معروفون بارتباطاتهم بأجهزة المخابرات الأمريكية أو البريطانية. ولعل أهم تصرفين قام بهما علاوي منذ توليه السلطة هما:

١) إرسال رسالة لرئيس مجلس الأمن يطلب استمرار القوة متعددة الجنسيات للحفاظ على الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب. وترتبط هذه الرسالة بأخرى مماثلة أرسلت من وزير الخارجية الأمريكي لرئيس مجلس الأمن أيضاً تكرر نفس المعاني وتعبر عن الاستجابة للرغبة العراقية. فكأن رئيس الوزراء العراقي يطلب استمرار الاحتلال.

٢) اتخذ علاوي أربع خطوات هامة لتحقيق الأمن وهي:

١- إعلان حل ٩ ميلشيات عراقية بالاتفاق مع الأحزاب التي تتبعها تلك الميلشيات.

٢- التعهد بإدماج ٦٠٪ من الميلشيات في أجهزة الدولة الأمنية.

٣- اعتبار جيش المهدي التابع للزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر، والمقاتلين من السنة تنظيمات غير شرعية ومحظورة وخارجة على القانون.

٤- التعهد بالتعامل بمنتهى الشدة والقسوة مع العناصر المحرضة على العنف وخرق القانون.

وكرر الرئيس العراقي غازي ياور تصريحات مماثلة في عدة مناسبات منها تصريح له يوم ٢٠٠٤/٧/١٢ حول التعامل بحزم وشدة وبلا هوداة ضد العناصر التي أطلق عليها عناصر إرهابية وخارجة عن القانون.

لاشك أن هذه الخطوات الأربع التي طالب بها إياد علاوي أو تصريحات غازي الياور قد تسفر عن نتائج إيجابية أو سلبية من الصعب التنبؤ بها.

ومن ثم فإنه في ختام هذا الفصل نطرح عدداً من السيناريوهات المحتملة وهي:

الأول: نجاح علاوي في دمج الميلشيات في قوات الأمن وتجريد جيش المهدي ومتمردي السنة من أسلحتهم وفرض الأمن بالقوة، قد يؤدي إلى استقرار العراق وإعادة الهيبة للسلطة، خاصة أن خبرة علاوي كبعثي سابق في قمع الحركات الشيوعية في الستينات من القرن الماضي سوف تكون عاملاً هاماً في هذا المجال، وكذلك الاستعانة بالبعثيين السابقين سوف تساعده في هذا الصدد.

الثاني: استمرار تحدي جيش المهدي، والجماعات السنية المقاومة للاحتلال لسياسة علاوي وتشويه سمعته لارتباطاته البعثية السابقة وعلاقته بالمخابرات المركزية ومن ثم استمرار المقاومة، وربما تصاعدها، مما يعني إخفاق الحكومة وقد يؤدي ذلك للإطاحة بها، ودخول العراق في دوامة الصراعات الطائفية من ناحية وأيضاً تعزيز منهج مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى.

الثالث: استياء بعض العناصر الكردية من قرار مجلس الأمن لتجاهله الإشارة لركائز الدستور المؤقت الذي كان يعترف ضمنياً بالكيان الكردي، رغم المناورة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية الكردي بالحصول على موافقة برلمان الأكراد على قرار مجلس الأمن، هذا فضلاً عن عدم وضوح صلاحيات نائب رئيس الوزراء الكردي المسئول عن الأمن السيد برهم صالح مما أثار استياءه، ورغم انه من الأكراد المعتدلين إلا أن التنظيمات

الكردية لها مطالبها وتطلعاتها، واستياء الشيعة لأن علاوي لا يتماشى مع مفاهيم المرجعية، واستياء جيش المهدي والسنة، ومن ثم فإن احتمالات حدوث تمرد واضطرابات أكثر عنفاً بعد مرحلة الهدوء الأولى تعد أمراً قائماً.

الرابع: احتمال حدوث انقلاب داخلي قد يأخذ إحدى الصورتين إما انقلاب قصر Coup de Palais بتأثير الأمريكيين بتبديل الأشخاص والقيادات، أو انقلاب حقيقي Coupe d'etat فإدخال البعثيين السابقين في أجهزة الأمن الجديدة والجيش العراقي الجديد قد يغرى بتحالف من نوع جديد ضد النظام، وقد يكون مدفوعاً بتطلعات وطموحات أحد القادة، وفي هذه الحالة قد يركب الموجة الوطنية والمعادية للاحتلال - ولا ننسى أن هتلر صعد للسلطة في ألمانيا نتيجة إحساس الشعب الألماني بالإذلال والمهانة لما فرضته عليه اتفاقيات صلح فرساي، كما قد يكون مدفوعاً من أجهزة المخابرات الأمريكية عندما تلمس عدم مقدرة علاوي على السيطرة على الأمور وترغب في استبداله بوجه جديد لم يعرف عنه بعد التلوث بارتباطاته الاستخبارية ويكون ذلك وسيلة لإجهاض ثورة مرتقبة.

وباختصار فإن الاحتمالات متعددة ويصعب حالياً ترجيح أحدها لأن الموقف في العراق أقرب لحالة الرمال المتحركة.

الباب الثاني

نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين

الباب الثاني

نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين

تمثل مملكة البحرين نموذجاً للدولة الصغيرة ذات الحيوية والديناميكية وتتميز معالم ذلك في الآتي:

١. التركيبة السكانية والاجتماعية المتنوعة والنشطة اجتماعياً وسياسياً.

٢. التراث التاريخي المتصل بسبق البحرين حضارياً وسياسياً في تبلورها كحضارة وكدولة منذ آلاف السنين.

٣. السبق في مضمار الإصلاح السياسي والاقتصادي منذ تولي جلالة الملك حمد بن عيسى السلطة عام ١٩٩٩.

هذا ولاشك أن التطورات في مملكة البحرين تعد أولى اهتمامات مركز البحرين للدراسات والبحوث وهي اهتمامات تتجلي في مظاهر عدة وبخاصة كون المركز هو مسبر للفكر والرأي والمشورة للقيادة الحكيمة ولأجهزة الدولة المختلفة. ولكن من ناحية أخرى هو مؤسسة بحثية تهتم بقضايا مملكة البحرين. ومن ثم فإننا نعرض في هذا الباب لجزء صغير من اهتمامات المركز بمملكة البحرين في إطار نظرة عامة ذات بعد إستراتيجي. وتتمثل معالم تلك النظرة في ثلاثة فصول:

الأول: نظرة عامة على مملكة البحرين بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

الثاني: قراءة تحليلية للمشروع الإصلاحي لمملكة البحرين.

الثالث: الإطار العام للأمن الوطني لمملكة البحرين.

الفصل الثالث

نظرة عامة على مملكة البحرين خلال عامي

٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

يشهد النظام الدولي سنوياً العديد من التطورات والتغيرات المستمرة التي تستدعي دراستها والنظر في مدى تأثيرها على الأنظمة السياسية للدول والأوضاع الاقتصادية فيها بغية استشراف المستقبل .

وقد برزت في عام ٢٠٠٣ عدة أحداث دولية وإقليمية هامة تفاعلت معها مملكة البحرين من خلال مساهمتها في بلورة العديد من المواقف والسياسات ، بالإضافة إلى ما شهدته المملكة من تطورات سياسية واقتصادية داخلية واستمرت عملية تفاعل تلك القضايا خلال عام ٢٠٠٤ على نحو ما حدث عام ٢٠٠٣ وان اكتسبت العملية زخماً متزايداً وأحياناً حظيت بنوع من الإثارة والاهتمام من الرأي العام مما جعل الممارسة النيابية محط الأنظار. ونحلل في هذا الفصل أبرز توجهات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية البحرينية خلال الفترة القادمة في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية التي واجهتها خلال العام المنصرم .

المبحث الأول

معالم التطورات السياسية الداخلية

استمرت عملية التحول الديمقراطي في البحرين خلال عام ٢٠٠٤، ومازالت السلطات الثلاث تمارس أعمالها بدرجة من الاستقرار المؤسسي ، كما أن القوى السياسية الممثلة في الجمعيات السياسية تعمل بحرية وفق القوانين المعمول بها حالياً، على الرغم من المحاولات والاطروحات المنادية بتغيير القوانين لتناسب التطور السياسي الذي تشهده البلاد . ويمكن رصد أبرز ملامح التطور السياسي في الآتي :

(١) **الاستقرار السياسي:** اتسم النظام السياسي البحريني بدرجة عالية من الاستقرار ، على الرغم مما شهدته البلاد من أحداث عنف عرضية ، مثل الأحداث التي تزامنت مع إقامة إحدى الحفلات الفنية ، وتلك التي برزت في منطقة أم الحصم . ولكن يمكن تصنيف هذه الأحداث بأنها سلوك شبه عشوائي تقوم به مجموعات غير منظمة ، وبالتالي لا توجد خطورة من هذه الأحداث على مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد ، مع أهمية الوقوف على أسباب تلك الأحداث العرضية لتفادي تكرارها مستقبلاً.

(٢) **المجلس الوطني:** تطور أسلوب عمل المجلس الوطني من خلال غرفتيه (مجلس النواب ، ومجلس الشورى) مقارنة بالدورين الأول والثاني لانعقاد المجلس، ويمكن رصد ذلك من خلال القضايا المختلفة التي تم طرحها ، وكانت بعضها خدماتية، والأخرى سياسية وقانونية واقتصادية تتعلق بالدور المحاسبي للمجلس ، مثل قضايا : الفساد ، والأمن، والبطالة والتجنيس، وإجراءات وقوانين المرور . كما طرحت عدة قضايا أثارت جدلاً واسعاً مثل تقنين الأحوال الشخصية وصناديق التقاعد والتأمينات وغيرها .

اتسمت العلاقات بين مجلسي الشورى والنواب بالتعاون ، إلا أنها اتسمت أيضاً في بعض الأوقات بالحساسية النسبية بسبب الاختلاف حول تداخل الصلاحيات ، وهو ما حدث أيضاً مع المجالس البلدية . بالإضافة إلى أن هذه الحساسية ظهرت بسبب الأوضاع البروتوكولية لأعضاء المجلس ، كما ظهر في حفل تخريج طلبة جامعة البحرين عام ٢٠٠٣ .

ومن أبرز التطورات التي طرأت على أسلوب عمل مجلس النواب ما تم تشكيله من

لجان تحقيق برلمانية شملت قضية التجنيس ، والأوضاع المالية لهيئة التأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد ، كما تم تشكيل عدة لجان مؤقتة بهدف دراسة قضايا محددة ، مثل لجنة البطالة والشباب ، بالإضافة إلى لجنة لتلقي شكاوى المواطنين .

كما سعت السلطة التنفيذية باستمرار إلى التأكيد على حرصها وتمسكها بمبدأ التعاون مع السلطة التشريعية وفقاً لما جاء في الدستور وميثاق العمل الوطني والقوانين المنظمة لهذه العلاقة .

وقد شهد المجلس الوطني خلال العام ٢٠٠٤م تطورات هامة بسبب تزايد المطالب الشعبية الداعية للاهتمام بقضايا محددة تتعلق برفع المستوى المعيشي للمواطنين، خاصة مع تصاعد مطالبات النواب بضرورة تغيير بعض الآليات النيابية المقررة لهم قانونياً حتى تزداد صلاحياتهم وقدراتهم النيابية في التشريع والمحاسبة. وبالفعل شغلت قضية صندوقي التقاعد والتأمينات حيزاً هاماً من أعمال المجلس النيابي، كذلك قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي فضلاً عن قضايا عديدة مرتبطة بتطبيق الشريعة الإسلامية ناهيك عن عدد من القضايا الاقتصادية.

(٣) **المجتمع المدني:** مازالت مؤسسات المجتمع المدني في تزايد كمي ، وازدياد أعدادها يشير إلى رغبة المواطنين في التنظيم والانخراط في مجال العمل الاجتماعي والسياسي ، وتزايد وعيهم بأهمية دور هذه المؤسسات في النظام السياسي . كما تنوعت أساليب تفاعل هذه المؤسسات داخل النظام ، حيث لجأت في كثير من الأحيان إلى استخدام أسلوب التجمع والاعتصام أوالتظاهر السلمي للتعبير عن مواقفها إزاء عدة قضايا ، بالإضافة إلى أسلوب المطالبات من خلال العرائض.

وقد اتسمت علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة التنفيذية بالتفاعل في إطار من المرونة المتبادلة ، حيث تفهمت الأخيرة إلى حد كبير نشاط الجمعيات

السياسية والناشطين في مجال حقوق الإنسان . على الرغم من وجود بعض الحوادث المتفرقة التي تسببت في بعض المشاكل مثل ندوة التمييز ، أو عرض إحدى المسرحيات من قبل فرقة فنية تابعة لإحدى الجمعيات السياسية . ولكن بوجه عام فقد حرص الطرفان على التعاون والاعتدال في الطرح ، والتأكيد على الرغبة المشتركة في دعم عملية التحول الديمقراطي .

ومن أهم التطورات التي شهدتها مؤسسات المجتمع المدني قبول جمعية الصحفيين البحرينية عضواً في اتحاد الصحفيين العالمي بالإجماع ، وذلك في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد في نيودلهي مطلع ديسمبر ٢٠٠٣م . وبذلك أصبحت الجمعية أول جمعية في منطقة الخليج العربي تحصل على عضوية الاتحاد الدولي والذي يعد أكبر اتحاد للصحفيين في العالم ، حيث يمثل أكثر من نصف مليون صحفي في العالم ينتمون لأكثر من ١٠٠ دولة .

كما أن الاختلاف الذي يطرأ على العلاقة بين الحكومة وبعض الجمعيات السياسية من فترة لأخرى قد يتراجع خلال عام ٢٠٠٥م بسبب المساعي التي يبذلها مجلس النواب من أجل سن تشريع ينظم العمل الحزبي ، الأمر الذي أكد جلالة الملك عدم معارضته له إذا توافق والرغبة الشعبية . وكذلك اتجاه الحكومة لبدء جولات حوارية مع مختلف الجمعيات السياسية المقاطعة والمشاركة على حد سواء بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة حول القضايا الخلافية.

(٤) **حقوق الإنسان:** ساهم الانفراج السياسي الذي تعيشه البلاد منذ التصديق على ميثاق العمل الوطني على زيادة احترام حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية. حيث أشادت منظمة (Human Rights Watch) في تقريرها السنوي الصادر في يناير ٢٠٠٣م بالتقدم الإيجابي الذي شهدته البحرين في مجال حقوق الإنسان ، خاصة مع تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان باعتباره ثاني منظمة تعنى بحقوق الإنسان في البحرين . كما أشادت المنظمة الدولية بموقف البحرين

المؤيد للبروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة ، كأول بلد عربي يعلن تأييده للبروتوكول . أيضاً جاء في تقرير مؤسسة (Freedom House) الصادر في مايو ٢٠٠٣م بأن البحرين حققت أعلى نسبة تطور في حقوق الإنسان على مستوى الدول العربية .

وعلى الصعيد الدولي فقد اتفقت المجموعات الإقليمية الثلاث في الأمم المتحدة (المجموعة العربية والآسيوية والإسلامية) في ٨ نوفمبر ٢٠٠٣م على ترشيح سفير مملكة البحرين في جنيف لمنصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورتها الستين التي بدأت من منتصف مارس ٢٠٠٤م . ومارس الوفد البحريني دوره في تلك اللجنة بإقتدار كتعبير عن الفكر الجديد في المملكة.

ومع التقدم في مجال حقوق الإنسان إلا أن البحرين قد شهدت خلال عام ٢٠٠٣م عدة إضرابات قام بها سجناء « جو » بهدف المطالبة بتحسين أوضاعهم داخل السجن، وقد تعاملت السلطات الأمنية مع هذه الحالات بشكل عقلاني ، وبأسلوب سلمي غير عنيف من خلال التفاوض .

وكذلك شهدت المملكة عدة اشتباكات بين بعض الجماعات التي قامت بمظاهرات وبين رجال الشرطة وألقى القبض على عدد من المتظاهرين ولكن أمكن تسوية المشاكل الناجمة عن ذلك بطريقة اتسمت بالروح الودية والحرص على النظام والقانون.

وعليه فإنه يتوقع أن يستمر التوجه باحترام حقوق الإنسان في ظل وجود مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان ، واستمرار زيارات المسئولين في منظمات حقوق الإنسان الدولية ، وحرص السلطات الثلاث على احترام هذه المبادئ .

(٥) **مأسسة القضاء:** تم خلال العام ٢٠٠٣م تعيين أعضاء المحكمة الدستورية لتبدأ في ممارسة أعمالها . كما كان للنيابة العامة دور في معالجة العديد من القضايا . في الوقت نفسه فقد برزت على الساحة المحلية عدة خلافات دستورية وقضائية تتعلق بحرية الصحافة واستقلالية القضاء. وشهد عام ٢٠٠٤ مزيداً من تدعيم السلطة القضائية ودورها في بناء قضاء وطني مستقل وفاعل في النظام السياسي.

(٦) **مواجهة التحديات الداخلية:** برزت عدة تحديات داخلية خلال عام ٢٠٠٣م وقد سعت السلطة التنفيذية والتشريعية لمعالجتها مع جهود واضحة لمؤسسات المجتمع المدني . ومن أبرز هذه التحديات قضية البطالة التي تمثل أكبر التحديات وأهمها ، نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية الكبيرة . وأيضاً قضية الطائفية التي تمثل تحدياً لتماسك المجتمع ووحدته الوطنية وكيان الدولة واستقراره ونشاط المجتمع المدني . ولمواجهة ذلك فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات التالية :

- التدريب المهني والفني للمواطنين والمواطنات في البحرين على الأعمال والوظائف المهنية والحرفية .
- إتاحة المزيد من الفرص للعمالة الوطنية في الوظائف المختلفة .
- ضرورة تعاون القطاع الخاص وتجاوبه في أطروحة الحد الأدنى للأجور مما سيساهم في دخول مزيد من العمالة الوطنية لسوق العمل .
- تنظيم سوق العمل بشكل أكبر بما يسمح بالتنافس بين المواطنين في إطار المبدأ الاقتصادي بالتعيين والفصل وفقاً

لأداء العامل Hire and Fire ، ومن ثم عدم اعتبار الوظيفة دائمة وخاصة للمواطن .

-تعزيز شبكة التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة والمعاش التقاعدي ، والتقاعد المبكر للكوادر التي لا تتجاوب في تطوير ذاتها تماشياً مع المستجدات .

(٧) **الاستثمار وتنويع مصادر الدخل الوطني:** سعت السلطة التنفيذية خلال عام ٢٠٠٣م إلى الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني وتعدد الأنشطة الاقتصادية عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية. حيث تم تكثيف الجهود الحكومية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص والمستثمرين بهدف إتاحة المزيد من الفرص للتطوير الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار لضمان تنويع مصادر الدخل الوطني . وقد تم في هذا الصدد :

- توسيع المنشآت الصناعية الحالية مثل شركة بابكو وشركة ألبا ، من خلال الخصخصة وزيادة راس المال ، وتدشين خطوط إنتاج جديدة .
- التوسع في إنشاء المجمعات التسويقية في المناطق والمدن المختلفة بالبحرين .
- زيادة مساحة الطرق وإضافة طرق جديدة وحديثة في بعض المناطق .
- تطوير القطاع الخاص وتعزيز أنشطته في المجالات الاقتصادية المتنوعة .
- بدء أوجه نشاط جديدة في مجالات السياحة والرياضة ذات عائد اقتصادي مثل مشروع حلبة البحرين الدولية لسباق السيارات التي افتتحت أولى فعالياتها في أبريل

٢٠٠٤م بصورة ناجحة .

- تطوير سياحة المؤتمرات الدولية والسياحة الترفيهية .
- تطوير الخدمات الصحية والتعليمية .
- التوسع في الأنشطة الاستثمارية والمصرفية .
- كسر الاحتكار وتحرير سوق الاتصالات في البحرين ودخول شركة جديدة منافسة في مجال خدمات الهاتف النقال .
- طرحت البحرين لأول مرة سندات اليورو للاكتتاب ، ولقي هذا الطرح تجاوباً سريعاً لما يتمتع به الاقتصاد البحريني من قوة واستقرار .
- رفع عدة منظمات اقتصادية أوروبية وأمريكية درجة الشفافية والمصداقية الائتمانية والحرية الاقتصادية للبحرين .

ويلاحظ زيادة دور مجلس التنمية الاقتصادية الذي يترأسه سمو ولي العهد في معالجة وتطوير الأوضاع الاقتصادية ، وقد ظهر ذلك في ورشة العمل التي أقامها المجلس في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م بعنوان (التعرف على تحديات سوق العمل في مملكة البحرين) .

المبحث الثاني

الإطار العام لتوجهات السياسة الخارجية

قامت الدبلوماسية البحرينية بنشاط مكثف خلال عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م، وذلك بهدف تفعيل الدور الإقليمي لمملكة البحرين في ضوء مصالحها المتعددة ، وحرصها على مبادئ سياستها الخارجية المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع من ميثاق العمل الوطني وفق الدوائر الجغرافية الثلاث الإقليمية والقارية والدولية .

ويمكن رصد أبرز توجهات السياسة الخارجية البحرينية في الآتي :

(١) **السعي نحو التكامل الخليجي:** قامت البحرين بعدة مبادرات لتفعيل دور مجلس التعاون الخليجي باعتباره منظومة إقليمية تسعى للتكامل بشتى أشكاله . فقد دعت إلى تحقيق مشروع المواطنة الخليجية الموحدة كما جاء في كلمة جلالة الملك يوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣م . وأكدت موقفها المؤيد لإصدار العملة الخليجية المشتركة طبقاً للبرنامج الزمني الموضوع لها بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي . بالإضافة إلى موافقة حكومة البحرين في ٤ أغسطس ٢٠٠٣م على تملك غير البحرينيين للأراضي في البلاد .

وفضلاً عن ذلك فقد سعت السياسة الخارجية البحرينية لتفعيل دور الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي من خلال تطويرها وجعلها أداة من أدوات المشاركة السياسية لشعوب دول المجلس في اتخاذ القرارات المشتركة. وفي هذا الصدد فقد عينت البحرين أول امرأة في عضوية الهيئة الاستشارية طبقاً للأمر الملكي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٣م الصادر في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣م .

وحرصت البحرين خلال عام ٢٠٠٤ على بذل مساعي عديدة والقيام بمبادرات لتفعيل دور مجلس التعاون الخليجي وتطوير آلياته ومؤسساته ، ويمكن رصد الزيارات المباشرة التي قام بها جلالة الملك لعدد من دول المجلس عقب القمة الخليجية التي عقدت في الكويت في ديسمبر ٢٠٠٣ كمؤشر على ذلك ، وخاصة الزيارة الهامة التي قام بها جلالة الملك إلى دولة قطر وترتب عليها إعادة تفعيل دور اللجنة العليا المشتركة بين البلدين من خلال اجتماع برئاسة سمو ولي عهد البحرين وسمو ولي عهد قطر.

(٢) **معالجة الأزمات الإقليمية** : على الرغم من محدودية الدور الإقليمي الذي تلعبه البحرين بسبب عوامل الاقتصاد والجغرافيا السياسية إلا أنها تمكنت خلال عام ٢٠٠٣م من القيام بمبادرة دولية لمعالجة أزمة إقليمية هامة ، حيث دعا جلالة الملك عقب ترؤسه جلسة استثنائية طارئة لمجلس الوزراء يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣ لبحث التطورات المتعلقة بالأزمة العراقية وتصاعد احتمالات المواجهة العسكرية في المنطقة إلى استضافة الرئيس العراقي السابق صدام حسين للإقامة فيها كبديل للحرب .

ويمكن رصد هذه المبادرة بأنها توجه جديد في السياسة الخارجية البحرينية للقيام بدور في معالجة الأزمات الإقليمية انطلاقاً من الحرص على التقليل من التأثيرات السياسية والاقتصادية لهذه الأزمات على مملكة البحرين والمنطقة . خاصة وأنها شاركت لاحقاً في مؤتمر الدول المانحة لاعادة إعمار العراق الذي عقد خلال الفترة من ٢٣ ـ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م في مدريد ، حيث أعلنت البحرين عن مساهمتها في جهود إعادة إعمار العراق من خلال تقديم المساعدات الانسانية والفنية ، كما قررت تجديد مستوصف الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في بغداد وتزويده بالمعدات الطبية المتطورة .

كما شاركت البحرين بفاعلية في أعمال القمة العربية ، وكذلك الاجتماعات الأخرى في إطار جامعة الدول العربية بهدف تطوير العمل العربي المشترك، ومساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة عليه .

(٣) **العمل على رأب الصدع العربي** نتيجة تأجيل مؤتمر القمة العربي في تونس في مارس ٢٠٠٤ وأسفرت جهود البحرين بصفتها رئيساً للقمة العربية بالتنسيق مع شقيقاتها من الدول العربية الأخرى عن التئام الصفوف وانعقاد القمة في تونس في مايو ٢٠٠٤. هذا وقد ترأس سمو رئيس الوزراء وفد البحرين في القمة العربية كما قام سموه بزيارة للملكة العربية السعودية في يوليو ٢٠٠٤.

(٤) **تطوير العلاقات مع الدول الآسيوية** : خلال السنوات الماضية ركزت السياسة الخارجية البحرينية في علاقاتها الدولية على الدول الغربية ، ولكن خلال عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م شهدت هذه السياسة تطوراً ، حيث اتجهت البحرين لتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع البلدان الآسيوية ، ويمكن رصد ذلك من خلال الآتي:

- زيارة جلالة الملك لإيران وعقده قمة تاريخية في طهران مع الرئيس خاتمي يوم ١٧ مايو ٢٠٠٣م .
- زيارات سمو رئيس الوزراء إلى كل من الفلبين ، وتايلند، وماليزيا، والصين، وسنغافورة والهند .
- زيارة سمو رئيسة المجلس الأعلى للمرأة للصين ، ثم إيران بعد ذلك في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣م .
- زيارة رئيسة الفلبين لمملكة البحرين يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣م .
- انضمام إيران للسوق المالية الإسلامية بالبحرين في ٢٧ مايو ٢٠٠٣م .
- زيارة جلالة الملك إلى قطر عام ٢٠٠٢ وزيارة سمو أمير قطر للبحرين ٢٠٠٤.
- انعقاد اللجنة البحرينية القطرية المشتركة في المنامة برئاسة ولي عهد كل من مملكة البحرين ودولة قطر في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

وبالتالي فإن الفترة القادمة يتوقع أن تشهد مزيداً من الاهتمام في تطوير العلاقات البحرينية ـ الآسيوية ، بوجه خاص وعلاقات البحرين مع الدول العربية والأوربية والولايات المتحدة بوجه عام.

(٥) **دعم حوار الأديان** : استمرت السياسة الخارجية البحرينية في توجهها نحو إقامة حوار بين الأديان والمذاهب ، وذلك تطبيقاً للدعوة التي وجهها جلالة الملك خلال زيارته للفاتيكان قبل سنوات. حيث أقام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٣م تحت رعاية جلالة الملك ، وذلك بمشاركة عدد كبير من علماء الدين من ٢٥ بلداً في العالم .

(٦) **استمرار العلاقات مع الغرب** : استمرت العلاقات البحرينية ـ الغربية قوية، وذلك تأكيداً للمصالح المشتركة التي تجمع الطرفين . وقد تمت عدة زيارات متبادلة بين كبار المسئولين والقيادات السياسية في البحرين والدول الغربية، مثل زيارة جلالة الملك للمملكة المتحدة ، وزيارة سمو ولي العهد للولايات المتحدة، والتي تزامنت مع إعلان الولايات المتحدة عن اختيارها للبحرين للتفاوض على إنشاء منطقة تجارة حرة يوم ٢٢ مايو ٢٠٠٣م. وزيارة وزير المالية للولايات المتحدة والتوصل لاتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين البحرين والولايات المتحدة كأول دولة خليجية يتم الاتفاق معها على ذلك، كما استلمت قوة دفاع البحرين في مطلع عام ٢٠٠٣ منظومة صواريخ باتريوت أمريكية لتعزيز الدفاع الجوي البحريني في مواجهة تهديد الصواريخ البالستية . ووجه سمو ولي العهد كلمة للمنتدى العربي ـ الأمريكي الذي عقد في ديترويت خلال أكتوبر ٢٠٠٣م حظيت باهتمام كبير من قبل المشاركين . وشاركت البحرين في مؤتمر دافوس الاقتصادي في النصف الثاني من شهر يناير ٢٠٠٤م . وكذلك في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الأردن وغير ذلك.

وقد استمرت العلاقات البحرينية ـ الغربية عامة ، والأمريكية خاصة في قوتها ومتانتها. ولعل دعوة جلالة الملك للمشاركة في قمة الدول الثماني الصناعية في سي إيلاند بولاية جورجيا الأمريكي في يونيو ٢٠٠٤ ، وقرار الولايات المتحدة

بإنشاء منطقة تجارة حرة مع البحرين من الشواهد الدالة على متانة تلك العلاقات.

والخلاصة يمكن القول أن الأوضاع الداخلية في البحرين اتسمت خلال عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ بالاستقرار السياسي، وهو ما أتاح للنظام السياسي البحريني مزيداً من الفرص للتحول الديمقراطي من خلال تنوع أساليب وآليات العمل السياسي كنتيجة للتفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين داخل النظام، ولطبيعة التغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها النظام الدولي . وهذا الاستقرار انعكس بشكل إيجابي على التنمية والتطوير الاقتصادي ، وهو ما حققت فيه البحرين عدة إنجازات، وقد ترتب على ذلك استمرار تبوؤ مملكة البحرين للمركز الأول في التنمية البشرية في المنطقة العربية سواءً كان ذلك في تقارير التنمية الإنسانية العربية الأول والثاني، أو في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، كما احتلت مكانة متقدمة (٣٧) على المستوى العالمي .

ومع هذا فسوف تظل قضايا البطالة والطائفية والفساد وتعزيز الإصلاح السياسي من أبرز المواضيع التي ستأخذ حيزاً في اهتمامات السلطات الثلاث ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مشاكل تحتاج إلى عملية متواصلة من تفاعل قوى المجتمع ومؤسساته الرسمية والشعبية حتى يتسنى إيجاد حلول مناسبة لها.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية فإن البحرين لم تواجه أية خلافات مع دول الجوار الإقليمي أو مع الدول الغربية ، وهو ما اتاح الفرصة أمامها لتطوير وتعميق هذه العلاقات، وإقامة علاقات جديدة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي مع البلدان الآسيوية ، وتفعيل التعاون في مجالات الاستثمار والتعليم والتكنولوجيا .

ويكتسب إقليم الخليج أهمية خاصة للسياسة الخارجية البحرينية ، فطرحها للمبادرات وقيامها بدور إقليمي لمعالجة النزاعات في هذه المنطقة سيساعد على تطوير العمل الخليجي المشترك من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي . وبتغير النظام السياسي في العراق فإن الأوضاع في المنطقة ستكون مواتية لطرح مشاريع تعاون اقتصادية وأمنية تشمل جميع الدول المطلة على الخليج العربي . وهذا سيتوقف

على طبيعة النظام السياسي في العراق ومدى نجاحه في تحقيق الأمن والاستقرار ، ورغبة دول المنطقة وعدم تعارضها مع مصالح الدول الكبرى الفاعلة في الخليج .

الفصل الرابع

قراءة تحليلية للمشروع الإصلاحي لمملكة البحرين

لاشك أن مملكة البحرين وشعبها يتميزان بسمات فريدة في نوعها. فرغم صغر مساحة الدولة وحداثة نشأتها كمملكة، وقلة عدد سكانها، إلا أن موقعها الاستراتيجي، وديناميكية شعبها، وحيوية مليكها بفكره البعيد النظر، أضفى عليها أهمية خاصة فأصبحت تتطلع للمساهمة الفعّالة في تطور الحياة والفكر في منطقتها الخليجية المباشرة، وفي فضائها العربي الأكبر، وفي محيطها العالمي الأرحب. ولقى هذا التطلع تجاوباً واضحاً تمثل في دعوة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للمشاركة في قمة الدول الصناعية الثماني في الولايات المتحدة في أوائل يونيو ٢٠٠٤م، وذلك ضمن عدد محدود من قادة الدول العربية والإسلامية.

وفي هذا الفصل سوف نتناول بشيء من التفصيل المشروع الإصلاحي في شكل قراءة تحليلية للنقاط التالية:

١. دواعي التغيير والإصلاح وبناء النموذج.

٢. ركائز النموذج الإصلاحي لملكة البحرين.

٣. مرجعيات البرنامج الإصلاحي.

٤. الورقة البحرينية المقدمة لقمة الثماني للدول الصناعية حول الإصلاح.

المبحث الأول

دواعي التغيير والإصلاح وبناء النموذج البحريني

١- لقد انطلق المشروع الإصلاحي لمملكة البحرين في مرحلته الحالية منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد في مارس ١٩٩٩م، بعد أن انتقل إلى رحمة الله والده المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ومن ثم فإن هذا المشروع جاء ليتواكب من ثمانية متغيرات رئيسة:

الأول: تولي شخصية جديدة وشابة مقاليد السلطة في دولة البحرين.

الثاني: مرور البحرين بحالة من التغير السياسي والانفتاح التدريجي في عقد التسعينات بإنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩٢ بعد مرحلة من الاحتقان السياسي تلتها مراحل من التوتر الداخلي من حين لآخر.

الثالث: حدوث تغير في المناخ الدولي اتصالاً بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته الاشتراكية وما أعقب ذلك من تحول نحو الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية في شرق أوربا وبعض مناطق أخرى من العالم.

الرابع: تغيّر المفاهيم في السياسة الدولية. حيث ظهر إلى الساحة مفهوم التساند الدولي، ومفهوم التسوية السلمية للمنازعات، ومن هنا حدث التغير نحو حل عدد من المشاكل المزمنة مما أدى إلى سقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتطور عملية السلام في كمبوديا وفي عدة دول من أمريكا الجنوبية والوسطى.

الخامس: الانتهاء من الجولات الهامة لتحرير التجارة الدولية بعد جولة أورجواي عام ١٩٩٤م ثم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO عام ١٩٩٥م لتحل محل منظمة الجات GATT .

السادس: حدوث انفراج سياسي على الساحة الإقليمية بالتوصل إلى اتفاقات أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وبدء الدعوة إلى تجمع الشرق الأوسط الجديد وشمال أفريقيا للتعاون الاقتصادي. وبالفعل عقدت أربعة اجتماعات سنوية الأول في الدار البيضاء عام ١٩٩٤م والثاني في عمان عام ١٩٩٥م والثالث في القاهرة عام ١٩٩٦م والرابع في الدوحة عام ١٩٩٧م ثم توقفت تلك الاجتماعات لتدهور الموقف في الاراضي الفلسطينية. مما أدى إلى توتر المناخ الإقليمي ومن ثم تراجع عملية السلام والبحث عن تعاون إقليمي.

السابع: حدوث تطورات إقليمية خليجية بانتهاء حرب العراق إيران التي استمرت زهاء عقد من الزمن وتلاها غزو العراق للكويت ثم عاصفة الصحراء

لتحرير الكويت.وهي تطورات أثرت في حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة الخليج خاصة والمنطقة العربية بوجه عام.

الثامن: إعلاء مفاهيم جديدة في السياسة الدولية والسعي لتطبيقها على مختلف الدول باعتبارها معايير عالمية عامة ولا تخضع لمفهوم السيادة الوطنية وفي مقدمتها مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون والانتخابات الحرة النزيهة والمجتمع المدني ونحو ذلك. وقد اتصل بذلك مفهوم حق التدخل الإنساني الذي روج له السيد كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة. ورغم أن هذا الطرح لقى رد فعل سلبياً من قبل معظم الدول النامية إلا أن الدول المتقدمة رحبت به بشدة ومن ثم فرض نفسه على أجندة العمل الدولي.

في غمار هذه التحولات الدولية والإقليمية والمحلية جاء البرنامج الإصلاحي الذي أطلقه الشيخ حمد بن عيسى أمير البلاد آنذاك (جلالة الملك فيما بعد) ليعكس تلك التطورات من ناحية، وليعبر عن فكر يواكب المتغيرات من ناحية ثانية، وينبع من داخل البلاد ويتمشى مع تقاليدها في التطور السلمي التدريجي الذي يربط الماضي بالحاضر ويتطلع للمستقبل، والذي يراعى التراث وأصالته ويسعى للاقتباس من التطورات العلمية والاقتصادية والثقافية المعاصرة، دون الأخذ بها بصورة كاملة، وانما الاقتباس بأسلوب يتواءم مع الظروف المحلية والإقليمية في مزيج من الأصالة والمعاصرة يعد نموذجاً يحتذى من ناحية ثالثة.

٢- **لماذا نقول انه يعد نموذجاً يحتذى؟** إنها ليست عبارة بلاغية بل هي تعبير عن عدد من الحقائق الموضوعية:

الأولى: إن مفهوم النموذج Model يعتمد على أن يكون تطور عملية بناء معين Institution أو مؤسسة أو نظام معين Regime تطوراً منطقياً بحيث يعكس ظروف كل مجتمع وخصائصه الذاتية.

الثانية: إن عملية بناء النموذج تستند إلى عدة أسس وفرضيات في مقدمتها أن النموذج ينبغي أن يعكس الإطار أو البيئة التي ينشأ فيها أو يراد له أن

يطورها ويعبّر عنها. ومن ثم يمكن الاحتذاء بنموذج ما، أو الاقتباس من بعض عناصره دون الأخذ بأي نموذج بصورة كاملة، حيث يعد ذلك استنساخاً للكائن في غير بيئته ومن ثم يصبح اصطناعياً ويقضى عليه بالانتكاس إن لم يكن بالانهيار.

الثالثة: إن النموذج يعتمد على ركائز منطقية تستمد من التاريخ والجغرافيا، والموقع الاستراتيجي، والسكان ومقوماتهم، والنظام القائم وركائزه وأسسه. وعملية بناء النموذج السياسي هذه إما أن تعكس كل تلك الاعتبارات أو لا تعكسها، فإذا عكستها أمكن للنموذج كأي كائن حي أن يعيش وينمو ويتطور، وإذا لم تعكسها يمكن أن يبدو النموذج جذاباً وبراقاً لفترة، ولكنه سرعان ما ينهار عندما يصطدم بعقبات رئيسة. ولعلنا نشير إلى بعض تلك التجارب فالنموذج البريطاني يختلف عن النموذج الفرنسي وهما يختلفان عن النموذج السويسري، والثلاثة يختلفون عن النموذج الأمريكي. ودارسو علم النظم السياسية المقارنة يعرفون الفوارق بين تلك النظم، وأيضاً يدركون وجود بعض العناصر المشتركة.

إذن استهدف البرنامج الإصلاحي في البحرين بناء نموذج فريد ليس منسوخاً من نماذج أو نظم دول أخرى قريبة جغرافياً وحضارياً، أو من نظم دول بعيدة جغرافياً وحضارياً، إذ يظل لكل دولة خصائصها الذاتية وسماتها الخاصة التي تجعلها متفردة عن غيرها.

وقد اعترف بذلك بيان قمة الدول الثماني المتقدمة بخصوص الإصلاح في الشرق الأوسط والمعنون « الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك » إذ يقول في (الفقرة ٥) ما يلي: « يعتبر كل بلد فريداً ويجب احترام تنوعه، ويجب أن يتوافق عملنا مع الظروف المحلية ويعتمد على الشراكة المحلية ... ».

المبحث الثاني

ركائز النموذج الإصلاحي لمملكة البحرين

اعتمد هذا النموذج على مقومات ثلاثة:

الأول: الخلاصة والعبرة التاريخية المستمدة من تطور النظام السياسي البحريني منذ الاستقلال عام ١٩٧١ وبخاصة عبرة التجربة الديمقراطية الأولى التي تم إجهاضها نتيجة التصادم بين القوى السياسية المختلفة. ولنتساءل ما هي خلاصة التجربة إذن؟. يمكن القول إن هذه الخلاصة تتميز أبرز معالمها في الآتي:

١- إن عملية حرق المراحل في التطور السياسي والاجتماعي تعتبر عملية بالغة الخطورة، وتلك العملية كانت هي المحك الرئيسي الذي انهارت عليه تجربة عام ١٩٧٣. فكل قوة من القوى السياسية سعت لفرض إرادتها على الأخرى وتطلعت نحو حرق مراحل التطور التاريخي والاجتماعي فانهارت التجربة. ونظرية حرق المراحل هي من النظريات المعروفة في تطور الفكر السياسي والاجتماعي وخاصة الفكر الثوري والماركسي، وكان أول من دعا لذلك هو الزعيم الشيوعي الروسي ليون تروتسكي إثر قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ولكن تيار لينين انتصر عليه، ثم برز بعد سنوات قلائل ستالين الذي تولى السلطة بعد وفاة لينين. وطرد ليون تروتسكي لفكره الذي اعتبر منحرفاً لأنه يسعى لحرق مراحل التطور والدعوة لما أسماه بالثورة الدائمة، وانتصر مفهوم النظام والاستقرار، وإن كان على حساب الحريات، حيث اتجه ستالين لأعمال قمع غير مسبوقة. وليس هنا مجال التحدث عن الثورة البلشفية أو غيرها، ولكننا قصدنا مجرد الإشارة إلى أن مفهوم حرق مراحل التطور يعد من أخطر المفاهيم ويعبر عما أسماه أنصار الفكر الثوري والماركسي بالمراهقة اليسارية، وفي مقابل ذلك تظهر مراهقة يمينية في بعض الأنظمة.

وللأسف لأن بعض القوى والتنظيمات اليسارية في العالم العربي استنسخت النموذج السوفيتي، بشتى مراحله وتجلياته، استنساخ التابع من المتبوع، فإنها ظلت هامشية أقرب إلى الديماجوجية في طروحاتها، فاستعدت الجماهير والقوى السياسية الأخرى. ولعل نفس السلوك اتخذته بعض قوى الإسلام السياسي في مرحلة لاحقة، حيث رفعت شعارات وطروحات، ووعود مع إنجاز قليل وتصادم أكبر، وفي كلتا الحالتين سادت حالة من الرضا عن النفس من قبل تلك النخب استناداً على اعتقادهم بامتلاك الحقيقة، وان من سواهم على خطأ، غير مدركين أن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي تعبير عن مراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي في عناصر الإنتاج وفي أدوات الإنتاج، كما أنها تعبير عن تفاعل القوى السياسية المختلفة مع بعضها البعض وأنها لا يمكن أن تكون تعبيراً عن سيطرة طبقة أو فئة أو نخبة. ذلك لأن النظم الاجتماعية بوجه عام تعكس الحقائق الاجتماعية والتي هي نسبية ومتغيرة، وهي في نفس الوقت ذات أبعاد تطورية وتراكمية، وإن مفهوم الثورات والانقلابات العسكرية أو الجماهيرية أخفقت إخفاقاً ذريعاً في المناطق المختلفة، إلا إذا تحولت تلك الثورات إلى نظم مستقرة، تراعى الاعتبارات المجتمعية المختلفة التي سبق وأشرنا إليها.

٢- استناداً لتلك الخبرة التاريخية من تجربة عام ١٩٧٣ جاء المشروع الإصلاحي الجديد ليتجنب مساوئ تلك التجربة ويعزز مزاياها فعلى سبيل المثال رفض واضعو دستور ١٩٧٣ إعطاء المرأة حقوقها ومنها الحق في الانتخاب أو الترشيح لأن تكوين اللجنة التحضيرية ثم المجلس النيابي آنذاك كان يعكس حالة من التخلف السياسي والاجتماعي، ولعل حالة المأزق القائم في الكويت التي اقتبست منها البحرين تجربتها آنذاك ما تزال لم تحسم حتى الآن، فالمرأة الكويتية محرومة من حق الانتخاب أو الترشيح، رغم التقدم الكبير علمياً وثقافياً للمرأة الكويتية. ولهذا فإن دستور عام ٢٠٠٢ لمملكة البحرين تجنب مثل هذه المزالق وحرص على أن يعكس إرادة

الشعب بأسلوب مبتكر وليس بأسلوب مستنسخ من دولة أخرى. وإن استفاد من تجارب وخبرات ودساتير دول عديدة في المنطقة وفي العالم.

الثاني: ميثاق العمل الوطني الذي أقره الشعب البحريني بما يشبه الإجماع في استفتاء حر ونزيه شهد به العدو قبل الصديق. وسنتحدث تفصيلاً عن الميثاق في مرحلة لاحقة.

الثالث: دستور مملكة البحرين الصادر في فبراير ٢٠٠٢. ذلك لأن شعب البحرين في الاستفتاء العام في فبراير ٢٠٠١ أقر البرنامج الإصلاحي بتغيير دولة البحرين من نظام الإمارة إلى النظام الملكي وفوّض القيادة السياسية متابعة ذلك البرنامج الإصلاحي ومن ثم كان على تلك القيادة اتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق ذلك، وكانت القيادة عند مستوى التحدي، بل سابقت الزمن فأعلنت برنامجاً انتخابياً واضحاً في فبراير ٢٠٠٢ وقد تم من خلاله إجراء انتخابات بلدية في مايو، ثم نيابية في أكتوبر وبدأ البرلمان الجديد عمله في ديسمبر ٢٠٠٢.

إذن هناك ثلاث ركائز أساسية اعتمد عليها النموذج البحريني وهي تتمحور في الانطلاق نحو الإصلاح التطوري التدريجي النابع من حصيلة التجربة، والمستند إلى وثائق أساسية، والمرتكز على عملية من التفاعل الإيجابي النشط Dynamic Interaction Engagement بين قوى المجتمع البحريني.

ولكن المشكلة تجلت عندما عاد فكر البعض بمنطق حرق المراحل والمراهقة اليسارية أو اليمينية، ومفهوم فرض الإرادة، والتفسير الخاطئ، ومن ثم قرار المقاطعة بدلاً من المشاركة في الانتخابات النيابية.

ولاشك أن بعض القوى السياسية التي توجهت نحو المقاطعة لها ممارساتها ومنطقها في ذلك، ولكنه من ناحية التحليل المحايد يصعب فهمه إذ أنه منطق يقوم على ترك الساحة السياسية واتهام الآخرين ومطالبتهم بوضع قواعد جديدة للعبة تعكس فكر المقاطعين، واتهام المشاركين اتهامات غير صحيحة. وهذا النوع من المنطق له سوابقه في تاريخ بعض النظم السياسية والممارسات للقوى السياسية ولكنه نادراً ما

يسفر عن نتيجة إيجابية، ومن تجارب دول عديدة في مناطق الجوار القريب أو البعيد يمكن أن نجد ما آلت إليهم تلك التجارب من فرض إرادة واحدة.

في حين أن النموذج البحريني أقرَّ للمعارضين من داخل النظام وفقاً لقواعد اللعبة السياسية بممارسة حقهم الدستوري الكامل، ولعل ممارسات مجلس النواب خلال العامين الماضيين خير دليل على ذلك. كما أن النموذج البحريني اقتناعاً بوطنية وحسن نية المقاطعين - رغم الاختلاف مع منطقهم - ترك لهم التعبير بحرية في وسائل الإعلام من صحف ووسائل إعلام مختلفة وأيضاً في مسيرات ومنتديات عديدة، وان حرص على مطالبتهم بضرورة احترام قواعد النظام العام والانضباط لأنه لا توجد حرية بلا ضوابط. فلو كل قائد سيارة تخطى السيارات الأخرى، وتجاهل علامات المرور، وقدم منطقه وتبريراته التي قد تبدو لها وجاهتها، فإن النتيجة ستكون حدوث التخبط والفوضى، ومن ثم فإن الضوابط ضرورية، وهي ليست قيوداً على الحرية وإنما هي تنظيماً لكيفية ممارستها.

المبحث الثالث

مرجعيات البرنامج الإصلاحي

تستند مرجعيات البرنامج الإصلاحي إلى وثيقتين رئيستين هما ميثاق العمل الوطني والدستور ثم تأتي الممارسة لتمثل المرجعية الثالثة.

الوثيقة المرجعية الأولى: ميثاق العمل الوطني

لقد تم الاستفتاء بما يشبه الإجماع على ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١م، ويمكن القول إن الميثاق عكس خصائص التطور المحلي والإقليمي والدولي على نحو ما أوضحنا في القسم الأول. ونشير هنا بإيجاز لما ورد في الميثاق حول أبرز القضايا الرئيسة:

الأولى: التسوية السلمية للمنازعات والتصالح الدولي Reconciliation

أبرز ميثاق العمل الوطني هذا التوجه في الفصل السابع الخاص بالعلاقات الخارجية بقوله وعلى صعيد العلاقات الدولية السياسية، فإن مملكة البحرين تعتبر أن السلام العالمي والإقليمي هدف أساسي واستراتيجي ينبغي أن تهون دونه كل الجهود، وهي طبقاً لذلك تتمسك بالمبادئ الأساسية التي تقرر ضرورة تسوية المنازعات الدولية كافة بالطرق السلمية، وتحظر استخدام القوة للنيل من سلامة الاراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة. ومن ثم، فإن مملكة البحرين تشجع وتؤازر كل الجهود الدولية التي تبذل من أجل التسوية السلمية للمشكلات الإقليمية .

الثانية: الاتجاه العالمي نحو التجمع الإقليمي المعَبِّر عن الانتماءات المتشابهة

وفي هذا الصدد أوضح ميثاق العمل الوطني ثلاثة انتماءات رئيسة للمملكة، وهي:

الأول: الانتماء الخليجي، فأشار « تؤمن مملكة البحرين حكومة وشعباً إيماناً يقينياً بوحدة الهدف، والمصير، والمصلحة المشتركة لشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد جمع بين هذه الشعوب أواصر الدم، والنسب، ووشائج القربى، ودعم هذه الأواصر التاريخ المشترك، والثقافة، والأعراف المتماثلة، ولقد كانت هذه الأسباب دافعاً لمملكة البحرين لكي تكون من بين الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ».

وقد خصص الميثاق فصلاً كاملاً هو الفصل السادس لهذا الانتماء تقديراً لأهميته ودوره في توجهات البحرين.

الثاني: الانتماء العربي، وأوضح الميثاق ذلك بقوله: «إن مملكة البحرين تعتز بحقيقة انتمائها العربي، وبكون شعبها الأبي جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وإن إقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، وقد تجسد هذا الانتماء، ليس فقط في وحدة اللغة والدين والثقافة، ولكن أيضاً في الآمال والآلام والتاريخ المشترك. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن مملكة

البحرين لا تدع سبيلاً لدعم التعاون العربي إلا وتبادر إليه. فمنذ استقلال مملكة البحرين، وهي عضو فاعل في جامعة الدول العربية، وهي تعمل بجانب أشقائها العرب على تفعيل دور الجامعة لكي تظل إطاراً سياسياً وقانونياً يجسد وحدة الأمة العربية، ويعمل على تكامل العمل العربي المشترك، وعلى تكريس إرادتها. وتؤكد مملكة البحرين على تشجيعها لكل صور التعاون الاقتصادي العربي المشترك » .

الثالث: الانتماء الإسلامي، وقد أكد الميثاق هذا الانتماء بقوله: « وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن منطلق الإيمان بأن القيم الإسلامية أساسها الحق والخير والعدل والسلام، فإن مملكة البحرين تعتبر أن السلام العالمي والإقليمي هدف أساسي واستراتيجي ينبغي أن تهون دونه كل الجهود، وهي طبقاً لذلك، تتمسك بالمبادئ الأساسية التي تقرر ضرورة تسوية المنازعات الدولية كافة بالطرق السلمية، وتحظر استخدام القوة للنيل من سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة. ومن ثم، فإن مملكة البحرين تشجع وتؤازر كل الجهود الدولية التي تبذل من أجل التسوية السلمية للمشكلات الإقليمية » .

الثالثة: القرارات الدولية حول حقوق الإنسان والديمقراطية

لقد صدرت عدة قرارات دولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد أهمية الديمقراطية، والانتخابات النيابية، وكذلك وضع حقوق الإنسان، وتفصيل مثل تلك الحقوق، فضلاً عن إبرام العديد من المواثيق الدولية في هذا الصدد. ولاشك أن استعراض ما انطوى عليه ميثاق العمل الوطني يوضح بلا لبس أن هذا الميثاق عكس روح العصر وفلسفته وممارساته، ويتجلى ذلك في الآتي:

١. تطوير النظام الديمقراطي البحريني من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية، والعمل على إقرار نظام المجلسين التشريعيين الأول: منتخب انتخاباً حراً مباشراً، الثاني: معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة. وهذا التوازن في

تشكيل السلطة التشريعية يضمن التعبير عن آراء الشعب وأن يكون لها صداها في التشريع من خلال الأعضاء المنتخبين. كما يتجنب الشطط والغلواء، ويضمن الابتعاد عن خضوع النائب في المجلس التشريعي لضغوط الأفراد وجماعات المصالح، وذلك من خلال دور ذوي الخبرة والاختصاص. وقد تناول الميثاق ذلك بالتفصيل في الفصل الخامس.

٢. عبر الميثاق وضع مملكة البحرين كعضو في عدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك ما ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه المواثيق الثلاثة تعتبر الوثائق الأم، والتي يطلق عليها أحياناً تعبير الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. ومن هنا أبرز ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع المبادئ التالية:

× المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.
× الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون.
× لا يجوز بأي حال تعريض أي شخص لأي نوع من أنواع التعذيب المادي، أو المعنوي، أو لأية معاملة غير إنسانية، أو مهينة، أو ماسة بالكرامة.
× لا جريمة ولا عقوبة إلا بالقانون.
× العقوبة شخصية والمتهم برئ حتى تثبت إدانته.
× للمساكن حرمة مصونة.
× تكفل الدولة حرية العقيدة، وتصون حرمة دور العبادة، وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية.
× لكل مواطن حق التعبير عن أرائه بالقول، أو بالكتابة، أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي، أو الإبداع الشخصي.
× العمل واجب وحق.

٣. ولا مراء أن ميثاق العمل الوطني يعتبر أكثر تقدماً، في تعرضه لعدد من

الحقوق، عن دول عديدة في مجموعة الدول النامية، إذ أنه نص صراحة على أن « البحرين قامت بالتوقيع على عدد من الاتفاقات والعهود الدولية لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، والحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية للمواطنين، وحقوق المرأة » .

ولاشك أن الإشارة الصريحة لحقوق المرأة، تعكس فكراً سياسياً واجتماعياً متقدماً للغاية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يسود الفكر المحافظ والمتحفظ في دول عديدة منها. وقد انضمت مملكة البحرين إلى الاتفاقية الدولية لمنع كافة أنواع التمييز ضد المرأة. واعتبرت عضوية المملكة في تلك الاتفاقية ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي، ذلك لأنه لا يمكن للمجتمع أن ينمو ويتطور، إذا كان نصف سكانه محرومين من حقوقهن، ودورهن كأعضاء فاعلين في المجتمع.

٤. أبرز الميثاق أهمية قضية الأمن الوطني باعتبار أن ذلك سياجاً للوطن، وتأكيداً لروح الانتماء، وتعبيراً عن الموروث الحضاري للبحرين من أن قوة دفاعها مدرسة للدفاع عن كل ما فيها من أصالة أخلاق، وبناء، وحضارة، ولذلك أكد أهمية سياسة إعداد العنصر البشري الكفء اللازم لقوة دفاع البحرين.

٥. حظي البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية بأهمية خاصة في الميثاق الوطني، وتمثل ذلك في الفصل الثالث الخاص بـ الأسس الاقتصادية في المجتمع حيث أبرز النقاط التالية:

- مبدأ الحرية الاقتصادية، وما يتصل به من المبادرة الفردية، وحرية رأس المال في الاستثمار، والتنقل ودعم القطاع الخاص.
- تأكيد صيانة الملكية الخاصة.
- تنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وهو بهذا يعكس فكراً متقدماً إذ يرفض الاعتماد على سلعة واحدة تخضع لتقلبات الأسواق الخارجية.
- الاهتمام بالحفاظ على البيئة.
- تأكيد أن الثروات الطبيعية جميعاً ملكاً للدولة.

هذه المبادئ عبرت عنها، ودعت إليها العديد من المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، واسترجاع اجتماعات ومداولات الجمعية العامة (اللجنة الثانية المعنية بالموضوعات الاقتصادية) يوضح ذلك بلا لبس، حيث هناك عدة قرارات تؤكد على أهمية الملكية الخاصة وضرورة صيانتها، وتدعو لتعزيز المبادرات الفردية، أضف إلى ذلك أنه بالنسبة لموضوع البيئة فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً هاماً انعقد في ريو (البرازيل) عام ١٩٩٢م، كان مكرساً لقضية البيئة واعتمد ما عرف بأجندة ٢١.

الوثيقة المرجعية الثانية: دستور مملكة البحرين الصادر في فبراير ٢٠٠٢

أعلن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة دستور مملكة البحرين في فبراير ٢٠٠٢م، والذي أوضح أطر النظام السياسي على النحو التالي:

الإطار الأول: الملك

بما أن النظام السياسي البحريني هو نظام الملكية الدستورية الوراثية، فإن ثمة محددات واضحة لهذا الإطار تتمثل في:

١. تنظيم عملية التوارث في العرش للابن الأكبر للملك ما لم ير الملك خلاف ذلك.

٢. عدم جواز تعديل الدستور، إلا جزئياً وبالطريقة المنصوص عليها فيه.

٣. عدم جواز اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور وهي أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية، مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية). كما لا يجوز اقتراح تعديل النظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأي حال من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة المقررة في الدستور.

٤. عدم جواز اقتراح تعديل صلاحيات الملك المبيَّنة في الدستور، في فترة النيابة عنه.

ومن ناحية أخرى، ونظراً لأن الملك هو رأس الدولة، وهو الحامي الأمين

للدين، والوطن، ورمز الوحدة الوطنية، وهو يحمي شرعية الحكم، وسيادة الدستور، والقانون، ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم، لذلك فإن له صلاحيات واضحة أبرزها:

١. إنه يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، وهو يعيِّن رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم.

٢. يعين أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم.

وباختصار يشارك الملك في السلطة التشريعية مع المجلس الوطني، ويشارك في السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء (المادة ٣٢ من الدستور)، ويشارك في السلطة القضائية من خلال رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء (المادة ٣٣ فقرة ح).

كما أن الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع، ويتولى قيادتها، وتكليفها بمهامها (المادة ٣٣ فقرة ز). فالملك له صلاحيات تشريعية وتنفيذية بالإضافة لكونه رئيساً للدولة، وحارساً أميناً على الدستور وهو القائد الأعلى لقوة الدفاع.

ولاشك أن ما يبدو ظاهرياً من سلطات واسعة للملك في الدستور ليست كذلك في الممارسات الفعلية، فالسلطة التشريعية منوطة بالمجلس الوطني، كما أن السلطة التنفيذية منوطة بمجلس الوزراء ، والسلطة القضائية منوطة بالأجهزة القضائية، ولكن الإشارة لدور الملك في اتصاله بتلك السلطات نابعة من كونه رمزاً للدولة، والحكم النهائي في حالة الاختلاف بين السلطات، وهذا التوجه في عمومياته موجود في عدد من دساتير دول العالم.

الإطار الثاني: سلطات الدولة الثلاث

لقد أوضح الدستور الصادر في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ والذي أصدره الملك ليصبح دستور مملكة البحرين (وهو نفس دستور عام ١٩٧٣ مع إدخال تعديلات عليه، اقتضتها الظروف المستجدة خلال ما يقرب من ٣٠ عاماً انقضت منذ صدور ذلك الدستور بالإضافة لما أقره الشعب من مبادئ متضمنة في ميثاق العمل الوطني الذي وافق عليه بما يشبه الإجماع) وتتمثل السلطات الثلاث في الدولة في الآتي:

السلطة التشريعية: المجلس الوطني

أشارت مواد الدستور في الفصل الثالث منه إلى:

١. إن المجلس الوطني يتألف من مجلسين: مجلس الشورى ومجلس النواب (م٥١).

٢. يتألف مجلس الشورى من أربعين عضواً يعينون بأمر ملكي (م٢٥).

٣. يشترط في عضو مجلس الشورى أن يكون بحرينياً متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية ... الخ (م٥٣).

٤. مدة عضوية المجلس ٤ سنوات سواء بالنسبة لمجلس الشورى أو مجلس النواب.

ويلاحظ على هذه المواد ما يلي:

أ- إن مجلس الشورى هو بمثابة مجلس الخبرة والحكمة في النظام السياسي.

ب- الارتباط الوثيق بين مجلس الشورى ومجلس النواب من حيث عدد الأعضاء، ودورات الانعقاد ومدة العضوية.

ج- الاختلاف بين مجلس الشورى ومجلس النواب، من حيث أسلوب الحصول على العضوية، ومن حيث الحد الأدنى لسن عضو مجلس الشورى (٣٥ عاماً) في حين أن عضو مجلس النواب (٣٠ عاماً).

د- مشاركة المجلسين في العمل التشريعي.

كما يلاحظ أن الدستور أعطى الملك صلاحيات خاصة فيما يتعلق بأعمال مجلس الشورى ومجلس النواب ومن ذلك:

١. إن تعيين أعضاء مجلس الشورى هو صلاحية كاملة للملك، وأيضاً تعيين رئيس مجلس الشورى (المادة ٥٤).

٢. إن من صلاحيات الملك مد الفصل التشريعي لمجلس النواب، عند الضرورة لمدة لا تزيد عن سنتين (م ٥٨)، كما أن للملك الحق في تأجيل إجراء انتخاب المجلس الجديد، إذا كانت هناك ظروف قاهرة، يرى معها مجلس الوزراء إعادة المجلس المنحل، ودعوته للانعقاد ويمارس كامل صلاحياته الدستورية (م ٦٤ فقرة جـ).

وأيضاً أوضح الدستور الوضع الخاص لملكة البحرين المتصل بنظامها السياسي، وتطورها التاريخي في المادة ٦٧ فقرة أ بقوله: « لا يطرح في مجلس النواب موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء »، والفقرة د من نفس المادة التي توضح العلاقة في العمل بين رئيس مجلس الوزراء والمجلس الوطني ككل بقولها « إذا أقر المجلس الوطني، بأغلبية ثلثي أعضائه، عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر إلى الملك للبت فيه بإعفاء رئيس مجلس الوزراء، وتعيين وزارة جديدة أو بحل المجلس ».

ومن ناحية أخرى، فإن الدستور أعطى صلاحيات مشتركة لكل من مجلس الشورى ومجلس النواب، فيما يتعلق بإصدار القوانين، ويعرض الدستور لتفاصيل الإجراءات الخاصة بذلك بما يقرب من المتبع في الكونجرس الأمريكي، أو أي نظام سياسي يعتمد على نظام المجلسين في البرلمان. كما يوضح حصانة أعضاء المجلسين في ممارستهم لعملهم، مع استثناء إذا كان الرأي المعبر عنه فيه مساس بأسس العقيدة أو بوحدة الأمة أو بالاحترام الواجب للملك، أو فيه قذف في الحياة الخاصة لأي شخص كان (المادة ٨٩ ف ب) ، ونرى أن هذه المادة بالغة الأهمية، لأنها تعكس الخصائص الذاتية السابق الإشارة إليها في تأثر النظام السياسي البحريني، بالظروف والانتماءات الخاصة به، والتي منها الانتماء العربي الإسلامي، والانتماء الخليجي، وبطبيعة وظروف التطور السياسي في مملكة البحرين.

السلطة التنفيذية

تناول الدستور في الفصل الثاني تشكيل ومهام السلطة التنفيذية، ويلاحظ ما يلي:

١. تتركز السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء والوزراء، ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأصوات.

٢. يعطي الفصل الثاني الخاص بالسلطة التنفيذية وضعاً متميزاً للملك، ومن ذلك رئاسته لمجلس الوزراء، إذا حضر أية جلسة للمجلس، ترفع قرارات مجلس الوزراء للملك للتصديق عليها في الحالات التي تقتضي صدور مرسوم بشأنها (المادة ٤٧).

١. عرض الدستور في الفصل الرابع للسلطة القضائية والتي تتمثل في المحاكم والنيابة العامة، وأوضحت المادة ١٠٥ (فقرة د) إنشاء مجلس أعلى للقضاء للإشراف على المحاكم.
٢. اعتبر الدستور أن المحاماة جزءاً لا يتجزأ من السلطة القضائية إذ أشار في المادة ١٠٤ (فقرة د) إلى ذلك بقوله: « ينظم القانون أحكام المحاماة » .
٣. أشارت المادة ١٠٥ من الدستور إلى وجود المحاكم العسكرية وأن اختصاصها يقتصر على الجرائم العسكرية التي تقع بين أفراد قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام، ولا يمتد لغيرهم إلا عند إعلان الأحكام العرفية.
٤. تناولت المادة ١٠٦ مسألة إنشاء محكمة دستورية تختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح.

الركيزة المرجعية الثالثة: طبيعة الممارسة البرلمانية وفلسفتها

لاشك أن أية نصوص، مهما كانت درجة دقتها أو شمولها، فهي كيان جامد وهو ما يجعل من تفعيلها ضرورة في أي مجتمع، وتفعيل النصوص يكون من خلال الممارسة وبناء السوابق البرلمانية، وتربية الكوادر والنشء وتعويد مختلف القطاعات على قبول الرأي الآخر، عملاً بقول الإمام الشافعي « رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب ». وعملاً بقول رائد الحرية الفكرية الفيلسوف الفرنسي فولتير «أخالفك رأيك ولكنني أدافع عن حقك في إبدائه »، بعبارة أخرى أن كل شخص وكل مواطن من حقه إبداء الرأي، ولكن ليس من حقه فرض الرأي، لأن الفرض يعني الإكراه وهو نقيض الحرية ومضاد للإصلاح، فالسياسي أو المواطن أو الحزب أو الجمعية السياسية من حقهم جميعاً التعبير عن الرأي، ثم ترك الآراء والتوجهات تتفاعل مع حقائق المجتمع والقوى الأخرى في داخله، وهكذا يتحول التطور إلى اتجاه صاعد في إطار تراكمي، وإذا استعرنا مصطلحاً من فلسفة هيجل فإن الفكرة تخلق نقيضها وتتفاعل معه لتنتقل إلى توليفة أو مندمج أو منصهر جديد

وإذا كان كارل ماركس قد بنى هذا التطور Thesis # Antithesis = Synthesis نحو مرحلة أعلى من سابقتها على ركيزة عوامل الإنتاج ونظريات الاستغلال وفائض القيمة وديكتاتورية البرولتياريا، فإن الركيزة الاقتصادية بمفردها ثبت إخفاقها، رغم أننا لا نقلل من أهمية ودور الاقتصاد في أي تطور مجتمعي، إلا أننا لا يمكن أن نتغافل عن القيم والمبادئ والمثل والتراث وأثره. فالثورات الدينية، سواء اليهودية أو المسيحية أو الإسلام بل وأيضاً الهندوسية والبوذية، جاء أصحابها بفلسفات ومثل، استطاعوا من خلالها تحقيق تطور جوهري في المجتمعات التي توجهوا إليها بدعواتهم. وغير صحيح ما ذهب إليه الفلاسفة من الماركسيين أمثال مكسيم رودنسون ومن سار على نهجه من الكتاب الماركسيين العرب بأن الإسلام ورسالته كان دعوة نابعة من ظروف اقتصاد مكة، وإن تلك الظروف الاقتصادية هي التي حركت الدعوة. لاشك أن هذا يمثل اختزالاً مخلاً بمنهج الدراسة العلمية وبحقائق التاريخ وحضارات البشرية المستندة للقيم والمثل. فعنصر الوحي والرسالة والمبادئ لا يمكن إغفالها، وقد قامت العقيدة الإسلامية والدين الإسلامي ليس على عناصر اقتصادية وإنما على حقيقة الوحي الإلهي ، وأثر ذلك في بناء الجماعة الإسلامية الأولى ، وفي تطور بنيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، الذي قام على أساس الوحي أو بموجبه وإن تأثر منحى الدعوة وتفاعل مع ظروف المجتمع المختلفة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أيضاً. ولهذا ليس عجباً أن تتم الدعوة للإسلام في هدوء وسرية في البداية، وبمنطق يقوم على العقلانية والحوار يفوق الوصف في استنارتها واعتدالها، ولننظر إلى تلك الآية الكريمة التي يخاطب من خلالها النبي مشركي مكة فتقول: « قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون »(سورة سبأ الآية ٢٥). فالنبي من خلال القرآن يصف عمله كما لو كان جرماً، وهو الصادق صاحب الرسالة، ومبعوث الوحي، ثم يصف عمل خصومه وسلوكهم بكلمة عمل، وهي كلمة عادية محايدة، أليس ذلك أبلغ دلالة على منطق الحوار العقلاني المستنير الذي حاج به إبراهيم ربه قائلاً « ربي أرني كيف تحيي الموتى» ، بل إنه نفس المنطق السامي الذي رد به الله سبحانه وتعالى على استغراب الملائكة واستنكارهم لخلق آدم قائلين « أتخلق فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء »

ولكن الله سبحانه وتعالى العليم الخبير رد قائلاً « إني أعلم ما لا تعلمون » ، لم يقاطع الملائكة ربهم لأنه رفض حجتهم، ولم يترك الله سبحانه وتعالى « إبراهيم » حائراً بل أراه نموذجاً عملياً لكيفية إحياء الموتى، ولاشك أن لله المثل الأعلى، ولكن هذه الآيات تقدم لنا نموذجاً من أدب الحوار والتحاور الإسلامي الرفيع والذي هو نموذج لكل من يريد أن يتعلم ذلك في السياسة والاقتصاد والثقافة والفلسفة وغيرها من مناهج العلم ومن سلوكيات الحياة الاجتماعية.

إذن الانتقال لدائرة العمل السياسي يقوم على أساس المشاركة Engagement وليس الجلوس على السور، والمطالبة بقواعد جديدة أو فرض شروط قبل بدء الممارسة العملية، وهو منطق تعامل به بنو إسرائيل مع سيدنا موسى قائلين: « اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون » (سورة المائدة الآية ٢٤). ولاشك أن لله سبحانه وتعالى المثل الأعلى، ولكن من المفيد أن يتعلم السياسيون والمثقفون في الوطن العربي كيفية الحوار ومنطق العمل السياسي والاجتماعي، ثم من الضروري التخلي عن منطق الغرور القائم على الاعتقاد بأن الصواب المطلق للذات الفردية أو لجماعة سياسية معينة والخطأ المطلق للطرف الآخر.

ويمكن القول إن الممارسة البرلمانية التي هي ركيزة مرجعية للنظام السياسي البحريني تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسة هي:

١- قواعد العمل البرلماني الموضحة في الدستور واللوائح التنظيمية.

٢- التقدم بطروحات وأفكار فإذا حازت القبول من أغلبية الأعضاء تتحول إلى قوانين وتشريعات، وإذا لم تحظ بذلك يتم التخلي عنها، ولا يظل صاحبها يكرر أنه على صواب، ولم يسمعوا له قولاً، والآخرون دائماً على خطأ وهكذا.

٣- احترام الأغلبية لحق الأقلية في التعبير عن رأيها، واحترام والتزام الأقلية لحق الأغلبية في اتخاذ القرار، وفقاً لبديهيات الممارسة الديمقراطية في أي مجتمع. أما الوقوف خارج الملعب والمطالبة بالفوز والانتصار في اللعبة، والحصول على كأس الفوز، وتاج النجاح فهذه حالة خاصة وفريدة في العمل الديمقراطي. لها احترامها من حيث هي تعبير عن رأي وموقف، ولكن ليس من حقها

الخروج على الضوابط وقواعد اللعبة المستقرة، وهي قواعد يمكن تغييرها وفقاً لمبادئ الدستور وقواعده وبأسلوب تدريجي وتراكمي من خلال التجربة والخطأ، أي من خلال الممارسة العملية، وليس من خلال نظرية حرق المراحل والقفز فوق الأسوار تطلعاً نحو المجهول وتجاوزاً للواقع المعاش.

المبحث الرابع

مملكة البحرين والمشاركة في قمة الثماني حول الإصلاحات في الشرق الأوسط

وجهت دول مجموعة الثماني الصناعية المتقدمة دعوة لعدد من قادة الدول العربية الهامة للمشاركة في قمة جورجيا بالولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤م وكان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في مقدمة من وجهت لهم الدعوة واستجاب لها. ونبعت استجابة البحرين للدعوة انطلاقاً من عدد من العوامل ذات الصبغة الموضوعية وفي مقدمتها:

١. إن أية دعوة للمشاركة في عمل بناء مثل بحث قضايا السلام والأمن والديمقراطية والإصلاح والتنمية لا يمكن رفضها بل ينبغي الاستجابة لها.

٢. إن هذه الدعوة جاءت من تجمع عالمي هام، بل هو الأهم من حيث القوة في العالم بأسره ومن قادة هذا التجمع على أرفع مستوى، ومن ثم فإن الاستجابة لذلك تعد أمراً منطقياً بل وضرورياً.

٣. إن اختيار عدد معين من قادة الدول العربية والإسلامية لتوجيه الدعوة لهم يعكس تقديراً خاصاً لهؤلاء القادة ولبلادهم ولتجاربهم في الديمقراطية ومملكة البحرين كانت رائدة في عملية الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية بأسرها.

٤. إن البحرين تؤمن بالحوار وتبادل الآراء سعياً لبناء قواسم مشتركة ومن ثم إذا وجهت إليها دعوة للحوار فمن الطبيعي أن تتجاوب معها.

٥. إن مملكة البحرين كانت لشهور قليلة رئيسة القمة العربية، وتولت هذه الرئاسة بحكمة على مدار أكثر من عام، وهي ما تزال عضواً فيما يسمى بالترويكا العربية أي الرئاسة الحالية والرئاستين السابقة واللاحقة، ولذلك فإن تجاوب البحرين مع دعوة قمة قادة العالم المتقدم تعد ضرورية في إطار فلسفة الإيمان بالرأي والرأي الآخر، والحوار البناء لتطوير مجتمعاتنا في عصر أصبح يسوده منهج التعاون الدولي والتساند بين ربوع العالم.

٦. إن مملكة البحرين لديها تجربة رائدة في الإصلاح ومن المفيد لها وللعالم أجمع أن يعرف عن هذه التجربة، ومن مصلحة البحرين أن تطرح نموذجها في التطور الديمقراطي على قادة العالم، وإن مثل هذه الفرصة إذا أتيحت ينبغي عدم إضاعتها.

٧. إن تجربة البحرين في الديمقراطية، وإن لم تتسم بالكمال، فإن لديها الكثير من عناصر القوة والتميز، وليس لدى البحرين شيء تخشاه من الآخرين، وتعتمد تجربتها على ركائز موضوعية تتصل بمجتمعها وتراثها وحضارتها، على نحو ما سبق الإيضاح.

لهذه العوامل جميعاً قررت مملكة البحرين المشاركة في قمة الدول الصناعية المتقدمة الثماني المعروفة بإسم G-8 ولم تكن هذه مشاركة شكلية، بل مشاركة فاعلة، وتمثلت أبرز عناصر الفاعلية في الورقة التي قدمتها مملكة البحرين للقمة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- إن العالم العربي يقر بالحاجة للإصلاح والتحديث، وانه بالفعل أوضح توجهه هذا في بيان قمة تونس العربية، وفي إعلان صنعاء، وبيان مؤتمر مكتبة الإسكندرية، وفي اجتماع مجلس التجارة العربية في الأردن.

٢- إن العالم العربي في اهتمامه بالإصلاح فإنه يرى أن الجهود الجادة والسريعة لحل القضية الفلسطينية سوف تساعد على خلق مناخ أكثر إيجابية وتفاؤل للإصلاح، ولذلك ينبغي مساندة مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز التي أقرتها القمة العربية في بيروت، من أجل تسوية قضايا الصراع العربي

الإسرائيلي وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨. كما أن العراق الحر الموحد والمستقر وصاحب السيادة يعد أمراً حيوياً لاستقرار الشرق الأوسط، ولذا فمن الضروري التوصل إلى حل سريع للوضع في العراق على ضوء قرار مجلس الأمن ١٥٤٦.

٣- إن الإصلاح في المنطقة العربية لا يمكن أن ينبع من الخارج، بل ينبغي أن ينبع من الداخل، وأن تكون لدول المنطقة الحرية في اختيار أولوياتها ومجالاتها في الإصلاح، وفقاً لظروفها الخاصة، في إطار من التطور التدريجي، الذي يأخذ في الحسبان ظروف كل مجتمع من ناحية، والاستفادة من الخبرة العالمية من ناحية أخرى.

٤- إن مملكة البحرين كانت رائدة في بدء الإصلاح الذي تدعو إليه الدول الثماني فقد أجرت انتخابات بلدية ونيابية، وباشر المجلس الوطني أعماله في ديسمبر ٢٠٠٢م، كما بادرت بإدخال إصلاحات تتعلق بالمجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، والانفتاح الاقتصادي والإصلاح القضائي وسمحت بإقامة الجمعيات السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وغيرها.

٥- إن مملكة البحرين حريصة على تعزيز المنهج الإصلاحي، وتفعيل مبادرة الدول الثماني، ولذلك تدعو للبدء الفوري في إنشاء آلية منتدى الدول الثماني والشرق الأوسط، كما تدعو أيضاً لتفعيل المبادرات الخاصة بالتعليم والتدريب وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الخاصة بالقضايا المالية والتجارية وبخاصة بدء نشاط بنك الشرق الأوسط للتنمية بصورة سريعة.

٦- إن البحرين على استعداد لاستضافة المنتديات أو المؤسسات أو المصارف المقترحة، ذلك لأن البحرين تعد ملاذاً آمناً Safe Haven للمصارف وصناديق التمويل الدولية والإقليمية.

هذا وقد حظيت أفكار البحرين المتضمنة في ورقتها بشأن الإصلاح باهتمام كبير مما انعكس في إدخال تعديلات على الخطة الأصلية المقترحة من الدول الثماني.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه في إطار هذا الفصل يتمثل في ثلاثة أسئلة محددة:

هل التجربة البحرينية في الإصلاح حققت أهدافها؟ وهل التجربة البحرينية إكتملت كل معاملها؟ وهل التجربة البحرينية تحظى بالقبول العام الكامل من كافة فئات المجتمع؟

ولاشك أن التحليل الموضوعي، الذي يمكن تقديمه للرد على التساؤلات، يقودنا للقول بأن الإجابة على السؤال الأول هي أن التجربة البحرينية حققت أهدافها. ومن المنطقي القول أو التساؤل ما هي إذن تلك الأهداف؟ وللإجابة على ذلك نقول إن تلك الأهداف تتمثل في ثلاثة أمور هي:

الأول: إزالة حالة الاحتقان السياسي الحقيقي التي كان يعاني منها المجتمع طوال عدة عقود مضت، حيث سيطر قانون أمن الدولة، وحالة الطوارئ وإجراءات قمعية عديدة، وأدى ذلك إلى ردود فعل متعارضة، فانطلق بعض أفراد النخبة هاربين من وطنهم، في حين لزم فريق آخر الصمت، ولاذ فريق ثالث بالعمل السري من الخارج، أو إثارة الاضطرابات والقلاقل في الداخل. الآن برنامج العمل الإصلاحي أزال الاحتقان الحقيقي، ونحن نركز على كلمة الحقيقي لماذا؟ لأنه يمكن أن تكون هناك حالات من التوتر المفتعل من قوى سياسية معينة لمصالحها الخاصة. أما الساحة الآن فأصبحت مفتوحة حيث الأمن مكفول، وحرية التعبير مصانة ومتاحة في الإعلام وغيره من وسائل التعبير السلمي كأي مجتمع ديمقراطي، وحرية المشاركة السياسية مكفولة، والممارسات البرلمانية تشهد على ذلك وهكذا. ومن ثم فإن عملية تجييش الشارع التي تلجأ إليها بعض القوى السياسية تعد عزفاً نشازاً خارج منظومة العمل السياسي بمنهج ديمقراطي سليم.

الثاني: السعي لبناء عملية تراكمية من الممارسة الديمقراطية على مستوى المحافظات، وعلى مستوى الدولة، وهذا تجلى في الانتخابات البلدية

والانتخابات النيابية وفي إطلاق المجال لإنشاء الجمعيات والنقابات والاتحادات.

الثالث: الحرص على التطور الديمقراطي التدريجي الذي يراعي أسس المجتمع ومبادئه وقيمه، ومن ثم رفض مفاهيم الطائفية أو أية مفاهيم تطعن في الوحدة الوطنية للمجتمع وقيمه ومقوماته أو في انتماء سكانه الديني، وممارسات حرية العقيدة والشعائر لكافة الأديان والطوائف.

أما الإجابة على السؤال الثاني هل إكتملت التجربة الديمقراطية في البحرين؟ فإننا نقول لا لم تكتمل بعد. لأن الديمقراطية هي عملية مستمرة Continuous Process ولعل الورقة التي قدمتها مملكة البحرين لقمة الدول الثماني تؤكد على هذا المعنى بوضوح إذ تقول: إن ما يجب فهمه أن ممارسة الديمقراطية التي استمرت مئات السنين لتحقيقها في مجموعة الدول الثماني لا يمكن تطبيقها بين ليلة وضحاها في الشرق الأوسط، وإن الإصلاحات ينبغي أن تأخذ صورة التطوير التدريجي وليس التطوير الفوري. وتضيف الورقة بعداً هاماً للتجربة في البحرين والمنطقة العربية إذ تقول « إن ممارسة الديمقراطية في الشرق الأوسط ينبغي أن لا تحدث بطريقة تشجع الاختلافات بين الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية بدلاً من أن تضفي حساً متلاحماً فيما يتعلق بالهوية القومية ... ». وتجعل الورقة البحرينية من مبدأ الحوار ركيزة التطور والعمل فتقول: إن إصلاحات البحرين تطابق تلك التي حددتها مقترحات مجموعة الدول الثماني حيث إن البحرين ستبقى الرائدة إقليمياً فيما يتعلق بمثل تلك المبادئ والقضايا بما في ذلك الانتخابات الوطنية والبلدية والاعتراف بالنقابات وتطوير جمعيات المجتمع المدني ... الخ، وتضيف فقرة هامة تقول: ومع الإقرار بأن هناك مجالاً لمزيد من العمل، وأن التحديث يحتاج إلى الارتقاء به إلى مستوى جديد ... فكأن الورقة التي قدمتها مملكة البحرين واضحة في إدراكها أن المسيرة الديمقراطية الراهنة ليست إلا مرحلة وهي عبرت عن هذا الإدراك بوضوح تام.

ولاشك أن كل مرحلة من مراحل التطور لا بد أن تأخذ وقتها وتعزز ركائزها، ثم يمكن الانتقال للمرحلة التالية، وهذا يجعلنا نشير مرة ثانية إلى ما سبق ذكره من

رفض فلسفة حرق المراحل لما تمثله من مخاطر جمة على المجتمع وبنيانه وركائزه وأسس تطوره.

وبالنسبة للسؤال الثالث هل التجربة البحرينية تحظى بقبول عام من كافة فئات المجتمع؟ وهنا نقول إن التجربة البحرينية في الإصلاح والتطور الديمقراطي كأية تجربة إنسانية في المجال الاجتماعي لا يمكن أن تحظى بقبول كامل، وهذا من أولى بديهات العمل الديمقراطي، وهي وجود المؤيد و المعارض، وجود الرأي والرأي الآخر، ولكن في نفس الوقت وجود قواعد أساسية للحوار، وهي العمل السياسي السلمي، وفقاً لمبادئ القانون والنظم المعمول بها، أي أن تكون المعارضة وفقاً للقواعد المتعارف عليها، ومن ثم فإن أية دعوة للعنف أو التخريب أو لإثارة الفتن والقلاقل في أي مجتمع تعد نقيضاً للدعوة للديمقراطية وفلسفتها وممارساتها في أعرق الدول الديمقراطية ويتم التعامل معها بحزم وفقاً للقانون.

ومن ثم فإنه من المنطقي أن تدرك كل القوى السياسية الداخلية أبعاد التجربة والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، وأن تعطى لها الفرصة الكاملة والوقت الكافي لإرساء دعائم الديمقراطية على أسس ثابتة وراسخة بما يكفل تجذرها في بنية المجتمع، ويجنبها أية انتكاسات أو تراجعات نتيجة أية ممارسات خاطئة تخرج بها عن مسارها الصحيح.

تلك هي قراءتنا للمسيرة الديمقراطية والبرنامج الإصلاحي في مملكة البحرين، وهي لا شك مسيرة واعدة، وأمامها طريق مفتوح لبناء عملية تفاعل مستمرة وحوار بناء بين كافة قوى المجتمع وطوائفه ومكوناته من أجل غد أفضل لهذا الشعب صاحب الحضارة العريقة حضارة دلمون الشهيرة .

الفصل الخامس

الإطار العام للأمن الوطني لمملكة البحرين

مفهوم الأمن الوطني (NATIONAL SECURITY) هو من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر السياسي والإستراتيجي، وقد برز الاهتمام بموضوعات الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية وإن كان المفهوم في ذاته قديم قدم الدولة بل قدم نشأة المجتمع السياسي حتى في ظل القبيلة. ولسنا في معرض التناول الأكاديمي حول المفهوم وأبعاده ونظرياته، فذلك مجاله مواضع ومناسبات أخرى، ولكن سنخصص هذا الفصل لبحث الإطار العام للأمن الوطني لملكة البحرين وبخاصة الجانب العملي من هذا المفهوم، في ضوء التجربة العراقية أولاً والأحداث الإرهابية في المملكة العربية السعودية وما أسفرت عنه من دروس وعبر تتصل بالأمن الوطني للبحرين بوجه خاص والأمن العربي بوجه عام.

المبحث الأول

أبعاد مفهوم الأمن القومي

يمكن القول أن هناك عدة أبعاد للأمن منها:

البعد الأول: يتعلق بالشمولية والتدرج: فمفهوم الأمن هو مفهوم شامل الأبعاد متدرج المستويات. وهو بهذه الصفة يرتبط بأداء المجتمع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبحالة المجتمع من حيث مدى التماسك والتلاحم والإحساس بالانتماء الوطني لدى كل فرد وكل فئة وكل قطاع جغرافي أو عرقي أو إقليمي. هذا التدرج في المستويات ضروري لتحقيق المفهوم الصحيح للأمن خاصة في ظل التحديات الضخمة والظروف المتغيرة.

البعد الثاني: يتصل بالعقيدة السياسية بما في ذلك العقيدة القتالية. فعقيدة المجتمع أو إيديولوجيته السياسية، أو ما تسمى أحياناً بالهدف

الوطني للمجتمع، ومن ثم للنظام السياسي، ينبغي أن يتسم بسمات خاصة منها: إنه يرتبط بتراث المجتمع وتاريخه، أنه يعكس الفهم الصحيح للمتغيرات الدولية، أنه يدرك بدقة حجم المجتمع وإمكانياته، إنه يربط بين طموحات المجتمع وآماله وبين هذه الإمكانيات من منطلق واقعي وبراجماتي.

البعد الثالث: يرتبط بمشاركة أو إشراك كافة قوى المجتمع في بلورة مفاهيم الأمن وفي تحقيقها باعتباره أمن الوطن وأمن النظام السياسي الذي هو المعبّر عن الوطن، وهو يختلف عن مجرد أمن حكومة ما أو فئة أو نخبة حاكمة. فالأمن القومي مفهوم مختلف جوهرياً عن مفهوم أمن النظام السياسي أو أمن الحكومة أو أمن الدولة.

المبحث الثاني

انهيار النظام العراقي: النتائج والدلالات الأمنية

لقد أدى الانهيار المفاجئ والسريع للنظام العراقي إلى إثارة عدة تساؤلات تتعلق بمفهوم الأمن القومي العربي، ومفهوم الأمن الوطني في العديد من الدول، ونعرض لأبرز تلك الجوانب:

١- التجربة العراقية بالنسبة للأمن الوطني

لا ريب أن أحداث التجربة العراقية ودروسها المستفادة في مجال الأمن الوطني تقدم عبرة وخبرة لا ينبغي على أي نظام سياسي أن يتجاهلها. ولعل الانهيار السريع للنظام السياسي العراقي خير دلالة على إخفاق مفهوم الأمن الوطني العراقي، كما أنه يوضح عجز مفهوم الأمن القومي العربي.

فمن ناحية الأمن الوطني العراقي، فإن التصورات التي أعتمد عليها ثبت خطؤها. وفي مقدمة تلك التصورات الارتباط أو الاندماج بين عناصر أربعة هي: القائد والنخبة والنظام والدولة. ففكر القائد الملهم وحكمته، وتماثيله ورموزه سيطرت على المجتمع،

وأصبحت النخبة الحاكمة تعبر عن ذلك وتفرضه على النظام وعلى المجتمع، فالكل يسعى لخدمة القائد الذي يمثل الرمز الوطني، ومن ثم فإن انهيار القائد أو اختفاءه لسبب أو لآخر يترتب عليها انهيار قطع الدومينو بصورة مذهلة، وهذا ما حدث في سقوط بغداد الذي كان القشة الأخيرة في نعش النظام، وإن كان السقوط قد حدث قبل ذلك بمراحل وبخاصة منذ عام ١٩٩١.

أما التصور أو الركيزة الثانية للأمن العراقي فهي ركيزة القمع لكبت التطلعات الطائفية أو العرقية أو القومية وفرض النظام والانضباط من خلال أجهزة الأمن القمعية ؛ من شرطة وسجون وتعذيب وتشريد ونفي ونحو ذلك. ومن شأن هذا الأسلوب الحفاظ على تماسك شكلي ظاهري، في حين أن التماسك الحقيقي بين قوى المجتمع يكون منعدماً، كما أن ركائز المجتمع وأعمدته تصبح رخوة، ويصبح المجتمع كبيت من الورق إذا إبتل أحد أجزائه تهاوت باقي الأجزاء، ومن ثم انكشف المستور والمغطى، ولعل في عودة هوية الأكراد كتعبير عن الإحساس العرقي، وعودة هوية الشيعة كتعبير عن الإحساس الطائفي الديني بل عودة الجماعات الدينية السنية لتأكيد ذاتها في مواجهة المستجدات على الساحة العراقية خير دليل على ذلك، وإن لم يكن للعودة بالضرورة جانب إيجابي بقدر ما هو سلبي لأنه كشف ضعف التماسك في المجتمع الذي هو أساس مفهوم الأمن الوطني وجوهره وركيزته.

ويتصل بالركيزة السابقة الركيزة الثالثة وهي الارتباط بين النخبة الحاكمة وباقي قوى الشعب وأفراده. فمن الملاحظ أن النخبة الحاكمة حفاظاً على مصالحها انعزلت عن باقي الشعب، وإن صور لها الإعلام الدعائي الغوغائي المحكوم بدقة عكس ذلك، وتوهمت بفضل تلك الدعاية أن الجماهير معها وانخدعت بذلك، في حين أظهرت الأحداث الحقيقة المرّة ، حيث دلت عملية نهب القصور الضخمة بصورة ملفتة للنظر على الهوة السحيقة بين القيادة والمجتمع. ولعل ذلك كان معروفاً وواضحاً للمراقب الخارجي ، ولكن في ظل سطوة الإعلام المحلي وعمليات القمع كانت الهوة سحيقة ومغطاة مثل قمة جبل الثلج التي تخفى ما تحتها، وتعطي إيهاماً خادعاً مثل حالة السراب. ولعل الدور الذي يلعبه الإعلام وخاصة عندما يسيطر إعلام الفكر والنظم

الشمولية ، يعد دوراً خطيراً بل بالغ الخطورة. ولا ينبغي أن ننسى أن الإعلام هو الذي أسقط نيكسون بفضيحة ووتر جيت المشهورة ، ووضع رئاسة كلنتون على سطح ساخن لعدة شهور نتيجة علاقته مع المتدربة مونيكا ليونيسكي، وأثار العديد من التساؤولات حول مصداقية تقارير المخابرات البريطانية والأمريكية وقرار غزو العراق.

٢- دلالات التجربة العراقية وعبرها بالنسبة لمفهوم الأمن الوطني

ما هي إذن دلالات وعبر هذه الأحداث؟

الدلالة الرئيسة هي انكشاف قصور الأمة العربية عن مواجهة التحديات الخطيرة التي تتعرض لها، وعجزها عن فهم المتغيرات الدولية، ويزداد حجم هذا العجز لدى الجماهير الشعبية وكثير من النخب السياسية والمثقفة، فضلاً عن بعض الحكومات وتجلى ذلك من المتابعة الجماهيرية لتصريحات محمد سعيد الصحاف وزير الإعلام العراقي الأسبق ودعاياته الخادعة.

لعل العبرة الأولى ترتبط بأهمية تطوير المجتمع وفقاً لخطة سليمة. فمبدأ التخطيط هو من المبادىء المقررة في العلوم بشتى فروعها. فوضع الأهداف وتحديد الوسائل وبناء الركائز هو الوسيلة الأساسية للحفاظ على الأمن الوطني. فإذا كان العراق نجح جزئياً في بناء قاعدة صناعية، فإن انعدام الربط بين ذلك وبين السلوك السياسي للقيادة والدولة أدى إلى تدميرها ، ومن ثم إعادة عقارب الساعة للوراء بإنكشاف الأمن الوطني حتى في أضعف وأبسط صورة.

أما العبرة الثانية فإنها تتصل بوضع النخبة الحاكمة، فكلما أحكمت النخبة قبضتها على المجتمع وعلى النظام السياسي أدى ذلك إلى انعزالها وعزلتها وتحولها إلى حالة من الأوهام النفسية والهواجس المرضية. وهذا أدى من الناحية السياسية إلى فقدان الرؤية الذي نتج عنه عمى كامل عن الحقائق، أو إدراك المتغيرات، أو فهم الواقع الجديد المحيط بالدولة، والمخاطر التي تتهددها. في حين أن تدوير النخبة الحاكمة وتوسيع نطاقها هو الذي يضمن كشف الأخطاء، وإحساس النخب المتنوعة

بالمشاركة، ومن ثم تعميق الانتماء بما يعزز من أمن النظام ، ومن ثم أمن الوطن والمجتمع. وهو ما لم يحدث في حالة العراق لتربع كثير من القيادات في السلطة لآماد طويلة، ومن ثم عجزها فكرياً ، وجفاف ذكائها، فقد عميت الحقائق عليها، وعاشت في حالة مرضية من الوهم ، لعل أبرزها تدمير صواريخ صمود في اللحظة التي كانت القوات الأمريكية والبريطانية تتجمع في المنطقة، وقبول التفتيش في لحظة كانت الشواهد تستلزم عكس ذلك، توهماً بأن ذلك سينقذ السلطة والقيادة والنظام، أو بتصور ساذج أنه يمكن لنظام متخلف أن يحارب نظاماً بالغ التقدم عسكرياً وتكنولوجياً. واللجوء لأسلوب الدعاية الغوغائية مثل قصة الفلاح منقاش الذي أسقط ببندقيته القديمة طائرة أباتشي، أو إنكار الحقائق والتطورات التي كان يقوم بها وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف وعباراته الغريبة والنابية وهي دعاية تنتمي لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

والعبرة الثالثة تتمثل في أن أي نظام سياسي مهما كان ينتمي لدولة نامية لا يمكن أن يعيش خارج عصره بمفارقة ضخمة، ومسافة شاسعة. فنظام يقمع الحريات وينفي المعارضين ولا يسمح بتعدد الآراء ، ويرفض ولو قدر معقول من المشاركة السياسية، ويعتمد على مفهوم السلطة الأسرية التي تمثلت في صدام ونجليه عدي وقصي وعشيرته من تكريت، مثل هذا النظام لا يتمشى مع عصر الحريات والانتخابات النزيهة ومشاركة الشعب مشاركة حقيقية بكل طوائفه وفئاته. ومن هنا أصبح من السهل القضاء على النظام ولم يتصد للدفاع عنه أحد. ويتساءل الرأي العام الأمريكي والعالمي عن ضرورة الحشد العسكري الرهيب وعن استخدام الأسلحة الأخرى التي كان أحد أهداف الحرب هو تجربة تلك الأسلحة والتخلص من بعضها الذي تجاوزته مرحلة التطور العلمي والتكنولوجي لدولة متقدمة مثل الولايات المتحدة.

٣- رد الفعل العربي على سقوط النظام العراقي ودلالاته بالنسبة للأمن القومي

والآن نتساءل عن دلالات ذلك بالنسبة للأمن القومي العربي.

لقد انقسم الرأي العام الشعبي بين أغلبية ساحقة منددة بالغزو الأمريكي لتدميره العراق كدولة ولمعاناة العراق كشعب، وساد هذا التوجه إحساس متناقض، فمن ناحية ساد القلق على مصير الشعب العراقي والدمار الذي سيلحق به مع رد فعل انفعالي بالتطوع لمساندة العراق وشعبه ، والأمل في تحرك الشارع الدولي ليحدث الضغط على الحكومات. ومن ناحية أخرى كان ثمة أمل بمقدرة العراق أي نظام صدام حسين على الصمود لفترة، ومن ثم تتدخل العوامل الدولية والإقليمية لإجبار الولايات المتحدة على الإنسحاب ومن ثم تحويل الهزيمة العسكرية إلى هزيمة سياسية وتحويل الضعف العسكري العراقي إلى نصر سياسي أسوة بحوادث مشابهة مثل حرب السويس عام ١٩٥٦ أو حرب فيتنام أو حصار كوبا عام ١٩٦٢ ، أو حتى « أم المعارك » التي حاول صدام حسين إيهام شعبه بأنه خرج منها منتصراً سياسياً . ولكن أصحاب هذا التوجه كانوا غير مدركين لأبعاد المتغيرات على الساحة الدولية ، من حيث وجود قوة عظمى وحيدة مسيطرة ، وانزواء القوى الأخرى، وتراجعها فعلياً، وسيطرة عقيدة لا تقبل الهزيمة على المنطق الأمريكي. إذن لم تكن هناك قوة أخرى توازن أو تردع أو حتى تساعد في عملية استنزاف للقوة الغازية، وهذا ما لم يدركه أصحاب التفكير المثالي القائم على التمنيات، ومن ثم فقد شعروا فعلاً بالصدمة والذهول عندما انهارت بغداد بلا قتال.

أما القلة من المثقفين والشعوب فقد أدركت أن النظام العراقي غير قادر على المقاومة وأن القوى الدولية تغيرت مواقفها، وإن الاختلاف بين أوربا أو بعض دول أوربا والولايات المتحدة خلاف داخل العائلة ، ولن يتعدى مدى معيناً، وحتى لو تعداه لا تستطيع هذه القوى وقف أو ردع القرار الأمريكي.

أما الحكومات العربية فقد انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات. الغالبية أدركت قصور إمكانيتها وتحركت بواقعية وبأعصاب باردة أو لزمت الصمت ولاذت به احتماء واتقاء من هجوم الآخرين عليها. وقلة كانت صاحبة الصوت العالي والشعارات غير العملية وبرعت في نقد الآخرين. وقلة ثالثة احتمت في المواقف والطروحات العامة وانتظرت أيضاً الآخرين ليتحركوا دون أن يصل بها الأمر للطعن في الآخرين وإنما التباكي على ما آلت إليه الأوضاع.

وهكذا في جميع هذه الاتجاهات لم يعد هناك وجود لما يسمى بالأمن القومي العربي من حيث الفاعلية، لعدم وجود قواعده وركائزه الأصيلة منذ البداية، لأنه طرح كشعار دون خطة عملية. ولعل من يسترجع اتفاقية الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية المعقودة عام ١٩٥٠ وما طرأ عليها، أو من يعود لطرح مفهوم الأمن القومي العربي مجدداً بعد حرب ١٩٩١، ومداولات مجلس جامعة الدول العربية سوف تعتريه الدهشة لعدم الحماس في بحث الموضوع.

ولعل الاطلاع على محاضر اجتماعات الجامعة العربية يظهر حقيقتين: رفض التناول الجاد للقضية من قبل معظم أو الغالبية الغالبة والمؤثرة للدول العربية، وترحيل الأمر على جدول الأعمال من دورة لأخرى حتى مات البند بالسكتة القلبية. ونفس الشيء حدث بالنسبة لما نطلق عليه قضايا العصر وفي مقدمتها موضوع حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي العربي فرفضت غالبية الدول بحثه في اللحظة التي كان العالم كله يتحدث عن حقوق الإنسان ، كما تعثر التعاون الاقتصادي العربي لكثرة التحفظات والاستثناءات وتشابه الإنتاج العربي بدلاً من تنوعه.

ولا ريب في أن معظم النظم العربية لم تقدم مساهمة حقيقية في قضية الأمن القومي العربي، سواء في بعده الاقتصادي أو العسكري من حيث التنسيق والتدريب بين الجيوش العربية ، ولو على مستوى إقليمي محدود ، أو من حيث بناء صناعة عسكرية، أو تطوير العلوم والتكنولوجيا في إطار مشروعات مشتركة.

ومن هنا فإن الخلاصة التي نتقدم بها هي ضرورة إجراء اتصالات عربية مكثفة على مستوى المسئولين وصناع القرار وعلى مستوى الخبراء لرسم خطة إستراتيجية للخروج من المأزق الراهن الذي أعاد المنطقة العربية عشرات السنين للوراء، وأظهر عجزها مقارنة بالكثير من الدول الصغيرة والمتوسطة في الدفاع عن أمنها، وهذا يقتضي ضرورة الانفتاح على الفكر السياسي العالمي والتجارب المختلفة لاستخلاص ما يناسب المنطقة من منطلق المصالح المشتركة، ولكن قبل كل ذلك يقتضي توافر إرادة سياسية عليا للعمل من أجل بناء نموذج جديد للأمن الوطني والقومي يكون حقيقياً وفعالاً وذا مصداقية، وهو أمر ممكن لتوافر كثير من عناصر القوة لدى الدول

العربية ، إذا أمكن أن يتحد فكرها في إطار خطة عملية ، يلتزم بها الجميع ولو في الحد الأدنى لخدمة المصالح المشتركة.

المبحث الثالث

التفجيرات في بعض البلاد العربية عامي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤

لقد وقعت عدة تفجيرات وأعمال عنف في عدد من الدول العربية في المرحلة التي تلت انهيار النظام العراقي ومن ذلك أحداث في سوريا واليمن وغيرها ولكننا نخص بالإشارة هنا الأعمال الإرهابية في كل من المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية لما لها من دلالات خاصة.

لقد جاءت التفجيرات التي قامت بها بعض العناصر الإرهابية والمتطرفة في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية خلال عام ٢٠٠٣ بمثابة صدمة للمشاعر العربية والإسلامية من ناحية وللرأي العام العالمي من ناحية أخرى. ولعل مرجع ذلك ما يلي:

أولا: إن كلا من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية دول ملكية وراثية مستقرة عبر سنوات طويلة ، وكلاهما له نظام سياسي معتدل في فكره وفى سلوكه السياسي الدولي ويتسم المجتمعان بقدر كبير من التسامح.

ثانيا: إن النظام السياسي في كلتا الدولتين له ركيزة دينية مهمة ، فخادم الحرمين الشريفين يعتمد ضمن أسس نظامه على تواجد الحرمين الشريفين ورعايتهما ، وأن التوسعات التي تمت في الحرمين لا نظير لها عبر التاريخ ، وكذلك الاهتمام برعاية الحجاج وأمنهم وسلامتهم. أما في المملكة المغربية فإن لديها رئاسة لجنة القدس الشريف المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أن الأسرة الحاكمة هناك لها جذور تمتد إلى السلالة النبوية الشريفة، وينظر إلى الملك بأنه أمير المؤمنين وهكذا فإن النظام السياسي في كلتا الدولتين له بعده الديني الذي يضفي عليه شرعية خاصة.

ثالثا: إن النظام السياسي في كل من السعودية والمغرب له علاقات طيبة للغاية مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، وهى الدول التي آوت عناصر إرهابية عديدة عبر السنوات الماضية ، وساعدت بوسائل عدة على نشر الفكر الإسلامي الأصولي ، واستخدمته لأغراضها السياسية ، ومن ثم فإنه من ناحية المنطق السياسي ، ليس ثمة مصلحة للولايات المتحدة أو توابعها من الدول في زعزعة استقرار أي من الدولتين.

رابعا: إنه بعد مطاردة القاعدة وقياداتها عبر الكرة الأرضية ، وانهيار نظام الطالبان ، وفرض الحصار على التحويلات النقدية في مختلف دول العالم وعلى الجماعات التي أسمتها واشنطن بالمتطرفة والإرهابية ووضعتها على قائمة الإرهاب الخاصة بها، نقول إن الأحداث جاءت صدمة وأكدت أن القاعدة وأنصارها لا يزال لهم خلايا نائمة أو ربما خلايا متجددة.

فما هي إذن دلالات مثل هذه التفجيرات؟

لعل الدلالة الأولى: إن ثمة مخاطر قائمة من جراء تلك الجماعات التي تلجأ للعنف كوسيلة للتغيير السياسي أو لزعزعة الاستقرار السياسي. ولقد لجأت تلك الجماعات لأعمال العنف في مصر لعدة سنوات. وكان رد فعل دول كثيرة إما نقد الموقف المصري ، وإيجاد تبرير للجماعات التي لجأت للعنف ، وأما نوع من الشماتة، ولكن كثيراً من تلك الدول على المستويين العالمي والإقليمي عندما تعرضت لمواقف مشابهة أخذت نفس السلوك الذي انتهجته مصر بل وأشد منه عنفاً.

أما الدلالة الثانية: فهي أن ثمة شيئًا خطأ في الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد العربية والإسلامية. وهو ما يستدعي ضرورة إجراء عملية من الفحص الذاتي الداخلي، حيث يلجأ الإعلام الرسمي للقول بأن الذين قاموا بتلك التفجيرات عناصر لا تمت للبلاد ، ولا للإسلام بصلة، وأنهم دخلاء حتى لو حملوا جنسية هذه الدولة أو تلك ، واتهامهم بأنهم مدفوعون من قوى خارجية. والسؤال إذا كانت كل دولة تقع فيها أحداث عنف وإرهاب تلقى باللائمة على قوى خارجية فمتى تقوم هي ذاتها بعملية مراجعة للذات وتقييم أوضاعها؟ وهل هذه القوى الخارجية

تأتى من عالم مجهول؟ ولماذا تستغل ذلك؟ أليس ثمة خطأ ما ينبغي إصلاحه في نظمنا وهو ما تستغله تلك القوى الأجنبية بافتراض أن لها دوراً، ونحن هنا لا نعفي أية قوة أجنبية من أن يكون لها مثل هذا الدور؟

والدلالة الثالثة: ترتبط بدور رجال الدين وعلاقتهم بروح الإسلام وبالنظام السياسي. فرجال الدين كثيراً ما عبَّروا عن الروح المحافظة المعارضة للتغيير والإصلاح في قيّم المجتمع وسلوكياته. فعلى سبيل المثال عندما يتحدث العالم كله عن حقوق المرأة نجد عالمًا أو أكثر من بعض الدول العربية أو الإسلامية ينشر كتابًا عن فضل تعدد الزوجات، أو يتحدث عن ضرب الأزواج لزوجاتهم ونحو ذلك، وباختصار فإن رجال الدين أو بعضهم أصبحوا يفكرون بعقلية هامشية ، ويركزون على القشور ومن ثم يشغلون الناس بقضايا غير منطقية بدلاً من الحرص والعمل على نشر قيم الإسلام ومثله الصحيحة ، في العمل والاجتهاد والإخلاص والتسامح وعدم الغش والطهارة ونحو ذلك، وهى القيم التي جعلت القرآن الكريم يصف النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (وإنك لعلى خلق عظيم) لتمثله بتلك القيم الإسلامية الصحيحة وليس بقشور هامشية معظمها كان مرتبطاً بظروف المجتمع في تلك المرحلة التاريخية.

الدلالة الرابعة: ما أصبح يطلق عليهم (رجال دين السلطان) أي عندما يصدر بعض العلماء فتوى ضد جماعة ما تلجأ للعنف، فيقوم فريق آخر بعملية اغتيال الشخصية وتشويه السمعة، واتهام هؤلاء العلماء بأنهم موالون للسلطان، وكأن السلطان هو خصم دائم. الحقيقة أن السلطان هو خصم مؤقت، إذا انحرف وأساء استخدام السلطة، أما إذا خدم شعبه وتمتع بالنزاهة والأمانة واستعان بالديمقراطية والشورى وحقق الرخاء والتنمية فهو جزء لا يتجزأ من نسيج الشعب والوطن وطاعته واجبة.

آثار ونتائج التفجيرات في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٤

لقد تتابعت أحداث التفجيرات في المملكة العربية السعودية على غير ما كان متوقعاً مما دفع ذلك السلطات السعودية لانتهاج مسلك الحزم ليس فقط ضد من يقوم بالأعمال الإرهابية بل وأيضاً ضد من يدافعون عنهم أو يبررون أفعالهم أو يروجون

بالقول للفكر المتشدد - بما في ذلك بعض رجال الدين - الذين جرى إعادة تثقيف بعضهم من منطلق أن بعض الأفكار التي يروجون لها بمثابة مساهمة في الجريمة ومن ثم فهم شركاء غير مباشرين فيها. وهذا يوضح عدداً من الحقائق منها:

الأولى: إن الفكر المتشدد الذي دأبت بعض الدوائر على تغذيته في بعض البلاد العربية والإسلامية وبعض دول العالم لفترة طويلة أصبح محاصراً. وقد ساعدت الولايات المتحدة على تغذية هذا الفكر واستخدامه سياسياً وعسكرياً في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي السابق ، وضد عدد من الدول العربية والإسلامية لإحداث بلبلة وإخضاعها للسيطرة الأمريكية، وهو نفس المسلك الذي اتبعته إسرائيل في تشجيعها لحركة حماس في فلسطين في بداية نشأتها لمواجهة حركة فتح وإضعافها ثم ارتدت حركة حماس ضد إسرائيل في العمليات الاستشهادية.

الثانية: إن الإسلام الصحيح يدعو للفكر العقلاني والمعتدل وليس للتكفير، كما يدعو للاندماج في الحياة والمجتمع وليس للانعزال عن ذلك. وإن استخدام أية حكومة لجماعات الإسلام السياسي هو سلاح ذو حدين قد يساعد في البداية ولكنه سرعان ما ينقلب على صاحبه وهذا ما أثبتته أكثر من تجربة في المنطقة.

الثالثة: إن حرب الخليج الثالثة - أي الغزو الأمريكي للعراق - لم تنته آثارها وتفاعلاتها في العالم العربي والإسلامي، وإن أكثر من بلد ربما تكون مقبلة على مرحلة من عدم الاستقرار، وإن التعامل بحزم مع التيارات المتشددة له أيضاً آثاره السلبية وردود فعل غير المواتية، ما لم يسمح المجتمع بإطلاق الحريات وإتاحة الفرصة لمشاركة حقيقية من قوى المجتمع العقلانية ومن ثم تعميق الولاء للوطن وتحقيق التفاعل بين فئاته المختلفة.

الرابعة: يتوقع أن تستغل السياسة الأمريكية الأحداث في السعودية للدفع بقوة لضرورة إحداث تغييرات في البنية الأساسية للنظام السياسي وللمجتمع سواء من حيث الثقافة والفكر أو من حيث علاقات القوى المختلفة في المجتمع أو في الإقليم ككل.

المبحث الرابع

الأمن الداخلي في البحرين بين التسامح السياسي وسيادة القانون

لقد وقعت بعض أحداث عنف من حين لآخر في البحرين أدت إلى اشتباكات بين الشرطة وبعض المتظاهرين أو المسيرات ذات الطبيعة السياسية، كما ألقت أجهزة الأمن القبض على بعض العناصر المتهمة بتورطها في خلايا ترتبط بتنظيم القاعدة. وبغض النظر عن الجوانب القانونية والأمنية، فإن ما يهمنا الإشارة إليه هو البعد السياسي في الموضوع كما يلي:

١- خصائص التعامل البحريني مع الأحداث

- لا شك أن الأوضاع السياسية في البحرين في السنوات الأخيرة تتسم بالسمات التالية:

١. التسامح السياسي المتمثل في إقرار نشاط الجمعيات السياسية (التي تعمل كما لو كانت أحزاباً).

٢. التسامح المتسم بروح الأبوة الذي يتبناه جلالة الملك و الذي تمثل في عفو جلالته عن المتهمين في حادث المعارض ، وعن القضية ضد الوفاق لعقدها اجتماعا بدون تصريح و نحو ذلك .

٣. بعض التراخي من قبل بعض عناصر الشرطة في بعض الأحيان نتيجة خوف الشرطة من الانتقادات لها لما اتسمت به أعمالها من قسوة في مرحلة تاريخية سابقة أو الحذر المبالغ فيه أحياناً أخرى.

٤. أسلوب المكرمات والهدايا في المناسبات الدينية و الوطنية لتخفيف المعاناة عن عدد من المواطنين و الفئات الاجتماعية الفقيرة من مختلف الطوائف بهدف استيعاب الجميع من بنية المجتمع و إيصال رسالة واضحة بأن البحرين أسرة واحدة بكافة طوائفها.

٥. أسلوب الحوار مع الجمعيات السياسية المؤيدة والمعارضة على حد سواء.

و لعل الدراسة المتمعنة، من منطق متجرد للموقف، تظهر وجود ثلاثة تيارات في التعامل مع حالات الانفلات الأمني أو التوترات الداخلية ذات التأثير على الموقف الأمني، عبر التاريخ السياسي للدول :

الأول : الاتجاه الأمني القمعي Repressive Approach الذي تقوم به عدد من الدول و يستمد منطقه من الفكر السلطوي الديكتاتوري القائم على الحكمة القائلة « الحسنة تخص والسيئة تعم » ، أي أن حدوث خطأ من شخص أو جهة يدفعها لاتخاذ إجراءات حاسمة و حازمة تجاه الكثير من الأفراد من الطبقة أو الطائفة أو الفئة أو الأسرة التي ينتمي لها من ارتكبوا الخطأ. هذا الأسلوب يضمن سيطرة السلطة و استقرار الحكم لفترة قد تكون طويلة أو قصيرة في بعض الأحيان ، ولكنه يولد الجبن والخوف لدى الشعب، و يثير حالة من عدم الثقة بين الأفراد بعضهم ببعض من ناحية و بين الشعب و الحكومة من ناحية أخرى.

الثاني: الاتجاه الانفلاتي الأمني أي التسامحي Relaxed or Permissive Approach يستند هذا الاتجاه إلى اعتبارات ثلاثة :

١. تباطؤ المحاكم في إصدار الأحكام ومن ثم إحساس الأفراد بضياع حقوقهم فالعدالة البطيئة تمثل ظلماً حقيقياً للمظلومين.

٢. تراخي أداء بعض عناصر الشرطة حيث يظهر الإهمال وعدم انضباط الشرطة في أداء مهامها وعدم يقظتها في متابعة الجرائم أو الأحداث. و يترتب على ذلك زيادة عدد مرتكبي الجرائم و تكرارها ، ومن ثم تزيد الهوة بين الحكومة و الشعب ، لإحساس الأخير أن الحكومة مقصرة أو عاجزة عن تحقيق أولى مهامها و هي أمن المواطن وسلامته .

٣. إلتجاء السلطات السياسية لمبدأ الإفراج عن المتهمين بدافع سياسي لإرضاء قوى سياسية معينة أو طائفية أو عرقية في المجتمع، وهذا من شأنه التأثير على دور القضاء وسيادة القانون ، ولكنه من ناحية أخرى

يعزز من تعاطف تلك القوى تجاه السلطة السياسية ، ولكنه تعاطف مؤقت سرعان ما يختفي إثر ظهور حادث آخر خاصة إذا كانت تلك القوى السياسية لديها أجندة غير معلنة . ومن ناحية أخرى فإن هذا الاتجاه يدفع تلك القوى لتكرار قيامها بمثل هذه الأحداث تمشياً مع احتمالات عدم معاقبتها مستقبلاً أسوة بما حدث معها في الماضي، وأحياناً لخطأ في حساباتها بان تتصور أن السلطة ضعيفة في مواجهتها.

الثالث: اتجاه الحزم الأمني : ويستند هذا الاتجاه إلى المبادئ التالية :

- ضرورة تطبيق القانون واعتباره المبدأ الذي يعلو على كافة الاعتبارات ، أو كما قال الرسول الكريم « لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها »، و من ثم فإن تطبيق القانون بحزم على الكبير و الصغير ، وعلى مختلف الاتجاهات والفئات يكون أداة لضمان الأمن وسيادة القانون في المجتمع و خضوع الجميع له.
- إن دور رجل الشرطة هو تنفيذ القانون من خلال منهج أساسي هو احترام المواطن ، فيقول له مثلاً يا سيدي فلان أنت متهم أو أنت سجين ونحو ذلك ويعامله بأدب ولكن بحزم. و ينطبق ذلك على المواطن العادي أو على أي مسئول مهما كان موقعه.
- يقظة رجل الشرطة في أداء مهامه و رجل الأمن في تحليل المواقف الأمنية ومراقبة الاحتمالات المختلفة و ما تنطوي عليه أو يتوقع أن يحدث من شغب أثنائها مثلاً في الأعياد الرسمية والمناسبات الدينية أو الاجتماعية أو السياسية ونحو ذلك .وهنا لابد من تعاون رباعي الأبعاد بين رجل الشرطة الظاهر أمام الشعب، وبين رجل الأمن (المخابرات) الذي يراقب عن بعد ويتابع ويجمع المعلومات ويحللها، والمواطن العادي الذي ينبغي توعيته لمخاطر الموقف السلبي منه و من ثم السعي لضمان مساندته لرجال الأمن و تعاونه معهم، وبين القيادة السياسية التي من الضروري أن تزود المسئولين عن الأمن بالمساندة المادية من حيث الأجهزة والأدوات الملائمة للقيام بوظائفهم ، ومن حيث المكافآت والتعويضات للمخاطر التي يتعرضون لها أو الإغراءات التي تعرض عليهم (من

ذوي النفوذ أو تجار المخدرات أو المهربين و نحو ذلك) ، والمساندة السياسية والأدبية في الاعتراف بدورهم والأخذ بتوصياتهم ومقترحاتهم في إطار من العقلانية و التوازن السياسي والاجتماعي .

والخلاصة أن أحداث غزو العراق وحالة عدم الاستقرار بها تترك آثارها على حالة الأمن في كثير من الدول العربية بوجه عام ، ولكن في منطقة الخليج بوجه خاص، بحكم الاقتراب الجغرافي والتشابه في عناصر السكان أحياناً، والجوانب الطائفية أحياناً أخرى، وهذا يجعل قضية الأمن الداخلي أكثر حساسية للأوضاع السياسية الإقليمية والدولية على حد سواء.

أما بالنسبة للجانب الدولي في الأمن الوطني بمعنى وقوع اعتداء خاص على الدولة فإن هذا له منهج آخر في التعامل معه، ولكن في تقديرنا أن أكبر ما يتهدد الأمن الوطني في البحرين في هذه المرحلة هو تأثير العوامل الإقليمية وتفاعلاتها على الأوضاع الداخلية وهو ما يقتضي نظرة سياسية شاملة في أبعادها لقضايا الأمن الداخلي.

الباب الثالث

أمريكا والشرق الأوسط

الباب الثالث

أمريكا والشرق الأوسط

السياسة الدولية تهتم بالحقائق وبالسياسات، كما تهتم بالنظريات والتصورات، والولايات المتحدة كقوة عظمى لها فلسفتها السياسية ونظرياتها في السياسة الدولية، كما أن لها سياساتها وممارساتها. وتتسم السياسة الواقعية بأنها مزيج بين النظريات والمثل والقيم والفلسفات من ناحية، وبين الممارسات والسياسات من ناحية أخرى، ذلك لأن السياسة الدولية تعبر عن ثلاث حقائق جوهرية هي:

الأولى: إنها تدور حول مفهوم المصلحة الوطنية والأمن الوطني.

الثانية: إنها تقدم تفسيراً للقانون الدولي والمبادئ الدولية يتمشى مع المصلحة الوطنية ، ومن هنا يبرز مفهوم المعايير المزدوجة في سياسات كثير من الدول.

الثالثة: إنها تجمع بين الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف. فالعالم لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الدولي المنظم الذي تحكمه سلطة مركزية أو إدارة مركزية تستطيع أن تفرض القانون الواحد، كما هو شأن المجتمعات التي تحولت إلى دول، ومن ثم تقوم عملية التفاعل من خلال الجمع بين مفهومي السيادة الوطنية والمساواة في السيادة، وبين التنازل عن قسط كبير أو صغير للتنظيم الدولي الذي أخذ يبلور ما يسمى بمفهوم الشرعية الدولية والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن.

من هذا المنظور نتناول علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ومواقفها من التطورات في المنطقة. ولن نعرض تفصيلاً لذلك وإنما نختار ثلاثة مظاهر:

الأول: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: التصور ورد الفعل.

الثاني: نظرة على السياسة والممارسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

الثالث: الفكر الأمريكي والدروس المستخلصة من حرب العراق.

الفصل السادس

الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: التصور ورد الفعل

عكست أحداث عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ في منطقة الشرق الأوسط ظروفاً متغيرة لم تتبلور أوضاعها وآثارها بصورة كاملة بعد، حيث ما يزال تفاعل عملية تطبيق الفكر الاستراتيجي الأمريكي مع الواقع السياسي والاجتماعي العربي قائماً ومستمراً.

ونعرض فيما يلي لأبرز النظريات التي ظهرت في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وآثارها وما يرد على تطبيقها من تحفظات في المنطقة العربية وتصورات لكيفية التعامل معها.

أولاً: نظريات الفكر الاستراتيجي الأمريكي

لقد برزت في الفكر الاستراتيجي الأمريكي عدة نظريات في التعامل مع المواقف السياسية الدولية وفي مقدمتها:

الأولى: نظرية الدومينو: والتي يرجع تاريخ ظهورها إلى الحرب في دول الهند الصينية (فيتنام - كمبوديا - لاوس) في الستينات والسبعينات والتي تعني باختصار أن سقوط إحدى تلك الدول يؤدي بالتبعية لسقوط الدول الأخرى، وقد ثبت صحة تلك النظرية بالنسبة لمنطقة الهند الصينية فقد سقطت تلك الدول في القبضة الشيوعية في الستينات ثم خلقت رد فعل مضاد في مقاومة مستندة لعوامل داخلية ومساندة خارجية واستمر الموقف حتى أواخر السبعينات، فتحولت تلك الدول للسقوط في الجانب الرأسمالي، وتعزّز ذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي نفسه في أواخر الثمانينات الذي ترتب عليه إنهيار الكتلة الاشتراكية ماعدا كوبا وكوريا الشمالية، وقد تنبأ بعض الاستراتيجيين الأمريكيون بأن سقوط العراق في المعسكر الغربي سيؤدي إلى سقوط أنظمة عربية أخرى في المنطقة

وبخاصة سوريا وإيران وربما السعودية ومصر باعتبار أن تلك الأنظمة، من وجهة النظر الأمريكية، استنفذت عمرها التاريخي وضرورات وجودها، وكان صدام حسين نفسه يتبنى تلك النظرية - أي نظرية الدومينو - عندما غزا الكويت في إطار خطته للاستيلاء على باقي دول الخليج العربية، والتي كان من المتوقع سقوطها تباعاً. ولكن التدخل الدولي في إطار التحالف المساند للكويت هو الذي أحبط تطبيق تلك النظرية، وأوقف تداعيات مفعولها في منطقة الخليج العربي.

ومن وجهة نظرنا فإن تطبيق نظرية الدومينو على منطقة الشرق الأوسط، لم يأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بالمنطقة والتي من بينها وجود تراث ثقافي عميق وعريق له جذوره في الحكم السلطوي، كما أن النظم السياسية في الشرق الأوسط لا تتبنى فكراً خارجياً (شيوعي أو رأسمالي)، كما حدث في جنوب شرق آسيا بل أن فكرها نابع من داخلها بما له من مزايا أو عيوب، نقاط قوة أو ضعف. أضف إلى ذلك أن سقوط تلك النظم لم يكن ولن يكون في صالح الولايات المتحدة ومصالحها النفطية والاستراتيجية في المنطقة، لأن النظم البديلة لن تكون متعاطفة معها لاحتمال سيطرة نزعات دينية أو قومية متشددة تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، هذا فضلاً عن احتمالات عدم الاستقرار بإطلاق قوى اجتماعية وطائفية كانت خاضعة ومسيطر عليها من تلك النظم القائمة.

الثانية: نظرية النموذج: والتي يعبر عنها بعض المحيطين بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وفحواها أن إسقاط نظام صدام حسين الديكتاتوري سيؤدي إلى تحرير الشعب العراقي والترحيب بفكرة بناء نظام ديمقراطي على النسق الغربي أسوة بما حدث في اليابان وألمانيا بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. وقد اتسمت تلك النظرية بقدر من التبسيط وعدم إدراك الواقع العربي والتراث العربي بأعبائه الثقيلة، ذلك لأن مروجيها لم تكن لديهم خبرة حقيقية بالمنطقة العربية، كما أنهم اعتمدوا على قيادات

عراقية كانت تعيش في الخارج تكاد تكون منفصلة عن واقعها الحقيقي وتعيش لمصالحها الذاتية وفكرها الشخصي.

ولكن تحليل الأوضاع بعد مضي عام على سقوط نظام صدام حسين يظهر أن السياسة الأمريكية أطلقت شيطان الطائفية من عقاله، وكذلك عززت النزعات الانفصالية في العراق، بحيث أصبح السيناريو الأكثر احتمالاً ليس بناء نموذج ديمقراطي لدولة موحدة بها، بل إن الحالة الأكثر احتمالاً هي قيام دولتين أو ثلاث دول في العراق على أسس طائفية وعرقية مع عدم استبعاد استمرار الصراع داخل تلك الدول الجديدة المتوقعة، استناداً أيضاً لاعتبارات طائفية أو عرقية أو دينية، ذلك لأن دولة العراق الحديثة التي أنشئت عام ١٩٢١م، إنما قامت على موزاييك متعدد الألوان والأعراق، يمكن أن يكون متنافراً إذا لم يحسن التعامل معه، فتتحول متناقضاته الحميدة إلى متناقضات غير حميدة. وأن العمود الفقري الذي قامت عليه الدولة كان ثلاثي الأبعاد: الجيش، السلطة المركزية، الرمز القيادي، وهذه الأبعاد الثلاثة ظهرت منذ عام ١٩٢١م في ظل النظام الملكي، واستمرت في ظل النظام الجمهوري في كافة مراحله، ووصلت لذروتها في عهد صدام حسين، الذي استخدم أقصى درجات القمع والعنف بدلاً من اللجوء للمرونة والمناورة التي أحكم خيوطها وأجادها رجال النظام الملكي في العراق.

وهكذا فإن سقوط صدام لم يقدم النموذج الإيجابي بل قدم للشرق الأوسط نموذجاً سلبياً لا يبشر بأمل، بل ويثير الشكوك في النوايا الأمريكية. ومن ثم أبدت دول الشرق الأوسط الأخرى، التي كانت مرشحة أنظمتها للسقوط، الخوف الشديد من عواقب الأمور، وسعت للتماسك فيما بينها، وطرحت عدة خطوات إصلاحية لامتصاص الضغوط الخارجية أو الداخلية، دون أن تكون معظمها حريصة على القيام بإصلاح ديمقراطي حقيقي، المخاطر الجمة التي يمكن أن تترتب على ذلك ليس فقط للأنظمة ومصالحها بل وأيضاً للمصالح الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة.

إلا أن السياسة الأمريكية قد أخفقت على مدى عام، في تحقيق بعض ما وعدت به الشعب العراقي، من تحقيق الأمن والاستقرار، كما أخفقت في دعواها لاحتلال العراق

بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن ثبوت عدم مصداقية مقولاتها حول دور القاعدة والإرهاب في النظام العراقي، بل الأكثر إثارة للتساؤل هو أن المجتمع العراقي سادته حالات عنف وقتل بعد الاحتلال الأمريكي، بأكثر مما توقعت الولايات المتحدة، التي اعتمدت على مجموعة من الشخصيات العراقية - كما ذكرنا آنفاً - كانت تعيش في الخارج غير مدركة تماماً للتغيرات الاجتماعية، التي طرأت على الخريطة السياسية في العراق خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين أو التغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط من حيث تعاظم الاتجاهات المرتبطة بالإسلام السياسي بشقيه الشيعي والسني، وهي اتجاهات في محصلتها النهائية غير متعاطفة مع السياسات الأمريكية أو مع التوجهات الليبرالية الغربية رغم تحالف بعض فصائلها مع الغرب أو مع الولايات المتحدة لظروف مؤقتة.

وكان تحرك الأنظمة السياسية في المنطقة في مواجهة السياسة الأمريكية من خلال عدة طروحات:

أولها: إظهار التناقض وعدم مصداقية المقولات الأمريكية بالسعي لنشر الديمقراطية، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق، ومن ثم تحقيق الأمن والسلام. واستند هذا التناقض على ازدواجية المواقف الأمريكية تجاه قضية رئيسية تستحوذ على اهتمام وتعاطف الجماهير الشعبية، وهي قضية فلسطين، حيث اتجهت السياسة الأمريكية لمهادنة بل وممالأة أقصى السياسات القمعية الإسرائيلية وأشدها تطرفاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان الفلسطيني وتقديم الحماية لتلك السياسة في المحافل الدولية.

ثانيها: إظهار بطلان وعدم جدية المواقف الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية سواء من خلال المبادرات الأمريكية أو خطة الطريق التي اعتمدتها المجموعة الرباعية، ورفضتها إسرائيل، التي استمرت في بناء سور الفصل العنصري واقتطاع الأراضي الفلسطينية مخالفة بذلك كافة المواثيق الدولية. ولعبت السياسة الإسرائيلية دورها غير المباشر في إبراز عدم

جدية المواقف الأمريكية والتي اعتبرت بمثابة خطة خداع للنظم العربية، أكثر منها خطة جادة للسعي نحو حل أو تسوية، إذ بينما تطرح الولايات المتحدة خطتها، فإن إسرائيل تتصرف عكسها وبمباركة أمريكية، فكأنها بذلك تعيد للأذهان التناقض بين الوعود العلنية البريطانية للشريف حسين وخطة سايكس بيكو السرية لتقسيم المنطقة العربية في أوائل القرن العشرين.

وكما سبق التنويه فإن السياسة الأمريكية استندت إلى مجموعة من الخبراء لا يعرفون تاريخ المنطقة ولا طبيعة هويتها وثقافتها ونظروا إليها كمنطقة فراغ ثقافي واجتماعي وسياسي، فضلاً عن كونها منطقة فراغ عسكري متأثرين بنظرية الفراغ التي طرحتها السياسة الأمريكية في الخمسينات إثر بروز شيخوخة الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وسقطت تلك النظرية تحت مطارق المقاومة من الفكر القومي العربي والمساندة السوفيتية لحركات التحرر الوطني في أتون الحرب الباردة.

ثالثها: نظرية الشرق الأوسط الكبير: The Greater Middle East وهذه النظرية تعتمد على أسس أربعة لأحداث التغيير في المنطقة:

الأول: التغيير السياسي.

الثاني: التغيير الاقتصادي.

الثالث: التغيير الاجتماعي والثقافي.

الرابع: التغيير العسكري.

فالتغيير السياسي يستهدف تحقيق أمرين: أولهما تمييع الهوية العربية والإجهاز على مفهوم الفكر القومي العربي أو الفكر الإسلامي بإحلال الإطار الجغرافي والحضاري محل الإطار السياسي والثقافي، وثانيهما إحداث صراعات عرقية وأثنية ودينية بين الدول المنتمية للمنطقة مما يستنزف قدراتها الاقتصادية ويزيد من قابليتها للاستعمار، وفي نفس الوقت يؤدي إلى إتاحة الفرصة الكاملة لانطلاقة إسرائيلية في السيطرة على المنطقة على غرار ما هو حادث حالياً في فلسطين وفي العراق.

والتغيير الاقتصادي يستهدف إقامة ما يسمى شراكة اقتصادية بين المنطقة وبين الولايات المتحدة في المقام الأول، وأوروبا في المقام الثاني. وتبدأ تلك الشراكة على أساس التفاوض الثنائي بين الولايات المتحدة وكل دولة حسب استعدادها وتهيئتها وترفض التفاوض الجماعي.

والتغيير الاجتماعي الثقافي يستهدف إحداث خلخلة في بنية المجتمعات التي تسيطر عليها الثقافة والتقاليد الإسلامية باعتبارها ثقافة تفرخ الإرهاب وتغذيه، ويتم تحقيق ذلك من خلال إحداث تغيير في الخطاب الاجتماعي والإعلامي والديني ومناهج التربية والتعليم الخاصة بالموضوعات الاجتماعية والتاريخية والتراثية. ومن ثم يمكن إحداث خلخلة في هوية المنطقة وتراثها.

وهذا مفهوم يختلف عن السعي لتطوير مناهج الدراسة من خلال إدخال علوم التكنولوجيا ومخترعات العصر ومبادئه العلمية في مجال الرياضيات والعلوم والفلك والصناعة.

والتغيير العسكري يستهدف بناء قواعد عسكرية جديدة في مناطق الشرق الأوسط الكبير، وهذا واضح بل وتحقق في وجود تلك القواعد سواء في منطقة آسيا الوسطى أو الخليج، والهدف من ذلك هو ضمان منع اية حركات مناهضة للفكر الأمريكي الجديد القائم على بناء الإمبراطورية الأمريكية في تلك المنطقة، وضمان تعاطف الأنظمة السياسية في المنطقة مع السياسة الأمريكية بحكم ضعفها العسكري وحاجتها للأمن، وفي نفس الوقت يمكن الاستمرار في بيع أسلحة متطورة لدول المنطقة لاستنزاف ثرواتها مع حجب قطع غيار هامة أو معدات إلكترونية متطورة، ناهيك عن حجب المعرفة العلمية والتكنولوجية عن أبناء المنطقة.

وهنا نسوق تحفظين رئيسية:

أولهما: ليس لدى أصحاب تلك النظرية أي مانع من ترديد شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتطور العلمي والتكنولوجي وغير ذلك، وهي شعارات لها مدلول حقيقي وأهمية لدول المنطقة، بل هي تمثل ضرورة مستقبلية لتطوير المجتمعات العربية، ولكن المروجين لمشروع الشرق الأوسط الكبير

ليسوا جادين ولا صادقين، وإنما يستخدمون تلك الطروحات كأداة من أدوات الدعاية والتخدير السياسي، على غرار خطة الطريق الفلسطينية أو تفاهمات تنت أو ميتشل أو خطة شارون ونحو ذلك من الطروحات المقصود منها عمليات إشغال والهاء وملء الفراغ الزمني والسياسي لدولة أو دول معينة لها اهتمامات قد تتعارض أو تختلف عن اهتمامات وأولويات السياسة الأمريكية.

ثانيهما: ليس لدى أصحاب تلك النظرية أي مانع من الادعاء بعكسها، ونفي وجودها، ومساندة النظم العربية في بعض مقولاتها، من أن الإصلاح يأتي من الداخل، على غرار تصريحات كولن باول ومساعديه في جولاتهم في المنطقة ولقاءاتهم مع عدد من قادتها، أو تحريض دول المنطقة ضد بعضها البعض من خلال نزاعات على الحدود وخلافات طائفية وعرقية في كل دولة، أو بين الدول العربية بعضها ببعض، أو بينها وبين دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية، ومما يكشف عدم مصداقية طروحات الدفاع عن الأقليات وحقوقها، نجد التصور الجاري لدى عديد من الجهات بأن إقامة دولة كردية في العراق تعد ضرورية لحماية حقوق الإنسان والعرق الكردي، أما إقامة دولة للباسك في أسبانيا أو حل مشكلة ايرلندة، فليس ضرورياً، ونفس الشيء الاعتراف بحقوق أهل تيمور الشرقية في إقامة دولة مستقلة مما يؤدي إلى إضعاف اندونيسيا يعد أمراً مشروعاً، ويستدعي التدخل الدولي لمساندته أما إعطاء حقوق لأهالي كشمير فهذا لا مجال للحديث عنه، وهكذا.

ولكن يبدو أن المشكلة الجوهرية أو نقطة الضعف التي ستواجه تطبيق تلك النظرية تنبع من عدم إدراك مروجيها للحقائق المرتبطة بعالم القرن الحادي والعشرين وكذلك بتاريخ وتراث المنطقة العربية ومن تلك الحقائق:

الأولى: إن الشعوب مهما كانت ضعيفة ويمكن أن تخضع أو تخدع لفترة زمنية فإن الأمر يصبح بالغ الصعوبة على مدى أبعد أو لفترة زمنية طويلة.

الثانية: إن هناك ما يسمى «بالإرادة الإنسانية الكامنة في الشعوب» حيث لديها رغبة في الحرية والاستقلال، ومن ثم سترفض التبعية، مهما كانت، ولعل تاريخ حركات التحرر في العالم، بما في ذلك حركة التحرر الأمريكية ضد بريطانيا في القرن الثامن عشر خير دليل على ذلك، كما أن التحولات في القرن العشرين ضد الاستعمار الأوروبي بشكله الغربي أو السوفيتي دليل آخر على ما نطلق عليه الإرادة الإنسانية الكامنة لدى الشعوب، وهذه الارادة لها شقان أولهما الجانب المعنوي أي الرغبة في تأكيد الذات المستقلة، وثانيهما الجانب المادي أي الوسيلة لتحقيق هذه الرغبة، وهذه الوسائل يتم ابتكارها وفقاً للظروف المتجددة، ومن الصعب التنبؤ بها أو حسابها علمياً. فقد تلجأ الشعوب في مقاومتها للاحتلال لأساليب بدائية وساذجة، أو أساليب يائسة، على نحو ما يفعل الفلسطينيون من خلال العمليات الاستشهادية، وينبغي أن نشير هنا إلى المفهوم التقليدي في الفكر الماركسي الداعي لثورة العمال ضد الرأسماليين على أساس أنه ليس لدى هؤلاء ما يفقدونه سوى الأغلال. والمفهوم الإسلامي التقليدي بمقاومة الظلم على أساس أن هذه المقاومة تنبع من الدفاع عن المال والعرض والشرف، وأن جزاءها الجنة في الآخرة، مادامت ليست هناك جنة ولا شبه جنة في الدنيا أمام الفرد اليائس أو المؤمن بعقيدة معينة وواضحة، ومن هنا برزت الرأسمالية الذكية في الفكر الغربي لمقاومة مثل هذه الأمور بسياسة اجتماعية وسياسة رفاه

اقتصادي، وإشراك العمال في عائد الإنتاج. أما الفكر الأمريكي واليميني الراهن، وما يرتبط به من فكر إسرائيلي متطرف، فيبدو أن نزعة الإيديولوجية الجامدة Dogma قد وضعت غشاوة على سلوكه، كما وضعتها على عقله وعلى عيونه.

الثالثة: إن هناك قوى أخرى في العالم قد تظهر ويتطور دورها عندما تشعر بأن مصالحها أصبحت مهددة، وهذه قوى قد تكون كامنة ومستكينة اليوم، ولكنها بالتأكيد لن تستمر على موقفها بحكم تغير أوضاعها السياسية والاقتصادية، ولعل قوى مثل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الروسي أو الصين أو حتى اليابان ستدرك يوماً ما أن المد الأمريكي اليميني لن يخدم مصالحها، بل قد يهددها على المدى البعيد.

الرابعة: إن تأثير أجهزة الاتصال العالمية على الفكر الأمريكي في الداخل سيكون له دوره فالشعوب لن تعيش مخدوعة لأمد طويل، وعملية التعمية للشعب الأمريكي من خلال مجموعة معينة تسيطر على السلطة ومراكزها في مرحلة تاريخية لن تستمر للأبد. فقوى الضمير لدى المواطن الأمريكي سوف تستيقظ يوماً ما وستؤثر. وهذا ما حدث في أوروبا في مواجهة الاستعمار التقليدي، مما أدى إلى انهياره، وللتدليل على ذلك ما حدث في نتائج الانتخابات الأسبانية بل في الضغوط على الإدارات والحكومات في الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا لتكوين لجان تحقيق محايدة في دعاوى الحرب ضد العراق وما يرتبط بها من معلومات استخباراتية.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن نسوق مثالين على إخفاق مثل هذه الطروحات الأمريكية بالنسبة للمنطقة العربية: أولهما إخفاق نظرية الفراغ في الشرق الأوسط وما ارتبط بها من مبدأ ايزنهاور في الخمسينات، وثانيهما إخفاق الطرح الأمريكي

الإسرائيلي بإقامة الشرق الأوسط الجديد، وهو الطرح الذي عقدت في ظله مؤتمرات للتعاون الاقتصادي وشاركت فيه إسرائيل ودول أوروبية وعربية وعقد أربع دورات له في الرباط والقاهرة وعمان وانتهى عقب مؤتمر الدوحة، ذلك لأن السياسة الإسرائيلية من ناحية والتنافر العربي والشكوك بين دول المنطقة والتنافس بينها من ناحية أخرى، كانت كفيلة بوأد تلك الطروحات، وهو ما نعتقد بأنه سيكون مصير مشروع الشرق الأوسط العظيم.

نظرة على المستقبل

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل معنى ذلك أن المنطقة العربية مكتوب عليها رفض التغيير والاستمرار في حالتها الراهنة؟

نقول إن مثل هذا التصور لا يتمشى مع حقائق منطق التطور التاريخي ذلك لأن البنى الاجتماعية والاقتصادية تتغير في المنطقة فانتشار التعليم، وتزايد مشاركة قوى جديدة في ناتج العائد الوطني مهما كانت محدودة، فهي في تزايد، كما أن الوعي العام نتيجة انتشار أجهزة الاتصال الحديثة والفضائيات يتغير وتتزايد أهميته، ناهيك عن أثر السياسات والطروحات الجديدة مثل مفاهيم المجتمع المدني ودوره، قضايا حقوق الإنسان والمرأة كل هذا سيحدث أثره.

أضف إلى ذلك أساليب السياسة الأمريكية بإثارة المشاكل لعدد من الدول المجاورة للعراق مثل سوريا وإيران، أو الدول الرئيسية في المنطقة مثل مصر والسعودية بل وحتى اليمن من خلال طرح قضايا الأقليات العرقية أو الدينية أو قضايا نزاعات الحدود أو قضايا المياه والأمن، ونحو ذلك كل هذا سيكون له آثاره، منها الآثار السلبية ومنها الإيجابية.

ومن ثم نخلص من ذلك إلى أن منطقة الشرق الأوسط وبخاصة المنطقة العربية، مقبلة على مرحلة من عدم الاستقرار والقلاقل، وتكاد لا تستثنى دولة من ذلك حتى تلك التي تبادر بالاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية مثل ليبيا وهي مطالب غير محدودة ومتغيرة ومن ثم فلن تعد مثل تلك الاستجابات نهائية.

ما هو التصور المقترح إذن في ظل هذا السيناريو غير المواتي للمنطقة؟ لاشك أنه من الناحية العلمية من الصعب وضع خطة محكمة لمواجهة اعتبارات وعوامل متغيرة، بعضها مرئي وبعضها غير مرئي وغير منظور، ولكن هناك خطوطاً عامة يمكن أن تساعد في بناء ردود فعل عقلانية، وهذه الخطوط تنبع من مبادئ الحركة السياسية والفكر السياسي عبر العصور ومن ذلك:

١. مبدأ أن لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه. وهو المبدأ المعروف في الفيزياء ثم أصبح معروفاً في علم السياسة، بأن العنف يولد العنف المضاد، والتطرف يولد تطرفاً مضاداً، ومدلول هذا المبدأ في الحركة السياسية هو أن نظم الحكم الفردي أو شبه الديمقراطي في بعض دول المنطقة لابد أن تدرك أنها لا يمكن أن تستمر للأبد ومن ثم لابد من إدخال مرونة تسمح لقوى المجتمع سواء في شكل قوى اجتماعية أو عرقية أو طبقية أو دينية بأن تأخذ دوراً في النظام السياسي، أما إذا رفضت النظم القائمة التغيير واستمرت في منطقة المناورة فإن رد الفعل قد يكون من الصعب تصوره.

٢. مبدأ الخداع السياسي والمناورة وهو مبدأ معروف في إدارة العديد من النظم السياسية لخداع القوى المعارضة، ولعل ما يشير إليه في تراثنا قول مأثور « إن المرء يكذب فيصدقه الناس، ثم يكذب ويتوهم أن الناس صدقوه، ثم يكذب فيكذبه الناس ولكنه يصدق نفسه » ، كذلك القول المشهور « إنك تستطيع أن تخدع كل الناس بعض الوقت، وتخدع بعض الناس كل الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت » ، ومبدأ « الانحناء للعاصفة » ، كل هذه المبادئ معروفة في التراث الإنساني، ولكنها غير قابلة للتطبيق على علاتها وبصفة مطلقة. فالشعوب تدرك أن بعض الحكام يناورون وبعد فترة من الصبر، يحدث رد فعل مضاداً إعمالاً للقول المأثور اتق شر الحليم أو للصبر حدود .

٣. مبدأ تغير الأحكام بتغير الظروف ومبدأ الضرورة القاهرة هذان المبدآن من شأنهما توقع حدوث تغيرات نتيجة التفاعل بين قوى المجتمع المختلفة سواء الحكام أو المحكومين إدراكاً من الجميع بأن تغير الظروف يقتضي تغير بعض الممارسات.

وأخيراً فقد أثار تأجيل القمة العربية في تونس في مارس ٢٠٠٤ عدة تساؤلات واستفسارات تتعلق بمدى تأثير التأجيل على التوجه لاتخاذ قرار حول الإصلاح لمنظومة العمل العربي المشترك، وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأثر ذلك على احتمالات تعميق الهوة بين الشعوب والنظم من ناحية، وعلى مصالح الشعوب والنظم في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وعما إذا كان ذلك سيزيد الضعف العربي ويجعل العالم العربي أكثر قابلية للاستعمار الخارجي، ولو لفترة قادمة من الزمن.ومن ثم فإن المتصور أن القادة العرب قد أدركوا هذا المأزق الذي هو قائم في المنطقة العربية وضرورة أن تواجهه النظم والحكومات كما تواجهه الشعوب على حد سواء.

ولهذا فقد أمكن بفضل جهود متواصلة ومتعددة انعقاد القمة في مايو ٢٠٠٤ وإن كانت النتائج التي أسفرت عنها محدودة من الناحية الفعلية لأن كثيراً من مقترحات تطوير العمل العربي المشترك تم تأجيلها لقمة الجزائر عام ٢٠٠٥ كما أن الإصلاح الداخلي رغم صدور وثيقة للتطوير والتحديث لم تتخذ خطوات عملية في إطار الجامعة العربية بشأنه لأن الحقيقة أنه قضية داخلية تمس سيادة الدول ودور النظم السياسية وتصوراتها ومن ثم اقتصر الأمر على عدد من المبادئ العامة دون التطرق لتفاصيل الإصلاح وجوهره.

ومن ثم فإنه من نفس منطق التحليل يمكننا القول أن تأجيل أو تأخير القيام بإصلاحات جذرية داخلية من شأنه أن يبعث اليأس في نفوس الشعوب العربية ويشعرها بالإحباط، كما أن من شأنه أيضاً زيادة الضغوط الخارجية على النظم العربية على أساس أنها لم تبادر من تلقاء نفسها ولم تستجب لمطالب شعوبها وقوى المجتمع المدني لديها.

الفصل السابع

قراءة للممارسة والسياسة الأمريكية

في الشرق الأوسط

إن المتتبع لتصريحات وبيانات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وكبار المسئولين الأمريكيين يلمس أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تواجه ثلاث مشكلات رئيسة:

الأولى: غزو العراق واحتلاله بدعوى التخلص من أسلحة الدمار الشامل ثم تحرير العراق وبناء نموذج ديمقراطي به.

الثانية: تسوية مشكلة فلسطين بإقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية.

الثالثة: إصلاح الشرق الأوسط بتحويله للديمقراطية والسلام ومساعدته على التخلص مما تسميه ثقافة الكراهية والإرهاب والاستبداد.

تلك هي الطروحات الرئيسة التي روجتها السياسة الأمريكية في العامين الماضيين بوجه خاص. إذن يثور التساؤل كيف تعاملت هذه السياسة مع القضايا والأهداف التي وضعتها لنفسها؟ وما مدى مصداقية هذه الأهداف؟ وما مدى مصداقية الوسائل المتبعة لتحقيقها؟

المشكلة الأولى

العراق بين مقولات النظرية الأمريكية والحقائق الواقعية

كانت المقولة الرئيسة بالنسبة للعراق هي أن نظام صدام حسين لا يمتثل لقرارات الأمم المتحدة ولا يعمل على التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته. ثم تطورت المقولة لتربط بين نظام صدام حسين والإرهاب الذي تنفذه القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، وأخيراً تطورت المقولة الأمريكية لكي تدعي حرصها على التخلص من

صدام ونظامه، لأنه نظام ديكاتوري، ولابد من تحرير الشعب العراقي وبناء الديمقراطية.

ولقد قامت الولايات المتحدة بغزوها للعراق متجاهلة قرارات مجلس الأمن، وضد مواقف لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التي طالبت في أوائل عام ٢٠٠٣م بمنحها مدة إضافية للقيام بمزيد من إجراءات التفتيش، ولكن السياسة الأمريكية رفضت ذلك وقام وزير الخارجية الأمريكي بعرض عدد من الصور الفوتوغرافية في إطار سينمائي على أعضاء المجلس، وأكد أن أجهزة المخابرات الأمريكية لديها معلومات دقيقة عن ذلك ولكنها لا تستطيع الإفصاح عنها كاملة، حفاظاً على أمن تلك الأجهزة والمختصين بها، ولاشك أنه يرد على هذه التصورات تحفظان رئيسان:

الأول: إن المنظمة الدولية هي التي تضطلع بذلك التفتيش، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، والولايات المتحدة عضو دائم في المجلس، ولها حق الفيتو، وتساندها بريطانيا وهي أيضاً عضو دائم، وأن المفتشين كان كثير منهم من هاتين الدولتين، وهم خبراء ومع ذلك لم يستطع أي منهم أن يؤكد وجود تلك الأسلحة، وطلبوا مزيداً من الوقت. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا ذلك، وانتقدتا مواقف الدول الأخرى الأعضاء مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، فضلاً عن الدول النامية ذات العضوية غير الدائمة.

الثاني: إن الكشف عن معلومات أو أماكن لتلك الأسلحة، لم يكن يكشف طريقة الوصول للمعلومات، وهو الأمر الذي يعتبر ذا طبيعة سرية، كما أن وزير الخارجية الأمريكي قام بعرض سينمائي في مجلس الأمن لتوضيح ذلك، والسؤال هو إذا كانت تلك المعلومات صحيحة لماذا لم تعط للمفتشين الدوليين. ولكن منذ البداية كان الموقف يثير الشكوك حيث إن المعلومات كانت مفبركة، ولذلك لم يقتنع بها الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن ولم تفصح الولايات المتحدة عن مصادرها ولا عن أماكن محددة لتلك الأسلحة حتى لا ينكشف الطابع الدعائي غير الدقيق لتلك المعلومات.

وبعد غزو العراق بأكثر من عام وخضوعه للسيطرة الكاملة للولايات المتحدة

وبريطانيا والدول التابعة أو الحليفة معهما لم تعثر على تلك الأسلحة. إذن مصداقية الولايات المتحدة كقوة عظمى ومصداقية أجهزة مخابراتها أصبحت موضع تساؤل. وزاد الأمر تساؤلاً تقارير لجان التحقيق الأمريكية والبريطانية التي أثبتت المبالغة في معلومات أجهزة الاستخبارات وعدم دقتها واعترف بذلك كل من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني.

أما العلاقة بين صدام حسين والقاعدة فقد نفاها الرئيس الأمريكي بوش في بداية الأمر، بعد أحداث ١١ سبتمبر، ثم تراجع عن ذلك بعد بضعة شهور تحت ضغط المجموعة المتشددة في وزارة الدفاع التي كانت ترغب في إشعال الحرب في العراق أولاً قبل أفغانستان. والواقع يجعل دعوى ارتباط نظام صدام بالقاعدة موضع تساؤل: أولاً لأن فكر صدام بعثي علماني، في حين أن فكر القاعدة يستند لمقولات دينية، وإن كانت خاطئة ولكنها على أية حال هي تفسيراتهم للدين. وثانياً لم يسبق لصدام أو نظامه تاريخياً أن تعاون مع أية حركات إسلامية جهادية في أفغانستان، لتعاطف نظام صدام مع الاتحاد السوفيتي ثم الاتحاد الروسي. وثالثاً لم تستطع الولايات المتحدة رغم احتلالها لكل من العراق وأفغانستان أن تجد معلومات حقيقية موثقة تثبت أي تعاون بين الطرفين.

ثم تنتقل لبناء العراق الديمقراطية وتحريرها. وهذه مقولة تبدو براقة لأن نظام صدام حسين كان نظاماً ديكتاتورياً بالغ القسوة . أقام مذابح جماعية وقمع أقرب أقربائه، فضلاً عن معارضيه وأعدائه، وأساء إلى كل من أحسن إليه أو ساعده، عبر مسيرته الطويلة، وفي مقدمتهم الكويت التي ساندته في حربه ضد إيران، وأيضاً دول الخليج الأخرى، ومصر، كل هذه الدول ساعدته بصورة أو بأخرى، ولكنه أساء للجميع وتنكر لجميلهم. إذن نظام صدام حسين لم يأسف على سقوطه أحد، ولعل هذا من أكبر حسنات الغزو الأمريكي للعراق. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه. هل غزو بلد واحتلالها هو وسيلة لتحريرها من الاستبداد؟ لاشك أن التاريخ لا يسعفنا في ذلك بأية سوابق، خاصة إذا كانت هذه الدولة لم تشن حرباً ضد الدولة التي تحتلها. وسوابق احتلال اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة. ثم أن ردود الفعل

للشعبين مختلفة، أضف لذلك اختلاف الظروف والملابسات التاريخية، ناهيك عن الموقع الجيوستراتيجي لتلك الدولتين في إطار الحرب الباردة، واحتواء المد الشيوعي آنذاك. كل هذه الأمور غير قائمة بالنسبة للعراق، الشيء الوحيد القائم في العراق والداعي للولايات المتحدة لتحريره من صدام حسين ونظامه، هو أن العراق يمتلك ثاني أكبر مخزون للنفط في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، و في موقع استراتيجي يستطيع أن يؤثر على الأوضاع في إيران وفي منطقة القوقاز. فضلاً عن الشرق الأوسط، ثم إن العراق كان يرفع شعارات - رغم أنه لم يطبقها قط - معادية لإسرائيل ولهذا تحالف اللوبي النفطي، اللوبي اليهودي، اللوبي المسيحي الصهيوني في الولايات المتحدة ولوبي تجار الأسلحة لكي يدفعوا الإدارة الأمريكية لغزو العراق.

ولكن هناك مجموعة خاصة من العراقيين الذين كانوا يعيشون في المهجر بعضهم زعامات لها مكانة ودور تاريخي، وبعضهم كانوا يعيشون على رواتب المخابرات الأمريكية، وبعضهم كانوا معارضين لنظام صدام وقمعه، وبعضهم كانوا أفاقين هاربين من بلادهم ومن العالم العربي لتورطهم في أعمال نهب ونصب وسرقة بنوك، وهكذا استطاع هؤلاء جميعاً أن يغرروا - إذا افترضنا حسن نوايا - بالإدارة الأمريكية أو الأكثر دقة استطاع هؤلاء أن يقدموا معلومات تعطي صورة وردية عن الشعب العراقي المحرر من ظلم وقمع صدام، وإنه سوف يستقبل الجنود الأمريكيين بالورود. ولعل من قبيل خداع النفس الدعائي والإعلامي ما تقوم به أجهزة المخابرات الأمريكية من ترتيب لقاءات للرئيس الأمريكي مع مجموعة من النساء العراقيات المقيمات في الولايات المتحدة، أو مجموعة من الرجال ونحو ذلك وشكرهم وامتنانهم للرئيس الأمريكي على تحريرهم من صدام حسين، ويمكن القول أن هذه أعداد صغيرة تضم أشخاصاً من فرط تورطها مع السياسة الأمريكية وأجهزتها الأمنية لا ترغب في الظهور لأنها مجموعات منتقاة لأهداف معينة، وهذه أساليب معروفة في عمل أجهزة المخابرات. ومن هذا القبيل أولئك الذين خلعوا أحذيتهم وضربوا تمثال صدام في أحد ميادين بغداد، كل هذه مناظر مسرحية، ربما تعّبر عن كراهية النظام، ولكن معظمها مفتعل،ولو افترضنا مصداقيتها فهي تعبر عن قلة مضادة للنظام وهذا يمكن أن يحدث في أي دولة.

ولعل التساؤل الذي يمكن طرحه يدور حول حقيقة أنه بعد أكثر من عام ما تزال المقاومة العراقية مستمرة فيما يسمى بالمثلث السني وفي بغداد العاصمة فضلاً عن بعض الأحداث في البصرة والكوفة والنجف وكربلاء وكذلك في بعض مناطق الأكراد.

بالإضافة للنموذج الذي يمثله مقتدى الصدر والتيار الصدري وما يعتريه من حالات صعود وهبوط أو مقاومة ومهادنة. ولعل معركة النجف الأشرف في أغسطس ٢٠٠٤ ستدخل في سجلات التاريخ العراقي شاهدة بأن قمع صدام لثورة الشيعة عام ١٩٩١ يتكرر ولكن بأيدي الحكومة الشيعية المتحالفة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤.

وهنا نقول: ألا يطرح ذلك الأمر التساؤل حول مصداقية المواقف الأمريكية، ومصداقية رجالهم من العراقيين؟ وألا يطرح ذلك تساؤلاً لدى العقل الأمريكي عن حقيقة المعلومات لدى الأجهزة الأمريكية عن العراق وحقيقة نوايا حكومة الرئيس بوش ومساعديه من اليمين المتطرف عن أسلوبهم في تحرير الشعب العراقي؟

لقد أدت الممارسات والسياسات الأمريكية في العراق منذ احتلالها دوراً هاماً في إذكاء العداء للولايات المتحدة إذ فصلت كافة الموظفين، وقامت بتسريح الجيش، بدعوى ولائه لصدام حسين ونظامه البعثي، ثم تركت الجماهير تعبث في آثار العراق في المتاحف والقصور، وهذه كلها لا تعبر عن الديمقراطية ولا القانون ولا النظام ولا عن فكر متحضر عقلاني. الأكثر من ذلك ما قامت به الإدارة الأمريكية وقواتها لتحرير العراق من قمع أفراد الشعب العراقي وتدمير منازلهم واغتصاب النساء والقيام بغارات متتالية على المدن والأحياء في بغداد والفلوجة والنجف وكربلاء ومدينة الصدر وغيرها من المدن، وهو منهج اتبعته إسرائيل في اعتداءاتها المتكررة على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة حتى إنه يتردد أن من يخطط للعمليات الأمريكية في العراق هم أولئك الإسرائيليون الذين تمرسوا في الاعتداءات في الضفة الغربية وغزة.

وزاد الطين بله عملية تعذيب الأسرى والمسجونين العراقيين التي ركز عليها الإعلام الأمريكي والغربي لفترة ناسياً العملية الأصلية وهي احتلال العراق والسيطرة عليها وهي جريمة أشد بشاعة وأكبر نكراً فكما قال الشاعر العربي:

إن قتل امرئ في غابة جريمة لا تغتفر

وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر

ولاشك أن هذا التشبيه كما ينطبق على شعب فلسطين يمكن أن ينطبق على شعب العراق.

وظهرت اعترافات نشرت في الصحف لضباط أمريكيين كانوا مسئولين عن سجن أبو غريب أشاروا فيها لتلقيهم تعليمات بالتشدد في معاملة المسجونين بكل الوسائل للحصول على الاعترافات بل وألمح بعضهم إلى وجود عناصر إسرائيلية في العراق كانت تقدم خبرتها للكوادر الأمريكية.

ولكن التساؤل هل حققت الولايات المتحدة أهدافها المعلنة في العراق؟ وما هي الوسائل التي اتبعتها؟ وهل تتمشى تلك الوسائل مع الأهداف؟

لاشك أن هذا الأمر يطول بحثه. وقد نشرت الولايات المتحدة عدة تقارير على مواقعها على الإنترنت، وفي نشرات الخارجية الأمريكية، وكذلك في أحاديث المسئولين الأمريكيين ويمكن إيجاز ذلك كله في النقاط التالية:

١. لقد تم إسقاط نظام صدام حسين بكل ما يمثله من ممارسات وسياسات وخاصة ما كان يعبّر عنه ويمثله من عنصر إرهاب ورعب للدول المحيطة به من إيران للكويت لدول الخليج الأخرى. فضلاً عن شعاراته الجوفاء ضد إسرائيل ومواقفه تجاه سوريا ومصر وغيرها.

٢. لقد تم تغيير الجيش العراقي وإسقاط حزب البعث وهما أداتان من أدوات القمع الرهيب ضد الشعب العراقي وفئاته وطوائفه على مدى السنوات الماضية.

٣. لقد جرت إعادة بناء - ولو محدودة - للهياكل الإدارية والإنتاجية وخاصة قطاع الكهرباء والنفط.

٤. كما جرت بعض الانتخابات المحلية وتم إعداد نظام أساسي أو دستور مؤقت وتم نقل السلطة في نهاية يونيو وهناك جدول زمني لانتخابات عام ٢٠٠٥م.

٥. لقد بدأت مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد العراقي في إطار الخصخصة وإصدار عملة جديدة، وتفكيك القطاع العام وبيعه.

ولكن في مقابل ذلك:

١. قامت الولايات المتحدة بأعمال قمع وإرهاب لثلث الشعب العراقي وهم السنة في المثلث السني، ولنصف الشيعة وانتهكت حرمة مدنهم المقدسة، ولبعض التركمان و الأكراد. ومن ثم فهي من الناحية العملية اتبعت ممارسات صدام، في قمعه للشيعة والأكراد، ولكن في الاتجاه المعاكس.

٢. غذّت النزعة الطائفية والعرقية، ومن ثم أطلقت شيطان الطائفية ليس في العراق فحسب بل في المنطقة بأسرها، وخاصة في الخليج، وهذا الشيطان ما زال في بداية انطلاقه ومن الصعب التنبؤ بما سيكون عليه حال المنطقة في غضون خمس سنوات قادمة إذا سعت كل طائفة دينية أو عرقية للعمل في كل دولة، وهناك أنباء عن مخططات تقسيم تتعلق بأكثر من دولة عربية يروج لتقسيمها إلى عدة دول، بهدف أضعاف الجميع وربما تصبح المنطقة العربية أربعين دولة بدلاً من الـ ٢٢ دولة الحالية. وهذه هي السياسة البريطانية التقليدية القائمة على مبدأ « فرق تسد » ولإضعاف القوى المعارضة في كل دولة، فضلاً عن أن هذا التوجه عكس مسيرة التاريخ الداعي إلى توحيد الشعوب والقارات، كما يحدث في أوروبا. بل إن السياسة الأمريكية تغذي ما تسميه الشرق الأوسط الجديد مقابل الشرق الأوسط القديم، كما تطرح الشرق الأوسط الكبير. والشرق الأوسط الجديد The New Middle East يعني في المفهوم الأمريكي بعض الدول الصغيرة الناشئة والتي تسير في إطار الفكر الأمريكي للتغيير والتحديث والإصلاح، مقابل القوى أو الدول الكبيرة والتي تحافظ على قدر ولو معقول من الاستقلالية. وهذا التحرك تتبعه السياسة الأمريكية أيضاً في أوروبا، بتحريض رومانيا وبلغاريا وبولندا وغيرها ضد فرنسا وألمانيا، وطرحت من خلاله شعار أوروبا الجديدة مقابل أوروبا القديمة، وهذه كلها من أفكار اللوبي اليميني المسيطر على السياسة الأمريكية.

٣. نجحت الولايات المتحدة في إتباع سياسة صدام بالانقلاب على أصدقائها ومحاربتهم بدعاوى مختلفة، يتجلى ذلك في مواقف الولايات المتحدة ودعايتها

ضد السعودية ومصر وطبعاً ضد سوريا وهذه الدول الثلاث كانت ركيزة تحرير الكويت ضد غزو صدام عام ١٩٩٠-١٩٩١م، كما كانت ركيزة الحرب الأمريكية في أفغانستان ضد الإرهاب، أضف إلى أنها أو بعضها ساند المواقف الأمريكية ضد غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في السبعينات والثمانينات. وهذا تحليل واقعي للسياسة بعيداً عن تصريحات المسئولين من هذه الدولة أو تلك. وكما هو معروف فإن السياسة الأمريكية سياسة تؤمن بفلسفة الواقعية وتعمل من خلالها .

٤. ترفض الولايات المتحدة وكذلك حليفتها بريطانيا إعطاء دور للأمم المتحدة في العراق، حتى اضطرت لذلك بعدمضي عام على غزوها العراق وتورطها في مستنقعه ولذا سعت للبحث عن وسيلة للخروج من مأزقها الراهن، ولهذا بدأت في إشراك المنظمة الدولية لإعداد الأوضاع في العراق، والبحث عن كارازي عراقي على غرار نظيره الأفغاني، والذي ما تزال سلطته في العاصمة كابول، ولو انسحبت القوات المتحالفة من أفغانستان فإنه من المحتمل أن يسقط في اليوم التالي، وهذا الموقف هو خير ضمان لاستمرار الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، وأيضاً للعراق، وهذا يعكس الهدف الاستراتيجي الحقيقي وهو السيطرة على منابع النفط والمواقع الاستراتيجية لبناء الإمبراطورية الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

المسألة الثانية

القضية الفلسطينية بين الآمال المحبطة والصور المشوهة

عاشت القضية الفلسطينية على مدى أكثر من خمسين عاماً في ظل شعارات قوية تتمسك بالحقوق المشروعة، وبقرارات الأمم المتحدة في اللحظة التي تغير فيها العالم، وأصبح يعتمد على ثلاث ركائز:

الأولى: القوة كفلسفة في السياسة الدولية وخاصة منذ أن طرح المفكر وعالم السياسة الأمريكي هانز مورجانثو نظريته عن الواقعية في السياسة الدولية، وهي الواقعية المستندة للقوة بدلاً من استنادها لمفاهيم الشرعية والقانون.

الثانية: صراع الحرب الباردة، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولقد كان خطاب رئيس الوزراء ونستون تشرشل في البرلمان البريطاني عام ١٩٤٧، غداة انتهاء الحرب، بمثابة إيذان رسمي ببدء هذه المرحلة الجديدة، وإن كان البعض يرجعها للتوسع السوفيتي في أوروبا الشرقية وتغيير نظمها السياسية، وترتب على ذلك كله بروز سياسة الاحتواء التي روج لها الدبلوماسي والمفكر الأمريكي جورج كينان.

الثالثة: حلقة الربط بين الاثنين بالنسبة للقضية الفلسطينية وهي أن إسرائيل سعت لتطبيق الحقائق الجديدة على أرض الواقع، سواء في الاستيطان، أو بناء القوة العسكرية والسياسية، أو في حشد التأييد الدولي، في حين ظل العرب يعيشون حرب البسوس فيما بينهم، وكذلك فعل الفلسطينيون بفصائلهم المختلفة والمتصارعة.

وترتّب على ما سبق، ونتيجة تفاعل معطيات السياسة الدولية، أن كسب العرب على أرض القرارات والطروحات في المؤتمرات الدولية، بينما كسبت إسرائيل ركائز القوة الحقيقية، ففضلاً عما كان يحدث في داخلها، وداخل الأراضي الفلسطينية، حوّلت اهتمامها إلى القوة العظمى المرتقبة وهي الولايات المتحدة، بعد أن لعبت كل من فرنسا

وبريطانيا وألمانيا أدوارهم لتأييد إسرائيل وتقويتها اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً حتى أواخر الستينات من القرن العشرين .

ومع تطور الأحداث في الشرق الأوسط والعالم جاء مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١م، لكي يقدم للفلسطينيين منبراً واقعياً للعمل، ثم مباحثات أوسلو وما انتهت إليه كل هذه التطورات بإنشاء السلطة الفلسطينية لأول مرة في التاريخ على أرض فلسطين، إلا أن مباحثات عرفات - باراك - كلنتون عام ٢٠٠٠ لتحقيق سلام شامل، رغم كل ما توصلت إليه، تم رفضها من الجانب الفلسطيني لأنها لم ترض كل طموحاته وتطلعاته، وأدى ذلك إلى توقفها، وبروز شارون على المسرح السياسي بحزب الليكود المتشدد، والذي يؤمن بفلسفة أرض الميعاد لتشمل كامل الضفة الغربية، التي يطلق عليها يهودا و السامرة، وهي التسميات العبرية لمناطق الضفة، وتراجعت قوة حزب العمل الذي كان يمثل الاعتدال النسبي في الفكر الإسرائيلي، وضعفت جماعات السلام في أحزاب اليسار الإسرائيلي، وهكذا تم ممارسة أبشع صور القمع الإسرائيلي، والاعتداءات والمجازر في جنين ونابلس ورام الله والخليل وغيرها من مدن وقرى الضفة الغربية. ثم انتقلت إسرائيل للعمل لتدمير مراكز الصناعات والورش والقواعد السياسية في غزة. واستمرت في محاصرة عرفات في مقره في رام الله، كما تعرض العرب في داخل إسرائيل لضغوط للتشكيك في ولائهم ولمزيد من التفرقة ضدهم.

وساندت إسرائيل في تصرفاتها هذه خمسة عوامل رئيسة:

الأول: التوجه الإيديولوجي اليميني المتطرف في إسرائيل والنزعة العدوانية والدموية لدى رئيس الوزراء، الذي سبق محاكمته بالنسبة لأحداث مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان عندما كان وزيراً للدفاع، وغير ذلك من أعمال العنف على مدى تاريخه، وهو عنف مبرر من وجهة نظره لبناء الدولة اليهودية وحمايتها، وتحقيق أمنها. ثم أصبح شارون رئيساً للوزراء وصاحب الكلمة الأولى في السياسة الإسرائيلية وجمع حوله أحزاباً أكثر تشدداً منه. ومن ثم أصبح مندفعاً بلا ضابط آخر يحد من حركته، بل إن

الأمر ازداد سوءاً عندما بدأ البعض يتحدث عن أن بديل شارون هو مزيد من التطرف الإسرائيلي.

الثاني: تراجع مواقف السلطة الفلسطينية وعدم وضوح رؤيتها للمتغيرات الدولية والإقليمية، وهو ما أدى بها لإجراء تقديرات خاطئة برفض ما هو ممكن، والإصرار على التمسك بالمبادئ والثوابت والتي هي أشبه بطلب المستحيل، في ضوء السياسة الواقعية الراهنة، وعناصر القوة لدى الأطراف المتصارعة، ومن ثم لم تحقق تقدماً نحو حقوق الشعب الفلسطيني، بل أضاعت ما كانت حصلت عليه في اتفاقات أوسلو وما تلاها، وهو ما دفع بعض المحللين السياسيين للقول بأن ما يهم القيادة الفلسطينية هو البقاء في مواقعها أكثر من اهتمامها بتقديم مخرج أو أمل للشعب الفلسطيني من منظور استراتيجي بعيد المدى.

الثالث: بروز اليمين المسيحي الصهيوني في السياسة الأمريكية وعزز من هذا البروز مفاهيم صراع الحضارات التي روج لها المفكر الأمريكي صامويل هنتنجتون ورجال دين مسيحيون في أمريكا وأوروبا، بل وسياسيون في أوروبا أيضاً، أخذوا يرددون مفاهيم وأفكار سلبية ضد الإسلام والمسلمين، وزادت هذه الموجة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة.

الرابع: ضآلة الفكر السياسي وسيطرة النظرة الضيقة على ما أطلق عليه جماعات الإسلام السياسي، سواء في الأراضي المحتلة أو خارجها، وصورت لنفسها أن العمليات الاستشهادية يمكن أن تحرر الأرض، وأن تعيد الحقوق المسلوبة إلى أصحابها وأن تقضي على الدولة الإسرائيلية، أو على الأقل تحصرها في حدودها القديمة. وما حدث هو العكس تماماً فقد ساعدت الأعمال الاستشهادية في إثارة الرأي العام الإسرائيلي ليحتشد خلف الليكود وأدت إلى مزيد من الإضعاف للقوى المعتدلة نسبياً في إسرائيل، كما أدت إلى ثورة الرأي العام العالمي ضد الفلسطينيين، الذين عاد إليهم الوصف القديم بأنهم جماعات إرهابية، وأعادت الدعاية الإسرائيلية

للذاكرة الاعتداءات الفلسطينية في ميونيخ ضد مشاركي الدورة الأولمبية، وأحداث خطف الطائرات عام ١٩٧٠ وغيرها. وساعدها على ذلك بروز موجة مقاومة الإرهاب على المستوى العالمي. ولم تدرك تلك الجماعات الفلسطينية ولا جماعات الإسلام السياسي حقيقتين هامتين:

أولهما: إن الإسلام عندما بدأ في مكة لم يتذرع بالعنف ولا بالاستشهاد، بل العكس كان صحيحاً تذرع بالصبر والإيمان، وكان بلال بن رباح، وعمّار بن ياسر وغيرهما، يعذبون ولم يقوموا بعمل استشهادي ضد معذبيهم لإدراكهم الواعي أن رد فعل الضعيف يختلف عن وضع القوي، ولم ينصحهم النبي عليه الصلاة والسلام بذلك بخلاف قادة المسلمين المتشددين اليوم الذين يحرضون على الأعمال الاستشهادية، كما لم يفعل باقي المسلمين في عهد النبي عليه الصلاة والسلام سوى الدعوة للإسلام من خلال النقاش والحوار ومحاولة كسب المزيد من الأعوان والأنصار للدين الجديد بالحكمة والموعظة الحسنة.

ثانيهما: إن تحرير الأوطان يختلف في حالة الاستعمار التقليدي عنه في حالة الاستعمار الاستيطاني القائم على العقيدة، والمستند إلى أساطير دينية وتاريخية. فكل من الطرفين المتنازعين لا يؤمن إلا بالقضاء على الآخر أو إخضاعه، فهو لا يؤمن بفلسفة الكسب المتبادل أو المصلحة المتبادلة Win Win Game وإنما بالنظرية الصفرية في اللعبة السياسية Zero-Sum Game.

وترتب على ذلك كله أيضاً، ليس استعداء العالم ضد الفلسطينيين وتراجعه عن تأييدهم، ماعدا التأييدات الشفوية لإرضاء الضمير أو لمداراة الآخرين كنوع من التكتيك الدعائي السياسي، وإنما أيضاً تراجع وضع العرب والمسلمين في أوروبا وأمريكا، فأصبحت الجماعات الخيرية العديدة توصم بأنها

جماعات إرهابية، وحوصرت في نشاطها وفي تمويلها وفي أعضائها، وامتد ذلك كله إلى جميع المسلمين والعرب مع درجات متفاوتة من الضغوط وسوء المعاملة من دولة لأخرى.

وهكذا حققت جماعات الإسلام السياسي أكبر هدف لصالح إسرائيل وأنصارها، بإضعاف التجمعات العربية والإسلامية في أوروبا وأمريكا، وهي التي كان من الممكن أن تساعدهم في المدى البعيد، لو أتقنت قواعد اللعبة السياسية والانتخابية في تلك الدول. وتحولت جماعات الإسلام السياسي هذه لتفتح على نفسها وعلى الدول الإسلامية، معارك شكلية وهامشية، مثل تلك المتعلقة بالحجاب واللحى والخطب المتشددة في مساجد أوروبا، التي تعبر عن العداء للكفرة وأنصار الصليب واليهود وغير ذلك، من مفردات خطاب ديني لا يعبر عن روح العصر، ولا عن جوهر الإسلام، وإنما يعبر عن تفسير ضيق لمفاهيم إسلامية ارتبطت بتاريخ معين في مناطق جغرافية معينة. أي أن تلك الجماعات فقدت البعدين التاريخي والجغرافي فضلاً عن الحس السياسي في سلوكها وفي خطابها.

الخامس: تزايد ضعف الدول العربية ومحدودية الفكر الاستراتيجي لديها. فمن المفترض أن الدول العربية لديها أكبر مخزون للطاقة على مستوى العالم، وهذه سلعة استراتيجية هامة تم إفراغها من دورها. كما أن لديها فوائض أموال ضخمة في البنوك العالمية وخاصة الأمريكية والأوروبية أصبحت حركتها محدودة للقيود التي فرضت عليها تحت دعاوى متنوعة، كما تم تدمير الصناعات العسكرية الهامة في عدد من الدول العربية، ولعل النموذج الأكثر وضوحاً، هو ما حدث في العراق، ومحاصرة تلك الصناعات في دول أخرى. ومع أن العالم أتجه للتوحد، فإن العرب حرصوا على التمسك بالقطرية والمحلية، وهكذا ارتبط ذلك

كله بالنظم الفردية التي رفضت مشاركة الجماهير، وبعضها أقام ديمقراطيات شكلية، ومن ثم أصبح العرب خارج التاريخ اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وحضارياً، وأصبح قادتهم موضع اتهام بالعجز والتقصير أمام شعوبهم والعالم.

أمام كل هذه العوامل التي لعبت دورها لصالح إبراز إسرائيل وتصويرها كدولة متقدمة تكنولوجياً، متطورة ديمقراطياً، وهي في نفس الوقت صوَّرت نفسها بأنها تواجه أعداء متخلفين حضارياً، يفكرون في قتل أنفسهم، ومن ثم فإنهم يعبّرون بذلك ليس فقط عن كراهيتهم لإسرائيل، والعالم الغربي وحضارته، بل حتى عن كرههم لأنفسهم، ومن ثم فلا ينبغي الاكتراث بهم بل من الضروري محاصرتهم وضربهم بعنف وقوة، فهذه هي اللغة التي يفهمونها، ولا مانع من حين لآخر من طرح مبادرات لإشغال الوقت وإلهائهم. كما يعطى الأطفال لعبة يتنازعون ويتصارعون عليها، حتى يحين وقت استردادها منهم جميعاً. وفي هذا الإطار كله طرح العالم خطة اللجنة الرباعية، ثم جاء شارون ليرفضها، ويقيم جداراً أمنياً فاصلاً، ثم يقدم خطته للفصل بين الإسرائيليين المسالمين والفلسطينيين الإرهابيين في غزة، ثم دعوته لضرورة القضاء على الإرهاب باستهداف قياداته واغتيالهم. وتمشى ذلك مع الفكر الأمريكي الذي قدم الغطاء المعنوي والقانوني لتصرفات إسرائيل، وأيدها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وأكد مراراً على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ضد الإرهاب، ولتحقيق الأمن لشعبها.

ومع استمرار عجز الفلسطينيين، واستمرار عجز الدول العربية، تصاعدت الضغوط ضدهم، فدائماً العجز من طرف يدفع الأطراف القوية لاستخدام مزيد من القوة، وتحول رئيس الوزراء شارون إلى داعية سلام ورجل شجاع، وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. وزادت شعبيته في إسرائيل وأصبح موضع ترحيب في دول عديدة، بينما ياسر عرفات الذي أصبح محاصراً، فانه يوصف بأنه خيب آمال شعبه - على حد تعبير الرئيس بوش. ومن هنا فليس غريباً أن يقدم بوش خطاب ضمانات لرئيس الوزراء شارون، اعتبر بمثابة وعد بلفور الثاني، لأنه أنكر حق العودة

للاجئين، وطالب بالاعتراف بالواقع على الأرض أي المستعمرات، ثم أضاف لذلك بعد لقائه مع الملك عبدالله ملك المملكة الأردنية الهاشمية أن تاريخ ٢٠٠٥م كتاريخ مستهدف لإقامة دولة فلسطينية يعد تاريخاً غير واقعي لأن الأحداث تجاوزته، وذلك بسبب العنف. هذه التراجعات من وجهة النظر العربية، وربما العالمية، ليست تراجعات من وجهة النظر الأمريكية أو الإسرائيلية، وإنما تتمشى مع فلسفة الواقعية السياسية ومبدأ القوة في العلاقات الدولية، ولإرضاء الرأي العام العالمي والعربي، فلا مانع من إعطائهم بعض التوضيحات أو التطمينات تمشياً مع مبدأين مشهورين في ممارسات السياسة الدولية وهما:

الأول: مبدأ التراجع خطوة من أجل التقدم خطوتين Two-Steps Forward and One Step Backward.

الثاني: مبدأ الغموض والالتباس، ففي حالة الانتقال من موقف واضح إلى آخر مختلف عنه تماماً، فلا بد من المرور بحالة انتقالية يمكن أن تسمى Hazy Ambivalent Ambiguity حيث يقول المسئول الشيء ونقيضه، ويغيره ويعدل فيه وهو في حقيقة الأمر يستهدف إحداث إرباك للخصم، وتشويش على فكره، وإحداث صراع داخلي لديه، لكسب الوقت، وإضعافه فكرياً، وخلخلة مبادئه للوصول للحالة الجديدة. وهذا هو نفس ما فعله الرئيس بوش بالنسبة لحق العودة، بأن يفسره بأنه يعني العودة للدولة الفلسطينية، ثم بالنسبة للدولة الفلسطينية أن التاريخ المستهدف ٢٠٠٥م غير واقعي وبالنسبة لخارطة الطريق أنه مستمسك بها وأن خطة شارون أفضل تطبيق عملي لها، وبالنسبة لرؤيته بإقامة دولتين فهو متمسك بها، ولكن على الفلسطينيين إصلاح أمورهم والتخلي عن الإرهاب وهكذا كل تقدم يتم التراجع عنه أو توضع له شروط تنفيه عملياً.

المسألة الثالثة

الإصلاح في الشرق الأوسط

اعتمد الفكر الأمريكي في طرحه قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط على بعض الشواهد:

الشاهد الأول: وجود ١٩ شخصاً قاموا بتفجيرات نيويورك منهم ١٥ شخصاً من المملكة العربية السعودية.

الشاهد الثاني: إن قائد تنظيم القاعدة أسامة بن لادن سعودي الجنسية.

الشاهد الثالث: إن كثيراً من الجمعيات الخيرية السعودية خاصة والخليجية عامة هي التي تموّل الجماعات الإرهابية - على حد وصفه إياها .

الشاهد الرابع: رفض بعض الدول العربية الانفتاح على إسرائيل.

الشاهد الخامس: إن الطروحات العربية للسلام مع إسرائيل هي طروحات شكلية، وليست لها آليات عملية للتنفيذ ولعل نموذج ذلك هو خطة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢.

الشاهد السادس: إن الدول العربية هي التي تموّل الحركات الإسلامية في فلسطين وهي التي تقوم بأعمال إرهاب وعنف.

الشاهد السابع: يرتبط بالمناهج الدراسية وخاصة تلك المتعلقة بالتاريخ والثقافة العربية والإسلامية فهي تغذّي أفكار رفض الآخر وكراهيته والتطرف والجمود والعداء.

الشاهد الثامن: يتصل برفض كثير الدول العربية أو استعصائها على التطور الديمقراطي الذي شهدته مناطق عديدة في العالم منذ أواخر القرن العشرين.

وبناء على ذلك كله فإنه من الضروري من وجهة النظر الأمريكية القيام بحملة واسعة النطاق وعلى مستويات متعددة لإحداث هذا التغيير الجوهري لصالح الشعوب العربية أولاً، ولتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم ثانياً، ولبناء شرق أوسط

جديد يتعايش فيه الجميع ثالثاً.

ولتحقيق هذا الهدف فلا بد من الخطوات التالية:

الأولى: تغيير عدد من المناهج الدراسية العربية لتحذف منها الأفكار التي تتعارض مع مبادئ السلام وحقوق الإنسان والحوار مع الآخر.

ورغم أن هذه من الأمور المنطقية، لأن هذه المبادئ هي متضمنة في الفكر الإسلامي، إلا أن طرحها من قبل الغرب وخاصة من قبل الولايات المتحدة في هذه المرحلة بالذات، يعد أمراً يثير الشكوك والتساؤلات.

الثانية: تغيير النطاق الجغرافي للشرق الأوسط ليصبح الشرق الأوسط الكبير أو العظيم Greater Middle East بحيث يضم أطراف العالم العربي، وتوسيع مساحته حتى يمكن تذويب الهوية العربية في هذا الإطار الأوسع من ناحية، وإثارة الخلافات بين دول المنطقة الجديدة لأن بينها قضايا سياسية وأمنية خلافية كثيرة، إثارة النزاعات العرقية والطائفية في هذا النطاق الأوسع، وهكذا تهيئ الأرضية لتطبيع غير مباشر بين العرب والإسرائيليين، وفي نفس الوقت إمكانية تذويب القضية الفلسطينية من خلال تذويب عناصرها وهي الشعب والأرض والدولة بالاستمرار في الطرح نظريا ونفيه أو إلغائه عملياً على نحو ما أشرنا في البند السابق.

هذا التصور الأمريكي يمكن الاستدلال عليه من خلال عدة وثائق وتصريحات منها الوثيقة الرئيسة الخاصة باستراتيجية الأمن الأمريكي الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢م، ووثائق استراتيجية مقاومة الإرهاب، وتقارير الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي، وتصريحات قائد حلف الأطلنطي في بوخارست في أكتوبر ٢٠٠٣م وما تلا ذلك من بيانات وتصريحات من الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول ثم المشروعات والمبادرات المنسوبة لفرنسا وألمانيا وغيرها.

والواقع أن الدعوة لإصلاح العالم العربي هي دعوة تعكس الاحتياجات الحقيقية للمنطقة، كما تعكس الحالة السياسية والاقتصادية المتردية، خاصة فيما يتعلق بمبادئ المشاركة السياسية، وتناوب السلطة، ووضع المرأة، وشفافية الانتخابات

ونزاهتها، وباختصار فإنه يسود في المنطقة حالة من الاستبداد السياسي والاقتصادي، إذ تسيطر على الاقتصاد في كثير من الدول العربية نخب حاكمة صغيرة أو نخب من رجال الأعمال والصناعات والتجار. ولذلك لا عجب أن تكون نسبة البطالة تتراوح ما بين ٢٠-٣٠٪ في المنطقة العربية، وتواجه بعض الدول النفطية عجزاً في ميزانياتها، رغم عوائد النفط الضخمة وتظهر بها دعوات للتقشف وترشيد الإنفاق، أما الدول غير النفطية فأوضاعها أكثر سوءاً من الناحية الاقتصادية ومن ناحية التنمية البشرية.

وقد اعتمدت عدة دعوات للإصلاح على تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي صدر منها حتى الآن تقريران اتسما بثلاثة أمور:

الأول: النقد الشديد - والمبرر أحياناً - للأوضاع العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.

الثاني: الطابع النظري أو شبه الأكاديمي لتلك التقارير بدلاً من تركيزها على فكر سياسي محدد أو برنامج سياسي للإصلاح.

الثالث: إن معدّي تلك التقارير يمثلون قطاعاً محدوداً من النخبة المثقفة، فليس لهم قاعدة جماهيرية ، كما أنه ليس لهم قاعدة سياسية، وقد جاء فكرهم مثالياً، نخبوياً، نظرياً وانتقادياً.

ولذلك لقى هذا الطرح رد فعلي سلبي من عدد من الدول العربية، بينما أشادت به الدول الغربية، والولايات المتحدة، واستخدمته كذريعة ومبرر يعزّز دعوتها لإصلاح العالم العربي.

ولكن بإلقاء نظرة من زاوية أخرى على الفكر الأمريكي بالنسبة للدعوة للإصلاح نجد الآتي:

١. إن مفهوم الإصلاح لا يمكن إلا أن ينطلق من ركائز محلية ووطنية. وهذا كان يقتضي من السياسة الأمريكية أن تطّور من مناهج تعاملهما مع الدول العربية بالقضاء على مبررات الديكتاتورية، ومساندة القضايا السياسية العادلة مثل قضية فلسطين.

٢. إن دعوة الولايات المتحدة لبناء نموذج ديمقراطي في العراق واجهت تحديات ضخمة، وذات طبيعة جوهرية، فقد تمسكت أمريكا باستمرار احتلالها لهذه الدولة، وأطلقت النزعات الطائفية والعرقية من مكامنها، وأجلّت تطبيق المبدأ الحقيقي للديمقراطية، وهو الانتخابات الحرة بعيداً عن الطائفية، ورفضت الاعتراف بالسلطة المنتخبة في فلسطين، رغم كل ما عليها من تحفظات، إلا أنها منتخبة ديمقراطياً، ولم تساعد في كبح جماح إسرائيل بما يسمح بإجراء انتخابات حرة جديدة في الأراضي المحتلة. وفي نفس الوقت تطالب السلطة الفلسطينية بإصلاح أوضاعها وبتحقيق الأمن في الأراضي الفلسطينية لمصلحة إسرائيل.

٣. أضف لما سبق أن التاريخ الأمريكي، في التعامل مع دول الشرق الأوسط، وغيره من مناطق العالم، هو الارتياح للتعامل مع النظم الديكتاتورية وحكم الفرد، أو النخبة المحدودة، ومن ثم فإن هناك انعدام مصداقية تقليدياً تجاه الطروحات الأمريكية نابع من الخبرة التاريخية.

٤. إن الدعوة الأمريكية للإصلاح اقترنت بالهجوم ضد الإسلام والثقافة العربية، ومن ثم توحدت الشعوب والحكومات ضد المواقف الأمريكية دفاعاً عن عقيدتها، ودفاعاً عن مصالحها في نفس الوقت.

٥. إن الدعوة الأمريكية لحرية الإعلام وانتقاد التعذيب في السجون العربية أو انتهاك حقوق الإنسان، واجهت نقاط الضعف التقليدية بسلوك قوات الاحتلال الأمريكي في العراق تجاه قناة الجزيرة أو سجن أبو غريب أو غيرها، من هنا فإن الطروحات الأمريكية للإصلاح في العالم العربي تواجه تساؤلاً رئيسياً إن لم نقل تحدياً جوهرياً.

تلك هي أبرز قضايا الشرق الأوسط في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة وكيف تتعامل معها الولايات المتحدة بما يعكس حقيقتين:

الأولى: سياسة العصا الغليظة في التعامل مع المنطقة.

الثانية: قصر النظر عن إدراك طبيعة وخصائص المنطقة السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولذلك ظهر ما يسمى بعدم فهم أو سوء فهم الفكر الأمريكي، وما يسمى بكراهية الولايات المتحدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهر ما يعرف بالمعايير المزدوجة الأمريكية تجاه القضايا العربية.

والواقع أن الولايات المتحدة عليها أن تغيّر من سياساتها، لكي تكون أكثر مصداقية في طروحاتها. أما الدول العربية فإن سياساتها ومواقفها تثير العديد من التساؤلات لأنها على حد تعبير بعض المفكرين العرب ما تزال تعيش مرحلة البداوة السياسية، والبدائية السلوكية، والبطريركية القبلية ولا شك أن مفهوم البطريركية في بناء الدول وحقوق المواطن تعد قضية أخرى لا مجال للحديث عنها في هذا المقام .

الفصل الثامن

الفكر الأمريكي والدروس الاستراتيجية والسياسية والعسكرية المستفادة من حرب العراق

نعتمد في دراستنا في هذا الفصل على عرض وتحليل لفكر أحد الخبراء الاستراتيجيين الهامين في الولايات المتحدة والمتخصصين في الشرق الأوسط وهو البروفسور انطوني كوردزمان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة وهو مركز وثيق الصلة بأجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة.

وقد عرض لهذا الفكر في ندوة نظمها مركز البحرين للدراسات والبحوث في المنامة يوم ٢٠٠٣/١١/١١م وحضرها حشد كبير من القيادات العسكرية والسياسية والبرلمانية والإعلامية والدبلوماسيين العرب والأجانب. كما عرض لذلك في كتابه عن العراق بنفس العنوان وأيضاً في دراسة نشرت لاحقاً بعنوان «الدروس المستفادة من مرحلة ما بعد الصراع في العراق وأفغانستان».

أولاً: أهم ما دار في الندوة ومداولاتها

تحدث في بداية الندوة الدكتور محمد بن جاسم الغتم رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث حيث أوضح أن موضوع الحرب على العراق هي أهم حدث سياسي في الشرق الأوسط خلال هذه السنة وأن تواتر الأحداث قبل وأثناء وبعد الحرب يثير العديد من الأسئلة التي لا تجد إجابات شافية ومن ذلك:

١. هل كانت الولايات المتحدة على صواب في تعبئة وتوجيه هذه الحملة العسكرية الكبيرة ضد العراق؟

٢. هل تسرعت الولايات المتحدة في هذه الحرب دون وضع خطط واضحة «لعراق ما بعد صدام»؟

٣. من المستفيد الأكبر من هذه الحرب ومن احتلال العراق؟

٤. ما الذي يجري حقيقة اليوم في العراق؟ ومن هم اللاعبون الحقيقيون؟ وإلى متى ستستمر حالة عدم الاستقرار؟ وإلى أين يتجه العراق؟
٥. ما تأثير ما حدث في العراق على الشرق الأوسط؟ هل تسير المنطقة نحو مزيد من المتاعب والفوضى، أم أنها ستنعم بالاستقرار والازدهار والرخاء في المستقبل؟
٦. هل السياسة الحالية للولايات المتحدة في المنطقة صحيحة، أم أنها تحتاج إلى تغيير جذري؟
٧. ما موقف شعوب هذه المنطقة؟ هل تراعي الإدارة الأمريكية وجهات نظر الشعوب من سياستها في الشرق الأوسط؟
٨. إلى أين نحن سائرون؟ وماذا بعد؟
٩. هل يمكن القول بأن أحد الدروس الاستراتيجية المستفادة هي أن المشكلة الفلسطينية السبب الحقيقي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بما في ذلك العراق؟

وأنهى الدكتور الغتم كلمته بطرح ثلاث نقاط اعتبرها بمثابة الدروس المستفادة من هذه الحرب وهي:

الأولى: إن الديكتاتورية دائماً تجلب المآسي ليس فقط للبلدان التي تحكم فيها بل للعالم على نطاق أوسع. ولعل حالة الدكتاتورية العراقية مثال حي على ذلك، بالرغم من أنها ليست الوحيدة في تاريخ المنطقة والعالم.

الثانية: إن الديمقراطية تجربة لا يمكن أن تكون إلا ذات جذور ومنبت محلي، بمعنى أنها ليست ثوباً مستورداً يمكن ارتداؤه بسهولة، بل ينبغي تفصيلها لتناسب التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لكل مجتمع. وغني عن القول بأن هناك ملامح عالمية للديمقراطية، ولكن هناك أيضاً تطبيقات وممارسات محلية. وينسحب ذلك على أوروبا وأمريكا وآسيا والشرق الأوسط، علماً بأن الديمقراطية تفقد مصداقيتها عندما تستورد بواسطة دبابات تابعة لقوى أجنبية.

الثالثة: لقد علمنا التاريخ بأن هناك ثغرة بين المثاليات والتطبيقات، وبين الشعارات والأمر الواقع، وبين النوايا المعلنة والأجندات الخفية والمصالح الحيوية والمعايير المزدوجة.

تحدث البروفسور كوردزمان وكان من بين ما ذكره:

❖ إنه من المهم ليس التفكير في الماضي والعيش فيه وإنما التفكير في المستقبل وتطوراته ، وإن هذا ما تفعله فرنسا وألمانيا الآن رغم معارضتهما للحرب الأمريكية ضد العراق. واستدرك مشيراً للمثل القائل « من ينسون الماضي يكررونه » وقال إنه يود أن يضيف إلى ذلك « ومن يتذكرونه يعيشون فيه طويلاً» ومن هنا أهمية التفكير في المستقبل.

❖ إن الولايات المتحدة قامت بإعداد جيد للحرب ولكن إعدادها لحفظ الأمن وصنع السلام وبناء الدولة لم يكن على نفس المستوى.

❖ شكك في جدوى ومصداقية وإمكانيات الأمم المتحدة في عمليات بناء الدولة سواء في كوسوفو أو أفغانستان أو حتى كمبوديا.

❖ أشار إلى أن الولايات المتحدة في كوسوفو أو حتى أفغانستان لم تف بوعودها الاقتصادية رغم أنها أكثر الدول في تقديم المساعدات وانتقد مواقف الدول الأخرى دون ذكرها بالاسم قائلاً هناك فارق بين التعهدات بالمساعدات Pledges وهي سهلة وبين تقديم المساعدات ذاتها والإنفاق على المشروعات Spending. واستطرد بأن وضع العراق مختلف عن هاتين الدولتين - كوسوفو - أفغانستان، فكوسوفو في البوابة الخلفية لأوربا والتي عليها الاضطلاع بمسئولياتها، أما أفغانستان فهي بعيدة وتأثيرها - ما عدا حالة الإرهاب - الدولي محدود، ولكن العراق سكانه حوالي ٢٥-٢٦ مليون نسمة، وله موقع استراتيجي هام، وبه إمكانيات نفطية هائلة واحتياطي نفطي كبير ولذلك فلا مجال للفشل الأمريكي. وأضاف أن العراق لم تعد دولة غنية فقد تعرضت للدمار والخراب على مدى ٣٥ عاماً بسبب الحروب والديكتاتورية وبذلك أصبحت دولة مدينة والدول الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي لابد

أن تساعدها بإلغاء الديون وتقديم المساعدات.

- ❖ وصف أعمال العنف والمقاومة الحالية بأنها قتال من الدرجة المنخفضة fighting at low intensity ويقوم بـ٩٠٪ منه أنصار النظام العراقي السابق وليس صحيحاً اتهامات القاعدة وأنصارها بأنهم وراء ذلك لأن هذا يعطيها أكبر من قدرها وإمكانياتها، وليس صحيحاً تدخل العرب الآخرين فعددهم محدود ولم يقبض سوى على أشخاص قليلين ومن ثم التسلل من دول الجوار محدود.
- ❖ إن الذي تقوم به القوات الأمريكية حالياً هو إعادة تنظيم أسلوب العمليات من حرب بالغة التقدم والتعقيد من خلال التكنولوجيا والطيران والصواريخ إلى حرب برية بقوات صغيرة ومحدودة تواجه حرب عصابات أو متمردين.
- ❖ إنه من الضروري نقل السيادة للعراقيين في أسرع وقت وحفزهم على بناء دولتهم والقيام بمسئولياتهم وأن الولايات المتحدة أو غيرها من الدول يمكنها المساعدة ولكن لا يمكنها العمل بدلاً من العراقيين.
- ❖ إن الدول والنظم تنجح أو تفشل في بناء ذاتها ليس بسبب جيرانها وإنما بوجود أو عدم وجود الإرادة لدى شعوبها ، ولذلك فمن الضروري عدم تصدير المشاكل وإلقاء المسئوليات على القوى الخارجية سواء دولية أو إقليمية.
- ❖ الإرهاب ليس سببه حل أو عدم حل مشكلة فلسطين. فالإرهاب الذي حدث في مصر في التسعينات لا علاقة لفلسطين به، وكذلك الإرهاب الجاري منذ فترة في الجزائر أو في السعودية وفي غيرها من الدول. وإنما مرجعه مشاكل اقتصادية واجتماعية وقضايا الشباب والبطالة والسياسة وهذا كله يقتضي إصلاح النظم في تلك الدول، ومن هنا كانت دعوة الولايات المتحدة للإصلاح والديمقراطية والتي ينبغي أن تقوم بها هذه الدول ذاتها ، وأمريكا يمكنها المساعدة ولكن لا يمكنها القيام بالعمل نيابة عن الآخرين.
- ❖ إن الذي يصنع السياسة في الدولة هو المؤسسات الرسمية ولكن الرأي العام يعبر عن مواقف إلا أنه لا يصنع السياسة ولا يتخذ القرارات.

❖ إن الشعب الفلسطيني عانى كثيراً وأن توقف مسيرة السلام تقع مسئوليته على الأطراف الثلاثة الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي. أمريكا تساعد ولكنها لا تستطيع حل المشاكل.

❖ إنه لا يوافق على نظرية المؤامرة في الشرق الأوسط ولو كانت هناك مؤامرة فإنها سوف تسعى لجعل الدول في المنطقة تهمل قضايا الشباب، وتخرب اقتصادها، وتضطهد مواطنيها والدول تقوم بذلك بالفعل، فالغرب ليس في حاجة لمؤامرة.

❖ إنه لا يوافق على فكرة منسوبة لكيسنجر في تصريح له عام ١٩٧٤ إثر ارتفاع أسعار البترول بأنه من الضروري منع الدول العربية من استخدامه لتهديد أمن واستقرار اقتصاد الدول المتقدمة ، ومن ثم القول بأن البترول هو أهم عامل في الحرب الأمريكية على العراق، وأضاف أن الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط تضطلع بدورها في تسويق النفط ، وأن الدول التي تنتجه تحتاج لتصديره فالمصلحة مشتركة بين جميع الأطراف ولا تخص طرفاً واحداً.

والواقع أن حديث البروفسور كوردزمان مبني على أحدث مؤلفاته بعنوان: «حرب العراق: الاستراتيجية – التكتيك والدروس العسكرية» صادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن العاصمة عام ٢٠٠٣. ولهذا فإنه تعميماً للفائدة نعرض خلاصة لهذا الكتاب من زاوية ما يراه المؤلف دروساً مستفادة باعتباره نموذجاً من نماذج الفكر الاستراتيجي الأمريكي ثم نقدم تعليقاً عليه.

ثانياً: خلاصة كتاب كوردزمان عن الحرب في العراق

تتمثل أبرز الدروس والعبر المستفادة من الاستراتيجية والتكتيك بل والتخطيط للحروب كما أوضحها المؤلف فيما يلي:

الأولى: الخطأ التقليدي الذي يقع فيه كثير من العاملين في هذا الحقل وبخاصة في المنطقة العربية بأن يقيسوا الحروب القادمة في ضوء الحروب السابقة فصدام حسين توقع أن تكون حرب ٢٠٠٣ على غرار حرب ١٩٩١ بأن تكون حركة القوات البرية تالية لعمليات القصف الجوي والعكس هو الذي حدث

بدأ تحرك القوات البحرية قبل ذلك من خلال إرسال قوات خاصة كبيرة إلى غرب العراق ثم عبر الحدود الكويتية واتسمت الخطة بالمرونة والتكيف المستمر وهكذا سمح للقادة الميدانيين بتغيير الخطط باستمرار والاستفادة من أية فرص تسنح لهم، وباختصار فإن الاستفادة من دروس الحروب السابقة شيء وتكرار أساليب الحروب وخططها شيء آخر.

الثانية: تتعلق بتحليل واستخلاص العبر من المواقع ولذلك تم تكوين فريق خاص بهذا أثناء إدارة العمليات ولم يكن عمل هذا الفريق قاصراً على اقتراح تعديلات وفقاً لتطور القتال الميداني بل استخلاص العبر والدروس المستفادة ووضع ذلك موضع التطبيق في الوقت المناسب وبلا تأخير.

الثالثة: ما يتم التركيز عليه من قبل العسكريين دائماً وهي ما يمكن أن نسميه الأهميات الأربع أي السرعة، العمل المشترك، المعلومات الاستخباراتية والدقة .Speed, Joint action, Intelligence, Precision

الرابعة: ما يسمى بالزيادة الكاسحة عن الندية بدلاً من الزيادة الكاسحة للقوة rmatching power instead of overwhelming forces وتعني ليس مجرد زيادة عدد القوات في مواجهة بـ٣-١ مثلاً بل زيادة الندية matching في القدرات والإمكانيات المتقدمة واستخدام القوات بطرق مبتكرة وبأساليب غير متوقعة.

ويعترف المؤلف بأنه رغم الكم الهائل للمعلومات فإن هناك معلومات كثيرة ناقصة عن حجم الخسائر ودور كل نوع من القوات وتفاصيل عمليات الاشتباك ونحو ذلك، وأيضاً عن خطط العراق الدفاعية وخطط الخداع وغيرها ولاشك أن هذا يحتاج لوقت لكي يتم الكشف عن هذه المعلومات.

وبالنسبة للجانب العراقي يتضح مايلي:

١- سوء استخدام القوات في الحرب فلم تكن هناك خطط متماسكة ومعدة للحرب.

٢- الإخفاق في القيادة وعدم استخدامها أية أسلحة فعَّالة مثل الصواريخ

والأسلحة البيولوجية والكيماوية. ولعل ذلك مرجعة عدة تصورات خاطئة مثل أن مناقشات الأمم المتحدة يمكن أن تحول دون الغزو، أو موقف تركيا بعدم السماح للولايات المتحدة بتحديث قواعدها، أو إمكانية تعبئة الجيش الشعبي وضعف تقدير إمكانيات الأسلحة الفتّاكة لدى الحلفاء.

الخامسة: إن النصر العسكري لا يعني تحقق النصر السياسي أو النصر الاستراتيجي الشامل. فالنصر العسكري دائماً هو مقدمة إلى نضال أكثر أهمية من أجل كسب السلام. وإنه سواء في حرب أفغانستان أو العراق لم تكن النهاية نظيفة تماماً ومن ثم فكانت هناك ثلاثة أمور: عدم استسلام أي من قادة النظام العراقي عندما أعلن الرئيس بوش في أول مايو ٢٠٠٣ انتهاء القتال. كما أن حفظ السلام وبناء الدولة بدأ أثناء القتال ولم تكن الاستعدادات جاهزة. فالقوات العراقية استسلم معظمها وليس جميعها، والأسلحة والذخائر أصبحت مبعثرة في طول البلاد وعرضها، وكوادر البعث مبثوثة في صفوف الشعب الذي كان بدوره ممزقاً على أساس خطوط طائفية سنة وشيعة ، وعرقية عرب وأكراد وتركمان وقبلية ونحو ذلك. وهذا أدى إلى إحداث أعمال النهب والسلب الضخمة وسادت حالة من الفوضى.

السادسة: تتعلق بالمناقشات الكثيرة حول ثلاث قضايا هي: مبدأ باول، مبدأ رامسفيلد والمنهج الجديد في الحرب ، ويستدرك بأن كثيراً من المعلومات حول هذه القضايا مازالت في الصندوق الأسود، رغم ما تناثر من معلومات حولها في أجهزة الإعلام. ويشير إلى ما يسمى بهوة الأجيال في القوات الأمريكية وأثر ذلك في التخطيط والاستراتيجية وأساليب القتال ، رغم إنه ليس من الضروري التركيز على ذلك أكثر من اللازم، وكذلك من النادر الإشارة للنقاش بأنه كان بين مدنيين وعسكريين نظراً للتداخل في الآراء ووجهات النظر. ويقتبس المؤلف فقرات عدة من أحاديث وتصريحات رامسفيلد والتي يرد فيها على دور الأمم المتحدة

والمناقشات السياسية كما يسرد المبادئ العسكرية للحروب ويفنّد ما ساد من نقاش عام حول وجود ما يسمى مبدأ باول ضد مبدأ رامسفيلد ، ويوضح أنها لم تكن إلا نقاشات عامة لا تأثير لها على الحرب وخططها، وأن هدفها فقط هو تحويل الانتباه عن الخطط الحقيقية أي أنها في إطار خطط الخداع والتشويش وبتعبيره "Red Herring".

السابعة: تتصل بأهمية المبادئ الأساسية في الحروب مثل ضرورة التدريب المستمر، الاستعداد الدائم، الروح المعنوية، الابتكار والمبادرة، الكفاءة العالية، القدرة على المواءمة ومرونة الخطط، أهمية القوات الجوية، القدرات القتالية الليلية، أجهزة الرادار والاستطلاع الجوي وضرورة المحافظة على الاستمرارية Sustainability، وكذلك أسلوب الصدمة والترويع في العمل العسكري.

يحلل المؤلف في عدة فصول سير العمليات العسكرية وأنواع الأسلحة وأهمية كل منها بالنسبة للقوات الأمريكية والبريطانية ومدى الخسائر التي أحدثتها ، وعناصر القوة والضعف في الطائرات المقاتلة وطائرات الأباتشي ، ودور الأنواع المختلفة من الصواريخ، ثم ينتقل لتحليل وضع القوات البرية وتكتيكاتها ومناوراتها أثناء الحرب وفي مرحلة الاستعداد لها. ونفس الشيء بالنسبة لقوات المارينز وللقوات البحرية.

الثامنة: أهمية التفوق في المعلومات الاستخباراتية وأن درس العراق هو أنه حتى بالنسبة لدولة عظمى متطورة في وسائل جمع المعلومات والاستطلاع فإن ثمة ثغرات يصعب تجنبها تماماً ، فمثلاً لم تستطع المخابرات الأمريكية والبريطانية معرفة طبيعة علاقات العراق مع المنظمات الإرهابية ، وكذلك نقص المهارات اللغوية ، ونقص المعلومات عن خطط التمويه بالنسبة لأماكن تواجد القيادات العراقية وأماكن أسلحة الدمار الشامل ووسائل ونظم استخدامها. ويسرد المؤلف تفاصيل المعلومات البريطانية والأمريكية حول كل هذه الأسلحة وتطوراتها.

التاسعة: يتناول دور المرأة في الحروب وهي تشكل ١٥٪ من القوات الأمريكية في حرب العراق ويشيد بدور المرأة ، وأنها أثبتت خطأ من يعترضون على ذلك. كما يعرض أيضاً لدور الوحدات الطبية وإجراءات الأمن وضرورة التنسيق في كل هذه الموضوعات.

العاشرة: الدروس المستفادة من الحرب هي إدراك الولايات المتحدة لمشاكل العراق وجوانب القصور في أدائها والسعي للاستفادة منها ومن ذلك:

- إن النظام العراقي قام على أساس ديكتاتورية صدام حسين ومن ثم ضعف التأييد الشعبي له.
- التنافس بين الأجهزة السياسية والبيروقراطية وأثر ذلك في تجزئة وتمزيق القوات العراقية.
- إضاعة القوات الخاصة الممتازة (الحرس الجمهوري) أدى إلى إضاعة الحرب.
- إخفاق محاولة صدام جعل معركة بغداد حرب مدن واحباط الحلفاء جهوده في هذا الصدد أدى إلى انهيار دفاعاته.
- مشكلة التصديق على تزويد القوات بمعدات حديثة نتيجة الحظر الذي فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة.
- طرح الايديولوجيات الخطأ وكذلك أسلوب الحرب النفسية العراقية في فترة الاستعداد.
- إن تكتيكات الحرب غير النظامية العراقية كانت غير متوقعة ولكنها لا تمثل أكثر من مضايقات.
- إن القيادة العسكرية العراقية أثناء الحرب كانت أقرب ما تكون إلى قوة عمياء وبلا عقل. ولذلك فإن القوات كانت تعمل كل بمفرده بلا توجيه أو تحكم مركزي.
- إخفاق العراق في استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا كانت لديها مثل هذه الأسلحة .

الحادية عشر: إن حرب العراق تقدم درساً مهماً بالنسبة لضرورة وجود أصدقاء وحلفاء إقليميين فرغم التوتر بين العرب والولايات المتحدة حول الانتفاضة الفلسطينية والحرب ضد الإرهاب، فإن الولايات المتحدة حصلت على تأييد واضح وعلني من الكويت، عمان، قطر، الإمارات وتأييد هادئ من الأردن والسعودية (يلاحظ أنه لم يشر للبحرين ربما سهواً) وكذلك أهمية الحلفاء مثل بريطانيا واستراليا والعمليات المشتركة معهما. ويؤكد على أهمية الحلفاء الإقليميين السماح بالحركة في أراضيهم، والحلفاء في الخليج ساعدوا على حل المشاكل اللوجستيكية والتغلب على عدم السماح التركي بفتح جبهة شمالية ضد العراق. فالسعودية بسماحها بطلعات جوية استطلاعية من قواعدها ساعد ذلك في إضعاف قوة العراق قبل وأثناء الحرب والتسهيلات التي قدمتها في قاعدة عرعر وأيضاً في زيادة إنتاج البترول لتعويض النقص الذي حدث بسبب أحداث العراق وفنزويلا. وأكد على أهمية السعودية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا في المستقبل رغم مغادرة القوات الأمريكية للسعودية بعد الحرب.

وسمحت مصر بالمرور في قناة السويس وفي الأجواء المصرية وكذلك الأردن سمحت باستخدام صواريخ باتريوت من أراضيها واستخدام القوات الخاصة والطيران للمناطق الشرقية من الأردن، كما حصلت أمريكا على مساعدة من إسرائيل بالطيران فوق أراضيها وخففت من حدة مواجهة قواتها مع الانتفاضة أثناء الحرب.

وهكذا فإن من أبرز الدروس التي لا يجب إغفالها هو أهمية بناء التحالفات والقواعد العسكرية والارتباطات العسكرية طويلة المدى مع الدول العربية الصديقة.

الثانية عشرة: أهمية الاستمرار في بناء التحالفات في أوربا ومع روسيا. ولاشك أن الدول التي لم تساعد الولايات المتحدة في الحرب يمكن أن تساعدها في بناء الدولة وفي عملية حفظ السلام في العراق، ولا مراء في أن النجاح العسكري الأمريكي لم يوازيه نجاح دبلوماسي بنفس القدر. وينتقد المؤلف ما يتردد حول تغيير النظم في الشرق الأوسط دون معرفة كيف يمكن إحداث ذلك، ويؤكد أن التغيير لابد أن يكون من خلال الإصلاح الذاتي بجوانبه الديمغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ويضيف قائلاً: «إنه من الضروري عدم الحديث بكثرة عن الانتصار الأمريكي وإنما استخدام هذا الانتصار لإعادة تنظيم القوات الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط بعد سقوط نظام العراق وزوال تهديده واستخدام هذه اللحظة لبناء علاقات وثيقة مع الدول العربية للحد من تهديد الإرهاب».

الثالثة عشرة: من غير الصواب المبالغة في المشاكل التي نتجت أو ظهرت في طريق عملية بناء السلام بظهور بعض عناصر المقاومة، مشاكل المعونات الإنسانية أو النهب والسرقات فهذه كلها مشاكل طبيعية لا يمكن تجنبها في الحروب.

الرابعة عشرة: رغم نجاح الحلفاء في الحصول على مساندة ومساعدات عربية في الحرب فإن الحصول على نفس المساعدة من أجل بناء العراق أكثر صعوبة على المستوى الإقليمي والدولي وهذا يزيد من الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة، ويؤدي لتفاقم ذلك وجود خلافات أمريكية داخلية بين الإدارات المختلفة أيضاً في هذا الصدد، الأمر الذي يظهر إخفاق الولايات المتحدة في القيادة والتنسيق وهذا يعزز أهمية المعلومات الاستخباراتية والحرب النفسية والعمل الدبلوماسي وخاصة الدبلوماسية العامة بعيدة المدى، والواقع إن إدارة بوش ورثت

كثيراً من هذه المشاكل نتيجة إخفاق عملية السلام العربي الإسرائيلي، وكذلك من نتائج الحرب على الإرهاب التي خلقت تصورات بأنها ضد العرب والمسلمين.

الخامسة عشرة: بناء الدولة في العراق وفي مقدمة ذلك إنهاء الحرب مبكراً على غرار ما حدث عام ١٩٩١، ومن ناحية أخرى الحاجة لمزيد من التنسيق والارتباط بين التخطيط العسكري والمدني سواء بالنسبة لإنهاء الحرب أو لبناء الدولة. ولهذا فإنه في المدى القصير يمكن أن تظهر حرب العصابات ولذا من الضروري العمل على تجنّب الآثار السلبية لذلك والتي تؤدي إلى بعثرة جهود بناء الدولة مما يؤدي بالولايات المتحدة وحلفائها للعمل والتصرف كقوات احتلال بدلاً من قوات تحرير وتندفع الولايات المتحدة لاختيار القادة الذين تريدهم لا الذين يريدهم الشعب العراقي، ومن الضروري أن توقف العنف من السنة في وسط العراق خاصة وأن البعث كان منتشراً بكثافة في تلك المنطقة. وبالنسبة لمناطق الشيعة فإن الولايات المتحدة عليها أن تتجنب تجاهل وجود قيادات شيعية علمانية حتى لا تقع في يد رجال الدين الشيعة ومن ثم في يد إيران.

ويشير المؤلف إلى أن الولايات المتحدة عملت في ضوء أولوياتها وتصوراتها لإعادة بناء صناعة النفط العراقية بدلاً من اعتمادها على الخبرات العراقية مما جعل العراقيين يشعرون بأن نفطهم في سبيله للنهب والسرقة، وأن الولايات المتحدة أخفقت في إقناع الحلفاء لها بإلغاء الديون العراقية وفي تجميع الأموال لبناء العراق وإعادة بناء الجيش العراقي وكذلك في اعتمادها على قيادات صديقة ولكن نفوذها محدود في الشعب.

ويقدم المؤلف مجموعة من المقترحات للمدى القصير والمتوسط والبعيد الخاصة ببناء الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق

ومن ذلك ضرورة معالجة البطالة واللامركزية الإدارية ، وتكثيف العمل من أجل الأعمار ، وعملية حفظ أمن فعالة ، وإعادة تشكيل النظم التعليمية والإدارية. ويبرز حالة الصراع الداخلي في العراق واتجاه الجماعات والطوائف لبناء ميلشيات خاصة بها، وكذلك أهمية إصلاح علاقات العراق مع تركيا وإيران ومع سوريا والسعودية، كما يتناول الخلافات الداخلية في العراق حول عوائد البترول وصناعاته. وهكذا يرى أنه من الضروري بناء إطار داخلي وخارجي إقليمي ودولي يساعد في عملية إعادة بناء الدولة.

السادسة عشرة: الاستراتيجية الكبرى نتيجة حرب العراق والشرق الأوسط القديم الجديد The New Old Middle East إن الحروب الكبرى عادة تحدث تغييرات كبيرة ، ولكن حرب العراق قد تؤدي إلى تكرار نتائج الحروب الصغيرة ، بأن تصبح التغيرات محدودة. والمحافظون الجدد يسعون لإحداث تغيير جوهري في الشرق الأوسط يضع نهاية لكل الحروب ويحقق بناء الديمقراطية. ويضيف كوردزمان بأنه وعلى النقيض من ذلك فإن بعض المفكرين يرون صورة عكسية فيتحدث صامويل هانتنجتون عن صراع الحضارات ويتحدث آخرون عن الإرهاب. ولكن مثل كل التطورات في التاريخ في مثل هذه الحالات فإن الصورة النهائية ستكون خليطاً من الاتجاهين.

وفي الفصل الأخير من الكتاب يخصص كوردزمان فقرات لدول أو قضايا بينها على النحو التالي :

العراق: ستكون موضعاً لصراع بين القوى المختلفة لعدة سنوات. وإذا تعاظمت حرب العصابات أو ظهرت قيادة معادية لأمريكا في العراق فإن هذا يعني الفشل الأمريكي، وأسوأ سيناريو هو أن تضطر الولايات المتحدة وبريطانيا لمغادرة العراق نتيجة حرب العصابات والمقاومة، والسيناريو السيئ الثاني هو البقاء بتكلفة أكبر

وعنف أكبر. وهكذا يمكن أن تظهر حكومة عراقية ضعيفة وعميلة وتنتشر الأحاديث عن نظرية المؤامرة. أما إذا برزت العراق كقوة مؤثرة ومتحدة وتبني قواتها فإن هذا بدوره قد يؤدي لتوتر مع الجيران.

إسرائيل والانتفاضة الفلسطينية الثانية: لا يتوقع أن تكون العراق الجديدة مصدر تهديد لإسرائيل أو مؤيدة لها ، ما لم تقع تحت ضغوط ضخمة من الولايات المتحدة. ولقد اعتبر العرب أن انتهاء حرب العراق يتيح المجال لدور أمريكي نشط في عملية السلام وتطبيق خارطة الطريق ، ولكن إسرائيل ترى في هذه الخريطة مثالب كثيرة ولن تضحى أمريكا بمصالح إسرائيل ، ومن غير الواضح ما يمكنها عمله لتخفيف التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إيران: مصالحها في العراق والإقليم مختلفة عن المصالح الأمريكية. فالتهديد العراقي ضدها زال، ولكن برزت أمريكا على حدودها. ولن تقف إيران مكتوفة الأيدي تجاه العراق لأن لها مصلحة مع الشيعة من الناحية الايديولوجية والأمنية. ومن الواضح أن هناك قطاعاً كبيراً في السلطة في إيران يعمل على بناء دولة أكثر وداً نحو أمريكا وأقل عداء نحو إسرائيل، وإن كانت الديناميات السياسية في إيران لم تساند المعتدلين بها لأن المتشددين يسيطرون على قوات الأمن والقضاء والإعلام والجيش، وباختصار فإن حرب العراق قد تدفع إيران نحو مزيد من التشدد ضد الولايات المتحدة.

سوريا: تظل تلعب دور الشغب في العلاقات مع الولايات المتحدة إذ أن سوريا بسقوط نظام صدام فقدت شريكاً تجارياً هاماً، كما فقدت قوة لموازنة إسرائيل رغم عدم المودة بين سوريا والعراق. وستظل سوريا تطرح شعارات قومية عربية وأفكار عن مؤامرات استعمارية. ولقد قامت الولايات المتحدة بتخويف سوريا لضمان مساندتها في الحملة ضد الإرهاب والحد من مساندتها للعناصر التي تعارض الولايات المتحدة في العراق. والتعاون السوري الإيراني ساعد حزب الله في لبنان ، ولكن من غير الواضح مدى استمرارية هذا التعاون في المستقبل وأثره على بناء الدولة في العراق.

تركيا: لديها مصالح قوية في العراق منها النفط - وهي أيضاً تخشى من أثر حرب العراق على أوضاع الأكراد لديها ، ومن ثم فإن الحرب لن تجعل السياسة التركية أكثر سهولة ويسراً وأيضاً علاقاتها مع الولايات المتحدة لن تكون سلسة.

السعودية ودول الخليج: سيتوقف رد الفعل الشعبي على مدى سرعة ونجاح الولايات المتحدة في بناء الدولة في العراق. فالشعب في الخليج ينظر للحرب بأن دوافعها السعي للسيطرة على نفط الخليج ، والسيطرة العسكرية على المنطقة وتأمين إسرائيل. ورغم هذا فإن هذه الدول لا تهتم كثيراً بهذه التخوفات وإنما قلقها هو حول مدى مقدرة الولايات المتحدة في بناء عراق موحد ومستقر.

كان النظامان في العراق والسعودية مختلفين فالأول ديكتاتوري مستبد والثاني به أمراء متنورين ورجال أعمال سعوا لتحديث الدولة ، رغم العلماء المحافظين، وإذا أخفقت الولايات المتحدة في العراق، فإن هذا سيعزز المتشددين في السعودية. وقد تنفست حكومات السعودية والخليج الصعداء لسقوط صدام ، ولكنهم لا يرحبون بزيادة نفوذ الشيعة، والأكراد في العراق، ويخشى العرب جميعاً من تقسيم العراق وظهور دولة كردية، وأخرى شيعية ومن ثم إضعاف الانتماء العربي للعراق.

وشعرت الكويت بارتياح لانتهاء نظام صدام ، ولكنها فقدت عنصر التهديد الخارجي الذي حافظ على وحدة الدولة. أما دول الخليج الجنوبية فتهتم بالتركيز على أوضاعها السياسية مثل مشاكل الشيعة في البحرين ، والخلافة في عمان والعمالة الأجنبية في مختلف تلك الدول. وفي نفس الوقت ستحرص جميع هذه الدول على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة.

الأردن: أزالت الحرب تهديداً رئيساً للأردن ، ولكنها فقدت شريكاً تجارياً هاماً ومورداً نفطياً رخيصاً ، ورغم أن كثيرين نظروا لصدام كديكتاتور ولكنه كان مسانداً للفلسطينيين وينظر البعض لمساندة الملك عبدالله للولايات المتحدة كخيانة ولن تؤدي الحرب لتحسن أو تدهور الأوضاع في الأردن.

مصر: شعرت بارتياح لسقوط صدام وخاصة بسرعة حتى يمكن تجنب مزيد من الخلافات العربية الأمريكية ، ولكنها تشعر بقلق من احتمالات تقسيم العراق.

ويشعر بعض المصريين بأن حكومتهم خانت القضية العربية بالسماح للسفن الأمريكية بالعبور في قناة السويس. ويزداد الغضب مع زيادة التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين ومعاملة المسلمين في أمريكا بعد ١١ سبتمبر. ومصر أقل اهتماماً الآن بما يحدث في العراق ، حيث أنها مشغولة بمسألة خلافة الرئيس مبارك ، وعدم وضوح البدائل والمشاكل الاقتصادية. ومن المشكوك فيه أن الصحافة المصرية ذات الصخب أو السياسيين العلمانيين يؤثرون جوهرياً في تشكيل سياسة مصر بعد مبارك والصراع يمكن أن يكون بين الجيش والإسلاميين.

شمال أفريقيا: تعد العراق بعيدة عنها جغرافياً ولذا فإن الحرب حظيت بتغطية إعلامية محدودة ، ومن ثم فإن أثرها محدود وكذلك دور تلك الدول في هذه القضية.

الحركة الإسلامية والإرهاب: أبدى المستعربون الأمريكيون قلقهم من أن حرب العراق ستؤدي إلى حالة استقطاب عربي ضد أمريكا وتعزيز التيارات الإسلامية. في حين رفض المحافظون الجدد ذلك وذهبوا إلى أن في حرب العراق رادع ضد الإرهاب ومن السابق لأوانه تحديد الغلبة لأي من وجهتي النظر.

دور الولايات المتحد ووجودها في المنطقة: إن الحرب لن تجعل الوجود الأمريكي يحظى بشعبية أكبر أو أقل. وسيظل لأمريكا وجود في المنطقة للحفاظ على النظم السياسية بها، والوجود الأمريكي في البحرين وقطر وعمان لم يخلق ضغطاً شعبياً مضاداً لإزالته، إذ أنه مرتبط بتصوراتهم عن التهديد من إيران. أما في الكويت فإن الأصوليين قد يسعون لمعارضة الوجود الأمريكي بعد زوال تهديد العراق.

استيراد الطاقة وأمنها: من أهداف الحرب هو ضمان استقرار منطقة تضم ٦٠٪ من احتياطي النفط ولكن لا فوائد واضحة وملموسة لأمريكا أو بريطانيا حتى الآن سوى استقرار سوق النفط أما الحديث عن إمبريالية بترولية فهو محدود الأهمية والأثر.

العوامل الكامنة لتشكيل الشرق الأوسط القديم الجديد: إن هذه العوامل قوية وكثيرة ولا يمكن أن تتحدد فقط بحرب العراق بل هناك قوى كامنة مثل السكان،

الإخفاق في التنمية الاقتصادية والمياه والهجرة للمدن والايديولوجيات المتصارعة بين العلمانية والعروبة والاشتراكية والرأسمالية والقبلية والعائلية.
وأخذاً في الحسبان كل هذه الانقسامات فإن بناء الدولة في العراق في حالة نجاحه هو حل مشكلة دولة لأكثر من ٢١ دولة مشكلة One Country Solution to a Twenty One Country Plus Problem فحرب العراق رغم أهميتها إلا أنها مجرد حركة في لعبة الشطرنج ذات الأبعاد الثلاثية التي يمكن أن تشكل الإقليم في العقد القادم.

ثالثاً: تعقيب وتقييم

لاشك أن هذا الكتاب يعّد بالغ الأهمية للاعتبارات التالية:

١- إن المؤلف متخصص في الشئون الاستراتيجية والعسكرية عامة، وتلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط خاصة، كما أنه باحث مخضرم ووثيق الصلة بدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة وخاصة في المجالات الاستراتيجية والعسكرية.

٢- كثافة المعلومات التفصيلية المتضمنة في الكتاب خاصة بالنسبة للجوانب العسكرية وردود الفعل في الدول العربية المختلفة.

٣- إن الكتاب يحمل نظرة مستقبلية بالنسبة للجوانب الاستراتيجية والأمنية والعسكرية باستخلاصه دروس الحرب ضد العراق وعبرها وأثر ذلك على مستقبل المنطقة.

يقع الكتاب في ٥٧٤ صفحة وينقسم إلى ١٨ فصلاً. ولقد حاولنا في هذا العرض الموجز أن نبرز أهم ما احتواه الكتاب بالنسبة للجوانب الاستراتيجية ودروسها وآثارها المستقبلية على الشرق الأوسط.

٢- إن الحديث التفصيلي للمؤلف عن القوات البرية والبحرية والجوية استهدف إبراز دقة العمل العسكري الأمريكي ونجاحه في دحر الخصم كما أوضح العوامل والتكتيكات التي استخدمتها القوات الأمريكية في الحرب لتحقيق الانتصار الباهر. ولكن التقييم السليم للموقف يقتضي القول بأن المؤلف

تجاهل حقيقتين هامتين:

الأولى: إن العراق كان بالفعل منهاراً عسكرياً واقتصادياً بعد حرب ١٩٩١، ثم تعرَّض لحصار دام عشر سنوات، ورصد استخباراتي لكل تحركاته أثناء فترة الإعداد للحرب، ومن ثم لم يقم باستعداد حقيقي للحرب على غرار الحشد الهائل للقوات الأمريكية وحلفائها. ومن ثم فإن استعداداته وتصريحات قادته كانت أقرب للتهويش المرتبطة بالعنترية المعروفة في السلوك العربي منها للاستعداد العلمي الجاد لمواجهة العدو مهما كانت الفوارق في عناصر القوة.

الثانية: حتى لو كان ما سبق متاحاً للعراق فإنه من عدم الدقة المقارنة بين قوات العراق الدولة الصغيرة بلا مساعدات دولية، وبين حشود قوات وإمكانيات أكبر دولتين في العالم وهي الولايات المتحدة وبريطانيا ولديهما أحدث التكنولوجيات العسكرية، وبناء على ما سبق فإن نتيجة المعركة كانت ستكون محسومة ولا تحتاج في أي تقدير محايد ومنصف لعبقرية فذة في التكتيكات والاستراتيجية والقتال بصنوفه المختلفة، إنها مثل حالة عملاق يضرب طفلاً، ربما كان الطفل لديه قدرة على خربشة العملاق، ولكن من المؤكد إنه لن يستطيع هزيمته أو حتى إيقاع خسائر ضخمة به.

٣- إن الشهور التي أعقبت انتهاء الحرب كشفت عدم مصداقية المقولات والحجج الأمريكية لدخول الحرب. فالمؤلف أشار للتقارير الأمريكية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وهو ما لم يتم اكتشافه حتى الآن بل كما سبق الإشارة اتجه الأمريكيون والبريطانيون لقبول حقيقة عدم إمكانية العثور على شيء. كما قلل المؤلف من أهمية النفط العراقي كمبرر للحرب وهذا تبرير غير منطقي فتصريحات كيسنجر الواقعية منذ حرب ١٩٧٣ وسلوك وممارسات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغيرها تدل على المكانة التي يحتلها النفط في السياسة الأمريكية وقراراتها الاستراتيجية. والأكثر إنه أشار إلى حالة الدمار الضخمة في العراق والحاجة لمليارات الدولار للإعمار ولإعادة

بناء الدولة. ولكن المهم هنا أن نشير إلى ثلاثة أمور :

الأول: إن العراق دولة لها هياكلها وإداراتها وبنيانها ومن ثم فإن الحديث عن إعادة بناء الدولة هو حديث مبالغ فيه. فالدولة العراقية قائمة منذ عام ١٩٢١ أما الهياكل الإدارية فقد صمدت سنوات الحرب العراقية الإيرانية والحرب ضد العراق عام ١٩٩١ والحصار رغم كل المعاناة التي واجهها الشعب. وربما يكمن الخطأ في أن الحكم العسكري الأمريكي في العراق فكك كل هذه الهياكل وسرَّح الموظفين المدنيين والعسكريين ومن ثم خلق حالة من الفراغ الإداري والسياسي والأمني الذي لم يسبق له مثيل.

الثاني: إن جزءاً كبيراً مما يسمى إعادة أعمار العراق وما يتكلفه من عشرات المليارات من الدولارات كان نتيجة التدمير الكبير الذي حدث من جراء القصف الوحشي للمنشآت والمباني والجسور والكباري وغيرها، رغم أن الجانب العراقي لم يرد بأي عمل عسكري حقيقي في مواجهة ذلك لعدم التكافؤ بين الطرفين من ناحية، وللاعتبارات الأخرى التي أشار إليها البروفسور كوردزمان من ناحية أخرى. وهذا يثير التساؤل لماذا كان كل هذا القصف الذي استمر حتى بعد سقوط نظام صدام حسين في ٩ أبريل ٢٠٠٣. وأيضاً كثافة القصف لمدينة الفالوجة لتعقب المقاومة بعد تمثيلهم بجثث بعض القتلى الأمريكيين.

الثالث: إن ما ذكره المؤلف حول أن النفط العراقي ليس مبرراً للحرب وأن أقصى ما تهتم به الولايات المتحدة وبريطانيا هو ضمان استقرار السوق مقولة ترد عليها العديد من التحفظات لعل في مقدمتها التساؤل لماذا كانت قوات التحالف حريصة على حماية وزارة النفط العراقية دون سائر الوزارات والمؤسسات التي تركتها للسلب والنهب؟ كذلك التقارير الأمريكية العديدة التي تتحدث عن دور النفط في السياسة الأمريكية ومنها ما هو منسوب لقيادات سياسية وفكرية أمريكية.

٤- أما النتائج التي تصورها البروفسور كوردزمان حول السيناريوهات المحتملة للعراق وردود الفعل في دول الإقليم والتصورات حول الوجود الأمريكي والحركة الإسلامية وغيرها، فمن السابق لأوانه الوصول إلى نتائج حاسمة بشأنها نظراً لقصر الفترة الزمنية ، وأيضاً لتفاعل العوامل المحلية والإقليمية الدولية والتي لم تتكشف أبعادها كاملة حتى الآن. وهنا نتساءل عن السيناريوهات التي قدمها البروفسور كوردزمان وهي المغادرة الأمريكية تحت ضغط المقاومة أو البقاء بتكلفة أكبر. إن هذا يعكس حالة احتلال تقليدي ويكشف عدم مصداقية مقولات بناء الديمقراطية وهي في جميع الأحوال مقولات لا يقتنع بها كثير من العراقيين أنفسهم ، كما تكشف عن ذلك أحاديثهم العديدة في برامج هيئة الإذاعة البريطانية، وكما تكشف عمليات القمع والحصار والترهيب التي تقوم بها القوات الأمريكية في العراق ، والتي هي على غرار ما تقوم به القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ضد الفلسطينيين.

٥- أما شكل النظام السياسي في العراق ومدى ارتباطه بالطائفية والعرقية فإنه سيترك أثره ليس فقط على العراق بل على الخليج والمنطقة العربية برمتها. وهذا هو الشرك الذي أوقعت فيه سلطات الاحتلال الأمريكي البريطاني المنطقة. هي تدعو للإيمان بالعلمانية بينما هي أطلقت السراح للطائفية والعرقية في العراق. وهذا منطق السياسة البريطانية التقليدي في سياسة فرق تسد كوسيلة لإحداث صراع بين هذه الطوائف جميعاً والأعراق لضمان أن تصبح العراق إما مجزأة أو ضعيفة ومن ثم تخضع دائماً للقوى الأجنبية.

٦- لا شك أن مستقبل النظام السياسي في العراق يتوقف على عدة عوامل منها:

أ- مدى نجاح العراقيين بمختلف طوائفهم وأعراقهم في الحفاظ على وحدتهم دون الدخول في حرب أهلية طاحنة بعد أن أطلقت سلطات الاحتلال شيطان الطائفية.

ب- مدة الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وما ستخلقه من مقاومة داخلية.

جـ-دور القوى الإقليمية وخاصة دول الجوار التي ستكون مصالحها مهددة بسبب التواجد الأمريكي في العراق أو نتيجة حالة عدم الاستقرار التي ستحدث في البلاد.

د- تأثير التطورات في المنطقة من زاويتين:

الأولى: مدى تمسك الولايات المتحدة بما تنوي الدفع به من نشر الديمقراطية في المنطقة العربية كما جاء في خطاب الرئيس بوش. ومدى احتمالات نجاح الرئيس بوش نفسه في الانتخابات القادمة.

الثانية: مستقبل التطورات بالنسبة للقضية الفلسطينية في ظل تردي العمل من أجل السلام وتدهور حالة الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً ونفسياً وكذلك ظهور معاناة للاقتصاد الإسرائيلي وحركة هجرة عكسية ومدى تماسك قوى المجتمع في ظل التعامل العنيف مع قوى المقاومة الفلسطينية.

وليس صحيحاً بصفة قاطعة أن الإرهاب في المنطقة العربية لا ارتباط بينه وبين تسوية مشكلة فلسطين ذلك لأن حالات الإحباط لجماعات سياسية عديدة تؤدي إلى نشر المذاهب السياسية المتعددة. ولكن ينبغي أن نفرّق بين الإرهاب الذي لا هدف ولا مبرر منطقي له ، وتستخدمه جماعات إجرامية تقليدية أو جماعات ذات انتماءات وفكر سياسي معين، وبين أعمال العنف الذي تقوم به جماعات المقاومة الفلسطينية أو غيرها من جماعات المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي سواء في العراق أو فلسطين أو جنوب لبنان أو في الجولان ، إذا ما حدث ذلك يوماً ما في المستقبل فهذه أمور مختلفة. وهذا يقلل ولا ينفي أن أعمال الإرهاب تغذيها أيضاً أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية في بعض الدول العربية. وما تشعر به بعض الفئات السكانية من إحباط يجعلها فريسة سهلة لذوي الإطماع ، ومن ثم يسهل تجنيدها لصالح أعمال الإرهاب ، ولكن نضيف بأن جزءاً من حالة الإحباط الاقتصادي هذه مرجعها حالة عدم الاستقرار السياسي ، وعدم حل المشكلة الفلسطينية الأمر الذي يدفع دول الجوار لإسرائيل لتعزيز ميزانياتها العسكرية ، ومن ثم تقتطع من إيراداتها وميزانيتها لصالح الأغراض الدفاعية بدلاً من تخصيص ذلك لأغراض التنمية والتطور والرفاه الاقتصادي.

الباب الرابع

المتغيرات الدولية
ورد الفعل الإسلامي

الباب الرابع

المتغيرات الدولية ورد الفعل الإسلامي

لعله من الأمور البديهية القول أن العالم يتغير بسرعة فائقة ومن ثم فإنه من الضروري الحفاظ على التوازن كفرد أو كمجتمع أو كدولة ، كما أنه من البديهي أن يتعرض المرء للتغير بل من الضروري أن يعيش هذا التغير ويتأقلم معه إذا رغب في أن يكون له دور فاعل في المجتمع. كما أنه من البديهيات أيضاً القول بأن التغير هو عملية مستمرة فهو ليس ثوباً يتم ارتداؤه في لحظة وبسرعة بل هي حركة دائبة متواصلة ذات أبعاد تراكمية. إلا أن التغيير أحياناً يحدث فجأة وبسرعة وهذا ما يطلق عليه ثورة ورغم هذا فإنه حتى بالنسبة لهذه الحالة من التغيير فلا بد من مقدمات واستعداد وارهاصات. فما نسميه ثورة في العلوم أو التكنولوجيا سبقها عمل دائب في البحث والتنقيب والتجارب وهكذا.

ومن هذه البديهيات يمكن النظر في هذا الباب إلى طبيعة المتغيرات الدولية في ارتباطها بالدول الإسلامية ، وإلى ردود الفعل من دولتين إسلاميتين غير عربيتين تجاه هذا المتغيرات كنموذج من النماذج ، وإن لم تكن هي النماذج الوحيدة ولكنها ربما الأكثر إثارة للاهتمام في هذه المرحلة التاريخية بحكم التفاعلات الدولية وارتباط هاتين الدولتين بصورة واضحة بهذه التفاعلات وما يتصل بها من متغيرات ودور هاتين الدولتين في الاستراتيجية الدولية في هذه المرحلة. ومن ثم نتناول في هذا الباب النقاط التالية :

١. المتغيرات الدولية وأثرها على الدول الإسلامية.

٢. باكستان ومفهوم الوسطية المستنيرة.

٣. تركيا ونموذج الإسلام المعتدل.

الفصل التاسع

المتغيرات الدولية وأثرها على الدول الإسلامية

يتسم عالم اليوم الذي نعيشه منذ أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بحدوث العديد من المتغيرات الدولية التي تركت آثارها على كافة أوجه الحياة في مختلف المجتمعات. ويمكن رصد بعض المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بموضوع هذا الفصل في النقاط التالية:

١. حالة جديدة من بلورة بعض نواحي الفكر السياسي الدولي لتحويل الإسلام إلى عدو للمجتمعات الغربية بعد انهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية. وتمثلت أبرز معالم هذه الظاهرة في:

أ- كتابات عدد من الأكاديميين الغربيين وبخاصة في الولايات المتحدة وهي كتابات عديدة ولكن أكثرها شهرة كتابين الأول لصمويل هانتنجتون بعنوان « صراع الحضارات » والثاني لفوكوياما بعنوان « نهاية التاريخ » ، وقد أثار هذان الكتابان ردود فعل متناقضة ففي حين اعتبرتهما دوائر غربية إنهما يعبران عن انتصار الرأسمالية والفكر الديمقراطي الغربي وأن الكاتبان يبشران بمرحلة من النعيم الدنيوي على الأرض، وأيضاً يحذران من بروز الأعداء الجدد، والذين من بينهم الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية.

في حين اعتبرهما مفكرون من دول العالم النامي وخاصة العالم الإسلامي بمثابة المانفستو الجديد لإعلان الحرب على الإسلام والترويج لكونه العدو الجديد للغرب ، وبذلك يمكن تبرير صناعة الأسلحة وتسويقها ، ومن ثم إعادة تدوير المداخيل الرأسمالية الناتجة عن النفط وغيره من السلع بما يحقق رخاء العالم الرأسمالي ، وأن هذه التوجهات تمثل عنصرية جديدة واستعلاء حضارياً من قبل الغرب ومفكريه.

هذا وقد حاول فريق ثالث من الباحثين الغربيين أمثال مارك تسيلر الأستاذ بجامعة ميتشجن القول بأن كتابات هانتنجتون وفوكوياما وأمثالها ليست

سوى تعبير عن حرية الرأي والبحث الأكاديمي من ناحية، كما أنها لا تعبر عن التوجه الرئيس في المجتمعات الغربية أو في الولايات المتحدة.

ب- كتابات ومذكرات كثير من السياسيين أمثال الرئيس الأسبق نيكسون في كتابه انتهاز فرصة وأيضاً تصريحات بعض رجال الدين في الغرب والسياسيين في إيطاليا وألمانيا وغيرها والتي تكرر الإشارة للإسلام باعتباره العدو الجديد للحضارة الغربية التي هي التعبير الراهن عن الحضارة الإنسانية وانه من الضروري حمايتها بتغيير الفكر والسلوك والثقافة في المجتمعات الإسلامية.

٢. حالة من الإخفاق السياسي والاقتصادي لدى العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وهو ما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة في السياسة الدولية وفي نظم الحكم مثل عقد التنمية المفقود Lost Decade of Development والدولة الفاشلة Failed State هذا فضلاً عن استمرار حالات التخلف الاقتصادي والسياسي وقمع الحريات وضعف دور المجتمع المدني وسيطرة النخب التقليدية على مقدرات الثروة والسلطة في العديد من الدول. وترتب على حالة الإخفاق هذه بروز ظواهر بالغة الخطورة نخص منها ظاهرتين:

أ. انتشار ظاهرة الهجرة الدولية من البلاد المتخلفة إلى الدول المتقدمة، هذه الهجرة الاقتصادية ترحب الدول المتقدمة بقطاع منها مثل قطاع المثقفين والعلماء وهو ما أصبح يطلق عليه Brain Drain ولكنها واجهت تدفقاً آخر من العمال شبه المهرة الباحثين عن عمل. وفي بعض المجتمعات محدودة السكان أو المجتمعات التي لا يرغب أهلها في العمل في الوظائف الدنيا اعتبرت هذه الهجرة مرغوبة في البداية، إلا أنه مع تزايد أعدادها أصبح المهاجرون يخلقون مشاكل اجتماعية وثقافية ترتبط بسلوكيات هؤلاء المهاجرين ومدى استعدادهم للاندماج والانصهار في المجتمع مما خلق بؤراً من الأحياء والمناطق العشوائية اقتصادياً واجتماعياً، والمنعزلة ثقافياً، وهذا

أشعر عدداً من الدول المتقدمة بأن تماسكها الاجتماعي أصبح مهدداً، ومن مظاهر ذلك ما يحدث في فرنسا وبعض مناطق في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربية ذات التاريخ الاستعماري ذلك لأن معظم المهاجرين يأتون من المستعمرات السابقة إلى الدولة الأم في غالب الأحيان.

ب. ظاهرة اللاجئين الدوليين وهذه الظاهرة تفاقم أثرها مع استمرار النزاعات والحروب مما أدى لحالة من عدم الاستقرار في البلاد المجاورة، بل وفي البلاد البعيدة خاصة المتقدمة التي تقدم مساعدات ومعونات لهؤلاء اللاجئين. ولعّل قضايا اللاجئين في شرق أفريقيا ووسطها، وكذلك في دول الهند الصينية في الثمانينات، وفي أمريكا الوسطى خير شاهد على ذلك. ولعّل أخطر قضية لاجئين هي قضية اللاجئين الفلسطينيين. وترجع خطورتها إلى ثلاثة أمور: أولها أن لها أبعاداً سياسية وطنية وهناك قرارات دولية صدرت بشأنها. وثانيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتصلة باستمرار المعاناة الشديدة لهؤلاء اللاجئين. وثالثها أن هناك أبعاداً إقليمية لها ترتبط بتواجد هؤلاء اللاجئين في دول الجوار ورد فعل تلك الدول وأثر ذلك كله على الاستقرار في المنطقة.

وليس مجالنا هنا التحدث عن قضايا اللاجئين وإنما الإشارة فقط لارتباط تلك المشكلة بالتغيرات الدولية وأثرها على الدول الإسلامية. فكثير من اللاجئين ينتمون لدول إسلامية، ومن ثم فإن معاناتهم وخاصة المعاناة السياسية تجعلهم فريسة سهلة لقوى التشدد والتطرف، ومن ثم تدفعهم دفعاً لأعمال العنف سعياً لتحقيق مطالبهم الوطنية، وهنا يحدث الخلط بين مقاومة الاحتلال وأعمال الإرهاب كما سنرى في الفقرة التالية.

٣. من تفاعل الحالتين السابقتين برزت ظاهرة جديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر وهي الظاهرة الإرهابية. ويمكن القول أن هذه الظاهرة نتجت عن عدة عوامل:

الأول: استغلال الغرب عامة والولايات المتحدة للحمِيَّة الإسلامية لمواجهة الشيوعية في فترة الحرب الباردة لتصوير الصراع بأنه بين الكفر

والإيمان وزاد معدل استغلال ذلك مع دخول الاتحاد السوفيتي غازياً لدولة أفغانستان وتغيير نظامها إلى النظام الشيوعي عام ١٩٧٩ وهنا كثف الغرب وأجهزة استخباراته نشاطهم في تجنيد الشباب من الدول الإسلامية بدعوى الدفاع عن دولة مسلمة تئن تحت الغزو الشيوعي الكافر.

الثاني: عدم إمكانية معظم الدول العربية والإسلامية تطوير نظام سياسي يستطيع استيعاب القوى الجديدة والناشئة في المجتمع واستمرار معظم أنظمة الحكم في مناهجها السلطوية والمفاهيم الابوية ونحو ذلك. مما دفع القوى الجديدة للبحث عن بدائل سياسية وفي ظل سياسة القمع لجأت تلك القوى للترويج لفكر انقلابي تآمري ، ثم لفكر العنف والإرهاب ، واستخدمت مقولات إسلامية خارجة عن سياقها التاريخي والسياسي بل ومتناقضة مع الفهم الصحيح للدين ، واستطاعت تلك القوى استقطاب جماهير عديدة.

الثالث: أدت فترة الطفرة النفطية إلى بروز جماعات خيرية نشطة في مساعدة الآخرين أو بناء المساجد أو غير ذلك من الأنشطة الخيرية التي كان أصحابها في البداية ذوي نوايا حسنة ، إلا أنه أسيء استغلالها من قبل قوى سياسية أو اجتماعية وبخاصة في الترويج للفكر المتشدد والمتطرف وإرهاب وابتزاز القوى المعتدلة والعقلانية بدعاوى مختلفة.

وتبرز مخاطر الظاهرة الإرهابية في أربعة جوانب:

الأول: إنها موجهة ضد ثقافة معينة أي ضد الثقافة الغربية من عناصر تنتمي للثقافة الإسلامية. أما من وجهة نظر الدول الإسلامية فإن الصورة عكسية أي موجهة من الغرب ضد الإسلام. ويرى عدد من المفكرين الإسلاميين انه كما لا ينبغي محاكمة المجتمعات الغربية لانحراف بعض أفراده ، لأن الانحراف ظاهرة بشرية، فإنه لا ينبغي محاكمة الإسلام والمسلمين لانحراف بعض من ينتمون إليه. وإن حادث ١١ سبتمبر ليس إلا

عملاً من أعمال الإرهاب من جماعات لا تختلف عن تنظيمات الجريمة المنظمة أو الإرهاب من جماعات معروفة في أمريكا أو الجيش الأحمر الياباني أو غير ذلك.

الثاني: اتهام الثقافة الغربية بالتحيّز ضد الدول الإسلامية والدول النامية وبخاصة في عملية الخلط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم مقاومة الاحتلال، فإذا كان الغرب يؤيد المسيحيين في تيمور الشرقية للانفصال عن اندونيسيا، ويساند حركة المسيحيين في جنوب السودان وغيرها ، فإن الحركات المماثلة للجماعات الإسلامية كما في كشمير أو قبرص التركية أو الحالة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين توصف بالإرهاب وتوضع المنظمات الداعية لمقاومات الاحتلال فيها ضمن قائمة المنظمات الإرهابية ويتم تبرير أعمال القمع والعنف التي تقوم به إسرائيل بأنه دفاع عن النفس. وهكذا يتهم الغرب بأنه يكيل بمكيالين ويطبق المعايير المزدوجة.

الثالث: وضع الأقليات الإسلامية في الدول الغربية وهذه الأقليات أصبحت تعاني من ثلاثة ظواهر بالغة الغرابة. فهي من ناحية منعزلة لا تريد الاندماج في المجتمع الذي هاجرت إليه تمسكاً بقيمها وتقاليدها وثقافتها. وهو أمر تتيحه لها القوانين الراهنة في تلك المجتمعات ، وأيضاً يتمشى مع مفاهيم الديمقراطية التي تعني التنوع والتعدد، فضلاً عن أن المجتمعات الغربية توفره لليهود أو الهندوس أو السيخ أو غيرهم من الجماعات العرقية المختلفة، ولكنها الآن أصبحت توجه جام غضبها ضد الجماعات الإسلامية والعربية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الجماعات تحوّلت لتصبح فريسة لفكر التطرف الإسلامي والتشدد وليس للفكر المعتدل والعقلاني مما يعني تصادم مع طبيعة المرحلة الحضارية التي يعيشها العالم، ويجعلها تهدد التماسك الاجتماعي والسلوكي في المجتمعات الأوربية، ومن ناحية ثالثة فإن هذه الجماعات أصبح بعضها يأوي بدوافع عديدة قوى إسلامية أو قيادات إسلامية وافدة من دولها وتزّوج لهذا الفكر التصادمي

المتشدد الذي كان موجهاً في البداية ضد دولها ، ثم تحوّل ليصبح ضدّ المجتمعات التي تعيش فيها في أوربا أو الولايات المتحدة.

الرابع: البعد الاقتصادي والسياسي للتواجد الإسلامي في أوربا وأمريكا وهذا البعد يتمثل في مظهرين اقتصادي وسياسي ، فهو من ناحية يمثل تنافساً مع أهالي البلاد على الوظائف وأيضاً مع الأقليات المهاجرة الأخرى. مما خلق حالة من التصارع والعداء بين هذه الجماعات المختلفة ولعل في ظاهرة عداء الأتراك في ألمانيا، وعداء ذوي الأصول الشمال أفريقية في فرنسا خير مثال على ذلك.

أما البعد السياسي فيتمثل في صعود بعض تلك الشخصيات من ذوى الأصول الإسلامية في سلم المجتمع بحكم كونهم مواطنين من الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين، ومن ثم يؤدي ذلك إلى حصولهم على حقوق المواطنة الكاملة وفي المدى البعيد يؤثر وضعهم هذا ودورهم على لعبة التوازن السياسي في دول المهجر. وهنا يلعب اللوبي اليهودي دوره بوجه خاص ضد هذا التطور، إذ أنه أتقن لعبة التأثير السياسي من خلال صناديق الاقتراع والجمعيات والمؤسسات ذات النفوذ في تلك المجتمعات، ومن ثم لا يرغب أن يظهر له منافسون في هذا الصدد مما يؤثر على سياسات تلك الدول وبخاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي كلتا الحالتين جاءت الظاهرة الإرهابية لتخدم تلك الأهداف وتتفاعل معها بوعي أو بغير وعي.

إذن في ظل هذه المتغيرات برزت أهم ردود فعل الدول الإسلامية من قبل جهتين إسلاميتين غير عربيتين هما باكستان وتركيا.

ولعل هذه الاستجابة من قبل هاتين الدولتين ترجع إلى جملة أسباب تفاعلت مع بعضها البعض ومنها :

١- إن هاتين هما أكبر دولتين إسلاميتين من حيث العمق الفكري والحضاري الإسلامي ولهما ارتباط بالتاريخ الأوروبي سواء من حيث التاريخ الاستعماري أو التفاعل الثقافي. ونحن ندرك أنهما ليستا أكبر الدول الإسلامية سكاناً

(فأندونيسيا هي الأكبر) وليستا أكثر عراقة (فإيران هي الأعرق حضارياً) وليستا أكثرها تقدماً (فماليزيا هي الأكثر تقدماً) ، ولكن ما نقصده هو الربط التفاعلي مع التاريخ والثقافة الغربية.

٢- إن هاتين الدولتين تتقنان لغة الحضارة الغربية المعاصرة وهي اللغة الإنجليزية وطبيعة تلك الثقافة في تفاعلها مع العقلية الغربية.

٣- إن هاتين الدولتين مثلتا أكبر تحد للحضارة الغربية المعاصرة. فباكستان آوت الظاهرة الإرهابية في إطار الاستراتيجية الغربية في الحرب الباردة وبعدها. وتركيا تحدت وتصادمت مع حضارة الغرب في عهد الدولة العثمانية ثم سعت للتأقلم معها بثورة كمال أتاتورك. وفي كلتا الحالتين لم تبد الدول الغربية القبول الكامل لهاتين الدولتين وإن أبدت ارتياحاً وتفهماً من حين لآخر.

٤- إن كلتا الدولتين حريصة على التواصل مع الغرب استراتيجياً وثقافياً وسياسياً مع حفاظها على قدر من بعدها الإسلامي. فكلتا المبادرتين ارتبطتا بصورة ما مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

والآن لنر كيف جاءت هذه الاستجابة من باكستان وتركيا للتعامل مع الغرب في ظل المتغيرات على الساحة الدولية؟

الفصل العاشر

باكستان ومفهوم الوسطية المستنيرة

طرح الرئيس بيرفيز مشرّف في مؤتمر القمة الإسلامي في ماليزيا في عام ٢٠٠٣ مفهوم « الوسطية المستنيرة » كإيديولوجية للعمل الإسلامي تستند إلى شقين أحدهما: مسئولية الدول الإسلامية وهي مقاومة التطرف والتشدد والإرهاب والثاني: مسئولية الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وهي العمل على حل المشاكل للدول الإسلامية ورفع الظلم الذي لحق بقضاياها وخاصة في فلسطين وكشمير.

اعتمد مؤتمر القمة الإسلامي في ماليزيا عام ٢٠٠٣ الطرح الباكستاني وأصدر قراراً بذلك وقرر تشكيل لجنة من الشخصيات البارزة Eminent Personalities من عدد من الدول الإسلامية في أفريقيا وآسيا للاضطلاع بمهمة تفعيل المفهوم وتطوير وإعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي.

رشحت باكستان السناتور مشاهد حسين عضو مجلس الشيوخ ووزير الإعلام السابق وهو من الشخصيات البارزة والمتحدثة والتي تتسم باللباقة والكياسة والمقدرة على التحدث بطلاقة باللغة الإنجليزية والتحاور بعقلانية ومنطق، وهو درس في الولايات المتحدة ومن الشيعة الباكستانيين المستنيرين، ولديه مقدرة على التعامل مع المواقف المختلفة، ولذلك فقد كان رئيساً لتحرير جريدة المسلم ذات الميول الشيعية الإيرانية، ثم أصبح وزيراً للإعلام في حكومة نواز شريف عام ١٩٩٧ .

دعت باكستان لندوة دولية بعنوان: «منظمة المؤتمر الإسلامي التحديات والاستجابات: الوسطية المستنيرة» وشارك فيها عدد من المفكرين والخبراء وعقدت في إسلام أباد يومي ١-٢ يونيه ٢٠٠٤. وشارك في المؤتمر د. محمد نعمان جلال مستشار الدراسات الاستراتيجية في مركز البحرين للدراسات والبحوث الذي وجهت له الدعوة بصفته الشخصية كسفير سابق لمصر في الباكستان وله العديد من المؤلفات في قضايا دولية وإسلامية، وشارك سفير السعودية في إسلام أباد لعدم وجود خبير يشارك من بلاده، وشارك من مصر د. جعفر عبدالسلام أمين عام اتحاد الجامعات

الإسلامية والدكتور سعيد عبدالأحد أستاذ الأدب الفارسي في جامعة عين شمس كما شارك العديد من الشخصيات من إيران وبنجلاديش وتركيا والمغرب والجزائر واندونيسيا ونيجيريا والنيجر وتشاد واوغنده وكينيا وغيرها.

وقد افتتح الندوة الرئيس الباكستاني الجنرال برفيز مشرف حيث ألقى كلمة مستفيضة تضمنت:

أ- تحليل للمخاطر التي يواجهها العالم وبخاصة منذ عقد التسعينات في القرن الماضي حيث تزايدت الأعمال الانتحارية والتفجيرات وساعدت وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتحكم فيها عن بعد، في تصاعد تلك العمليات، وقد لوحظ أن القائمين عليها والمتضررين منها معظمهم من المسلمين مما جعل العالم يتصور خطأ أن الإسلام دين التشدد والتطرف والقتال والإرهاب.

ب- إن التحدي الذي نواجهه هو كيفية الخروج من هذه الهوة السحيقة التي وجدنا أنفسنا فيها و على المسلمين وقف هذه الحالة من التدهور التي انزلقوا فيها.

جـ- إن الوسيلة الناجحة هي في وضع استراتيجية الوسطية المستنيرة وهذه الاستراتيجية ذات شقين:

الأول: يتعلق بالمسلمين ويتمثل في ضرورة الابتعاد عن حالة الاقتتال والتطرف والتركيز على عملية تطوير أنفسهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

الثاني: يتعلق بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة التي عليها العمل من أجل حلّ المنازعات السياسية وفقاً لمبادئ العدالة ومساعدة الدول الإسلامية في تطوير ذاتها اقتصادياً واجتماعياً.

د- إن مفهومه أو نظريته في الوسطية المستنيرة تعتمد على ضرورة فهم الأسباب العميقة للمشاكل والتي هي عدم العدالة السياسية والحرمان وكلتا الحالتين لهما أسبابهما الخارجية والداخلية فإنكار حق الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما في فلسطين وكشمير ، عندما يتلازم مع حالات الفقر والجهل وعدم الأمية يؤديان إلى حالة من الإحباط واليأس، كما أن الشعوب

والأفراد الذين يعانون من مثل تلك الأمراض الفتاكة يصبحون وقوداً للترويج للتطرف والإرهاب ويمكن أن يكونوا فريسة سهلة لثقافة دينية مشوهة بل يمكن شراؤهم واستخدامهم أداة للإرهاب وذلك لأنهم لا يجدون قوتهم.

هـ- إن العالم الإسلامي توحّد وراء فلسطين وعندما جاءت مشكلة أفغانستان في الثمانينات فإن الغرب في قتاله ضد السوفيت عمل على تجنيد المسلمين وتعبئتهم واستخدامهم في هذا المجال ومن ثم ساعد في بروز النزعة الجهادية في العالم.

و- إن حالة الظلم التي تعرّض لها المسلمون في البوسنة والشيشان وكشمير وفلسطين وغيرها أدت إلى قيام الانتفاضة في فلسطين وكشمير، كما أن حالة الاستياء والاحباط في عدد من البلاد الإسلامية، ودعاوى الجهاد التي ظهرت في أفغانستان والتي انتشرت في دول ومناطق عديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أدى ذلك كله لنشأة تنظيم القاعدة وتطورها على نطاق عالمي.

ز- بعد حادث ١١ سبتمبر جاء رد الفعل الأمريكي ضد المسلمين في بلادهم، وكذلك الظلم الذي حاق بقضية فلسطين ، وعملية العراق ، كل ذلك أدى إلى حالة من الاستقطاب للجماهير المسلمة ضد الولايات المتحدة ومن ثم تقوية النزعات المتشددة لدى المسلمين، وساعد في ذلك الدعوات التي ظهرت في الغرب من أفكار صراع الحضارات بل وأحدثها تصريح للبابا بمناسبة انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوربي جاء فيه: «إن هذه الكتلة لا يمكنها مواجهة التحدي في القرن الحادي والعشرين إلا إذا دافعت عن جذورها المسيحية، وأن الهوية الأوربية لن تكون مكتملة بدون المسيحية». ويتواكب ذلك كله مع الدعوة للمسلمين لمقاومة الاتجاهات المتشددة والمتطرفة والعمليات الإرهابية التي يقوم بها بعضهم.

وخلص الرئيس مشرف من تلك الإشارات إلى القول بأنه في استراتيجية الوسطية المستنيرة فإن على الغرب القيام بدوره في تسوية المنازعات الدولية وفقاً لمبادئ العدالة ، وفي نفس الوقت فإنه على الدول الإسلامية أن تعيد أحياء قيم تاريخها المجيد القائم على التسامح والاعتدال والحوار ، وأن تطور من

هياكلها وتعمل على أحياء قيم الإسلام في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي، ولا تتردد في الاستفادة من الغرب الذي لديه العلم والمعرفة اليوم ، على نحو ما استفاد الغرب من المسلمين في الماضي، وهذا ما سيؤدي إلى نهضة إسلامية من خلال التركيز على تطوير الموارد البشرية ومعالجة قضايا الفقر والحرمان والتعليم والصحة والعدالة الاجتماعية . فالإسلام هو دين الوسطية وهو لا يتناقض مع الديمقراطية والعلمانية والتحديث ، كما يسعى للترويج لذلك فئات متشددة ، واستطرد بأن المسلمين اليوم أبعد ما يكونون عن قيم الإسلام.

ح- إن على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعيد تنظيم هياكلها وتفعيلها في ضوء هذا المبدأ والسعي لتحقيق الوحدة الداخلية والتضامن مع الخارج. وإن لجنة الشخصيات البارزة التي قرر مؤتمر القمة الإسلامية في ماليزيا تشكيلها لابد أن تضطلع بدورها في وضع خطة لتنظيم وتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي التي على الدول أن تساعدها بتوفير الأموال والكفاءات والخبرات، وأنهى الرئيس مشرف حديثه بأن العالم بأسره يدرك المخاطر التي نواجهها جميعاً وان استخدام القوة لن يحل المشكلات بل يجب تحقيق العدالة حتى لا تنظر الأجيال القادمة لهذا الجيل وتتهمه بدفع العالم للانهيار.

التقى الرئيس مشرّف بعد ذلك بالوفود المشاركة في لقاء خاص حيث كرر نفس المقولات وأجاب على عدد من الأسئلة من المشاركين، ثم أقام حفل استقبال لهم بالقصر الجمهوري وتبادل الآراء بحرية مع مختلف الوفود لمدة ساعة.

بدأت بعد ذلك جلسات العمل على مدى يومين كاملين حيث تحدث كل من السناتور مشاهد حسين - رئيس الندوة وهو ممثل باكستان في لجنة الشخصيات البارزة، والسيد عبدالواحد بلقزيز أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي (آنذاك) الذي عرض لأوضاع المنظمة وما تعانيه من عدم سداد بعض الأعضاء لحصصهم وقلة الخبرات في المنظمة ودعا لتطوير المنظمة ، وأيّد ما جاء في كلمة الرئيس مشرف في هذا الصدد، وتحدث د. كمال حسن ممثل رئيس ماليزيا رئيس القمة الإسلامية وهو رئيس

الجامعة الدولية الإسلامية في ماليزيا ، وتتابعت مداخلات مختلف الشخصيات المشاركة، وبعد مداولات مكثفة استمرت يومين أصدرت الندوة بياناً تضمن عدداً من التوصيات.

وقد انقسم بيان الندوة إلى قسمين: أولهما حلل الأوضاع في العالم الإسلامي سياسياً واقتصادياً وعلمياً والثاني سرد عدداً من التوصيات في مقدمتها:

أ- أهمية تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها وتقويتها بالتزام الأعضاء بسداد اشتراكاتهم وإتاحة الفرصة لكوادر ذات خبرة وكفاءة للعمل بها.

ب- ضرورة الإسراع بتشكيل دور مجموعة الشخصيات البارزة التي أنشأها مؤتمر القمة الإسلامي وتعزيزها وتمكينها من اضطلاعها بالمسئولية المنوطة بها.

ج- أهمية الانفتاح الإسلامي على العالم الغربي وتعزيز الحوار معه والاستفادة منه تكنولوجياً وعلمياً على نحو ما استفاد الغرب من الحضارة الإسلامية في الماضي.

د- ضرورة تعزيز لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتقوية دورها وتفعيله وتزويدها بالأموال اللازمة بصورة إلزامية وليس اختيارية ، كما هو حادث حالياً حيث المساهمات اختيارية ، ولذلك لا يساهم أحد سوى باكستان (مقر اللجنة في باكستان ورئيسها الأعلى هو الرئيس الباكستاني).

هـ- أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتنسيق السياسي بين الدول الإسلامية من ناحية والتعاون مع العالم الخارجي من ناحية أخرى.

و- أهمية العمل على تصحيح الصورة السيئة التي انتشرت عن الإسلام ودمغه بالإرهاب والتعصب والتطرف في حين أن الإسلام وقيمه ومبادئه تعد نموذجاً للتسامح والحرية والاعتدال.

وكما سبق الإشارة فقد جاءت فكرة الندوة اتصالاً بمبادرة باكستانية في قمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في ماليزيا حيث تضمن خطاب الرئيس الباكستاني

بيرفيز مشرف طرح مفهوم الوسطية المستنيرة Enlightened Moderation ووافق مؤتمر القمة على ذلك.

وكان لابد من متابعة قرار القمة من خلال آلية محددة تعمل لتحقيق هدفين أولهما تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي وتفعيلها وثانيهما وضع استراتيجية للتحرك على مستوى دولي لطرح مفهوم الوسطية المستنيرة.

ومن هنا كان طرح باكستان بإنشاء فريق من الشخصيات الإسلامية البارزة Eminent Personalities يتولى الاضطلاع بالمتابعة لتحقيق الهدفين السابقين أو إعداد تقرير يرفع للقمة في هذا الصدد.

ثم واصلت باكستان تحركها بعقد الندوة الرسمية من شخصيات ذات مكانة أو مساهمات فكرية من عدد من الدول الإسلامية وكان من بين المشاركين (سيدة واحدة جزائرية من أصل فلسطيني، وشخصية مسيحية واحدة من لبنان). كما شارك أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وعدد من مساعديه وتولوا مع الجانب الباكستاني إدارة الندوة وبلورة المواقف من خلال معرفتهم بتطور المفهوم ووضع المنظمة.

برز الدور الباكستاني هاماً ومؤثراً في:

١- طرح مفهوم « الوسطية المستنيرة » وهو مفهوم استند لمبدأ الوسطية في القرآن « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » ثم أضاف إليها تعبير المستنيرة لكي يجعلها ذات طبيعة عصرية تقترب من المفاهيم الحديثة في عصر النهضة والاستنارة الذي عرف في أوربا وأدى إلى تحديث الفكر والعمل ومن ثم تحقيق التقدم.

٢- الاهتمام بالمفهوم وبالندوة على أرفع مستوى إذا افتتحها الرئيس مشرف ثم عقد لقاء خاصاً مع المفكرين والخبراء ثم أقام حفل استقبال وتواجد به طوال الوقت في شكل حوار حر مع كل مشارك ، أضف إلى ذلك تركيز الإعلام الباكستاني على الندوة وكلمة الرئيس ونشرها في شكل مقال فضلاً عن متابعتها إعلامياً. (نشرت الكلمة أيضاً باللغة العربية في جريدة الأهرام المصرية في نفس الوقت وربما في صحف عربية أخرى).

٣- يعد الطرح الباكستاني لمفهوم « الوسطية المستنيرة » هو الطرح الثاني المهم من

الناحية الفكرية ومن ناحية السعي لمخاطبة المجتمع الدولي بعد مساهمة الرئيس محمد خاتمي بفكرة حوار الحضارات والتي تبنّاها أيضاً مؤتمر القمة الإسلامي في طهران وقدمها للأمم المتحدة التي أصدرت بشأنها قراراً من الجمعية العامة.

السؤال الذي طرح نفسه لماذا قدم الجنرال بيرفيز مشرف هذا المفهوم وما هي دوافعه وأهدافه؟

وهنا يطرح أكثر من سبب وراء تقدم الرئيس الباكستاني بهذا المفهوم:

الأول: إن دور باكستان كدولة إسلامية هامة كان دوراً تاريخياً منذ مؤتمر قمة لاهور عام ١٩٧٤ وأن الرئيس الأسبق ضياء الحق تبنى المفهوم الإسلامي وأسلمة العلوم والمناهج مما ساعد على بعث حركة التشدد الإسلامي التي أدت لنشأة الطاليبان وما تفرع عنها من اتجاهات تعبر بصورة متنوعة عن الفكر الذي تبناه منذ منتصف القرن الماضي مولانا أبو الأعلى المودودي ونظريته في الحكومة الإسلامية والمنهج الانقلابي لتحقيق ذلك.

الثاني: يتصل بالبعد السياسي لحركة الجنرال مشّرف الذي قاد انقلاباً عسكرياً ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، مما أدى إلى فرض الحصار على باكستان وعندما جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لعب الجنرال مشرف الورقة الأمريكية باتقان فأعلن حربه على الإرهاب، وفتح باكستان للقوات الأمريكية والمخابرات الأمريكية لتعقب حركة بن لادن والطالبان وشّن أكثر من حملة هجوم ضد مناطق القبائل التي تؤوى الجماعات المتشددة.

الثالث: يتصل بالدور المستقبلي لباكستان في الاستراتيجية الإقليمية في آسيا. فالهند لاعب رئيس في الاستراتيجية الأمريكية في عهد حكومة فاجباي اليمينية، كما أنها لاعب هام حتى مع تغير الحكومة إلى حزب الكونجرس بزعامة سونيا غاندي ومان موهن سنج ذلك لأن تقدمها الاقتصادي (أكثر من ٦٪ معدل النمو) وتقدمها التكنولوجي في وادي السيلكون الهندي، والعلماء والخبراء الهنود كثيرون في العالم، وهم يمثلون رابع قوة بشرية

من حيث العدد في هذا المجال، ناهيك عن حجم السكان باعتبار الهند هي الدولة الثانية بعد الصين. في ضوء ذلك تبحث باكستان عن مكانة على المستوى الإقليمي في إطار الاستراتيجية الأمريكية، ولكن النظرة الأمريكية لها متقلبة ومتغيرة فهي حليف حيناً ومطرودة ومفروض عليها عقوبات وحصار حيناً آخر، وعلى حد قول وزير الخارجية الباكستاني كسوري Kasuri أن باكستان هي أكثر الحلفاء الذين تطبق عليهم العقوبات The Most Sanctioned USA Ally

وفي تقديرنا أن الرئيس الباكستاني بحث عن كيفية تقديم نفسه وبلاده للغرب الذي نظر لباكستان عبر سنوات عديدة بأنها راعية الإرهاب الإسلامي وملاذه الآمن؟ ولاشك أنه ربما قد توصل إلى حقيقة أنه من خلال طرحه لمفهوم الوسطية المستنيرة يكون ذلك تنويعاً وتطويراً للخطاب الإسلامي في مجاله السياسي بالتركيز على مفاهيم أصيلة بلغة جديدة يستطيع العقل الغربي أن يتفهمها. ومن ثم فمن المعتقد أن الرئيس الباكستاني استهدف من هذا الطرح نقل ثلاث رسائل للعالم الغربي وخاصة للقوة المهيمنة أي الولايات المتحدة:

الأولى: إن باكستان تحارب الإرهاب عسكرياً وأيضاً فكرياً وتتعاون إلى أقصى حد مع الولايات المتحدة في هذا الصدد.

الثانية: إن الرئيس مشّرف شخصياً هو صاحب الفكر الإسلامي المعتدل، ولذلك استقطب الجماعات الإسلامية وأدخلها البرلمان بإعداد كبيرة للمرة الأولى في تاريخ باكستان وأمكنه تطويع أعضاء الجماعات إما بالتحالف مع الحكومة أو منحهم صفة المعارضة الشرعية تحت قبة البرلمان كما أنه لم يتردد في قمع تلك الجماعات المتشددة.

الثالثة: تحّول مشّرف - بدعوى الدفاع عن الإسلام - للإطار العالمي الأوسع من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، وطرحه هذا المفهوم واختياره ممثله من أكبر المتحدثين والأذكياء في النخبة المثقفة الباكستانية، ومن ثم فكأنه يقول للغرب والولايات المتحدة، ها أنا أقدم لكم المسلمين، وأقود حركتهم

نحو الاعتدال، كما قدمت لكم باكستان داخلياً على الجبهتين: الأرض وحرية الحركة عليها، والنخب الدينية وإقناعها بالعمل تحت قبة البرلمان.

وهكذا تصبح مكانة باكستان مستمدة من قيمة إضافية، هي الدعوة لتغيير العالم الإسلامي بأسلوب ذكي وحنكة، وبلغة يفهمها الغرب، كما يفهمها المسلمون المستنيرون على السواء. ويصبح بيرفيز مشرف هو الداعية، وهو المخلص، وهو صاحب الفكر المستنير، وبذلك يضمن مكانة لنفسه ولبلاده في الاستراتيجية الأمريكية وربما في تاريخ باكستان والحركة الإسلامية.

وهذا يعزز من الدور الباكستاني الجديد ويساعده في ذلك عدة عوامل منها ضعف القيادات الفكرية والسياسية في العالم الإسلامي بعد تقاعد مهاتير محمد في ماليزيا، وتصاعد الاتجاهات المعادية للعرب في الغرب، وعدم قيام أي من القيادات العربية بطرح فكر جديد ذي مصداقية، أو ممارسة في إطار الشكل الديمقراطي، وكذلك عجزهم عن الحوار الفكري بلغة جديدة تتمشى مع متطلبات المستجدات الدولية.

ولاشك أن السؤال الذي يطرأ على الذهن هو حول رد فعل دولتين إسلاميتين كبيرتين غير عربيتين هما: تركيا، وإيران، ولكل منهما تاريخ في الحركة الإسلامية، إذ أن تركيا قدمت حكومتين إسلاميتين الأولى بقيادة نجم الدين أربكان وفشلت لتصادمها مع الجيش التركي، والثانية بقيادة رجب طيب أردخان وما تزال تناور بين توجهاتها الإسلامية وبين الجيش ومراكز القوى ولكن يبدو تصادمها محتملاً نتيجة قرارات البرلمان حول المدارس الإسلامية الأهلية، وعدم تمشي الحكومة بصورة كاملة مع الطروحات والسياسات الأمريكية، والأكثر خطورة هو صدور تصريحات من قادة الحكومة التركية معادية لإسرائيل. وسوف نتناول الدور التركي في الفصل التالي.

أما إيران فإن موقفها أكثر ضعفاً وهي موضع اتهام بتصدير الثورة وتحريض الشيعة، رغم مهادنتها للغزو الأمريكي للعراق، ولكن مسألة تطوير الأسلحة النووية هي الأداة والذريعة الرئيسة للضغط عليها وما تزال إمكانية خروجها من هذا المأزق موضع تساؤل، ولم يكسبها كثيراً طرح مماثل، بخصوص مفهوم حوار الحضارات الذي قدمه الرئيس محمد خاتمي في قمة طهران واعتمد كقرار في القمة الإسلامية

بطهران ثم اعتمد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار تضمن اعتبار عام ٢٠٠١ عام الحوار الدولي، ذلك لأن القوة الحقيقية في إيران هي في يد الزعيم الروحي والاتجاهات المتشددة ومن ثم ضاع التيار المعتدل ولم تثمر مبادراته كثيراً.

من هذا تبرز أهمية دور باكستان والجنرال مشّرف في التعبير عن الوسطية والاعتدال الإسلامي في ظل غياب القادة الآخرين أو ضعف مصداقيتهم. والسؤال الأول إلى أي حد سينجح الرئيس مشّرف في ذلك؟ لا مراء أن الإجابة متروكة للمستقبل. أما السؤال الثاني فهو إلى أي حد سيكون الإسلام غير العربي هو القائد في الحركة الإسلامية سواء في تيار الإرهاب أو في تيار الاعتدال، سواء في التخلف أو في تقديم النموذج المتطور اقتصادياً وسياسياً كما هو شأن ماليزيا في عهد مهاتير محمد؟

ولا شك أن المفهوم الذي طرحه الجنرال بيرفيز مشّرف يعتمد على ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: أصالة المفهوم الإسلامي ومعاصرته في نفس الوقت، ومن هنا استخدم مصطلحين «الوسطية المستنيرة» فتعبير الوسطية يعبر عن الأصالة، والاستنارة يعبر عن المعاصرة. وهذا يعكس مفهوم التفاعل الفكري الديناميكي، تمشياً مع قوله تعالى « أفلا يتدبرون » لأن التدبر يعني الإبداع والتطور في المفاهيم والسلوكيات والممارسات.

العنصر الثاني: الارتباط بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي فقد قدم الفكرة باعتبار أن لها شقين: الشق الأول يختص بما يجب على المسلمين القيام به، وهو مقاومة التطرف والتشدد، كوسيلة للدفاع عن العدالة ومقاومة الظلم وتحقيق المصالح المشروعة. ومن ثم فإنه يطرح المنهج السلمي العقلاني القائم على الحوار والإقناع بدلاً من منهج القوة والعنف الذي يؤدي للصراع والاقتتال وسفك الدماء. ومنهج الحوار هذا هو منهج إسلامي أصيل ينبع من قوله تعالى: «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم». أما الشق الثاني: فهو الواجب على الدول غير الإسلامية وخاصة الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة، وذلك في تدرج وتتابع على النحو المشار إليه.

فالدول غير الإسلامية عموماً باعتبارها شريكاً في هذا الكون، الذي يجب أن نعمل جميعاً على بنائه، وفقاً لمنطق العدل والحق، وليس منطق القوة والظلم، والدول الغربية عليها مسئولية خاصة لأنها كانت الدول الاستعمارية والتي ترتب على سياستها الكثير من الظلم والجور وخلق المشاكل للدول الإسلامية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص لأنها القوة العظمى المهيمنة على مقاليد السياسة الدولية منذ انهيار القطبية الثنائية والتي أدت سياستها منذ حادث ١١ سبتمبر إلى المزيد من تشويه صورة الإسلام وظلم المسلمين في بلاد الغرب عامة وفي بلاد المسلمين على السواء.

إذن هذان الشقان متكاملان ومتلازمان، وهما يعبران عن نظرة الإسلام للكون باعتباره وحدة متكاملة. والمفهوم الذي يطرحه الجنرال بيرفيز مشّرف يرفض نظرية المؤامرة ضد المسلمين ، ويأخذ بنظرية سوء الفهم وضرورة إزالته ، فهو يبنى على افتراض حسن النية من ناحية، وعلى افتراض المسئولية المشتركة لجميع الدول من ناحية أخرى.

العنصر الثالث: هو النظرة المستقبلية ذلك لأن تحليل الجنرال مشّرف بعد أن عرض للماضي ومفاهيمه وللحاضر وتطوراته، تطلع بنظرة نحو المستقبل، وبنى هذا التطلع على ركائز ثلاث:

الأولى: عدم نسيان الماضي سواء في صورته المجيدة حيث حضارة الإسلام أو في صورته السيئة حيث الاستعمار والظلم والتخلف، ولكن اتخاذ الماضي نقطة لفهم الحاضر وما آل إليه الوضع ثم الانطلاق للمستقبل.

الثانية: استخدام الآلية القائمة في التعاون بين الدول الإسلامية وهي آلية منظمة المؤتمر الإسلامي، إذن هو لا يسعى لخلق هياكل وآليات بل إلى تفعيل ما هو قائم وهذا يعبر عن واقعية ومنطقية واضحة تمام الوضوح.

الثالثة: الحاجة لقوة دافعة لهذه الآلية لتطوير وإنارة السبيل أمامها، ومن هنا كان طرح لجنة الشخصيات البارزة ومثل هذه الطروحات معروفة في تاريخ الدول والمنظمات فهناك لجان مماثلة في إطار الحوار بين الشمال والجنوب وأشهرها لجنة ويلي برانت المستشار الألماني الأسبق ولجنة الجنوب ولجان مماثلة للأمم المتحدة وغيرها.

ونخلص مما سبق إلى أنه ربما يمكن القول إن هذه الرؤية القادمة من باكستان هي بمثابة تصحيح لمفاهيم باكستانية سابقة أدت إلى تشويه صورة الإسلام، بينما الرؤية الجديدة تسعى لتحقيق هدفين رئيسين:

الأول: تصحيح صورة الإسلام وإعادته لقيمه ومثله الصحيحة، ولذلك نجد الجنرال مشّرف في خطابه أمام الندوة الدولية للمفكرين حول التحديات والاستجابة للعالم الإسلامي: الوسطية المستنيرة التي عقدت في إسلام آباد يومي ١-٢ يونية ٢٠٠٤م يقول « إن العالم الإسلامي اليوم بعيد عن كل هذه القيم .. » أي قيم التسامح والاعتدال والرحمة والرغبة في الارتقاء والتقدم. إن ذلك يدل على عملية و اقعية من نقد الذات كبداية للانطلاق، فالتشخيص الصحيح هو جزء هام ينبني عليه العلاج.

الثاني: حث المسلمين على النظر للمستقبل وبنائه بمنطق العصر من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر والتوسع في التعليم والرعاية الصحية وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا كله هو طريق المستقبل للمسلمين.

والسؤال الذي نطرحه هل سيتجاوب المسلمون قادة ومفكرون وشعوب مع هذا الطرح؟ أم سوف يستمعون إليه ويكون الموقف كما قال القرآن الكريم في نقده لبعض الشعوب والأقوام «أم على قلوب أقفالها» أم سيكون رد فعل المسلمين مستمداً من القرآن الكريم في حكمته البالغة وهي القانون الأزلي للبشر كما وضعه صاحب الكون وأوضحه بقوله: « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »؟ فالتغيير لابد أن يبدأ به الإنسان نحو الأفضل أو الأسوأ أيهما يرغب فيه، وإذا حدث ذلك فإن الله سوف يسهل ويساعد الإنسان على تحقيق طموحاته وتطلعاته.

وهنا ننتقل للسؤال الثاني حول ما هو الدور الواجب لتحقيق هذا التغيير وما هي الفئات المنوطة به؟ وهي في تقديرنا أربع فئات مطالبة بالتحرك والفهم الواعي وهي النخب المفكرة، والعلماء ورجال الدين، والقادة والحكام، والشعوب بوجه عام، فإذا حدث التفاعل يتحقق الانطلاق نحو التغيير الذي هو بداية التقدم. وإذا لم يحدث

فإن الآية القرآنية الأخرى بالغة الدلالة على حالة التباين إذ يقـــول الله تعـــالى « وهديناه النجدين » (آية ١٠ سورة البلد) « إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً » (الإنسان آية ٣) وفي آية أخرى « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين » (سورة التين) وفي هذه الحالة يمكن البكاء على الإسلام والمسلمين، كما بكى الشعراء والمحبون على الأطلال في العصور القديمة، ولا ينفع البكاء حينذاك، فهو سلاح الضعفاء، أما الفكر والعمل والتدبر فهو منهج الأقوياء، ولهذا نتساءل أي التوجهات التي سيسير عليها المسلمون؟ وفي جميع الحالات سيكون المستقبل متوقفاً على نوعية الاختيار، ولكن باختصـــار فإن العقـل الإسلامـي الباكستاني قـدم فكرة « الوسطية المستنيرة » وصحح أخطاءه السابقة، وبقى القرار النهائي للمسلمين قادة وعلماء وشعوباً في مؤتمر وزرائهم القادم وفي قمتهم القادمة.

الفصل الحادي عشر

تركيا وطرح نموذج الإسلام المعتدل والإصلاح الإسلامي

لقد جاء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول بتركيا في منتصف يونيو ٢٠٠٤ وما أسفر عنه من قرارات ليمثل علامة بارزة في تطور الدور التركي تجاه منظمة المؤتمر الإسلامي ، ولعل أهم ما ركز عليه الإعلام العربي وربما العالمي حقيقتين:

الأولى: اختيار السيد أكمل الدين إحسان أوغلي كأول أمين عام تركي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالإجماع بعد انسحاب مرشحي بنجلاديش وماليزيا لقلة عدد الأصوات التي حصلوا عليها. ولاشك أن السيد أكمل الدين إحسان أوغلي يعتبر شخصية متميزة من حيث قدرته وكفاءته وخبرته العملية في المجال الأكاديمي . وهو من المهتمين والمتابعين لنشاط منظمة المؤتمر الإسلامي منذ سنين طويلة ويحظى بتقدير كافة الأوساط في المنظمة. ومن ثم كان الاختيار موفقاً بالغ التوفيق. وقد أشرف السيد أكمل الدين إحسان أوغلي على إصدار مجلدين بالغي الأهمية حول الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة يقع كل منهما في حوالي ألف صفحة وصدرا من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في اسطنبول وهو مركز تركي عملياً، وان كان يحمل شعار منظمة المؤتمر الإسلامي، ويتولى الإشراف عليه السيد أكمل الدين إحسان أوغلي.

الثانية: إن انعقاد المؤتمر على الأرض التركية في القطاع الأوربي اسطنبول والتي كانت عاصمة الدول العثمانية ربما يحمل أكثر من رسالة. فهو من ناحية يؤكد الارتباط والحوار الإسلامي الأوربي إذ أن الدولة العثمانية كانت لها امتداداتها في القارة الأوربية مما أدى إلى تصادم بين الحضارتين

المسيحية الأوربية والإسلام العثماني ، ومن ثم فإن الدور الجديد لتركيا الحديثة سوف يكون هو الدفع بقوة للحوار بين الطرفين. ومن ناحية أخرى أن تركيا بعد أن عاشت ردحاً من الزمن منذ ثورة كمال أتاتورك، وإلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ والتأكيد على العلمانية بمفهوم فصل الدين عن الدولة، وهو المفهوم التقليدي للعلمانية، قد عادت تركيا الحديثة بمفهوم جديد للعلمانية وهو أن الدين والدولة ليسا متعارضين ، وإنما يمكن أن يتكاملا ، وأن لكل منهما مجاله ، وأن التفاعل بينهما ممكن دون طغيان من أحدهما على الآخر ، وهو المفهوم الذي تطور في مرحلة لاحقة، من التاريخ في أوربا وأمريكا ، برفض الخضوع لسلطة الكنيسة وإملاءاتها السياسية على الدولة، ولكن بالتحاور وبالتعاون وللوصول إلى قواسم مشتركة. ومن ناحية ثالثة فإن الارتباطات التركية تختلف في معظمها عن ارتباطات الدول الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي. فهي عضو رئيس في منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) واستضافت مؤتمره في أواخر يونيه ٢٠٠٤ في اسطنبول أيضاً، كما أنها تسعى حثيثاً منذ بضع سنين للانضمام للاتحاد الأوربي ولكن مايزال تحقيق الأمل ليس قريباً لاعتبارات عديدة ترتبط بطبيعة النظام السياسي في تركيا وممارساته التي لا ترضى عنها أوربا ، والتي ترتبط بالبعد الثقافي والديني في تركيا الإسلامية، وهو ما تخشاه أوربا على هويتها المسيحية، كما عبر عن ذلك بابا الفاتيكان مؤخراً في حديث بعد انضمام دول أوربا الشرقية للاتحاد الأوربي ، إذ قال أن أوربا يجب أن تضمن وحدتها وتماسكها من خلال هويتها المسيحية. وحقاً لا يتحدث معظم السياسيين في أوربا مثل هذه اللغة، ولكنها مترسبة في العقل الباطن المؤثر على سلوكهم، ولعلّ شاهدين واضحين على ذلك هما عدم قبول تركيا حتى الآن بدعاوى مختلفة ومتنوعة ، وفي نفس الوقت قبول قبرص رغم المشاكل التي تعيشها منذ قيامها حيث الصراع بين عنصري السكان في الجزيرة وهما القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون.

التساؤل ماذا يعني الاهتمام التركي الجديد والمكثف بمنظمة المؤتمر الإسلامي؟ ولعّل من الإنصاف أن نقول ثلاث حقائق قبل الإجابة على هذا السؤال:

الحقيقة الأولى: إن تركيا الحضارة والشعب، كامنة في أعماقها، الثقافة الإسلامية، وإن النظام السياسي كانت له ضوابطه ومعاييره ورؤيته لبناء تركيا جديدة بعد انهيار الدولة العثمانية من ناحية، وثورة الأقطار العربية وبزعامة الشريف حسين في أوائل القرن الماضي من ناحية أخرى. نقول إن ما بدا بأنه انفصال تركيا عن تراثها الإسلامي كانت له ظروفه المرتبطة بحركة الإحياء التركي من ناحية، وبوضع العرب من ناحية ثانية، وبالسياسة الدولية في الحرب العالمية الأولى من ناحية ثالثة.

الحقيقة الثانية: إن مواقف تركيا الحديثة منذ الحرب العالمية الثانية تأثرت بالغ التأثر بموقعها الاستراتيجي على خط المواجهة بين القوتين العظميين اللتين قادتا صراع الحرب الباردة، ومن ثم فإنه عند الاختيار التركي بين الاتحاد السوفيتي الشيوعي الذي يجاورها ويهدد حدودها، وبين التوجه نحو الغرب الأوربي الذي ساعد على تدمير الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ولكنه عاد يخطب ود تركيا الحديثة في مرحلة لاحقة، فقد انحازت تركيا لأوربا وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، وتأثرت بمواقفهما تجاه العديد من القضايا وبخاصة ما يتعلق بحركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث وبالقضية الفلسطينية وإسرائيل. ومن هنا اختلف موقف تركيا عن موقف معظم الدول النامية والدول الإسلامية خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة.

الحقيقة الثالثة: إن تركيا أبدت اهتماماً بالعالم الإسلامي وإن لم يصل هذا

الاهتمام لحالة الدول الإسلامية الآسيوية أو الدول العربية إلا أنه منذ وصلت حكومات ذات توجه إسلامي للسلطة في تركيا فإنها قامت بعدد من المبادرات الهامة وذات المغزى. ولعل من أبرز تلك المبادرات الدعوة لتجمع الدول الإسلامية الهامة فيما أطلق عليه مجموعة الثماني النامية (الإسلامية) وذلك بهدف تحقيق تعاون اقتصادي بين تلك الدول وضمت تركيا وإيران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا واندونيسيا ومصر ونيجيريا، وعقدت تلك المجموعة عدة اجتماعات، وكان الهدف التركي طموحاً ولكن لم يتحقق الكثير ، ربما لاعتبارات عديدة منها الظروف الداخلية في تركيا وتغير الحكومة التي أطلقت المبادرة وهي حكومة نجم الدين أربكان، وعدم الحماس من دول إسلامية أخرى فضلاً عن تجاهل عضوية دول إسلامية هامة مثل السعودية، ناهيك عن الاعتبارات المتصلة بالسياسة الدولية. ثم تأتي المبادرة الثانية وهي سعي تركيا لاستضافة اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي والتقدم بمرشح قوي لمنصب الأمين العام وبذل جهود مكثفة للحصول على مساندة الدول الأخرى للمرشح.

ولعل النتائج المنطقية للحقائق الثلاث المشار إليها وبخاصة الحقيقة الثانية تتمثل في رد فعل الدول العربية والإسلامية على المواقف التركية ومن ذلك:

(أ) تجاهل وضع الجمهورية التركية في شمال قبرص وهي الجمهورية التي أعلنها القبارصة الأتراك عام ١٩٨٣ كرد فعل على إخفاق مساعي تسوية المشكلة القبرصية، والتي وصلت ذروتها في مرحلة لاحقة بصورة واضحة في رفض القبارصة اليونانيين لخطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في استفتاء عام أجري في أبريل عام ٢٠٠٤ ، في حين قبل الخطة القبارصة الأتراك تحت ضغط وتأثير التوجه التركي المرن والعقلاني والواقعي. وينبغي أن تشير هنا إلى أن الأقلية التركية في قبرص تعرضت عبر السنوات الخمسين الماضية لعملية من الضغوط والاعتداءات في القبارصة اليونانيين وبخاصة من أنصار

منظمة ايوكا (ب) التي أنشأها الجنرال القبرصي اليوناني جريفاس ، وقادت حملة معادية للقبارصة الأتراك وبعد الانقلاب، ضد الرئيس الأول بقبرص الموحدة الأسقف مكاريوس وفشل الانقلاب جرت مساعي عديدة للمصالحة بين الطائفتين دون جدوى، المهم أنه بعد تاريخ طويل قامت تركيا بإرسال قواتها لحماية الطائفة القبرصية التركية، وأدى ذلك إلى تقسيم فعلي للجزيرة على غرار ما حدث في فلسطين وكشمير تحت أعين المجتمع الدولي.

لا يهمنا الآن بحث أي من تلك المشاكل ولكن يهمنا فقط توضيح رد الفعل الدولي والإقليمي والإسلامي من هذه القضايا الثلاث اتصالاً بدور منظمة المؤتمر الإسلامي ووضع الدول الأعضاء بها. فقد احتلت قضية فلسطين مركز الصدارة في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت أساساً بعد الاعتداء وحريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ وتنادي العالم الإسلامي لإنقاذ هذا الحرم الإسلامي المقدس.

أما قضايا كشمير وقبرص التركية فاعتبرت قضايا إسلامية تتعلق بوضع جاليات في دول غير إسلامية، ولذلك لم تعترف أي من الدول الإسلامية ، بأن لأهالي كشمير أو أهالي قبرص التركية حق تقرير المصير أو نحو ذلك. واكتفت دول منظمة الإسلامي بإصدار المنظمة قرارات تعبر عن مساندة شعب كشمير، وحتى عندما تضمنت بعض قرارات المنظمة حق تقرير المصير، تحت ضغط باكستان، فإنه لم تبد أية دولة موقفاً جدياً لمساندة ذلك، وأرسلت العديد منها تحفظات على تلك القرارات، ونفس الشيء حدث بالنسبة لتركيا القبرصية بل الأكثر هو تجاهل الموقف لسنوات عديدة ربما لاختلاف ظروف الحالتين، وربما أيضاً لاختلاف دور ووضع ومواقف باكستان، في مساندتها للقضايا الإسلامية والعربية، عن دور تركيا، ولكن أحد العناصر المؤثرة كانت العلاقات الطيبة والوثيقة بين الهند في ظل سياسة عدم الانحياز وبين الدول الرئيسة في العالم العربي الذي رفض مفهوم إقامة الدولة على أساس الدين تمشياً مع معارضتها لقيام دولة إسرائيل ذاتها، كذلك علاقات ومواقف اليونان المؤيدة للقضايا العربية وذلك قبل انضمام اليونان للاتحاد الأوربي ومواقف قبرص ذاتها في ظل عضويتها في حركة عدم الانحياز وقبل تغير المواقف القبرصية لتتماشى مع المواقف الأوربية وخاصة بعد انهيار القطبية الدولية.

ثم هناك المبادرة التركية بشأن العراق قبل الغزو الأمريكي له وذلك بالدعوة إلى عقد اجتماع لدول الجوار العراقي، والذي عقد عدة اجتماعات استهدفت تنسيق المواقف ، وان كانت تلك الاجتماعات من الناحية الفعلية لم تحقق شيئاً ملموساً، فلم تمنع الغزو الأمريكي للعراق ، ولم تساعد على تعزيز الأمن بعد سقوط نظام صدام، لاختلاف أسس التوجهات والسياسات والمصالح لدول الجوار، وقد سعت تركيا أن ترسل قوات لها إلى العراق ولكن إزاء معارضة الأكراد الشديدة ومعارضة القوى العراقية الأخرى تراجعت الولايات المتحدة وتركيا عن ذلك الموقف.

تلك بعض المبادرات التركية للتعامل مع مواقف وقضايا تتصل بالدول الإسلامية والعربية، ويلاحظ أن موقف تركيا من كشمير يختلف عن موقف باكستان وبنفس القدر يختلف موقف باكستان من قبرص التركية عن موقف تركيا، طبعاً مواقف الدول العربية في جوهرها مختلفة عن مواقف الدولتين من قضايا تعتبرها كل منهما من أولوياتها الوطنية، فلاشك أن عنصر المصلحة الوطنية والأمن القومي أو الوطني هو العنصر المحرك الرئيسي لسياسة الدول قبل الاعتبارات الإيديولوجية أو الدينية.

إذن نعود إلى السؤال الذي سبق وطرحناه ماذا يعني الاهتمام التركي المجدد بمنظمة المؤتمر الإسلامي؟

طبعاً من الصعب سبر غور فكر أية قيادة سياسية في أية دولة بطريقة علمية قاطعة لأن أية قيادة ستقدم رؤيتها الرسمية، كما أن المحللين سيقدمون تصوراتهم. ويحتاج الأمر إلى عدة سنوات حتى يفرج عن الوثائق السرية التي يمكن أن تقدم مؤشرات حقيقية أو معلومات دقيقة حول دوافع اتخاذ قرار سياسي ما. ولكن بعد هذا التحفظ المنهجي فإنه يمكننا القول إن ثمة مؤشرات هي التي نعتمد عليها في تحليل التوجه التركي الجديد نحو منظمة العالم الإسلامي وفي مقدمتها:

الأول: حركة الإحياء الإسلامي في داخل تركيا ذاتها ، والتي أدت إلى قيام حكومة أغلبية ذات توجهات إسلامية ، وإن كانت طروحاتها الإسلامية تتسم بالاعتدال وليس مثل الطروحات الإسلامية الأصولية في بلاد أخرى من المنطقة.

الثاني: إن تركيا إزاء حرصها على دورها الأوربي وانتمائها الأوربي شعرت بأنها لابد أن تضغط بورقة أخرى طالما تحاشتها في الماضي، وهي الورقة الإسلامية، ولكن من زاوية مختلفة، زاوية النموذج الإسلامي المعتدل والذي يمكن أن يحدث تغييراً في توجهات العالم الإسلامي التي اتسمت في جزء منها بالتشدد والتطرف والجمود الذي أفرخ الظاهرة الإرهابية المعاصرة والتي ألصقت بالإسلام.

الثالث: إن تركيا مع سياستها القائمة على البراجماتية قدمت ثلاث طروحات أثارت تساؤلات واستفهامات وهي التعاون الاستراتيجي الوثيق مع إسرائيل، وطرح بيع المياه وإن الماء ثروة طبيعية مثل النفط وإنها على استعداد لمد أنابيب المياه وبيعه لمن يشاء على غرار النفط، وأخيراً التعاون التركي مع الولايات المتحدة وحلفائها من أجل دور لها في العراق. هذه الطروحات الثلاث أثارت بعض دول الجوار التركي بل ودول الجوار الإسرائيلي.

الرابع: يتصل بالمنهج الذي عبرت عنه تركيا على أعلى مستوى وهو الرئيس أحمد نجدت سيزار في افتتاحه لمؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية من ١٤-١٦ يونيه في استانبول والذي أشار فيه إلى: طبيعة التوجهات التقليدية التركية وهي التوجهات المرتبطة بحلف الأطلنطي وبالسياسة الأمريكية ومن ثم بالعلاقات الوثيقة مع إسرائيل من ناحية وحساسية العلاقات مع دول الجوار، وبخاصة سوريا، ودول الجوار الإسلامي وبخاصة إيران.

لماذا نقول إن بعض المواقف التركية أثارت حساسية بعض دول الجوار ؟ لاشك أن التحليل العلمي لهذا الموقف يشير إلى أن هذه الحساسية تنبع من أربعة عوامل على الأقل هي:

١- طبيعة الحدود بين تلك الدول مما يؤدي إلى حركة عبور متبادل على جانبي الحدود لقوى أو عناصر معارضة للنظام السياسي في أي من هذه البلاد وتجد ملاذاً لها في بلد مجاور سواء كان برضا ذلك البلد أو حتى بدون رضائه الرسمي.

٢- مشكلة المياه المتصلة بوضع دول المنبع في علاقاتها بدول المرور ودول المصب. وهذه ينبغي أن تتم في إطار القواعد القانونية الدولية وما يعرف بالحقوق التاريخية في مياه الأنهار للدول المتصلة بها.

٣- التنافس التقليدي القديم بين الدولة العثمانية السنية وبين الدولة الصفوية الإيرانية الشيعية والذي وجد أرضاً مشتركة في العراق ليس فقط في الماضي بل وفي الحاضر أيضاً.

٤- التواجد الكردي في كل من إيران والعراق وتركيا وسوريا وأثر ذلك على الأوضاع الداخلية في تلك الدول من ناحية وعلاقاتهما فيما بينها من ناحية أخرى.

الخامس: وهو يرتبط بوضع الإحياء الإسلامي ككل ودول العالم الإسلامي في العالم المعاصر. لاشك أن حركة الإحياء الإسلامي جاءت محصلة لتفاعل عدة عوامل نخص بالذكر منها ثلاثة هي:

١- حالة التخلف الداخلي الإسلامي وبخاصة العربي باعتبار أن العروبة مثّلت على مر التاريخ قلب العالم الإسلامي، ومن ثم أدى التخلف العربي إلى تخلف إسلامي عام.

٢- ضغوط القوى الاستعمارية واحتلالها للعالم الإسلامي ثم سيطرتها ونفوذها الكبير في الدول الإسلامية حتى بعد استقلال تلك الدول رسمياً.

٣- عجز حركة التجمع الإسلامي الرسمي المتمثل في منظمة المؤتمر الإسلامي كأهم منظمة دولية إسلامية، بل إنها ثاني منظمة دولية على مستوى العالم من حيث عدد الأعضاء (٥٧ عضواً) بعد الأمم المتحدة. لقد عجزت تلك المنظمة عن تقديم البديل في أربعة مجالات على الأقل: مجال التنسيق السياسي فضلاً عن مجال الوحدة السياسية، مجال التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الثقافة والفكر الإسلامي. وإزاء هذا العجز الشامل برزت بدائل متشددة مثل الجماعات الإسلامية والتي منها القاعدة، أو تنظيمات ذات أجندة خاصة مثل رابطة العالم الإسلامي ونحو ذلك.

السادس: إنه إزاء عجز القيادات العربية عن تقديم نموذج سياسي معاصر، أو عن تقديم فكر سياسي أو نموذج اقتصادي، مما زاد عن عجز منظمة المؤتمر الإسلامي برزت قيادات إسلامية أكثر ديناميكية تقدم نماذج ذات جاذبية. ومن ذلك النموذج الماليزي الذي حقق تقدماً تكنولوجيا واقتصادياً وقاده شخصية كارزماتية مثل مهاتير محمد، والنموذج الباكستاني الذي حقق قفزة نوعية بامتلاك القنبلة النووية، والنموذج الاندونيسي الذي حقق تقدماً ديمقراطياً في تغيير النظام السياسي عبر صناديق الانتخابات بعد الإطاحة بالرئيس سوهارتو كما حافظ على الممارسة الديمقراطية عبر انتخابات مجددة في يوليو ٢٠٠٤، والنموذج الإيراني الذي يتسم ببعض الجوانب الإيجابية رغم التحفظات العديدة عليه من معظم دول المنطقة فضلاً عن دول العالم، ثم يأتي النموذج التركي ليقدم الإسلام في صورته الأوربية الأكثر اعتدالاً والأكثر تجاوباً مع متطلبات السياسة الدولية المعاصرة ، ومتطلبات القوة العظمى المهيمنة وسياساتها وإستراتيجيتها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

ويمكن أن نضيف للنموذج التركي بعدين وثيقي الصلة وهما:

١- وضع الدول ذات الأصول التركية في آسيا الوسطى وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية من حيث موقعها بين روسيا والصين والشرق الأوسط من ناحية، ومن حيث تواجد كميات ضخمة من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين من ناحية أخرى وسعي تركيا لإحياء الرابطة التركية مع تلك الدول من ناحية ثالثة.

٢- حرص تركيا على الإبقاء على علاقات وثيقة مع إسرائيل وتطويرها في إطار استراتيجي وفي نفس الوقت الحرص على لعب دور مؤثر في علاقاتها مع العديد من الدول العربية والإسلامية في محيط جوارها المباشر أو غير المباشر رغم اختلاف وجهات نظر تلك الدول عن وجهة النظر التركية تجاه إسرائيل.

إذن الدور التركي الجديد في منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن - من وجهة نظر المصالح التركية، والسياسات الأمريكية خاصة والغربية عامة - أن يضطلع بمهمة تقديم النموذج لبناء الشرق الأوسط الكبير حيث تتفاعل هويات متعددة وسياسات تبدو أحياناً متناقضة، ومصالح قد تبدو أحياناً متعارضة، ولكن في إطار من الانصهار أو المظلة الواسعة والعريضة مما يؤدي إلى تحول العالم الإسلامي إلى وضع جديد وفريد في السياسة الدولية في أوائل القرن الحادي والعشرين. قد يكون هذا الوضع هو الخروج من النفق المظلم الذي شوه صورة الإسلام وربط بينها وبين الإرهاب والتطرف، وقد يكون هو بلورة مفاهيم إسلامية جديدة تركز على المصالح الاقتصادية والثقافية المشتركة بعيداً عن الطموحات السياسية أو المفاهيم التراثية السلفية التقليدية ، وقد يكون له أهداف أو نتائج أخرى غير مرئية حالياً.

التساؤل المنطقي هو: هل ستنجح تركيا في القيام بهذا الدور؟ وما هي ردود فعل الدول الإسلامية غير العربية والمتطلعة أيضاً للقيام بدور في ظل العجز العربي؟ وهل سوف يستمر العجز العربي إلى مالا نهاية؟

قبل الإجابة على ذلك فمن الضروري أن نلقي نظرة على الموقف التركي من اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية. لقد جاء هذا الموقف واضحاً في ثلاثة أمور:

الأول: الكلمة التي ألقاها الرئيس التركي أحمد نجدت يوم ٦/١٤ في افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية وذكر فيها ما يلي:

١- إن العالم يمر بمرحلة تتسم برياح التغيير العاتية ولا يمكن لأية دولة أن تنأى بنفسها عن هذا التغيير.

٢- ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية والمساواة بين الرجل والمرأة والتسامح الإسلامي.

٣- ضرورة الإسراع في تحديد الإصلاحات التي ينبغي أن تكون واقعية ولا تتعارض مع القيم الإسلامية.

٤- إن مشاريع التحديث في الدول الإسلامية ستمنى بالفشل ما لم يتم تسوية النزاع الفلسطيني.

لاشك أن هذه الكلمة تحمل رسائل واضحة للمسلمين من ناحية، وللعالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وقد طرحت تركيا من خلال المداولات مشروع الإصلاح الذي اعتمدته الدول الثماني المتقدمة على أجندة المؤتمر الإسلامي الوزاري، وهدفت تركيا من ذلك أن تكون جسراً يربط الشرق بالغرب، وكان النشاط الذي بذله الوفد التركي في الاجتماعات برئاسة وزير الخارجية القدير عبدالله جول، والذي يحظى باحترام كبير، ملموساً وواضحاً.

الثاني: تحريك موقف العالم الإسلامي تجاه قضية قبرص التركية والتي تتمتع بوضع مراقب في المؤتمر بصفتها الطائفية القبرصية التركية. وقد تغير وضعها ليطلق عليه الدولة القبرصية التركية. وهذا نجاح للدبلوماسية التركية وقد يؤدي إلى بدء تعامل واقعي مع قبرص التركية من خلال مكاتب إعلام أو تجارة كبداية لتطوير لاحق. وساعد الموقف التركي هذا تأييد قبرص التركية لخطة أمين عام الأمم المتحدة في الاستفتاء الذي أجري في أبريل ٢٠٠٤ في حين رفضها الجانب القبرصي اليوناني.

الثالث: نجاح المرشح التركي لمنصب أمين عام المنظمة، وهو كما ذكرنا شخصية تحظى بالاحترام والتقدير لعلمه وللدور البارز الذي قام به كباحث في تطوير مركز التاريخ والحضارة في اسطنبول التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولاشك أن القلق الذي عبر عنه الرئيس التركي عبر عنه في نفس الوقت الأمين العام للمنظمة عبدالواحد بلقزيز في كلمته أمام المؤتمر إذ قال:

The Islamic World has been degraded, our rights downtrodden our sanctities defiled and our just causes defeated.

إن العالم الإسلامي قد جرى امتهانه ، وتم انتهاك حقوقه ، وتدنيس مقدساته ، كما أن قضاياه العادلة أصبحت مهزومة. والمحصلة أن العالم الإسلامي في مفترق طرق

وعليه أن يبدأ في عملية حضارية من فحص الذات Civilizational Self Examination

كما أن كلمة وزير الخارجية التركي عبدالله جول جاءت في نفس الإطار فقد ركّز على ضرورة التغيير، وأن يقوم العالم الإسلامي ذاته ومن تلقاء نفسه بذلك، وإلا فإنه سيفرض عليه التغير.

خاتمة : بين الفكر والرؤية والتخطيط للمستقبل

في هذه الخاتمة نود الإشارة إلى أحد الباحثين الأكاديميين البارزين، في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهو المرحوم الدكتور حامد ربيع أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة سابقاً قد سبق له أن تناول موضوع دور الإسلام في القرن الواحد والعشرين في كتاب صغير الحجم لا يزيد عن ١٧٠ صفحة من القطع الصغير ولكنه عميق في مفاهيمه ودلالاته. هو كتاب « الإسلام والقوى الدولية » والصادر من دار الموقف العربي عام ١٩٨١ أي منذ أكثر من عشرين عاماً، ولقد تناول فيه آنذاك عدة مفاهيم منها ما أسماه الخوف من الفيضان الإسلامي ودوافعه – تاريخ التعامل الأوربي الإسلامي وتراث الكراهية – الظاهرة الإسلامي ومنهجية التعامل مع السياسي منها – الممارسات الإسلامية – مفهوم الأمة الإسلامية، وتحت هذا العنوان الأخير تحدث عن الإسلام العربي والإسلام جنوب الصحراء الأفريقية والإسلام الآسيوي والأقليات المسلمة في أوربا والولايات المتحدة. لقد طرح د. ربيع كل تلك المفاهيم منذ حوالي ربع قرن مضى استناداً لمنهج التحليل العلمي، وقدم أفكاراً وطروحات وتصورات، ولكن للأسف قليلين هم من يقرأون، وأكثر ندرة هم من يفكرون بمنطق البعد الاستراتيجي، وكثرة في العالم العربي والإسلامي يعيشون اللحظة الآنية .

وإلى حين اتضاح أبعاد الدور الباكستاني أو الدور التركي الإسلامي الجديد وآثاره الإيجابية أو السلبية فعلينا الانتظار لمعرفة أي السيناريوهات المتوقعة يمكن أن تتحقق في ضوء عالم مليء بالتغيرات السريعة والتفاعلات المعقدة، في حين يبقى العرب بعيداً

عن التخطيط المستقبلي أو التخطيط الاستراتيجي، ويرى بعضهم في البحث عن المستقبل والتفكير فيه رجماً بالغيب، في حين أن الإسلام كان أول من دعا للتفكر والتدبر ورسم الخطط المستقبلية القائمة على معطيات حقيقية وواقعية.

لقد طرح عديد من الكتاب والمفكرين العرب والمسلمين والغربيين على حد سواء مفهوم تعدد الأنماط الإسلامية. فالإسلام كعقيدة وشريعة، كسلوك وكشعائر يعبر عن كائن حي متطور ومتفاعل مع البيئات المختلفة ويتأثر بخصائص كل شعب وكل منطقة ومن هنا فهناك نماذج من الإسلام العربي ، والإسلام الأفريقي ، والإسلام الآسيوي ، ويمكن أن يضاف إليهم الآن الإسلام الغربي الأوربي أو الأمريكي، ومن ثم يبقى التساؤل المتعلق بقيادة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرحلة القادمة، وهو إلى أي حد سينجح الإسلام الآسيوي الأوربي، الممثل في النموذج التركي، في قيادة العالم الإسلامي في ظل إخفاق الإسلام العربي، وما أدى إليه من تشويه للصورة الصحيحة للإسلام، ووصمه بالإرهاب ؟ إن الإسلام الأفريقي مازال غائباً، والإسلام الآسيوي رغم أن لديه أحسن النماذج في البناء السياسي والتقدم الاقتصادي والعلمي، ولكنه يفتقر في هذه المرحلة للشخصيات القيادية الكارزماتية.

ولاشك أن الإسلام الآسيوي هو أكبر جناح من أجنحة العالم الإسلامي من حيث عدد السكان، ومن حيث المساهمات في الفكر الحديث المستنير، ومن حيث القوة الاقتصادية، والدخل القومي لاندونيسيا وماليزيا وباكستان وبنجلاديش وإيران وتركيا وبروناي أكبر من الدخل القومي لباقي الدول الإسلامية بما في ذلك الدول النفطية الغنية.

وكما سبق الإيضاح فإن البروفسور حامد ربيع كان سباقاً في التنبؤ بأبعاد ظاهرة المد الإسلامي ورد الفعل المتصل بها من قبل الدول الغربية في الكتاب الذي سبق الإشارة إليه وغيره من المؤلفات، ولقد كان تركيز فكر الدكتور حامد ربيع يدور حول محاور ثلاثة بشأن المنطقة العربية والإسلامية هي:

الأول: ضرورة وحدة العرب استناداً لعنصر القوة لديهم وهو الحضارة العريقة المستندة إلى الإسلام من ناحية، والنفط من ناحية ثانية، والقدرات

البشرية من ناحية ثالثة. ولهذا كتب عدة مؤلفات عن النفط ودوره في السياسة العربية وعن الإعلام والدعاية العربية وإسرائيل، كما كتب عن ابن خلدون وابن أبي ربيع حيث حقق مؤلف الأخير « سلوك المالك في تدبير الممالك » وغير ذلك.

الثاني: أهمية التطلع لإحياء الحضارة الإسلامية ودورها العالمي الرائد من واقع الولاء والحب لتلك الحضارة وأيضاً استناداً للبحث العقلاني في دورها ومساهماتها عبر التاريخ كما تجلى ذلك في كتابات إبن خلدون وإبن رشد والخوارزمي وإبن سيناء والبيروني وإبن الهيثم وإبن النفيس وغيرهم كثيرون.

الثالث: ضرورة التفاعل بين السياسي والمثقف بحيث يستفيد الأول من علم وحكمة وخبرة الأخير دون أن يصل الثاني إلى مستوى طرق أبواب السلطة بحثاً عن لقمة العيش أو نفاقاً أو سعياً لمنصب في الحكومة أو نحو ذلك.

ولعل ذلك يبرز أهمية دور مراكز الأبحاث والتفكير والتفاعل المتبادل بينها وبين أجهزة صنع القرار في الدول المختلفة وخاصة الدول العربية سعياً نحو بناء فكر استراتيجي عربي وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تموج بمتغيرات عديدة وتضع العالم العربي بأسره فوق سطح ساخن أو قل فوهة بركان قد ينفجر في أية لحظة .

الباب الخامس

الحوار مع القوى الآسيوية الهامة

الباب الخامس

الحوار مع القوى الآسيوية الهامة

لاشك أنه في إطار بناء استراتيجيات مستقبلية يمثّل الحوار مع القوى الرئيسة الهامة في العالم قاعدة صلبة لبناء فكر معرفي سليم. وعادة ما يتجه كثير من الباحثين بل والسياسيين في الدول النامية للتعامل مع الغرب بحكم القرب الجغرافي، والتراث الاستعماري، وأثره في صياغة ثقافة تعكس ذاتها في توجهات كثير من النخب الأكاديمية والفكرية والسياسية.

ومن هنا كان حرص مركز البحرين للدراسات والبحوث على الانفتاح والتعامل مع دول القارة الآسيوية والتي تمثلها قوى رئيسة هي الصين والهند واليابان. ونعرض في هذا الباب ما يتعلق بالحوارات مع كل من الصين والهند عبر مفكريها ومراكز الأبحاث لديهما، مركزّين على نقطة أو قضية نعتبرها محورية في اهتمامات منطقة الخليج العربي واهتمامات كل من الصين والهند، ثم نقدم عرضاً وتحليلاً لموقف عبّر عنه رئيس وزراء سنغافورة فيما أسماه الحرب ضد الإرهاب ولكنه يركّز على الإسلام في هذا المجال، وأخيراً نقدم فصلاً عن اليابان والحوار مع العالم الإسلامي .

وبناء على ذلك يضم هذا الباب ستة فصول هي:

١. قضية الطاقة بين الصين والخليج.
٢. وجهة نظر صينية حول الخليج والشرق الأوسط.
٣. الهند والتعاون الاستراتيجي مع دول الخليج العربي.
٤. وجهة نظر هندية حول التطورات في الخليج.
٥. سنغافورة والجغرافيا السياسية للإرهاب.
٦. اليابان والحوار مع العالم الإسلامي.

الفصل الثاني عشر

قضية الطاقة بين الصين والخليج

كان معهد شنغهاي للدراسات الدولية يبحث منذ عامين فكرة عقد مؤتمر للطاقة ويفكر في دعوة عدد من الباحثين والمسئولين من دول عربية وبخاصة من الخليج في ضوء:

١- إن الخليج هو مركز رئيسي من مراكز إنتاج النفط.

٢- إن الصين تستورد النفط من منطقة الخليج بصورة متزايدة.

٣- إن استهلاك الصين للنفط يتزايد مع تصاعد معدل نموها الصناعي.

ونتيجة للاعتبارات السابقة فقد اهتمت الصين بتأمين إمداداتها من النفط من خلال:

١- العمل لتطوير علاقات جيدة مع دول الخليج خاصة والدول العربية عامة.

٢- السعي لتطوير علاقاتها النفطية مع دول أفريقية وآسيوية وفي أمريكا الجنوبية وقد طورت استثماراتها وعلاقاتها مع اليمن والسعودية وعمان والسودان وبصدد تطوير ذلك مع مصر وسوريا في مجال النفط، كما أن لها نشاطاً كبيراً مع فنزويلا وغيرها.

- وقد كانت المحاور الرئيسة لمؤتمر شنغهاي للطاقة كما يلي:

١- التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة: المشاكل - الاتجاهات - النظرة المستقبلية.

1) Sino-Arab Energy Cooperation: Problems, Approach and Outlook.

٢- حرب العراق وقضية الطاقة.

2) The Iraq War and International Energy Configuration and its Tendency.

٣- العوامل المؤثرة على أمن الطاقة بالنسبة للصين والعالم.

3) Factors Having Impact on World and China's Energy Security.

هذا وقد عقد المؤتمر بمشاركة من أكثر من أربعين باحثاً وخبيراً في شئون النفط والشئون السياسية والاقتصادية، ودارت مداولاته على مدى يومين في ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠٠٤ بمدينة شنغهاي بالصين، وذلك تحت رعاية مشتركة لكل من مركز البحرين للدراسات والبحوث ومعهد شنغهاي للدراسات الدولية، ومثل مركز البحرين كل من الدكتور عبدالله محمد الصادق مساعد الأمين العام للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية والدكتور محمد نعمان جلال مستشار الدراسات الاستراتيجية الدولية وحوار الحضارات والذي كان معهد شنغهاي قد اختاره منذ أكثر من عامين مستشاراً فخرياً له ، كما أنه لعب دوراً في توثيق العلاقات بين مركز البحرين ومعهد شنغهاي وخاصة في بلورة التعاون بين الجانبين بعيد هذا المؤتمر .

وقد تناولت المناقشات العديد من القضايا في مقدمتها القضايا التالية:

١. أسعار النفط وارتباط ذلك بالاستهلاك والإنتاج والبدائل.
٢. قضية نقل النفط والغاز ومشاكل الأمن والأمان المتصلة بذلك.
٣. التعاون الأمني والاقتصادي والصناعي في مجال الطاقة.
٤. استراتيجيات الطاقة بين الدول المستهلكة والدول المنتجة.
٥. دول الخليج ودورها بالنسبة لقضية الطاقة على المستوى والإقليمي.
٦. دور النفط في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الخليج.
٧. قضية الطاقة في الصين، أثارها وأبعادها المستقبلية.

وقد تميّزت المداولات بالصراحة والوضوح والشفافية وقدم د. محمد نعمان جلال مستشار الدراسات الاستراتيجية والدولية وحوار الحضارات في المركز ومنسق الجانب الخليجي في المؤتمر خلاصة المداولات في نهاية المؤتمر على النحو التالي:

١- أظهرت المداولات وجود اتفاق عام حول ضرورة الاهتمام بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الصين ودول الخليج لترقى لمستوى العلاقات السياسية التاريخية.

٢- كما أوضحت وجود اتفاق حول ضرورة تطوير العلاقات في مجال النفط مع اختلاف بين مجالات upstream or downstream وخاصة بالنسبة للسعودية لعدم الحاجة لذلك أو للعراق لحساسية موضوع السيادة.

٣- أشارت المداولات إلى وجود اتفاق حول ضرورة الاهتمام بالسياسة السعرية للنفط بحيث يكون هناك سعر مناسب وعادل للطرفين يحقق مصالحهما دون إضرار بعملية النمو أو التوازن الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات.

٤- كما أبرزت المداولات أهمية تصحيح بعض المفاهيم الخاصة بالعرب والصين لدى الطرف الآخر مثل إلصاق الإرهاب بالعرب والمسلمين، أو اتهام الصين بأنها وراء ارتفاع أسعار النفط أو تصدير السلاح أو اللجوء لسياسات وممارسات اقتصادية وتجارية ضارة.

٥- أكدت المداولات ضرورة تأمين سياسات وطرق مواصلات الطاقة من حيث:

أ- طرق المواصلات وخاصة مضيق ملقا.

ب- مصادر الطاقة وخاصة تنويع المصادر في بحر قزوين وآسيا الوسطى.

جـ- تطوير الطاقة من حيث التكنولوجيا الحديثة.

د- استهلاك الطاقة من حيث ترشيد الاستهلاك والتقليل من الفاقد.

هـ- الاستثمار المتنوع في الطاقة لدى المستهلكين وبخاصة الصين ودول الخليج.

٦- كما أوضحت المداولات أهمية الحوار المكثف بين الصين ودول الخليج خاصة والعالم العربي عامة في أطر عديدة منها:

أ- المنتدى الصيني العربي.

ب- التشاور الصيني الخليجي.

جـ- آليات للحوار حول الطاقة وأهمية وجود مبادرة خليجية من خلال اللجنة المعنية بالطاقة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

د- ضرورة التفكير في إنشاء مجلس عربي صيني للتعاون في مجال الطاقة وبخاصة مع دول الخليج.

٧- أكدت المداولات أهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه مراكز الأبحاث

والتفكير مثل عقد هذا المؤتمر وأهمية البحث الدقيق في الوثائق والأفكار ، وقد أشار البعض إلى دراسة البنتاجون حول احتمال قيام حرب عالمية ثالثة حول الطاقة. في حين حذر البعض من أن هذه الأجهزة أحياناً تروج لمفاهيم ذات أجندة خفية، فعلى سبيل المثال كثيراً ما روجت لحرب جديدة حول المياه في الشرق الأوسط، ومن ثم فإنه على مراكز الأبحاث في دولنا تقديم البدائل والحلول المناسبة.

٨- أوضحت المناقشات انه ليس لدى الباحثين والمسئولين العرب أي اعتراض على سياسات واستراتيجيات الصين بخصوص الطاقة في:

أ- بناء مخزون استراتيجي شريطة استخدامه في غرضه أي حالة الطوارئ Emergency وليس المضاربة على الأسعار.

ب- سياسة الصين في تنويع مصادر الحصول على الطاقة مثل التعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

٩- أوضح الباحثون العرب أهمية اضطلاع الصين بمسئولياتها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن فيما يتعلق بتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وبخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية وللعراق وأيضاً بالنسبة لموضوع نقل التكنولوجيا.

١٠-أبرز عدد من الباحثين الصينيين أن ثمة حاجة ماسة للصين لبناء استراتيجية بعيدة المدى في مجال الطاقة تحقق أمنها وسلامتها وتضمن استمرارية نموها الاقتصادي المستدام وأيضاً دور بحر الصين الجنوبي في حل مشكلة الطاقة في الصين.

ولاشك أن المؤتمر أكد تفاعل الفكر الخليجي مع الفكر الصيني، وبخاصة بالنسبة إلى إبراز مختلف القضايا المتعلقة بالطاقة، كما عبر عنها الباحثون الذين شاركوا في المؤتمر الذين ركزوا على النقاط التالية:

١. أهمية العمل على بلورة تعاون استراتيجي بين الصين ودول الخليج في مجال الطاقة.

٢. إن السياسة الأمريكية مسئولة بدرجة كبيرة عن ارتفاع أسعار النفط في الشهور الأخيرة نتيجة خفض انتاجها وفي نفس الوقت بناء احتياطات كبيرة .
٣. أشار الباحثون الصينيون إلى أنه من المبالغة اتهام الصين بأنها مسئولة عن ارتفاع أسعار النفط ذلك لأن واردات الصين ما تزال محدودة مقارنة بواردات واستهلاك الولايات المتحدة، وفي المقابل فقد أبرز عدد من المتحدثين من دول الخليج أن اتهام الأوبك بأنها مسئولة عن رفع أسعار النفط اتهام غير دقيق، لأن الذي يحدد سعر النفط هو العرض والطلب في السوق، أما الأوبك فإنها تقوم فقط بتحديد كمية الإنتاج، كما أن هناك دولاً أخرى منتجة للنفط وهي ليست أعضاء في الأوبك.
٤. إنه من الضروري على جميع الدول المستهلكة التفكير في ترشيد استهلاكها والحد من نسبة الفاقد.
٥. إن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط سيظل يؤثر سلباً على التجارة والتعاون مع الصين في المجالات المتنوعة.
٦. إن هناك دولاً من خارج الأوبك تتنافس على تقديم النفط بأسعار أرخص من أسعار الأوبك ومن ثم فعلى الأخيرة أخذ ذلك في الحسبان.
٧. إن الوضع النفطي في الصين على المدى الطويل لا ينبغي أن ينظر إليه بتشاؤم لأن هناك مناطق عديدة لم يتم الاستكشاف فيها، وأيضاً إمكانيات التكنولوجيا المتطورة فضلاً عن عملية ترشيد الطاقة في الصين على غرار ما فعلت اليابان.
٨. إن استمرار الحديث عن العلاقات التاريخية بين الصين والعرب لا يكفي ومن ثم لابد من بناء علاقة اقتصادية أكثر صلابة وخاصة في مجال النفط والتجارة والاستثمار ، وأن استثمارات الدول الخليجية في الصين محدودة رغم أن المناخ الاستثماري بها موات وأكثر استقراراً وعائداً بدليل أن العالم بأسره يتسابق على الاستثمار بها.
٩. ليس ثمة اعتراض من أحد على قيام الصين بتنويع مصادر الحصول على الطاقة، ومع هذا فإنه بالنظر لكون أكبر الاحتياطات وأكبر حجم للإنتاج

موجود في الشرق الأوسط فلا غنى للصين ولا للعالم عن هذه المنطقة، وان ذلك حقيقة من الحقائق التي لا ينبغي إغفالها، وانه في حالة الاضطرابات في الشرق الأوسط فإن الذي قام بتعويض نقص النفط، هو دولة أخرى في المنطقة ذاتها، أي أن السعودية هي التي عوضت النقص في انتاج العراق أو الكويت أو إيران بسبب الحروب.

١٠. إن السعودية ترحب بالتعاون في الاستثمار في الغاز وفي خدمات النفط، أما في مجال استخراج النفط فإن السعودية لديها الخبرات الفنية والتكنولوجية والإمكانيات، ولذلك فإن هذا المجال غير مفتوح حالياً للاستثمار الأجنبي، وأن السعودية يمكنها إنتاج ١٠,٥ مليون برميل يومياً ولديها إمكانيات زيادة ذلك إلى ١٢ مليون برميل في المستقبل إذا استدعت الظروف ذلك.

١١. إن السعودية تتفاوض مع الصين للتعاون في أمن الطاقة بإقامة مشروعات للتكرير وغيرها في الصين على غرار المشروعات التي أقامتها في الفلبين وكوريا الجنوبية.

١٢. إنه لا اعتراض للسعودية ولا لدول الأوبك على قيام أية دولة ببناء احتياطي نفطي وذلك كوسيلة لتحقيق أمن الطاقة ، ولكن ينبغي استخدام مثل هذا الاحتياطي في الغرض المستهدف وهو حالة الطوارئ Emergency Situation وليس لأغراض المضاربة والتأثير على الأسعار.

١٣. أكد الباحثون الصينيون أن النمو الصيني قام على أساس مفهوم السلام وان احتياجات الصين للطاقة والسعي لتأمينها يستند لنفس المفهوم، كما حذروا من طرح مفاهيم الحرب والصراع لخطورة ذلك، وأشاروا إلى أهمية بناء الصين شبكة من المؤسسات الداخلية بخصوص الطاقة، وأيضاً شبكة علاقات خارجية لتأمين الحصول على الطاقة بأسعار رخيصة، وأبدوا اهتماماً بمسعى دول الخليج لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الصين كنموذج لحرص دول الخليج على التعاون مع الصين والاهتمام بها كقوة رئيسة.

ومن ناحية أخرى فقد كانت مداولات المؤتمر بالغة الأهمية حيث أبرزت دور مركز

البحرين للدراسات والبحوث ليس فقط بالنسبة لموضوع الطاقة بل أيضاً كمنسق للمواقف العربية ومن ثم عزّزت مكانته على المستوى الخليجي والمستوى الدولي وحظي هذا التحرك من مركز البحرين بالإشادة من مختلف المتحدثين من العرب والصينيين على السواء. ولاشك أن هذا يضع عبئاً إضافياً على مركز البحرين للدراسات والبحوث لمتابعة مثل تلك الحوارات على المستوى الدولي في القضايا الهامة مثل الطاقة والمياه والأمن والسلام والتنمية والتعاون الاقتصادي.

الفصل الثالث عشر

وجهة نظر صينية حول الخليج والشرق الأوسط

في إطار اهتمام مركز البحرين للدراسات والبحوث بفلسفة الحوار وتنفيذ ذلك من منظور علمي فقد وجه المركز دعوة للبروفسور يانج جيامين نائب رئيس معهد شنغهاي للدراسات الدولية لزيارة البحرين وإجراء مباحثات وإلقاء محاضرة.

ونقدم في هذا الفصل خلاصة ما دار في تلك المحاضرة لأهميتها في إطار الحوار مع القوى الآسيوية الهامة.

لقد تناولت المحاضرة التطورات السياسية والاقتصادية في الصين منذ انطلاقها في سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٩ الأمر الذي أدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ٩,٣٪ عام ٢٠٠٣ وأدى إلى أن وصل الإنتاج المحلي الوطني الصيني إلى ١,٤١ تريليون دولار عام ٢٠٠٣ والاحتياطي إلى ٤٠٨ مليارات دولار وأصبح متوسط الدخل الفردي في شنغهاي أكثر من ٥٦٠٠ دولار.

كما تعرضت المحاضرة لنظرة الصين العالمية ودبلوماسيتها الجديدة، ورؤيتها الاستراتيجية للعالم في إطار السلام والتنمية، مع تأكيد الصين على أن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، ولابد من التعامل معها في إطار الحفاظ على المصالح الوطنية.

أبرز المحاضر حرص الصين على القيام بواجباتها كقوة رئيسة في العالم في إطار من التوازن بين مصالحها الوطنية والتزاماتها العالمية، ومن هنا فهي تؤيد الأمم المتحدة ودورها لحل الصراعات الدولية بطريقة عادلة وخاصة في الشرق الأوسط.

كما أوضح أن الدبلوماسية الصينية الجديدة تتسم بالطابع العملي والبراجماتي لخلق مناخ من التفاهم والسلام في المجتمع الدولي وأنها في هذا الإطار تهتم بتطوير علاقاتها مع الشرق الأوسط ومع دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص من خلال الدبلوماسية الرسمية والشعبية على حد سواء لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية وبناء قاعدة مؤيدة لها في الرأي العام.

تعرض المحاضر بالتفصيل إلى علاقات الصين بدول الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي موضحاً:

١- زيادة اهتمام الصين بالشرق الأوسط في إطار سياستها من أجل التنمية الاقتصادية والسلام.

٢- إن الصين لها اهتمامات أربعة بالمنطقة وهي سياسية، ودبلوماسية واقتصادية وأمنية غير تقليدية. فمن الناحية السياسية هناك علاقات تاريخية وثيقة. وفي المجال الدبلوماسي حافظت الصين على علاقات مستقرة وجيدة رغم كل التطورات في المنطقة ومنها حرب الخليج ١٩٩١ وحرب العراق ٢٠٠٣، وأوضح أن الصين ليست طرفاً في التحالف الدولي الذي غزا العراق ، ولكنها حريصة من خلال كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن على القيام بدور نشط من أجل السلام والاستقرار.

وفي المجال الاقتصادي تسعى الصين لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار في مشروعات مشتركة. أما بالنسبة للتهديدات الأمنية غير التقليدية فإن الصين تساند موقف الدول العربية والإسلامية في نضالها ضد الاحتلال والقمع والاضطهاد وتعارض اتخاذ مناهضة الإرهاب ذريعة للافتئات على أوضاع المدنيين الأمنيين الأبرياء.

وأكد المحاضر أن الصين تعمل من أجل تحقيق مزيد من التفاهم والمساندة من دول الشرق الأوسط لبناء نظام دولي جديد خاصة وأن هذا العام يشهد مرور خمسين عاماً على صدور المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ومن الضروري المساهمة بأفكار بناءة في إطار اللعبة الدولية من أجل السلام والتنمية وإقامة ديمقراطية تناسب الأوضاع الحقيقية لكل منطقة ومعارضة أي صيغة تفرض من الخارج لأن ذلك سيؤدي إلى نتيجة عكسية.

أوضح البروفسور يانج أن الصين تولي أهمية خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي لأهميتها الاستراتيجية كحلقة وصل بين آسيا وأوربا وأفريقيا. وأضاف أن منطقة الخليج أصبحت مصدراً رئيساً للنفط والغاز الطبيعي، وهو ما تحتاجه الصين

لبرنامجها التحديثي وتحرص على الدخول في علاقات تعاونية متبادلة لتحقيق استقرار السوق، فالصين تستورد ثلث وارداتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي كما يمكن أن تزيد التجارة في السلع والخدمات بين الطرفين، في إطار المبدأ الذي تؤمن به الصين وهو الكسب والمصلحة للجميع، ويتم هذا التعاون في إطار متعدد الأطراف أو إطار ثنائي من خلال الآليات المشتركة المناسبة التي يتم الاتفاق عليها والتي يجري تطويرها حالياً.

وبالنسبة للعلاقات الصينية البحرينية أوضح المحاضر أنه لمس تقدماً كبيراً في البحرين. وأن العلاقات بين البلدين أقيمت عام ١٩٨٩ ومنذ ذلك الحين وهي في نمو وتطور ومن الضروري لتعزيزها الأخذ في الحسبان ما يلي:

١- الاهتمام بهذه العلاقات من منظور استراتيجي بعيد المدى.

٢- ضرورة وضع إطار للتعاون السياسي والدبلوماسي في ظل الظروف الجديدة.

٣- تطوير العلاقات أيضاً من منظور متعدد الأطراف أي في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

٤-البحث عن طرق جديدة لتطوير العلاقات ومن ذلك تعزيز الصلات بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث كما هو الموقف الراهن النابع من زيارة وفد معهد شنغهاي للدراسات الدولية لمركز البحرين للدراسات والبحوث.

وأنهى المحاضر حديثه بالتعبير عن إعجابه الشديد وانبهاره بالحضارة العربية في الشرق الأوسط بتاريخه العريق وكرم الضيافة كما أشاد بالتقدم في مملكة البحرين وإلى نجاحها في استضافة مسابقة فورميلا واحد واستطرد بأن الصين سوف تستضيف مسابقة مماثلة في نهاية هذا العام ويهمها الاستفادة من خبرة البحرين . وأوضح أنه يمكن البناء على هذه الركيزة الحضارية لتعزيز العلاقات المستقبلية.

وكان الدكتور حسن البستكي أمين عام المركز قد قدم المحاضرة بكلمة موجزة جاء فيها:

إن اسم الصين يستدعي للذاكرة على الفور عدة حقائق في مقدمتها:

الحقيقة الأولى: ترجع إلى المقولة المشهورة التي تعزى إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم حيث يقول « اطلبوا العلم ولو في الصين » وأضاف أن هذه المقولة تشد الانتباه إلى نقطتين. كيف أن المسلم والحضارة العربية الإسلامية حرصت على اكتساب العلم وإقامة بنيانها عليه وبخاصة في العلوم والتكنولوجيا، بينما النقطة الأخرى تشير إلى ما حققته الصين في مجال التقدم العلمي والحضاري منذ فترة بعيدة والتي انتشرت في أجزاء كبيرة من التاريخ القديم من خلال طريق الحرير.

والحقيقة الثانية: تعود إلى التاريخ الحديث حيث مازالت الصين وستبقى سنداً متيناً لجميع العرب بسبب وقوفها الدائم لضمان السلام للعالم على أساس العدل والحق وليس على القوة وأننا في العالم العربي نقدر جدا هذه الوقفة المبنية على مبادىء وقواعد القانون الدولي.

والحقيقة الثالثة: متعلقة بالتطور السريع الذي حققته الصين خلال الخمس وعشرين سنة الماضية والذي حوّل الصين إلى قوة هامة بين القوى العالمية الرئيسة نتيجة لجهود الأفراد وليس بسبب الإمبريالية أو الاستعمار أو الغزو.

إنه من نافلة القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي خاصة مملكة البحرين متحمسة لتكوين علاقات قوية مع الصين. فهذه العلاقات قائمة على التعاون والتفاهم والمساعدات الاقتصادية المتبادلة لكلا الطرفين. فليس بغريب أن يقوم في يونيه ٢٠٠٤ ممثلون كبار من دول مجلس التعاون الخليجي بزيارة للصين من أجل التوقيع على اتفاقية إطارية لتشجيع العلاقات بين الطرفين وذلك من أجل إقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

كما أن زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة الملك

حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين إلى الصين عام ٢٠٠٣ مهدتا الطريق لدفع العلاقات المتعددة الجوانب بين الدولتين قدماً على الطريق الصحيح للأمام.

ولاشك أن حديث البروفسور يانج أو تقديم الدكتور البستكي يعبر عن مدلولات ثلاثة:

الأول: بدء الاهتمام الفعلي بين مراكز البحوث في كل من الصين والبحرين بالآخر والتحاور معه بهدف التعرف على فكره وإمكانية التعاون والاستفادة المتبادلة لدى كل طرف.

الثاني: اتجاه الصين للخروج من عالمها الخاص بمنهج جديد هو الدبلوماسية غير الرسمية أو ما يطلق عليها Track Two من خلال المفكرين والباحثين ومراكز الأبحاث والشخصيات العامة ذات الثقل. وهذا النمط من الدبلوماسية يعّد مقدمة وتمهيداً للدبلوماسية الرسمية ربما في صورة أكثر نشاطاً.

الثالث: ضرورة التفاعل بين القوى والشخصيات السياسية الرسمية صاحبة اتخاذ القرار وبين مراكز الأبحاث والدراسة التي تمتلك الأبعاد المتنوعة لرؤية الأحداث في سياقها التاريخي بأبعاده الماضية والحاضرة والمستقبلة وكذلك بشموله للجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولا يخفى على أحد أن الصين هي القوة الرئيسة الصاعدة في القرن الحادي والعشرين وخاصة على المسرح الآسيوي .

الفصل الرابع عشر

الهند والتعاون الاستراتيجي مع دول الخليج

تعد العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ذات طبيعة استراتيجية إذ تتداخل فيها الأبعاد المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية ونتناول في هذا الفصل توضيح تلك الأبعاد.

أولاً: خلفية وركائز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الهند

رغم أن تجمع جنوب آسيا يضم سبع دول في إطار منظمة السارك (SAARC) (الهند - باكستان - بنجلاديش - بوتان - مالاديف وسري لانكا ونيبال)، فإن أهم دولتين تقرران مصير المنطقة من الناحية السياسية، ولهما مشاكل وقضايا متنوعة هما الهند وباكستان، فهما من الناحية العملية محور الحركة والنشاط السياسي، أما الدول الأخرى فإن اهتمامها منصب على قضايا ثنائية أو مشاكل محدودة ليس لها تأثير كبير على الأمن والسلام الإقليمي أو الدولي.

هذا مع تقديرنا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو المبدأ الذي مازال يحكم العلاقات الدولية، رغم كثرة الخروج العملي عليه، ورغم ما يواجهه من تحدٍ واضح ورسمي في إطار إستراتيجية بوش الأمنية الجديدة التي أعلنها في سبتمبر ٢٠٠٢.

وعلى الجانب الآخر نجد دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون تضم السعودية والإمارات وعمان والكويت والبحرين وقطر، وبدأت تتيح الفرصة لليمن للإنضمام لعدد من اللجان والمنظمات التابعة لمجلس التعاون، توطئة للإنضمام الكامل في مرحلة لاحقة.

ولكن هذا التجمع يمتاز بوجود ثقل واضح للمملكة العربية السعودية مقارنة بباقي دول مجلس التعاون، إلا أن لكل دولة من الدول الأعضاء أيضاً دورها المتميز بصورة أو بأخرى، ومرجع ذلك أن هذه الدول تتمتع بعائد بترولي ضخم أدى إلى تعاظم ثقلها

ودورها الإقليمي والدولي على حد سواء.

ومن هنا يمكن تحليل نظرة كل تجمع أو دول كل تجمع لقضايا الطرف الآخر. وبادئ ذي بدء من الضروري أن نشير إلى أن ثمة علاقات وثيقة تربط دول مجلس التعاون الخليجي بدول جنوب آسيا، وبخاصة دول شبه القارة الهندية التي كان اسمها الهند حتى التقسيم عام ١٩٤٧، فأصبحت دولتين: الهند وباكستان، ثم تحولت إلى ثلاث دول بقيام بنجلاديش عام ١٩٧١.

ويمكن إرجاع العلاقات الخاصة بين الطرفين إلى عدة عوامل كالآتي:

العامل الأول: الصلات الحضارية بين شبه القارة الهندية والعالم العربي، وبخاصة منطقة الخليج. هذه الصلات ترجع لمرحلة ما قبل الإسلام، حيث جرى انتقال متبادل للأفراد من خلال الهجرة من منطقة الخليج إلى شبه القارة الهندية، وقد أثبتت الحفريات ليس فقط انتقال الأفراد، وإنما أيضاً عملية تفاعل حضاري بين حضارة منطقة الخليج، وبخاصة حضارة دلمون (البحرين الحالية)، وحضارة الرافدين مع حضارة وادي السند (الأندوس) في باكستان الحالية. وترتب على التفاعل الحضاري هذا وجود أسماء مثل هند وسند في المنطقة العربية بكثرة.

العامل الثاني: يرتبط بانتشار الإسلام في شبه القارة الهندية بوسائل متعددة، منها ما هو عن طريق التجارة بين الخليج وساحل ميلبار في الهند، وما يهمنا في هذا المقام هو المحافظة على استمرارية الرابطة الحضارية، بل وتعزيزها بالعنصر الديني والثقافي، بالإضافة لانتشار الإسلام في مناطق غرب الهند وشمالها، عن طريق محمد بن القاسم الذي فتح منطقة السند واتجه منها شمالاً، ثم عن طريق الأسر الأفغانية المتعاقبة أمثال الغزنوية والمغول والتي مدت نفوذها جنوباً حتى وصلت دلهي، وأيضاً وصلت شرق الهند. وظل الإسلام مسيطراً حتى خضوع شبه القارة الهندية تماماً

للاستعمار البريطاني إثر فشل ثورة ١٨٥٧، التي كان المسلمون الهنود هم محورها الأساسي، باعتبارهم كانوا حكام البلاد قبل الاستعمار البريطاني الذي تغلغل تدريجياً فترات طويلة من الزمن منذ القرن السادس عشر.

العامل الثالث: التبادل التجاري، حيث اعتمد معظم أهالي الخليج منذ القدم وحتى الحقبة البترولية على صيد اللؤلؤ وتجارته، وكانت الهند إحدى المحطات الهامة إن لم نقل الأكثر أهمية في هذا الصدد.

العامل الرابع: إن الهجرة من الخليج للهند والهجرة العكسية، والتي كانت بحجم أكبر للحاجة للعمالة الهندية، وبخاصة في الحقبة البترولية، أدت إلى التأثير في التركيبة الديمغرافية للدول الخليجية، وأيضاً في الهوية الخليجية التي أصبحت أكثر المناطق العربية تفتحاً على شبه القارة الهندية واستيعاباً لثقافتها وتراثها.

العامل الخامس: إن طبيعة النضال الهندي ضد الاستعمار البريطاني وبخاصة دعوة غاندي للمقاومة السلمية، أثرت في طبيعة النضال في دول الخليج، ولذلك لم تشهد أعمال مقاومة عنيفة أو مسلحة بصورة كبيرة، على نحو ما حدث في مناطق عربية أخرى، وبناء عليه أصبح أهالي الخليج حكاماً وشعوباً أكثر قبولاً للتعامل مع المستعمر السابق، وأصبحت مرحلة الاستقلال علامة فاصلة، ولكنها لم تصبح قطعاً لاستمرارية التاريخ في المنطقة من حيث الوجود البريطاني، وإن كان بمنظور مختلف، وهذا لا ينفي وجود تمردات أو أعمال عنف من حين لآخر، ولكنها كانت محدودة ولم تؤد للاستقلال الذي جاء في إطار سلمي، عندما قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة شرق قناة السويس عام ١٩٧١.

العامل السادس: الاشتراك في الميراث والخبرة الاستعمارية، ذلك لأن بريطانيا حكمت كل من الهند والخليج، وكانت إمارات الخليج خاضعة

للمندوب البريطاني في بومباي، وترتب على ذلك عدة أمور، منها أن الهند أصبحت هي الوجهة الثقافية لأهالي الخليج، وهي الوجهة التجارية أيضاً. كما أن العملة الهندية والمأكولات الهندية والزي والفولكلور الهندي أصبحت لها ركائز في منطقة الخليج و تركت تأثيراً واضحاً.

ولا مراء في أن هذه العوامل الستة تعتبر الركيزة التي تم عليها تشييد العلاقات بين الخليج العربي وشبه القارة الهندية في المرحلة اللاحقة لاستقلال شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، واستقلال معظم دول الخليج عام ١٩٧١، وهي التي أثرت وما تزال تؤثر في علاقات الطرفين.

ثانياً: الحقائق المتصلة بالعلاقات الخليجية الهندية

ونستخلص من الاستعراض السابق عدداً من الحقائق البالغة الأهمية والدلالة في تاريخ الطرفين وعلاقاتهما وفي مقدمتها:

الحقيقة الأولى: إن كلاً من الهند والعالم العربي لعب دوراً هاماً في تاريخ الطرف الآخر، ومن ثم أصبحت له مكانة متميزة في القضية المعروفة حالياً فيما يسمى بالأمن الوطني لأي منهما. فالأمن العربي، وبخاصة في منطقة الخليج، يرتبط ارتباطا وثيقاً بأمن شبه القارة الهندية، حيث طرق المواصلات البحرية التي تمر عبر الطرفين، أو بالقرب منهما، وتحمل البضائع إليهما وبينهما، وكذلك لمناطق آسيا الشرقية أو المناطق الأوربية، فكل من الطرفين يعتبر إمتداداً حيوياً لطرق التجارة بين كل طرف والعالم الآخر، فيما بعد أو وراء حدوده. فتجارة الهند لأوربا تمر عبر المياه العربية، في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر وقناة السويس، وبالمثل تجارة العالم العربي، وبخاصة النفط، من الخليج إلى الشرق الأقصى، يمر عبر المياه والمضايق التي تتجاور مع الهند، ومن ثم تشكّل الهند حلقة في

طريق تلك التجارة، من وإلى الشرق الأقصى.

الحقيقة الثانية: إنه ربطت بين الطرفين وحدة نضالية ذات بعد مزدوج. هذه الوحدة هي مقاومة الاستعمار، سواء بالنسبة للدول العربية الثورية بقيادة جمال عبدالناصر، أو بالنسبة للدول العربية المعتدلة في منطقة الخليج، حيث وجدت في الاستعمار البريطاني عدواً مشتركاً، ونفس الشيء وجدته بالنسبة للغزو السوفيتي لأفغانستان، وإن كان بصورة مختلفة، ومن زوايا مختلفة، ذلك لأن الغزو السوفيتي لأفغانستان عام١٩٧٨ أدى لقلق شديد لدى الهند، التي اعتادت أن تغزوها القوى الأجنبية عن طريق أفغانستان في تاريخها في العصور الوسطى، وهذا القلق دفعها للتقارب بدرجة أكبر مع الاتحاد السوفيتي اتقاء لشره، وحفاظاً على مصالحها في مواجهة عدوها اللدود - باكستان - التي لأسباب استراتيجية، انضمت للولايات المتحدة والغرب. لهذا نقول أن ثمة وحدة نضالية ربطت بين الهند - عدم الإنحياز - بالتقارب مع السوفيت المسيطرين على أفغانستان، وبين الدول الثورية أيضاً في العالم العربي، وهي سوريا والعراق في هذه المرحلة، في حين أن الشق الثاني من شبه القارة الهندية، أي باكستان، اتجه مع باقي الدول العربية المعتدلة، لمقاومة الغزو السوفيتي لأفغانستان، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وهذا التعاون نتج عنه في مرحلة لاحقة ذلك العدو الخطير المسمى بالإرهاب المتصل بالنزعة الأصولية الإسلامية في بعدها السياسي المتشدد، التي ولدت في أفغانستان، وتربّت في أحضان بعض الدول العربية، وتدربت على أيدي أمريكية، وتسلحت بسلاح أمريكي. هذه الوحدة النضالية جرى لها تبادل للمواقع بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١- وإرهاصات هذا التبادل كانت قائمة قبل ذلك التاريخ - إذ استبدلت الولايات المتحدة

الهند بباكستان بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، في ضوء استراتيجيتها الرامية لمحاصرة الصين، استنادا للتنافس الهندي الصيني في آسيا.

وتعزز تبديل المواقع هذا بصفة خاصة بعد ١١سبتمبر، إذ أصبحت الهند موضع الاهتمام في الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها الوافد الجديد والمهم، في حين أصبحت باكستان العضو القديم في هذه الاستراتيجية ، وتنافس الاثنان؛ باكستان والهند كل يسعى للاستحواذ على قائد العالم في القرن الحادي والعشرين – الولايات المتحدة، وكانت الهند قاب قوسين أو أدنى من الاستحواذ على ذلك، وفرض الطرد والحرمان، على الباكستان ودفعها بأنها راعي الإرهاب، لولا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وحاجة الولايات المتحدة لباكستان، فأثّر هذا نسبياً على وضع الهند، وساعدت هذه الحالة النفسية والسياسية على تطور التوتر بين الطرفين. وليس هنا مجال تفصيل أو دراسة تلك الحالة، التي اختلطت فيها الاعتبارات الحقيقية، مع التصورات الافتراضية، مع الحالة النفسية في كلا البلدين، ولكن يهمنا فقط الإشارة إلى خطورة التوتر بين الهند وباكستان على الأمن العربي، وموقف الطرفين من القضايا العربية والمصالح العربية، كما يهمنا أن نشير إلى أن معظم الدول العربية، إن لم يكن جميعها، اتخذت موقفاً محايداً من التوتر، وهو موقف يمكن أن يؤثر سلبياً على الأمن القومي العربي والمصالح العربية، لو نشب النزاع وتطور إلى حرب نووية، وحتى بعض الدول التي بذلت بعض المساعي، كانت تقوم بذلك سراً وعلى استحياء.

الحقيقة الثالثة: إن مصالح العالم العربي وبخاصة في الخليج، في الترابط مع الهند الحديثة، وأيضاً مع باكستان، أصبح يسودها حالة من القلق

المزدوج والمتناقض، فهو سعى للحصول على العمالة من شبه القارة الهندية، الماهرة وغير الماهرة، وفي كلتا الحالتين بأسعار زهيدة، لا تقارن بنظيراتها العربية أو الأوربية، ومن ناحية أخرى فإن انتشار الثقافة الهندية بشقيها الهندي والباكستاني، أصبح يشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي والثقافي والأسري لدى العديد من دول الخليج. وهو ما يظهر عبر ما ينشر في الصحافة المحلية، وفي الندوات والمحاضرات التي تقام حول ذات الموضوع. فالدول الخليجية لا تستطيع التخلص تماماً من هذا الأثر السلبي، كما لا تستطيع الحياة بدون هذه العمالة، وأصبحت هذه العلاقة مع العمالة الوافدة من شبه القارة، علاقة حب وخوف في نفس الوقت، فهي تخشاها لآثارها السلبية، ولا تستطيع التخلص منها، بل تتمسك بها لمزاياها ومساهمتها في نمو المنطقة. ونفس الشيء بالنسبة لهذه العمالة، التي تمثّل مجالاً للتوظيف في دول الخليج، ومصدراً للعملات الصعبة الضخمة التي تنقلها هذه العمالة للهند، ومجالاً للسلع الهندية التي تنتشر في الخليج لخدمة هذه العمالة ومن يرتبط بها من أهل الخليج.

وباختصار فإن هذه العمالة الهندية الوافدة، لا ترغب كثيراً في الاندماج والانصهار الكلي في المجتمع الخليجي، وهي في نفس الوقت تحرص على الاستمرار في العمل في الخليج للحصول على مزاياه المتعددة.

الحقيقة الرابعة: إن كلاً من منطقة الخليج والهند، عبَّر عن تأييده للآخر تجاه قضاياه المصيرية، طوال النصف قرن الماضي تقريباً. فقد رفضت الهند إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لمدة ٤٥ عاماً، رغم إعترافها بها منذ عام ١٩٥٠ وتم إقامة تلك العلاقات فقط عام ١٩٩٢، في إطار عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١،

وبعد انتهاء ظاهرة التكتل في السياسة الدولية، وأصبحت الهيمنة للسياسة الأمريكية على مقدرات العالم، وتهيأت الفرصة لإسرائيل، التي أصبحت العلاقات الدبلوماسية معها، هي المدخل إلى كسب الولايات المتحدة، ومن ثم حرصت الهند - كما حرصت الصين - على إقامة تلك العلاقات في نفس الوقت عام ١٩٩٢، ولنفس الأهداف تقريباً، وهي إقامة تعاون عسكري وتكنولوجي مع إسرائيل، والتأثير على اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، بل وعلى القوى السياسية في أمريكا، لصالح العلاقات مع هاتين الدولتين - الهند والصين - كل من وجهة نظرها، ولأسبابها الخاصة، والتي ربما في جزء منها تتناقض مع دوافع الأخرى من حيث الشكل، وإن لم تختلف من حيث المضمون. وكان ذلك التوجه أكثر نجاحاً بالنسبة للهند عنه بالنسبة للصين، لاعتبار ثقل الصين في السياسة الدولية كمنافس محتمل للولايات المتحدة، وللرغبة في استخدام الهند لمواجهة الصين في إطار السياسة الدولية والإستراتيجية الأمريكية، وهي نفس قواعد اللعبة السياسية التقليدية، التي استخدمت الصين ضد الاتحاد السوفيتي في الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أي أن الهدف الاستراتيجي الأمريكي واحد، وهو محاصرة وضرب العدو الاستراتيجي المحتمل، من خلال عدو أقل احتمالاً، وأكثر تنافساً، وهذا معروف في اللعبة الثلاثية في السياسة الدولية.

ثالثاً: تفاعل العلاقات الخليجية الهندية

إن الحقائق الأربع السابقة ارتبطت ببعضها ارتباطا وثيقاً، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، بصورة لا لبس فيها، وكلها تؤثر على منطقة الخليج وأمنها واستقلالها وعلاقاتها الدولية، ونسوق مثالين للدلالة على ذلك:

الأول: غزو العراق للكويت، حيث تكاد تكون الهند اتخذت موقفاً يشبه الحياد، مع ميل نحو العراق، لتقدير الهند لقوتها العسكرية، ووزنها السياسي والاقتصادي، وتمشياً مع المبدأ الذي تمسكت به الهند إلى حد كبير في حرب الخليج عام ١٩٩٠، ١٩٩١ وهو رفض التدخل الأجنبي في شؤون منطقة الشرق الأوسط، ولم تكن الصورة النهائية للنظام الدولي الجديد قد اتضحت بعد. ولهذا ففي حين أيدت باكستان، بدرجة يشوبها قليل من الحماس، التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩٠،١٩٩١ أبدت الهند نوعاً من التحفظ، حماية لمصالحها الاقتصادية والسياسية مع العراق وإيران، وتخوفاً من السيطرة الأمريكية وهو إلى حد ما نفس موقفها في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

ويتصل بذلك غزو الولايات المتحدة للعراق في مارس ٢٠٠٣ حيث لم تشارك الهند في التحالف مع أمريكا في هذا الغزو وحتى بعد إتمام الغزو رفضت الهند تقديم أية قوات لتشارك مع قوات الدول المتحالفة، وحافظت على موقف المحايد من الغزو وتطوراته اللاحقة، حفاظاً على قدر من المصداقية في مواقفها الدولية وعلى علاقاتها مع الدول العربية بوجه عام وهي تدرك أن الدول العربية رفضت أية مشاركة رسمية في هذا الغزو (وقد انتهجت باكستان موقفاً مشابهاً في هذه الحالة).

الثاني: حرب الولايات المتحدة في أفغانستان ضد الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهنا نجد الموقف الهندي المؤيد بقوة، بل و السباق الهندي في تأييد الولايات المتحدة، وعرض تقديم كافة المساعدات العسكرية واللوجستيكية والاستخباراتية لها. وهذا عكس إدراك الهند للتطور الراهن في السياسة الدولية، ببروز القوة الأمريكية وتراجع ما عداها من قوى دولية، كما عبَّر عن التوافق الإستراتيجي الهندي الأمريكي، الذي تطور عبر سنوات حكم حزب بهاراتيا جانتا الهندوسي اليميني المتشدد تجاه الحركات الإسلامية وخاصة الكشميرية منها، مقارنة بسنوات حكم حزب المؤتمر الهندي،

المعبر عن السياسة العلمانية الهندية، وعدم الانحياز، وتأييد حركات التحرر الوطني والذي كان يتعامل بحذر مع الحركات الإسلامية بوجه عام.

والتوافق الاستراتيجي الأمريكي الهندي عبر عن التقائهما تجاه أمرين وهما الموقف في مواجهة النشاط الإسلامي السياسي من ناحية، والموقف من الصين من ناحية أخرى، و هما أمران غير معلنين ، وإن كانت الشواهد والدلائل عليهما قائمة، ومن ذلك نسوق الشواهد التالية :

الشاهد الأول: مواجهة الصين، ويكفي للدلالة على ذلك أنه بالنسبة للهند فقد أعلنت على لسان وزير دفاعها آنذاك أن تفجيرها النووي في مايو ١٩٩٨، استهدف مواجهة التهديد الصيني.(حدث إعادة صياغة وتراجع نسبي في مرحلة لاحقة عندما تحسنت العلاقات الهندية الصينية).

الشاهد الثاني: مواجهة المد الإسلامي الأصولي، المعبر عن الظاهرة الإرهابية في صورتها المتطرفة، والمتمثل بالنسبة للهند في مشكلة كشمير، والعلاقات مع باكستان، كمنافس لوجود تسلح نووي، وهو ما سعت الدعاية الهندية على مدى سنوات عديدة، حتى قبل ظهوره للعلن، بوصفه بالقنبلة النووية الإسلامية، وللأسف رددته بعض أجهزة الدعاية العربية أحياناً على سبيل التفاخر الساذج، غير مدركة لجوهره الدعائي السيء، و لا حتى لحقيقة التسلح النووي الباكستاني، وهو إنه تسلح نووي للدفاع عن أمن باكستان في مواجهة الهند، وليس دفاعاً عن العرب في مواجهة إسرائيل، وهو ما صرح به نواز شريف رئيس وزراء باكستان آنذاك، وغيره من القادة الباكستانيين. ولكن خشية كل من الهند وإسرائيل من التسلح الباكستاني،

واحتمالات وقوعه في يد العرب، أو حتى التلويح به ضد إسرائيل، دفعت الطرفين - الهند وإسرائيل - لتوثيق علاقاتهما، حتى قبل أن تقوم العلاقات الرسمية بين الطرفين عام ١٩٩٢ ، فقد كانت العلاقات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية قوية ومتنامية، ورصدت مراكز الأبحاث الدولية ذلك، منذ أمد بعيد، بل إن أحد الأكاديميين الهنود خصص لذلك فصلاً مطولاً في رسالته للدكتوراه، عن العلاقات بين الهند والشرق الأوسط، قدمها لجامعة لندن عام ١٩٩١، وهو الدكتور برتفي رام موديام. وهو كما أوضح من أشد الداعين لتطوير تلك العلاقات الهندية الإسرائيلية، حماية للأمن القومي الهندي، ونعى على حزب المؤتمر الهندي تأييده للقضايا العربية في مواجهة إسرائيل، واصفاً إياه بأنه أخطأ تقدير رد الفعل العربي. وهذا الموقف عبر عنه سياسيون هنود عديدون، وبخاصة من حزب بهاراتيا جانتا وغيره من الأحزاب اليمينية الهندية. كما أوضحت عدة ندوات دولية منها ندوة الخليج العربي والمحيط الآسيوي التي عقدت في البحرين في يناير ٢٠٠١، حجم التعاون العسكري والاقتصادي بين الهند وإسرائيل، والذي تضاعف عدة مرات خلال عقد من إقامة العلاقات، وتوقيع الطرفين عدة اتفاقات عسكرية لشراء الهند أسلحة من إسرائيل، وإقامة مشروعات مشتركة. (نشرت مداولات الندوة في مجلة شئون خليجية التي يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية).

الشاهد الثالث: ارتباط الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الخليج

بتلك التي في الهند، حيث منحت بعض التسهيلات العسكرية في موانئ الطرفين للولايات المتحدة، والمناورات المشتركة، وهذه التسهيلات ارتبطت بالتطور الجديد في السياسة الدولية، المتصل بالهيمنة الأمريكية، والرغبة في محاصرة أي خصم أو منافس لهذه السيطرة، بل وأيضاً لأي عدو محتمل، لمن تحميه بهذه السيطرة، وبخاصة إسرائيل، في مواجهة القوى الإسلامية مثل إيران أو غيرها. وهنا نجد التوافق الاستراتيجي يعبر عن نفسه بمظاهر متنوعة:

ففلسفة صراع الحضارات التي عبّر عنها صامويل هانتنجتون في كتابه المشهور، والتي ظهرت لأول مرة كمقال في أواخر الثمانينات، ثم اكتسب شهرة في عقد التسعينات، أشار للعدو الرئيس للولايات المتحدة، بعد سقوط الشيوعية، وهو الإسلام والكونفوشية، أي الحضارتان الإسلامية والصينية، ولعله من اللافت للنظر عدم إشارته للحضارة الهندوسية، رغم أنه تناول الحضارات ومنها الحضارة الهندوسية في سياق عرضه العام، ورغم أن الهند لها تاريخ في معارضة السياسة الأمريكية في ظل سياسة عدم الانحياز، ولكن يبدو أن هذه المعارضة تراجعت آثارها وفاعليتها لدى كلا الطرفين. هذا المثل لا يعني أن يقف العرب موقفاً معادياً للهند، أو للولايات المتحدة، بل على النقيض من ذلك، لابد من تكثيف الحوار مع الطرفين، لتوضيح أهمية التعاون في المصالح المشتركة، وتأكيد بطلان مفهوم صراع الحضارات، أو صراع الأديان. والأمر أيسر في التحاور بين العرب والهند، للاعتبارات التي أشرنا إليها في صدر هذا الفصل، وإن نقطة الخلاف المستعصية بين الطرفين حالياً تتمثل في النظرة لباكستان باعتبارها - من وجهة النظر الهندية، وإلى حد ما الباكستانية - قامت كدولة إسلامية اقتطعت من الهند، وهو الاقتطاع الذي لم يستوعبه العقل الهندي حتى الآن، ويعتبره افتئاتاً على سيادة الهند وحضارتها، وإنه قلل من ثقلها الدولي، وكان يمكنها أن تكون القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي السابق والصين، بل ويمكن أن تسبق الصين، لو لم تكن باكستان بشقيها قد اقتطعت منها، في ظل التقسيم، الذي اعتبر من وجهة نظر الساسة الهنود مؤامرة للنيل من قوتها ودورها وفلسفتها. ومن هنا تبرز مشكلة كشمير، كمحور للتنافس الهندي الباكستاني، حيث فلسفتان متعارضتان منذ البداية، فلسفة العلمانية التي تبنّاها حزب المؤتمر الهندي، وفلسفة الإسلام العلماني الذي تبنّاه محمد علي جناح، حيث ربط باكستان كدولة، بهوية إسلامية معتدلة، بعكس الموقف اللاحق للنظام الباكستاني نحو التشدد، وهو نفس ما طرأ على الهند من ابتعاد عن فلسفة العلمانية بصورة تدريجية، في ظل التشدد الهندوسي، المتمثل في حزب بهاراتيا جانتا. وأدى ذلك كله للتقارب الهندي الإسرائيلي لمصالح مشتركة في مواجهة العرب والمسلمين، وإن اختلفت النظرة والأولويات، إلا أن حقيقة المصلحة المشتركة لا يمكن إغفالها لأي محلل محايد، ذلك أن كلاً من الهند وإسرائيل ركبت الموجة الأمريكية لمواجهة الإرهاب، وسعت كل من الدولتين لتصفية الحسابات مع خصومها أو منافسيها الإقليميين، وإن اختلف وضع المنافس الإقليمي للهند - باكستان - من حيث إسلوب إدارة الأزمة من ناحية، ومن حيث توافر القوة النووية من ناحية أخرى - عن منافس إسرائيل - الفلسطينيون والعرب - على الجانب الآخر، ولذلك اختلفت إلى حد ما النتائج، وقد جاء تغير الحكومة في الهند من حزب بهاراتيا جانتا اليميني المتشدد إلى حزب المؤتمر الهندي الأكثر اعتدالاً، وصاحب العلاقة التاريخية الوثيقة مع المنطقة العربية، ليقدم فصلاً جديداً في تطور النظرة والعلاقات بين الطرفين، وان لم يغير من أسس هذه العلاقات وركائزها وإنما يغير من منهج التعبير عنها وتفصيلات ذلك خاصة بالنسبة لمسألة قضية الإرهاب المرتبط بالإسلام، أو للموقف من إسرائيل وفلسطين. ولاشك أن الهند كمستهلك رئيسي للطاقة الواردة من منطقة الخليج العربي لها حسابات مختلفة في ظل حكومة حزب المؤتمر عنها في ظل حكومة بهاراتيا جانتا الهندوسي المتشدد.

رابعاً: نظرة استراتيجية على موقف دول الخليج من أهم القضايا المثارة في العلاقات الهندية الباكستانية

لقد تأثرت علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الهند بعلاقات الطرفين مع باكستان ويتجلى ذلك في عدد من القضايا ذات الأهمية والحساسية في آن واحد، وفي مقدمتها القضايا الخمس التالية:

القضية الأولى: التوجه الدولي لكل من الهند وباكستان ارتباطاً بأمنهما: وهنا نجد أن دول الخليج باعتبارها كانت خاضعة للاستعمار البريطاني، وكذلك الدول المستقلة مثل المملكة العربية السعودية، ثم الكويت عام ١٩٦١، أخذت المنحى المحافظ والمتعاطف مع الغرب، ولذلك تقاربت في سياستها مع باكستان، بل وطرحت السعودية في الستينات من القرن الماضي ما عرف باسم الحلف الإسلامي ليضم المملكة العربية السعودية وإيران وباكستان، وذلك نتيجة التنسيق الكبير بين هذه الدول وعلاقاتها الطيبة مع الدول الغربية، ولكن هذا الحلف لم يتح له التبلور بصورة رسمية، وظل التنسيق بين هذه الدول في إطار ثنائي وغير مؤسسي.

والهند مع اتباعها لسياسة عدم الانحياز، فإنها أقامت علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي في ظل النظام الشيوعي، وهو ما جعل الدول الخليجية تتوجس خيفة من العلاقات الوثيقة معها في تلك الفترة.

القضية الثانية : قضية كشمير: كما هو معروف فإن ولاية كشمير بها أغلبية مسلمة، ولكن حاكمها المهراجا سنج كان هندوسياً، وأخذ يفكر في الاستقلال ثم قرر الانضمام للهند وانتهى الأمر إلى الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، حيث اندلعت الحرب الأولى عام ١٩٤٧، وأدت إلى تقسيم كشمير إلى قطاعين هندي وباكستاني يفصل بينهما ما سمي بخط السيطرة Line of

Actual Control، وفقاً لمواقع تواجد قوات كل من الدولتين عند وقف إطلاق النار وتدخل الأمم المتحدة آنذاك. واستمرت قضية كشمير من قضايا التقسيم المعلقة من وجهة نظر باكستان، التي ظلت تطالب بإعادتها إليها، أو على الأقل إجراء استفتاء لتقرير مصيرها وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر عام ١٩٤٨، في حين ترى الهند أن قضية كشمير قد حسمت، وإن حاكمها طلب انضمامها للهند التي قبلت ذلك، وأجريت بها عدة انتخابات منذ ذلك الحين، ومن ثم فإنها دائما تتهم باكستان بتحريض المتمردين، وأدى ذلك لاندلاع أكثر من حرب بين الطرفين عام ١٩٦٥، وأيضاً اشتباكات على حدود كشمير في عام ١٩٧١ في غمار حرب انفصال بنجلاديش هذا فضلاً عن توترات بالغة الحدة من حين لآخر، آخرها في مايو / يونيو ٢٠٠٢، عندما كان الطرفان قاب قوسين أو أدنى من الحرب، مهددين باستخدام الأسلحة النووية. ناهيك عن توترات شبه مستمرة بين الطرفين.

وإزاء مشكلة كشمير فإن معظم الدول العربية الخليجية أبدت تعاطفها مع الموقف الباكستاني، وطالبت من حين لآخر بإجراء استفتاء، ودعت لحسم المشكلة سلمياً بين الهند والباكستان. وأيدت قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي في المطالبة بحق تقرير المصير لكشمير، وأدانت السياسة الهندية.

ولكن خارج إطار المنظمات الدولية وبخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي كان الموقف الخليجي يتسم بالهدوء، فلم تصدر تصريحات قوية ضد الهند تتعلق بقضية كشمير والتوتر الذي يرتبط بها من حين لآخر، بل دعت معظم الدول الخليجية الطرفين لضبط النفس، وتسوية المشكلة بأسلوب سلمي. في حين إن الموقف الهندي يرى أنه لا توجد مشكلة تتعلق بكشمير، وإنما

القضية هي قضية تدخل باكستاني في الشؤون الداخلية للهند، وقضية تمرد موعز به ومؤيد من الخارج، ثم تحولت القضية بعد ذلك لقضية إرهاب وتطرف إسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. بل إن الهند تعاونت مع إسرائيل في قمع تمرد الكشميريين الذين أطلقوا على تمردهم اسم انتفاضة كشمير على غرار الانتفاضة الفلسطينية.

ولا مراء في أن التحسن في العلاقات الهندية الباكستانية، كما ظهر في أواخر عهد حكومة فاجباي، وكما يبدو أنه مستمر في ظل حكومة المؤتمر سوف ينعكس إيجابياً على علاقات البلدين بدول الخليج. ولاشك أن التوازن النووي بين الهند وباكستان يفرض آثاره على علاقات الدولتين ببعضهما وبغيرهما من القوى الإقليمية والدولية. وإذا كان الاعتراف بالهند كقوة نووية أصبح أمراً شبه مقرر عالمياً كأمر واقع فإن الاعتراف بباكستان كدولة نووية مازال يواجه صعوبات مرجعه موقفها من إسرائيل بوجه خاص، فضلاً عن تراثها الإسلامي، وعلاقاتها المتقلبة مع الولايات المتحدة، والموقف الهندي الذي لا يستوعب تحول باكستان إلى قوة نووية.

القضية الثالثة : مشكلة أفغانستان : وهي بالغة الصعوبة إذ تتداخل فيها العوامل الدولية والإقليمية المرتبطة بالأمن الدولي والإقليمي وكذلك استغلال الاعتبارات الدينية والثقافية ومن هنا تفاعلت سلباً وإيجابياً علاقات الهند وباكستان ودول الخليج العربية في هذا الصدد.

القضية الرابعة: المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية وكل من الهند وباكستان، وهذا التعاون الاقتصادي يتشعب إلى أربع مجموعات على الأقل هي : العمالة، الاستثمار، التبادل التجاري وتسويق البترول والغاز. وهذا المجال من التعاون في شتى صوره

لا يحدث فيه أي تمييز يذكر من أية دولة خليجية لصالح أي من الدولتين أو ضدها، وعادة ما يتم التعامل على أسس تجارية وموضوعية تتصل باحتياجات الأطراف المعنية، وبالظروف الخاصة بالعمالة الوافدة وخبراتها وطبيعة السلع التي يشملها التبادل التجاري. ويهمنا أن نشير هنا فقط إلى مجموعة من الملاحظات العامة في هذا الصدد نوجزها في الآتي :

١. إن العمالة من شبه القارة الهندية خاصة، موضع ترحيب في دول الخليج، وأحياناً موضع تفضيل لها عن نظيراتها من الدول العربية، لاعتبارات الخبرة، انخفاض المرتبات، المهارات الفنية، الاستعداد لتقبل أية عروض وظيفية، والابتعاد عن القضايا السياسية الشائكة. باختصار فإن العمالة من جنوب آسيا تعد مأمونة وغير خطرة سياسياً من وجهة نظر بعض المسئولين، وأقل تكلفة اقتصادياً وأكثر مرونة وتجاوباً وربما خبرة، من وجهة نظر رجال الأعمال بالخليج. وبعض هذه العمالة استطاع كسر الحاجز الثقافي واللغوي، وأجاد التحدث أو التعامل باللغة العربية، وإن لم يكن ذلك يمثل غالبية، سوى في حالة المسلمين من باكستان بحكم التعود على القراءة والحديث باللغة العربية، ومن ثم ترتّب على ذلك كثرة عدد الباكستانيين في المملكة العربية السعودية، وخاصة العاملين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، مقارنة بغيرهم من الجاليات من جنوب آسيا، ورغم هذا فإن عدد الهنود بصفة عامة أكبر منهم.

٢. إن نسبة العمال الهنود في دول الخليج هي أكبر من أية نسبة للعمال من الدول الأخرى في جنوب آسيا، مما يعني عدم وجود أدنى تمييز لصالح العمال من باكستان، رغم التشابه في الدين، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات.

٣. ونفس الموقف نجده بالنسبة للتبادل التجاري، أو لحجم الاستثمارات الخليجية في دول جنوب آسيا، وبالنسبة لتصدير النفط والغاز، أي أن الاعتبارات الاقتصادية هي المعيار الرئيسي في تحديد حجم العلاقات في هذه المجالات.

القضية الخامسة: وضع المسلمين والأماكن الدينية الإسلامية في الهند: وهنا نجد أن موقف دول الخليج متمشياً بوجه عام مع موقف الباكستان، وغير مؤيد لموقف الهند التي ترفض أي طرح لما يتعرض له المسلمون في الهند من تعدٍ على حقوقهم، ولما تتعرض له المساجد والآثار الإسلامية من تخريب وتدمير، لعل أشهرها قضية مسجد (بابري) في مدينة أيودا، وهو المسجد الذي قام متطرفون هندوس بتدميره بغية إعادة بنائه كمعبد، لما يعتقدون أنه كان مسقط رأس الإله الهندوسي رام، وإن المسلمين عندما غزو الهند حولوه إلى مسجد، ونفس الشئ نجده في تدمير مسجد شرار شريف في كشمير. وهنا نجد منظمة المؤتمر الإسلامي التي مقرها جدة، تصدر بيانات تندد فيها بالاعتداء على هذه الأماكن، كذلك أصدرت بعض الدول الخليجية وبخاصة المملكة العربية السعودية بيانات مشابهة. وكان رد الفعل الهندي غاضباً، واعتبرت أن ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية، وأكدت أنها تحرص على حماية المقدسات الإسلامية، ومن ناحية أخرى رفضت الهند استقبال لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مؤتمر القمة الإسلامي لزيارة كشمير، بناء على اقتراح باكستاني، وكرر المؤتمر طلبه في أكثر من اجتماع، وكررت الهند موقف الرفض أيضاً.

الفصل الخامس عشر

وجهة نظر هندية حول التطورات في الخليج

بدعوة من مركز البحرين للدراسات قام البروفسور أفتاب كمال باشا مدير مركز دراسات الخليج في جامعة جواهر لال نهرو بإلقاء محاضرة يوم ٢٠٠٣/١٢/٢٩ وحضرها عدد من الكتاب والمثقفين والمسئولين من وزارتي الخارجية والاقتصاد فضلاً عن الباحثين من المركز. ونعرض هنا لأبرز وقائع الندوة لأهميتها في التعرف على الفكر الهندي في نقاط ثلاث: كلمة الأمين العام في افتتاح الندوة - خلاصة محاضرة المتحدث البروفسور افتاب وأخيراً المناقشة وما عكسته من أفكار.

١- افتتح الندوة الدكتور حسن البستكي الأمين العام لمركز البحرين للدراسات والبحوث:

فألقى كلمة تناولت مكانة الهند وأهميتها قائلاً: «إنه من نافلة القول أن الهند دولة ذات أهمية خاصة لمنطقة الخليج إذ يزيد سكانها عن مليار نسمة وهي أكبر ديمقراطية في العالم، ولديها اقتصاد ضخم، ويبلغ معدل النمو في هذا العام أكثر من ٦٪ وفي ديسمبر ٢٠٠٣ كما زاد حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لديها عن ١٠٠ مليار دولار، كما أن مكانة الهند على المسرح الدولي في تزايد مستمر، فهي تحتل المركز الثاني عشر في حجم الإنتاج الوطني المحلي والمركز الثامن في إنتاج الكهرباء والمركز الثلاثين في حجم الصادرات من السلع والخدمات، كما تحتل المركز الأول أو الثاني بالنسبة لإنتاج الأرز والقمح والشاي والألبان والسكر، وهي أيضاً قوة عسكرية ضخمة سواء في الترسانة العسكرية التقليدية أو غير التقليدية.

والعلاقات الهندية الخليجية علاقات عميقة الجذور تضرب في أعماق التاريخ وهي علاقات قوية في الحاضر وتبشر بآمال كبيرة في المستقبل». كما قدم المحاضر بقوله « إنه ضيف ذو مكانة خاصة إذ أن البروفسور افتاب كمال باشا هو رئيس مركز دراسات غرب آسيا وأفريقيا في كلية الدراسات الدولية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي. والسيد باشا عمل في السابق مديراً لبرنامج دراسات الخليج، وأيضاً مديراً

لمركز مولانا أزاد في الثقافة الهندية في القاهرة بمصر. وقد حصل السيد باشا على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ميسوري، وعلى الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جواهر لال نهرو. وقد عمل زميلاً باحثاً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في مصر. ونشر السيد باشا عدة كتب عن التطورات في كل من ليبيا ومصر والكويت والعراق والهند وغرب آسيا، والمشاركة السياسية في دول الخليج، كما قام بالإشراف على تحرير عدة كتب منها الأزمة في الخليج، آفاق العلاقات الهندية الخليجية، التاريخ الحديث لدول الخليج، الهند وعمان، عملية السلام، الهند وإيران ودول الخليج ».

٢- **ثم تحدث الدكتور افتاب كمال باشا موضحاً:**

إن الهند تحرص على إقامة علاقات ودية مع دول مجلس التعاون الخليجي ولهذه العلاقات أبعاد تاريخية، كما يعززها وجود خمسة ملايين هندي يعملون في المنطقة فضلاً عن زيارة الواردات الهندية من النفط الخليجي (٧٠٪) بالإضافة إلى تنامي حجم التجارة والمساعدات وفرص الاستثمار، مما يمثل مصالح حيوية واستراتيجية هامة للطرفين.

ومن الناحية الاستراتيجية فإن الهند ودول مجلس التعاون تشتركان في التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي، والحد من التدخلات غير الإقليمية في المنطقة، وذلك بما يعزز السلام والأمن والاستقرار ويحول دون التهديدات والتدخلات العسكرية الأجنبية. وإن المصالح المشتركة المتزايدة والتصورات المشتركة حول التهديدات كل هذا يتيح فرصاً لتعزيز التعاون في المستقبل.

ولاشك أن العقود الثلاثة الماضية أدت إلى تقوية هوية المنطقة عبر التغيرات والتطورات. وعملية التصالح والتفاهم بين دول المنطقة أصبحت أكثر سلاسة، مما يؤدي إلى توسيع نطاق التعاون بين الهند ودول الخليج العربية حول المصالح المشتركة وفي مقدمتها قطاعات الغاز والنفط والتجارة والموارد البشرية فضلاً عن القضايا الأمنية والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الطرفين.

ولقد أدت مشكلة كشمير وأعمال العنف ضد الأقليات في الهند والعلاقات المتنامية بين الهند وإسرائيل لسعي البعض لممارسة الضغط على الهند للتأثير على علاقاتها مع دول الخليج، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لأن الدول الخليجية نفسها، مثل باقي الدول العربية، تسعى إلى تطوير علاقاتها مع إسرائيل مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، كما ظهر ذلك جلياً في خطة الأمير عبدالله ولي عهد المملكة العربية السعودية التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي في بيروت عام ٢٠٠٢م.

والهند مستمرة في علاقاتها القوية مع الفلسطينيين والدول العربية وتأييد قضاياهم وفي نفس الوقت تحرص على علاقات وثيقة مع إسرائيل، وإن هذا المنهج المتوازن سوف يعزّز العلاقات مع الطرفين، وهو نفس ما تنتهجه الولايات المتحدة والدول الأوربية. إن بعض النقاد للسياسة الهندية يرون أن حماسها لتأييد القضايا العربية قد فتر ، ولكن هذا النقد موضع دهشة لدى الهند لأن الدول العربية بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ولم تستطع كبح جماح تأييد هذه الدول لإسرائيل ، والتي تستمر في تحديها وانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف ومعاملتها القاسية مع الفلسطينيين.

ورغم الانتقادات للسياسة الأمريكية من قبل الجماهير في الخليج، فإن قادة هذه الدول ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكاً في الأمن والدفاع عن المنطقة. والهند من ناحيتها تحاول إزالة عوامل عدم الاستقرار في الخليج ، ولذلك فإنها حثت العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفي نفس الوقت طالبت الأمم المتحدة برفع العقوبات عن العراق وعارضت الهند الغزو الأمريكي للعراق، ورفضت إرسال قوات إلى المنطقة واستهدفت من ذلك كله الحد من التدخلات الخارجية في الإقليم، كما تحث الهند الولايات المتحدة على نقل السلطة والسيادة للشعب العراقي باعتبار أن ذلك هو الحل الأمثل للأزمة.

وتواجه الهند ودول الخليج تهديد الإرهاب والتطرف الديني وتحرصان على التأكيد على الحاجة لمكافحة هذه القوى وهذا المجال يحتاج إلى مزيد من التطوير

والتعاون بين الطرفين.

ولاشك أن هناك حاجة إلى التعامل مع التطلعات المتزايدة لشعوب الخليج للقيام بدور أكبر في مجال المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتعزيز دور المجتمع المدني وذلك من خلال الانتخابات النزيهة واحترام القانون والصحافة الحرة والقضاء المستقل باعتبار أن ذلك من مقومات الأمن والسلام. ولاشك أن المنهج الفعال في التعامل مع قضايا التطرف الديني وعدم الاستقرار السياسي هو من خلال تعزيز البنية الداخلية، وأيضاً في إطار التعاون الدولي.

ولامراء أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأتها دول الخليج تحتاج إلى تسريع معدلاتها، وخاصة أن تطلعات قطاع الشباب في هذه الدول للحصول على المزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية تتصاعد بصورة كبيرة، وإذا لم يتم التعامل الجاد مع هذه التطلعات فإنها قد تؤدي إلى حالة من الإحباط وعدم الاستقرار والعنف، أما إذا تم التعامل معها بطريقة سليمة فيمكن أن تؤدي إلى تحويل طاقات الشباب إلى مجالات منتجة تفيد المجتمع.

والبحرين دولة قائدة في المنطقة بحكم تقاليدها العريقة ونزعة التسامح الديني لديها والقيادة الرشيدة التي بادرت بعملية الإصلاح السياسي بإصدار دستور جديد وإجراء انتخابات حرة على مستوى المجالس البلدية والمجلس النيابي وإنشاء برلمان يتميز بالحيوية ، وصحافة تتمتع بالدينامية ، ودور نشط للمجتمع المدني، رغم أن إنشاء الأحزاب السياسية لم يتحقق بعد خشية أن يؤدي ذلك إلى تغذية النزاعات الطائفية.

وأضاف البروفسور باشا موضحاً أنه لاشك أن الأمن والاستقرار في الخليج يمثل أهمية بالغة لرفاهية وازدهار الهند ، ولهذا تعمل الهند من أجل تسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة حتى تستطيع الدول أن تقرر مصيرها وتعيش في سلام لأن زيادة التدخل الأجنبي وبخاصة الأمريكي في منطقة الخليج يؤدي إلى تعقيد المشاكل ويخلق حالة من عدم الاستقرار، كما أن المعايير المزدوجة التي تنتهجها الولايات المتحدة والدول الغربية تغذي التطرف الديني.

والهند تنظر إلى منطقة الخليج باعتبارها امتداداً لشبه القارة الهندية ولذا فهي حريصة على توسيع العلاقات التاريخية الوثيقة تجارياً وثقافياً ودينياً والتوصل إلى تفاهم أمني وإنه في إطار هذا المفهوم فإن الهند قد قامت بمبادرات لتطوير العلاقات مع باكستان وتحسينها وتأمل أن يقود ذلك إلى تحقيق السلام في جنوب آسيا إذا استجابت باكستان. ولاشك أن الهند تواجه مشاكل عديدة مثل الفقر وضعف البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليم وكلها مشاكل تدعو إلى معالجة سريعة لها.

وإن غزو واحتلال أمريكا للعراق بدعوى البحث عن أسلحة الدمار الشامل والضغط على سوريا ، وكذلك المبادرة الليبية بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل لديها يتوقع أن تؤدي إلى مزيد من الضغط على الهند بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل. ومن هنا فإن الهند تسعى لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة لتلافي مثل هذا الموقف رغم وجود علاقات استراتيجية بين أمريكا وباكستان.

ولاشك أن احترام حقوق الإنسان يمثل مبدأ رئيساً من مبادئ الإسلام، ومن هنا فإن احترام وضع العمال الأجانب في الخليج وخاصة العمال الهنود في حاجة إلى اهتمام أكبر بما يعزز الوفاق والتماسك في مجتمعات الخليج.

٣- المناقشــــة

- وجهت للمحاضر عدة أسئلة حول ما المقصود بأن الهند تنظر للخليج كامتداد لشبه القارة الهندية؟ وما هو وضع الطائفية في الهند؟ ولماذا ابتعدت الهند الحالية عن مساندة القضايا العربية؟ وما أثر التقارب الهندي الإسرائيلي على العلاقات بين الهند والدول العربية خاصة أنه تعاون وصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية وليس مجرد علاقات عادية؟ وكيف يمكن الاستفادة من التقدم الهندي في إقامة المشروعات المشتركة مع الخليج ؟ وكيف يمكن التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات؟
- كما أعرب بعض الملقين عن أهمية الابتعاد عن الجوانب الإيديولوجية في علاقات الخليج بالهند، وإنه ينبغي التركيز على المصالح المباشرة وخاصة الاقتصادية وأن توضع جانبا القضايا السياسية مثل كشمير وفلسطين رغم

أهميتها ووصف أحد المعلقين هاتين القضيتين بأنهما تفسدان العلاقات Spoiler وتؤثران سلباً على علاقات الخليج بالهند وأن دول الخليج لا تهتم بالقدر الكافي والضروري بالهند نتيجة تلك الاعتبارات الإيديولوجية ولذلك ضاعت عليها العديد من الفرص، وأشار البعض لقلة الزيارات من الجانب العربي للهند فلم يزر وزير خارجية البحرين الهند منذ عشرين عاماً، ولم يقم مسئول سعودي كبير بزيارة للهند منذ عام ١٩٥٤، وأن دولة خليجية استعانت لحمايتها داخلياً بقوات أمن من دول أخرى في شبه القارة، وإن ذلك كله مرجعه العاطفة والاعتبارات الإيديولوجية، في حين علّق متحدث آخر في اتجاه مخالف حيث ركّز على اتجاه الهند مؤخراً لتجاهل القضايا العربية، وإن ذلك ظهر في تصويتها في المحافل الدولية وهو نتيجة العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والمتنامية مع إسرائيل، ووصف البعض السياسة الهندية بأنها تتحرك في إطار السياسة الأمريكية. في حين دعا متحدث آخر إلى أهمية النظر بواقعية للحقائق القائمة على الساحة الدولية وفي الهند فأعداء الأمس مثل الصين والهند، أو الصين وفيتنام أصبحوا أصدقاء اليوم. والهند الآن ليست هي الهند في عهد نهرو أو انديرا غاندي. أما على الجانب العربي فإن الموقف مختلف فلم تستطع دول الخليج إقامة سوق خليجية بل ما تزال مترددة في تطوير علاقاتها بإيران أقرب جار لها. وإنه لا توجد سياسة عربية موحدة تجاه الهند أو الصين أو أية مشكلة عالمية ما عدا أفكار عامة وأن هناك أكبر تجمع اجتماعي دولي World Social Forum يعقد في مومباي في الهند في منتصف يناير ٢٠٠٤ والمشاركة العربية محدودة للغاية، وهو تجمع المنظمات غير الحكومية والتي يمكن لها أن تلعب دوراً في إثراء العلاقات بين الطرفين.

- دارت إجابات المحاضر البروفسور كمال باشا حول النقاط التالية:

١- إنه يقصد بقوله أن الهند تنظر للخليج كامتداد لشبه القارة الهندية الواقع القائم والنابع من الحقائق الجغرافية والتاريخية، فالجوار الجغرافي انعكس في العلاقات التاريخية منذ القدم، وهذه بدورها أثرت في العلاقات الثقافية

والتجارية، وضرب مثالاً على ذلك بأن الإسلام وصل للهند بعد ٢٠ عاماً من ظهوره في مكة وكان ذلك من خلال التجار قبل أن يصل الإسلام من خلال الفتوحات بعد ذلك بعدة عقود.

٢- استعرض المحاضر تصاعد المد الهندوسي منذ أواخر السبعينات حيث وصل حزب بهاراتيا جانتا للسلطة لفترة قصيرة عام ١٩٧٧ ثم عاد من جديد في التسعينات. وأشار إلى أن مرجع ذلك ظاهرة التطرف من قبل الإقليات الأخرى في الهند وخاصة جماعات السيخ المتشددة والتي قام بعض أفرادها باغتيال انديرا غاندي في أواخر عام ١٩٨٤، ثم حركة المد الأصولي الإسلامي، وحركات التطرف في كشمير ودعوتها للانفصال ومساندة باكستان لها، وأدى ذلك كله إلى تشدد على الطرف الآخر، وأصبح الهجوم ضد التطرف هو نقطة محورية للسياسة الهندية. وأضاف بأن اتالي بيهاري باجباي وادفاني ينتميان أساساً لحزب جنسنج الهندوسي المتطرف وهما يدعوان منذ أمد طويل للعلاقات الوثيقة مع إسرائيل، ولقد قام موشي دايان بأول زيارة سرية للهند عام ١٩٧٧ عندما كان ذلك الحزب في السلطة ولهذا فليس مستغرباً أنهما اتجها لتوثيق العلاقات مع إسرائيل عندما أصبحا في السلطة. واستطرد بأن الهند أقامت علاقات دبلوماسية عام ١٩٩٢ مع إسرائيل، رغم أنها اعترفت بها عام ١٩٥٠، ولكن حزب المؤتمر الهندي الحاكم لم يقم علاقات نتيجة تقديره للظروف الداخلية الهندية، وعلاقات الهند الدولية، ولكن عندما تغيرت هذه الظروف الدولية فانهار الاتحاد السوفيتي، وجدت الهند نفسها بلا صديق تعتمد عليه، كما أنها وجدت العرب يجلسون مع إسرائيل في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وقبل ذلك عقدت مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، وبعد ذلك اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن. إذن أصبح من غير المنطقي أن تتخلف الهند عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، كما أن دولاً عربية عديدة لها علاقات تجارية مع إسرائيل مثل المغرب وتونس وقطر وعمان وهناك علاقات دبلوماسية مع موريتانيا.

- ومن ناحية أخرى فإن التطور الهندي اعتمد في الماضي على الاتحاد السوفيتي وكانت الولايات المتحدة تعارض وتمنع نقل التكنولوجيا للهند ولهذا اعتمدت الهند على نفسها في تطوير تكنولوجيا رخيصة ومتواضعة، كما اعتمدت في تقدمها الصناعي على الصناعات الصغيرة وعندما أنهار الاتحاد السوفيتي كان على الهند أن تعيد تقييم سياساتها ولهذا كان حزب المؤتمر الهندي هو الذي بدأ الانفتاح على الولايات المتحدة وتطوير العلاقات مع إسرائيل ، ثم جاء حزب جانتا اليميني لينطلق بذلك إلى آفاق أبعد ، وهو بهذا قام بتطبيق سياساته التي دعا إليها منذ أمد طويل فهو من دعاة القطاع الخاص، والانفتاح الاقتصادي وتفكيك القطاع العام وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.
- إن الاتجاهات الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية ساعدت المد الإسلامي في الهند ، وهذا خلق بدوره ردود فعل هندوسية لقيت استجابة من الجماهير وضرب مثالاً على ذلك بتدمير مسجد بابري وبحوادث متعددة في كشمير وجوجرات وغيرها ، وإن العناصر الهندوسية المتطرفة استغلت ذلك كله في تجميع الأنصار وحشدهم للحصول على أصوات ولذلك تراجع حزب المؤتمر الهندي وسياساته التي سادت منذ استقلال الهند وحتى أوائل السبعينات.
- إنه يتفق مع الدعوة لأهمية النظرة الواقعية في السياسة وإلى وضع المشاكل الشائكة جانباً وأن الهند اتبعت ذلك عملياً واتفقت مع الصين على عدم جعل مشاكل الحدود والمناطق المتنازع عليها بينهما تؤثر على تطوير علاقاتهما الثنائية ، وهذا المنحى الذي اتبعته الهند رغم احتلال الصين لمناطق هندية عكس النظرة الواقعية وضرورة إعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية ولهذا تطورت العلاقات بسرعة مع الصين ، وأن الهند تدعو لنفس السياسة تجاه باكستان وتأمل أن تستجيب الأخيرة لذلك.
- إنه لا يمكن إنكار أثر العوامل الإيديولوجية في السياسة الخارجية ولكن ينبغي ألا تترك لتؤثر سلباً على المصلحة الوطنية التي هي الأولوية الأولى لسياسة أية دولة.

- إن العلاقات الهندية العربية لم تتراجع وإنما تحرص الهند على تطوير علاقات متوازنة بين العرب وإسرائيل ومازال تصويتها في الأمم المتحدة مؤيد لقيام دولتين فلسطين وإسرائيل ، ويؤكد على ضرورة حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وهذا هو لب القضية في الشرق الأوسط.
- إن الهند ليست في حاجة للحصول على أسرار نووية من إسرائيل، لأن الهند طورت أسلحتها التقليدية والنووية، وهي تعتمد على تقدمها العلمي في هذا الصدد كما أمكن للهند أن تحقق اكتفاء ذاتياً في الغذاء وترفع مستوى معيشة شعبها.
- إن الهند حريصة على تطوير علاقاتها بدول الخليج فهي تستورد منها ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية وأن كمية الزيادة في الاستهلاك تصل ما بين ١٠-١٢٪ سنوياً وأن الهند تسعى للاستثمار في العديد من الدول وبخاصة في مجالات الطاقة التي تحتاج إليها بشدة ، ووصفها بأن الهند دولة تتضور جوعاً في الطاقة India is a Starving Energy Country ولذلك تسعى للاستثمار في اليمن والعراق ودول آسيا الوسطى والسودان وغيرها ، كما حاولت مد خط غاز من إيران ولكن المشاكل مع باكستان تقف عقبة في طريق ذلك.
- إن سياسة الهند تجاه العالم العربي اتسمت دائماً بالصداقة وقد زار نهرو كلاً من السعودية والكويت كما زار إيران، والزيارات من الجانب العربي قائمة ومستمرة ، وإن لم تكن بالقدر الكافي أو على المستوى الرفيع. وفي الوقت الحاضر زار رئيس وزراء الهند سوريا هذا العام ٢٠٠٣ كما زار عمان عام ١٩٩٧ وزرا الرئيس الهندي الإمارات عام ٢٠٠٣. وبالنسبة لإسرائيل فقد سبق أن زار شيمون بيريز الهند كرئيس وزراء، كما زارها هذا العام ٢٠٠٣ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيريل شارون ، وهذا لم يمنع القيادة الهندية من انتقاد سياسات إسرائيل، ويعتقد أن ذلك كان أحد العوامل التي أدت لاختصار مدة زيارته يوماً واحداً بالإضافة إلى وقوع حادث تفجير في إسرائيل.
- إن درس التطور التاريخي ترك أثره في الفكر السياسي والسلوك السياسي

الهندي حيث وجدت الهند نفسها وحيدة أمام الغزو الصيني لها عام ١٩٦٢ ، كما وجدت الولايات المتحدة تقيم العراقيل أمام حصول الهند على التكنولوجيا ورؤوس الأموال للاستثمار ، ولذلك اعتمدت الهند في تقدمها على تكنولوجيا ذاتية متوسطة، وعلى الادخار الذي بلغ ما بين ٢٨-٣٠٪ من الدخل وهذه أعلى نسبة في العالم، وعلى التعليم حيث يتخرج من جامعات الهند الآف المتخصصين في مجالات البرمجة وأصبحوا منتشرين في العالم بما في ذلك أمريكا وأوربا ، وهي تخرج كل عام عشرات المئات وهذا يمكن أن يكون مجالاً مهماً في التعاون مع دول الخليج وكذلك يمكن إقامة مشروعات مشتركة.

- إن هناك عدداً من المشروعات المشتركة بين الهند ودول الخليج كما أن هناك استثمارات خليجية في الهند ولكنها تعد استثمارات ضئيلة إذا قيست بحجم الهند واحتياجاتها. فالهند سوق ضخم، والطبقة المتوسطة حوالي ٣٢٥ مليون نسمة، واحتياجاتها متزايدة، ولذلك فإن أية صناعة تصبح مربحة وهذا هو محور الاتجاهات الهندية الحديثة، وهذا يمثل مجالاً هاماً لتطور العلاقات مع دول الخليج التي ترحب بها الهند لإقامة أية مشروعات.
- إنه علم من سفير الهند في البحرين أن سمو رئيس الوزراء سيزور الهند في أوائل عام ٢٠٠٤ (تمت الزيارة بالفعل) وأنه لاشك سيكون لهذه الزيارة مردود كبير في تطوير العلاقات بين البلدين وأن هناك مشروعات مشتركة واستثمارات كويتية وإماراتية وسعودية في الهند.
- إنه يمكن إقامة تعاون عسكري وأمني واقتصادي بين الهند ودول الخليج، وإن ما يهم الهند هو الحد من الوجود الأجنبي في المنطقة، ولذلك عارضت غزو العراق كما طالبت بضرورة نقل السلطة والسيادة للشعب العراقي.
- إنه لا يمكن إنكار حدوث تحول Shift في السياسة الهندية تجاه إسرائيل، ولكن هذا التحول حدث أولاً بين العرب وإسرائيل، ثم أنه حدث في العالم بأسره ومنه بين الصين وإسرائيل، وكان ذلك رداً على سؤال لبعض المشاركين حول تحول السياسة الهندية نحو إسرائيل والولايات المتحدة. وأضاف أن الولايات المتحدة

هي القوة العظمى الوحيدة وأن العالم بأسره أصبح يخطب ودها.

- إن موقف الولايات المتحدة وعلاقاتها الدولية تغيرت فكسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في عام ١٩٧٤ هدد السعودية بأنها إذا رفعت أسعار النفط أو اتبعت سياسة تضر بالمصالح الأمريكية فإن الولايات المتحدة ستقوم باحتلال الخليج ولذلك انتهجت السعودية سياسة تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، ولكن الآن فإن السعودية تتعرض لحملة ضغط من الولايات المتحدة تطالبها باحترام حقوق الإنسان وتغيير المناهج الدراسية، وهناك حملات إعلامية أمريكية كثيرة ضد السعودية، وهو ما لم يكن من الممكن تصور حدوثه منذ سنوات قليلة مضت في ظل التحالف الوثيق بين الطرفين.
- أشار لاهتمام الهند بالسياسة الواقعية وتركيزها على المصلحة الوطنية، وأن هذا منطقي في سياسة أية دولة مع عدم إغفال الاعتبارات الأخلاقية وتأثيرها واستطرد بأن علاقات الهند بالخليج هي علاقات غنية وعميقة في التاريخ ويمكن تطويرها في المستقبل لمصلحة الطرفين.
- وحول التغير في المناخ الدولي أشار لرفض البرلمان في البحرين عام ١٩٧٤ منح قاعدة عسكرية للولايات المتحدة، في حين أنه في الوقت الحاضر فإن القواعد والتسهيلات الأمريكية موجودة في العديد من دول الخليج.

تعليق

لا شك أنه من وجهة نظرنا فإن الحوار مع الهند يمثل ضرورة بالغة ولهذا حرصنا في هذا الفصل على استعراض الطروحات من جانب المحاضر الهندي ومن جانب المعلقين من الحاضرين في الندوة مما يعكس بعض التباين في وجهات النظر من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى يعكس كثيراً من الاتفاق ، إلا أنه في جميع الأحوال نجد من الضروري التركيز على أهمية الحوار لدى جميع الأطراف سعياً للوصول لمصالح مشتركة وقواسم مشتركة في العمل والسياسة كما في الاقتصاد والتجارة والأمن والاستراتيجية. وهذا يعد هدفاً استراتيجياً للبحث العلمي ولرجال السياسة وأصحاب القرار على حد سواء .

الفصل السادس عشر
سنغافورة والجغرافيا السياسية الجديدة :
الإرهاب كبديل للردع في الحرب الباردة

يثير هذا الموضوع عدة شجون وذلك لأكثر من اعتبار:

الأول: إن قضية الإرهاب هي إحدى القضايا العديدة المطروحة على جدول الأعمال الدولي منذ منتصف السبعينات في العقد الماضي إلا أنها أصبحت القضية الأولى على جدول الأعمال منذ أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في نيويورك وواشنطن.

الثاني: إن قضية الإرهاب تتصل بنشاط جماعات سياسية متعددة إلا أنها بفعل تطور الأحداث وعوامل عديدة أمكن إلصاقها أو ربطها بنوعين من الجماعات :

الأولى: هي حركات التحرر الفلسطينية وبخاصة منذ حوادث اختطاف الطائرات إلى الأردن في منتصف السبعينات والاعتداء على أحد الملهى الليلية في ألمانيا ثم حادث الاعتداء على الرياضيين الإسرائيليين في الدورة الأولمبية بميونخ ، ثم تراجع هذا الموقف بقبول حركة التحرر الفلسطينية لعملية السلام على مراحل متتالية منذ أواخر الثمانينات وبخاصة قرارات منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر عام ١٩٨٨ بقبول دولة إسرائيل ثم مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١ ثم اتفاقات اوسلو وما تلاها. ولكن هذا التوجه للاعتراف بحركة التحرر الفلسطينية واجه نكسة كبرى بصعود اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو ثم شارون، وتراجع حزب العمل والاتجاهات المعتدلة، ثم باتجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى القيام بأعمال العنف ضد كثير من المواقع المدنية الإسرائيلية في الباصات والمطاعم والملاهي

ونحو ذلك، مما أدى إلى تحول الموقف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ثم الموقف الدولي، ثم حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وضرب المدن والمدنيين الفلسطينيين بلا هوادة أو رحمة على مسمع ومرأى من المجتمع الدولي.

الثانية: هي الجماعات الإسلامية والتي عبّرت عنها القاعدة وحركة طالبان، فضلاً عن الجهاد الإسلامي وغيرها من المسميات المختلفة، حيث اتسم فكرهم بثلاث سمات: الأولى: النزعة للتشدد والتطرف الديني، والثانية الميل لممارسة العنف باسم الإسلام والذي تجسد بصورة واضحة في أحداث ١١ سبتمبر .

الثالثة: بناء شبكة من الخلايا عبر العالم في مختلف الدول في إطار ما أطلق عليه مجازاً الإيديولوجية الإسلامية العالمية بمؤسساتها السياسية والخيرية والدعائية.

وأدى ذلك كله إلى عدة نتائج سلبية:

١- تغيّر الأجندة الدولية ليصبح المحور الأول والأهم هو مقاومة الإرهاب الإسلامي.

٢- تغيّر نظرة العالم تجاه الدول الإسلامية والعربية وخاصة بالنسبة لثقافتها وحضارتها وتراثها وعقيدتها.

٣- محاصرة المسلمين والعرب في دول المهجر خاصة في أوربا والولايات المتحدة واستراليا حيث أصبحوا موضع اتهام صريح أو ضمني وموضع مراقبة أمنية في كافة الأحوال.

٤- كانت القارة الآسيوية هي أكثر القارات تسامحاً تجاه العرب والمسلمين، وإن لم تكن خالية تماماً من التعصب ضدهم، وان كان ذلك في بؤر محدودة نتيجة أربع قضايا ارتبطت بالمسلمين وهي حركة مورو في الفلبين، المتمردون المسلمون في جنوب تايلاند وجنوب ميانمار (بورما)، الانفصاليون اليوجور المسلمون في مقاطعة سينكيانج بالصين (تركمنستان الشرقية سابقاً) والأكبر والأخطر وهي قضية كشمير بين الهند وباكستان الدولتين النوويتين

وكذلك وضع المسلمين في ولايات عديدة في الهند وما يتعرضون له من أعمال عنف أو احتكاكات وصراعات مع الأغلبية الهندوسية.

٥- بروز الدعوة للديمقراطية وتغيير ثقافة الدول الإسلامية وهي التي أطلق عليها أنها ثقافة تروج للكراهية والعنف ورفض الآخر وتتسم بالتشدد والدعوة للإرهاب وكراهية المدنية وتزعم هذه الدعوة صراحة عدد من المفكرين بل والسياسيين في أوربا وأمريكا، ولكن الدول الآسيوية نظرت للقضية بوجه عام من زاوية الصراع السياسي وليس البعد الديني وكانت أكثر حرصاً وحذراً في تناولها للبعد الديني للإرهاب لوجود جاليات إسلامية وأقليات إسلامية كبيرة ولأنها أكثر عقلانية واتزاناً في مواقفها.

من هذا كله تتبع أهمية وخطورة الخطاب الذي ألقاه السيد كوه تشوك تونج Goh Chok Tung رئيس وزراء سنغافورة (السابق) والذي نشرته مجلة أخبار الدفاع Defense News في صفحة كاملة بالقطع المتوسط في عدد الصادر بتاريخ ٢٨ يونيه ٢٠٠٤ وأوضحت أن ذلك مقتطفات من خطاب ألقى يوم ٤ يونيه ٢٠٠٤ في المؤتمر الثالث للأمن الآسيوي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies: Third Asia Security Conference

ونعرض في هذا الفصل لأهم ما تضمنه ذلك الخطاب ثم تحليلنا له ولآثاره ودوافعه وللدور الدولي لسنغافورة في هذا الإطار.

أولاً: خلاصة كلمة رئيس وزراء سنغافورة (تقاعد بعد ذلك) في المؤتمر الثالث للأمن في آسيا في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في سنغافورة.

١. إن سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ وضع نهاية لمرحلة الحرب الباردة ولكن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تبدأ إلا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

٢. إن الأزمات في التاريخ أثبتت أن لديها قدرة على المقاومة ومن ثم البقاء وإن لم يكن هناك إحساس بخطر داهم يتهدد الأمن الدولي ويجعل العالم الحر يجتمع ويتحد معاً.

٣. إن الأمل الذي راود المجتمع الدولي بعد حرب التحالف الذي قادته الولايات

المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١ إثر غزوها للكويت والدعوة لإقامة نظام عالمي جديد، هذا الأمل ثبت أنه وهم. ونفس الشيء بالنسبة للتوقعات والتصورات بأن موجة المد الديمقراطي لا تقاوم.

٤. ومع هذا فقد ظهر إحساس بأن ثمة توازناً جيوسياسياً جديداً وأن أياً من النزاعات في أفريقيا أو آسيا أو الشرق الأوسط لن تستطيع تهديد ذلك.

٥. غيرت أحداث ١١ سبتمبر كل تلك المفاهيم ، وأثرت في تحديد أمريكا لدورها في العالم ، ولقد قررت أمريكا محاربة ذلك العدو في أي مكان وتعبئة العالم لذلك والعمل بمفردها إذا لزم الأمر ، ومن ثم فإن الجيوسياسية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي الجيوسياسية ضد الإرهاب Post Cold War Geopolitics is the Geopolitics against terrorism

٦. إنه يعتقد أن الحرب ضد الإرهاب سوف تستمر لعدة عقود كما حدث في الحرب الباردة وان كان يعتقد أيضاً أنه ليس كل شخص يرى التحدي بهذه القوة والوضوح وهذا يمثل أحد مخاطر مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أي أنه ليس هناك توافق استراتيجي دولي حول خطر الإرهاب أو وسائل مكافحته.

٧. إن الحرب ضد الإرهاب، كما كانت الحالة الخاصة بالحرب الباردة فهي تقوم على جبهتين: إيديولوجية وجيو سياسية، وإن كان ثمة فارق وهو أن الاتحاد السوفيتي منذ الثلاثينات أعطى أولوية المصالح على الإيديولوجية، ولهذا فإنه أياً كانت الخلافات بين الخصوم فإن الاتحاد السوفيتي كان يجري حساباته على أساس المكسب والخسارة، وعلى الأخص يعطي أولوية لعنصر البقاء. والغرب من ناحيته استخدم الأساليب والوسائل التي ثبت صلاحيتها عبر الزمن وهي الدبلوماسية، الردع، الاحتواء لمنع تمدد الشيوعية واحتوائها حتى تضطلع العوامل الداخلية والتناقضات الذاتية بالقضاء على الاتحاد السوفيتي.

٨. ولكن السؤال كيف يمكن استخدام الدبلوماسية ضد عقيدة دينية ترى الجهاد لعبة صفرية Zero Sum Game ولا مجال للحلول الوسط Compromises إلا بصفتها تكتيكاً مؤقتاً؟ كيف يمكن أن تحاصر عدو ليست له أرض محددة،

ولكنه يعيش في عقول وقلوب البشر؟ كيف يمكن أن تردع عدو لا يهاب الموت بل بالعكس هو حريص عليه من أجل العقيدة ؟

٩. إن الإرهابيين تدفعهم رغبة إيديولوجية لفرض نموذجهم الإسلامي على الآخرين ، ولكن هدفهم وأساليبهم جيوسياسية، ولذا فإن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون على جبهتين في آن واحد: الإيديولوجية والجيوسياسية، وفي حين أن أمريكا لن تستطيع قيادة النضال الإيديولوجي، فإنها تستطيع فقط قيادة النضال السياسي.

١٠. إن الإرهابيين يسعون للاستيلاء على السلطة في الشرق الأوسط، ومن ثم السيطرة على النفط الذي يعطيهم المال الكافي لتحقيق هدفهم النهائي بإقامة الخلافة للأمة بأسرها أي الجماعة الإسلامية العالمية.

١١. من الخطأ اعتبار الإرهابيين مجرد جماعات متعصبة بل الصحيح أن لديهم مفكرين استراتيجيين، وأهدافاً يسعون للوصول إليها ،ويبدو أنهم يفكرون بمنظور استراتيجي عالمي أكثر من بعض الحكومات.

١٢. حدد الإرهابيون مصدر التهديد الرئيس لهدفهم وهو التئام جميع الكتل الإقليمية من أمريكا وأوربا وآسيا. إنه انتشار الديمقراطية والتنمية ووسائل الحياة العصرية التي يرون فيها تدميراً لرؤيتهم المثالية ، لبناء مجتمع وفقاً لتفسيرهم للقرآن.

١٣. إن أمريكا عدوهم الرئيس لأنها طليعة المدنية الحديثة وهو يعرفون أن تحالف أمريكا وأوربا وآسيا سيكون قوة هائلة، ومن ثم فإنهم يعطون أولوية لتمزيق صفوف الوحدة بين أمريكا وحلفائها في أوربا وآسيا.

١٤. إن الإرهابيين على استعداد لارتكاب جرائم القتل الجماعي للأبرياء من أجل تحقيق أهدافهم، ومن ثم فإن على العالم المتمدن أن يتخذ كافة الأساليب للحيلولة دون حصولهم على أسلحة دمار شامل. ولكن حتى لو نجح العالم المتمدن في منعهم من الحصول عليها، فإنه يكفيهم تجميع بعض القنابل وإستخدام أسلحة غير تقليدية مصنوعة محلياً، وقيام حاملي قنابل متفجرة

بتفجير أنفسهم في إطار تكتيك يستهدف نشر الخوف والإحساس بعدم الأمان، وأن الأمن الوطني أصبح معرضاً للخطر Vulnerable ويعملون على استغلال حالة عدم الارتياح بين بعض حلفاء أمريكا لسياستها العالمية. وتفجيرات مدريد تقدم نموذجاً كلاسيكياً في هذا الصدد.

١٥. إن نزعة معاداة أمريكا التي انتشرت بدرجة كبيرة في العالم مرجعها الأساسي هو مجرد حجم القوة الأمريكية الكبير، وهذا يترك القوى الكبرى الأخرى غير مطمئنة لدورها ووضعها. وفي بعض الدوائر الفكرية فإنه أصبح من الموضة أن تعبر عن مناهضة أمريكا وعن الأمل في وجود عالم متوازن، ولكن مجرد التمني لن يحقق الهدف، ولذلك فإنه من الضروري التأكيد على ما هو واضح وليس ما هو مساير للموضة Fashionable، إن أمريكا ليست العدو بل الإرهابيين. وإنه من الضروري على أمريكا وأوربا التغاضي عن خلافاتهم ونزاعاتهم بخصوص حرب العراق، ومن ثم يجب العمل معاً في إطار الأمم المتحدة لاستقرار العراق، ولقد دفعت أمريكا ثمناً للذهاب للعراق، وهو ثمن يستحق التضحية، إذا تم إقامة عراق مسالم ومستقر يساهم في استقرار وسلام الشرق الأوسط، وإن أوربا ستدفع ثمناً باهظاً إذا امتدت الفوضى في العراق إلى باقي الشرق الأوسط والعالم أجمع سيدفع الثمن الكامل إذا خسرت الولايات المتحدة أو شعر الإرهابيون بأنها خسرت في العراق.

١٦. يبدو الشرق الأوسط أكثر المناطق بالنسبة لعدم الارتياح للسياسات الأمريكية المؤيدة بلا تحفظ لإسرائيل. ولاشك أن أمريكا ضرورية للوصول لتسوية ولكنها في نفس الوقت جزء من المشكلة، والسياسة الأمريكية المتوازنة بين الطرفين ضرورية كمرتكز في الحرب ضد الإرهاب. فالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي لم يعد قضية إقليمية بل قضية عالمية ، وهو قضية يلتف حولها الإرهاب ، ومن ثم فهو يعد عقبة Hurdle في طريق الحرب ضد الإرهاب. ولاشك أن إنهاء الصراع لن يقضي على الإرهاب ولكن استمرار النزاع يحد

من مقدرة المسلمين في شتى بقاع العالم على مساندة أمريكا في حربها الإيديولوجية ضد الإرهاب بل إن الأوربيين وغيرهم من حلفاء أمريكا وأصدقائها ستظل مقدرتهم محدودة في مساعدتها.

١٧. من الناحية الاستراتيجية يسعى الإرهابيون لفسخ رابطة التحالف عبر الأطلنطي ومن ثم عزل الولايات المتحدة وما يسمى بالهدنة التي عرضها بن لادن في أبريل ٢٠٠٤ على أوربا، وضعت بطريقة بدائية مما يفضح نواياه، ولكن الإرهابيين سيحسنون من هذه الاستراتيجية ويطورونها.
وتواجه العديد من الدول الأوربية معارضة داخلية لمساندتها للولايات المتحدة بشأن العراق ، ولا يمانع كثير من الأوربيين في التوصل لحل وسط ضمني مع الإرهابيين وهم بذلك يخفقون في إدراك الخطر الإرهابي، وإن أي حل وسط يعرضه الإرهابيون لن يكون سوى حيلة من جانبهم.

١٨. إن خطر الإرهاب الإسلامي ليس مثل الخطر الذي تواجهه أوربا من إرهابيي الباسك على سبيل المثال الذين لهم أهداف محدودة، ومادام الإرهابيون يعتقدون أن الرأي العام الأوربي يمكن استغلاله للضغط على حكوماتهم فسوف يلوحون بالسيف المعلق بالتفجيرات Dangling Sword مثل تلك التي حدثت في مدريد، وآسيا لن تكون بمعزل عن ذلك. وقد أدركت حكومتا الهند وباكستان العلمانيتان هذه الحقيقة ولذلك كانتا في المقدمة منذ عدة سنوات للعمل ضد الإرهاب الإسلامي، ومهما تكن خلافاتهما حول كشمير ، فليس لديهما أي وهم في خطر الإرهاب وان مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وتفجيرات بالي جعلتا آسيا جبهة أساسية في الحرب ضد الإرهاب.

١٩. ولكن شرق آسيا أقل إدراكاً للخطر. فالصين رغم أن لديها الإرهابيين المسلمين الانفصاليين، فهي أقل قلقاً بشأن الإرهاب. وفي اليابان وكوريا أدى تجانس السكان إلى حماية هذه الدول من تلك الظاهرة، مما جعلهم لا يشعرون بأنهم هدف للجهاد الإرهابي، واليابان أصيبت بصدمة عندما اكتشفت مؤخراً وجود خلية للقاعدة. وانني - أي رئيس الوزراء - أعتقد أن

شمال شرق آسيا سوف تواجه قريباً خطر الإرهاب عبر الممرات المائية في جنوب شرق آسيا. ولو حدث هجوم فستكون النتائج كارثية ليس بالنسبة لدولة واحدة، ذلك لأن هذه الممرات هي خط الامداد الرئيس للصين واليابان وكوريا وجنوب شرق آسيا.

٢٠. وفي آسيا، كما في أوربا، هناك عدم ارتياح تجاه السيطرة الأمريكية، وان كانت آسيا أكثر إدراكاً من أوربا بالنسبة للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار العالمي. وبغض النظر عما يعتريهم من شكوك فلا توجد سوى دول آسيوية قليلة، ليس من بينها أي حليف رئيس للولايات المتحدة، يعارض سياستها في العراق، وذلك لأن آسيا تواجه العديد من التحديات الأمنية الخطيرة مثل كشمير، كوريا الشمالية، والعلاقة عبر المضيق بين الصين وتايوان، وهذه جميعاً تمثل نقاط اشتعال ، وإذا ما حدث خطأ خطير فإن هذه النزاعات يمكن أن تتحول إلى حرب نووية، والولايات المتحدة هي دولة محورية في إدارة أزمات نقاط الاشتعال هذه. فالخلاف الهندي الباكستاني حول كشمير من الصعب حله نتيجة عوامل ترتبط بالدين والتاريخ، وإذا حدث أي اشتباك فليس من الصعب تصور أن تصبح كشمير مسرحاً جديداً للجهاد وموطناً لتفريخ الإرهابيين، ولكن الهند وباكستان تدركان أن أي نزاع حول كشمير ستكون نتائجه مدمرة لكليهما، ولجنوب آسيا ككل. والولايات المتحدة هي التي تمسك الجرس لإنذار الطرفين. وحرص كل من إسلام أباد ونيودلهي على الحفاظ على علاقات طيبة مع واشنطن هو الذي أعطاها الركيزة للعمل على تجنب حرب نووية بينهما عام ٢٠٠٢.

٢١. وكوريا الشمالية هي نقطة اشتعال محتملة ويسعى الإرهابيون للحصول على أسلحة دمار شامل مستغلين هذه الحالة ولكن لحسن الحظ أدت مباحثات الدول الست إلى تخفيض حدة التوتر.

٢٢. وأما الاستقلال لتايوان فهو قضية مرفوضة منذ البداية Non Starter، فلا توجد دولة آسيوية ، وأعتقد ولا دولة أوربية ، سوف تعترف باستقلال تايوان.

لأن ذلك معناه اكتساب العداء الصيني الدائم ، والصين هي قصة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، والولايات المتحدة ليس لديها أي مبرر لفتح جبهة جديدة مع الصين حول تايوان، وهي التي لديها أولوياتها في العراق والشرق الأوسط والحرب العالمية ضد الإرهاب والعلاقات الأمريكية الصينية المستقرة هي أساس الاستقرار في شرق آسيا. فإذا تحولت العلاقات الصينية الأمريكية إلى العداء الدائم، فإن النمو الاقتصادي سيواجه نكسة ليس في شرق آسيا فحسب بل في المنطقة بأسرها، ولن يستفيد من ذلك سوى الإرهابيين بخلاف لو حدث الاستقرار فسيكون النمو مؤكداً وهكذا فإن الإرهاب هو القضية الرئيسة في جيوسياسية ما بعد الحرب الباردة.

ثانياً: تحليل خطاب رئيس الوزراء السنغافوري

يقتضي التحليل السليم للخطاب معرفة ثلاثة أمور:

الأول: السياق الذي ألقى فيه هذا الخطاب بمعنى الإطار والمناخ البيئي لذلك.

الثاني: المستمعون للخطاب أي الجمهور الموجه إليه الرسالة وأيضاً صاحب الرسالة.

الثالث: مضمون الرسالة.

فمن ناحية المناخ الذي ألقيت فيه هذه الرسالة هو المؤتمر الثالث للأمن الآسيوي الذي عقد في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في سنغافورة في ٤ يونيو ٢٠٠٤ وكان رئيس وزراء سنغافورة هو ضيف الشرق في المؤتمر ومن ثم فإن خطابه هو بمثابة الخطاب الافتتاحي، وان لم يكن الخطاب الرئيس في المؤتمر، لأن الخطاب الثاني والأهم كان يوم ٥ يونيو، وألقاه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد. ومن ثم كان على رئيس وزراء سنغافورة أن يسعى لتحقيق هدف التفوق على الآخرين لإثبات الولاء للولايات المتحدة والتعبير عن فكرها اليميني المتشدد.

ويرتبط بهذا المناخ إحساس سنغافورة كدولة صغيرة في المساحة والسكان بأن تقدمها الاقتصادي يرتبط بالأمن، وأن الذي يحقق لها الأمن هو ارتباطها بالسياسة

الأمريكية ، وأن الذي يهدد أمنها حالياً وأمن آسيا بل أمن العالم، هو الإرهاب الإسلامي وخاصة عندما طرق الأبواب القريبة منها في اندونيسيا في حادث بالي.

ومن ناحية المستمعين أو من وجهت إليهم الرسالة فهم قادة عسكريون ورجال مخابرات من دول متعددة وبخاصة من الولايات المتحدة وأوربا وآسيا، وهي الجهات التي أشار رئيس الوزراء السنغافوري لأهمية تعاونها واتحادها في مواجهة العدو المشترك. ومن ثم لم يشر إلى قارة أفريقيا ولا أمريكا الجنوبية ربما لعدم وجود أي من المشاركين في المؤتمر من تلك الدول ، أو لضعف دورها العالمي أو عدم وجود أعمال إرهابية ذات بال في الفترة الأخيرة في تلك المنطقتين، وإن كانت أحداث تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٥ تعد بلا شك في مقدمة الحوادث الإرهابية التي اضطلعت بها جماعات الإسلام السياسي المتذرعة باستخدام أعمال العنف والإرهاب.

ومن ناحية صاحب الرسالة فهو رئيس الوزراء الثاني لسنغافورة منذ استقلالها ويتولى منصبه هذا منذ عام ١٩٩٠ فهو ركيزة نظامها السياسي وازدهارها الاقتصادي الراهن وهو زعيم حزب الأغلبية المتربع على كرسي السلطة منذ استقلالها وانفصالها عن ماليزيا في أغسطس ١٩٦٥.

أما من ناحية مضمون الرسالة فهي تعّبر عن فكر جماعة المحافظين الجدد كما ظهرت في الولايات المتحدة والتي تؤكد على النقاط التالية:

١. إن الإرهاب الإسلامي هو الخطر الراهن وإنه حل محل الإيديولوجية الشيوعية ويلي ذلك الخطر الصيني - كما عبر عن ذلك صامويل هنتجتون في كتابه صراع الحضارات.
٢. إن أمريكا لابد أن تحارب من أجل ضمان إمدادات النفط لأن هذا هو شريان الحياة الاقتصادية ومن ثم مدنية العالم وقد عبر عن ذلك كيسنجر في عدد من كتاباته منذ حرب ١٩٧٣.
٣. إن قوة أمريكا وسيطرتها تضمن استقرار العالم وأمنه وهو ما عبر عنه مجموعة الصقور المحيطين بوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد.

ثالثاً: الدور الدولي لسنغافورة

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هذا الموقف من رئيس وزراء سنغافورة Goh Chok Tung يعد موقفاً جديداً للدولة أم أنه يتمشى مع سياستها التقليدية منذ قيامها؟

ولاشك أن الفهم الصحيح لموقف سنغافورة ينبغي أن يلجأ إلى قدر من استرجاع تاريخ هذه الدولة وتركيبتها السكانية. فمن حيث التاريخ نشأة سنغافورة كمستعمرة تجارية بريطانية عام ١٨١٩. وعندما تقرر استقلالها انضمت في اتحاد فيدرالي مع ماليزيا عام ١٩٦٣ ثم سرعان ما انفصلت عنها في أغسطس عام ١٩٦٥ ثم طورت اقتصادها لتصبح من أكثر دول العالم ازدهاراً نتيجة علاقاتها التجارية الدولية ولعبت الأغلبية ذات الأصول الصينية دورها في هذا الصدد.

وسنغافورة كدولة جزرية تبلغ مساحتها ٦٩٢,٧ كم٢ (تقريباً مثل مساحة البحرين) وعدد سكانها ٤,٤ مليون نسمة ويتكون سكانها من ثلاثة أعراق هم الصينيون ٧٦,٧٪ والمالايو ١٤٪ (نسبة إلى ماليزيا) والهنود ٧,٩٪ وآخرون ١,٤٪. والعقائد الدينية هي البوذية للصينيين، والإسلام (للملايو) ثم المسيحية والهندوسية والسيخ والتاوية والكونفوشية. أي باختصار أن الغالبية العظمى للبوذية والعقائد غير الإسلام (٨٦٪ مقابل ١٤٪ من المالايو المسلمين).

ونظامها السياسي ديمقراطي برلماني فرئيس الجمهورية يسود ولا يحكم (وهو حالياً من الهنود) ورئيس الوزراء هو رئيس حزب الأغلبية ويتولى « كوه » منصبه منذ ١٩٩٠. والبرلمان من مجلس واحد يضم ٨٤ مقعداً وينتخب الأعضاء لخمس سنوات والمقاعد في البرلمان هي ٨٢ للحزب الحاكم حزب العمل الشعبي PAP ومقعد واحد لكل من حزب العمال WP وحزب التحالف الديمقراطي السنغافوري SDA وهي أيضاً أحزاب يترأسها سنغافوريون من أصول صينية. والإنتاج القومي الإجمالي GDP هو ١٠٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٣، والدخل الفردي ٢٣٩٠٠ دولار، ويعتمد اقتصاد الدولة على ٧٠٪ خدمات، و٣٠٪ صناعة، والقوة العاملة ٢ مليون، ومعدل البطالة ٥٪، ومعدل النمو الصناعي ٧,٥٪، وتستورد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي،

رغم أنها تنتج تقريباً نصف استهلاكها من الغاز) وصادرات سنغافورة وصلت إلى ١٤٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ووارداتها ١٢١,٦ مليار دولار، وأهم الشركاء التجاريين لها ماليزيا، الولايات المتحدة، هونج كونج، اليابان، الصين، تايوان، تايلاند، كوريا الجنوبية.

والإنفاق العسكري لسنغافورة ٤,٤٧ مليارات دولار يعادل ٤,٩٪ من الناتج القومي الإجمالي. ولاشك أنه من واقع المعلومات السابقة تتضح الحقائق التالية حول وضع سنغافورة ودورها:

١. إنها دولة يقوم اقتصادها على التجارة والخدمات والصناعة.
٢. إن الهاجس الأمني يمثل عنصراً أساسياً في سياستها فإنفاقها على الدفاع يمثل ٤,٩٪ من إجمالي الناتج القومي، وهي نسبة عالية مقارنة بكثير من الدول النامية.
٣. إن الدول الرئيسة في التعامل معها هي الدول الآسيوية والولايات المتحدة.
٤. إن النظام السياسي رغم طابعه الديمقراطي فإن المسيطر الرئيس عليه هم ذوو الأصول الصينية الذين يسيطرون على مقاعد البرلمان بالكامل سواء حزب الحكومة أو حزبي المعارضة الهامشيين، ومن ثم على الوزارات. وانه رغم أن المسلمين يمثلون ١٤٪ فإن وزنهم ودورهم السياسي بالغ المحدودية ولهم وزير أو اثنين فقط من ١٨ وزيراً في الحكومة، وكذلك وزنهم الاقتصادي، ولعل ذلك كان أحد الدوافع الأساسية وراء انفصال سنغافورة عن ماليزيا بعد عامين من اتحادها فضلاً عن الاعتبارات الجيو استراتيجية في ذلك الحين.

ولاشك أن استقراء تاريخ سنغافورة السياسي وعلاقاتها الدولية يشير إلى ثلاثة أسس:

الأول: الارتباط الإيديولوجي والسياسي مع السياسة الغربية وبخاصة السياسة الأمريكية.

الثاني: الارتباط بالصين القديمة أي الفكر الصيني البوذي والكونفوشي السابق على الشيوعية، ومن هنا كانت وما تزال علاقاتها الوثيقة مع تايوان، ولم

تتطور علاقاتها مع الصين الشعبية إلا بعد انفتاح الأخيرة عام ١٩٧٩ في عهد دنج سياو بنج.

الثالث: انتماؤها الشكلي إلى مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول النامية المسماة مجموعة الـ٧٧ وكان الهدف من هذا الانضمام أن تمثل رأس رمح للدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية الغربية. ولهذا رغم صغر حجم سنغافورة من حيث السكان والمساحة كانت من المتزعمين لأحد الأجنحة الهامة في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ وأطلق على تلك المجموعة تعبير Like -Minded Countries من الناحية الرسمية، ولكن من الناحية الفعلية كانت تمثل اللوبي الغربي في مقابل اللوبي أو المجموعة الشيوعية في حركة عدم الانحياز. واستهدف دورها الحيلولة دون حدوث أي توافق آراء Consensus تجاه أية قضية تمس المصالح الغربية سواء السياسية أو الاقتصادية، وفي نفس الوقت تزعم حركة المعارضة والنقد للاتجاه اليساري في حركة عدم الانحياز وفضح ذلك الاتجاه وموالاته للمواقف السوفيتية .

ولقد لعبت سنغافورة دورها هذا باقتدار وبكفاءة عالية بفضل كادرها الدبلوماسي والفني الرفيع المستوى والأداء. هكذا كان دور سنغافورة في مرحلة القطبية والصراع بين الكتلتين.

ولاشك أن خطاب رئيس وزراء سنغافورة في المؤتمر الثالث للأمن الآسيوي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وهو أحد ثلاثة معاهد تحمل هذا الاسم (الأول في الولايات المتحدة والثاني في بريطانيا)، يعد تأكيداً للدور الذي تضطلع به سنغافورة في المرحلة الجديدة، وهي مرحلة الحرب ضد الإرهاب الإسلامي، كما أطلق عليها هذا المصطلح، وكان رئيس الوزراء السنغافوري صريحاً وواضحاً في المفاهيم التي عبر عنها والتي نلخصها في النقاط التالية:

١. إن إحداث ١١ سبتمبر دشنت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإن أجندة هذه المرحلة هي مقاومة الإرهاب الإسلامي.

٢. إن الإرهاب الإسلامي هو تهديد إيديولوجي، وتهديد للجغرافيا السياسية، بنفس ما كان عليه التهديد الشيوعي السوفيتي، ولكنه أخطر منه لأن للاتحاد السوفيتي حسابات وأولويات وله أرض جغرافية واضحة يتحرك عليها. أما التهديد المرتبط بالإرهاب الإسلامي فالعالم بأسره هو مسرح عملياته، وإيديولوجيته منغرسة في العقول والقلوب وأدواته القتل للأبرياء بلا رادع، ووسيلته السيطرة على النظم السياسية في الشرق الأوسط، والاستيلاء على المخزون النفطي، لكي يزوده بالأموال اللازمة، وهدفه السيطرة على العالم بأسره.

٣. إن المعركة ضد الإرهاب الإسلامي لابد أن تكون على جبهتين: الجبهة الإيديولوجية وجبهة الجغرافيا السياسية، ومن ثم لابد من وحدة الصفوف بين أوربا وأمريكا وآسيا بقيادة الولايات المتحدة لأن الحرب ستكون ممتدة لعدة قرون ، ومخاطر الخسارة فيها ستكون كارثة على الجميع، وان هذا الإرهاب الإسلامي موجه ضد المدنية والحضارة. وعلى العالم بأسره أن يتخلى عن الأفق الضيق، وعن الشعور بالاستياء من السياسات الأمريكية من أجل المصلحة المشتركة، والهدف المشترك، فأمريكا هي محور التوازن في مناطق العالم المختلفة وبخاصة في آسيا.

٤. الإعراب عن الأسف لعدم إدراك القوى الآسيوية الهامة وبخاصة الصين واليابان وكوريا لمخاطر الإرهاب الإسلامي ، في حين أن دولاً مثل الهند وباكستان تدرك ذلك تماماً ، ولذلك كانت في مقدمة الصفوف لمحاربة هذا الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.

٥. ولإرضاء بعض الدول الإسلامية والعربية أشار إلى قضية فلسطين وحث الولايات المتحدة على اتباع سياسة متوازنة بهدف الحد من الاستياء ضد سياساتها، ومن ثم الحد من وجود نقطة تجمع ضدها تحت شعار فلسطين. فهو لم يتحدث عن قضية شعب أو نحو ذلك، وإنما وصف المشكلة بأنها عقبة Hurdle في طريق الحملة ضد الإرهاب ، ومن هذا المنظور فقد اهتم بالحديث عنها.

ولا ريب أن موقف سنغافورة هذا يستهدف الترويج للفكر اليميني الأمريكي المتشدد على المسرح الآسيوي في المقام الأول، وتبرير دور سنغافورة في الاستراتيجية العالمية الأمريكية في المقام الثاني، وهو قوي لا يكترث بأية ردود فعل لأن الدول العربية والإسلامية في حالة ضعف عام ، والولايات المتحدة المهيمنة على مقدرات العالم في حالة مد سياسي وإيديولوجي يميني. وهكذا تعود سنغافورة من خلال هذا الخطاب إلى مقدمة الصفوف للاضطلاع بدورها الجديد القديم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولكن يرد على هذا الموقف ثلاثة تحفظات:

الأول: اتجاه سنغافورة للانفتاح على الشرق الأوسط ودخول بوابته من خلال الحاجة للطاقة، والاستثمارات، والتجارة ولذلك عقدت ندوة لرجال الأعمال تحدث فيها وزير التجارة والصناعة السنغافوري يوم ٢٠٠٤/٧/٦ بلهجة أكثر إيجابية عن الشرق الأوسط وفرص التعاون معه وعن الحاجة لفهم متبادل لثقافة سنغافورة وثقافة الشرق الأوسط.

الثاني: موقف الإدارة الأمريكية بعد نتيجة الانتخابات القادمة في نوفمبر ٢٠٠٤ من قضية الإرهاب ومنهج مقاومته.

الثالث: تطور الأحداث في آسيا في ضوء قضية كوريا الشمالية وإيران وكذلك تايوان.

كل هذه التطورات يمكن أن تلقى بظلالها على السياسة المستقبلية لسنغافورة ومن ثم على دورها في آسيا وفي الاستراتيجية الأمريكية.

وهذا ما ينبغي على أي مسئول عربي أن يأخذه في الحسبان إذا كان ثمة استراتيجية عربية مشتركة للتعامل مع القوى الدولية الهامة.

الفصل السابع عشر

اليابان والحوار مع العالم الإسلامي

حوار الحضارات بين العالم الإسلامي واليابان هو مبادرة يابانية أطلقها وزير الخارجية الياباني السابق السيد يوهي كونو، خلال جولةٍ له في عددٍ من دول الخليج العربي في يناير ٢٠٠١، وقد جاءت مبادرته متزامنة مع إعلان منظمة الأمم المتحدة سنة ٢٠٠١م عاماً لحوار الحضارات. تمحورت المبادرة حول إقامة علاقات ذات أوجه متعددة مع دول الخليج العربي ومع العالم الإسلامي في مجالات مثل حوار الحضارات، والموارد المائية والتنمية البيئية، وتعميق الحوار السياسي بين الجانبين. وفيما يتعلق بمجال التعاون الأول، فقد تم طرحه بهدف تشجيع الحوار الحضاري البناء بين المفكرين في العالم الإسلامي واليابانيين من أجل توسيع وتوثيق المفاهيم بين الدول العربية والإسلامية من جهة واليابان من جهة أخرى في القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يخدم التوجهات الجادة للتعاون والتنسيق وإقامة مجتمع دولي خال من التعصب الديني. تجدر الإشارة أن السيد كونو قد علق على العلاقة ما بين اليابان والعالم الإسلامي في وقت سابق بقوله: 'إنه بالرغم من وجود التبادل التجاري بين اليابان والعالم الإسلامي، فإن معظم اليابانيين لم تتح لهم فرصة لمعرفة الإسلام إلا من خلال أمريكا وأوروبا. ونتيجة لهذا قدمت صورة عن الإسلام مبالغ فيها وغير دقيقة. وحتى يومنا هذا مازال معظم اليابانيين يعتقدون أن العالم الإسلامي هو مثل عالم ألف ليلة وليلة'. من هذا المنطلق كانت دعوة السيد كونو لتصحيح الصور النمطية عن العالم الإسلامي من جانب واليابان من جانب آخر.

لقد حظيت المبادرة اليابانية باستجابة جادة من حكومة مملكة البحرين ممثلة بسعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، الذي أولى ذاك التوجه اهتمامه الشخصي حيث كانت على جدول أعمال مباحثات سعادته في زيارته إلى طوكيو في فبراير ٢٠٠٢، حيث توجت المباحثات مع نظيره الياباني بالاتفاق على استضافة مملكة البحرين للندوة الأولى لحوار الحضارات بين العالم

الإسلامي واليابان. وعلى إثر ذلك، توالت الاتصالات المحلية بين وزارة الخارجية، وسفارة اليابان لدى المملكة، ومركز البحرين للدراسات والبحوث، وجرى تسمية المركز منسقاً عاماً للحوار، وكلف بمهمة الإعداد لتنظيم الندوة الأولى للحوار.

عقدت الندوة الأولى للحوار في مملكة البحرين في الفترة من ١٢ إلى ١٣ مارس ٢٠٠٢م، تحت رعاية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ودارت المداولات في صرح بيت القرآن، وقام بتنظيمها مركز البحرين للدراسات والبحوث بالتعاون مع وزارة الخارجية وسفارة اليابان لدى المملكة. أما الندوة الثانية فقد عقدت في العاصمة اليابانية طوكيو خلال الفترة من ٨ إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٣م، تحت رعاية وزارة الشئون الخارجية في اليابان، وقام بالتنظيم لها مركز البحرين للدراسات والبحوث بالتعاون مع معهد اليابان لدراسات الشرق الأوسط.

شارك في الندوتين السابقتين نخبة من العلماء والمفكرين والمسئولين في عدد من الدول الإسلامية واليابان، حيث حضر ندوتي البحرين واليابان ٣٥ و ٢٦ مفكراً، على التوالي، علماً بأن حوالي ٣٠٪ من المشاركين في الندوة الثانية قد حضروا الندوة الأولى.

أسفرت مداولات الندوة الأولى التي عقدت في مملكة البحرين (٢٠٠٢م) عن الخروج بإحدى عشرة توصية تناولت مختلف مجالات التعاون الممكنة بين الطرفين، كما يلي:

١- لإيجاد حوار فعّال، فإنه من الضروري مواصلة اللقاءات الثقافية وبذل الجهود لتطوير العلاقات في المجال الثقافي.
٢- اقتراح إنشاء هيئة نظامية أو مركز ثقافي لمواصلة الحوار المثمر وتوسعة آفاق المشاركين في الحوار ليشمل الصين، كوريا وبقية البلدان الآسيوية.
٣- بالرغم من وجود العديد من الندوات المختلفة التي عقدت بعد ٩/١١، إلا أن هذه الندوة حول الحوار بين البلدان الإسلامية واليابان تعتبر محاولة فريدة وخاصة.
٤- أهمية نشر أوراق ونتائج الندوة، وبالتالي يمكن أن تساهم تلك الوثائق بشكل

كبير في بناء علاقة جيدة بين البلدان الأخرى أيضاً.

٥- من الضروري إيجاد حوار بين الشباب، والأجيال الجديدة وتشجيعها على تحمل مسئوليات مستقبلية بدلاً من إثارة الجدال عن الماضي وقضاياه وخلافاته.

٦- نظراً للمعرفة المتواضعة في معظم البلدان العربية والإسلامية عن الشعب الياباني، لذا نحتاج إلى مزيد من الحوار مع اليابان.

٧- إن إحدى الصعوبات في الوقت الحاضر هي عدم توافر معلومات كافية عن الحوار الياباني - العربي، وتعّد ترجمة الكتب اليابانية ذات العلاقة إلى اللغة العربية شيئاً أساسياً لمثل هذا الحوار، وحالياً، يعتبر دور 'الجمعية اليابانية للدراسات الشرق أوسطية' هام جداً في تطوير الرابطة الآسيوية للدراسات الشرق أوسطية. ولهذه الجمعية موقع إلكتروني على شبكة المعلومات العالمية. ولذا فإنه من الضروري السعي إلى بناء مزيد من المواقع الإلكترونية، والتي تعزز الحوار والتواصل وتبادل المعلومات والآراء بين العالم الإسلامي واليابان.

٨- يعد تبادل الطلبة أحد أهم الطرق للحصول على القوة البشرية الدافعة من أجل خلق حوار هام بين العالم الإسلامي واليابان، ولذا فمن المفيد تبادل الطلاب والأكاديميين وتوفير الظروف الملائمة لهم.

٩- الاتفاق على أن يعقد لقاء سنوياً والقيام بإعداد نشرات سنوية وبرامج لتبادل الطلبة بشكل مستمر بين البلدان الإسلامية واليابان.

١٠- أن إعتبار هـذه الندوة، والتي هـي من مبادرات وزير الخارجية الياباني الأسبق - السيد كونو، جزءاً من التفاعل الدولي 'تجاه الحوار بين الحضارات'. وينبغي مستقبلاً توسيع قاعدة المشاركة في الندوة لتشمل دولاً آسيوية أخرى.

١١- أهمية إنشاء لجنة متابعة حيث يمكن للمسئولين الحكوميين الالتحاق كأعضاء أساسيين بجانب العلماء أو المختصين.

هذا وقام مركز البحرين للدراسات والبحوث بإصدار وقائع الندوة في كتاب ضم

بين دفتيه كافة أوراق العمل ومداخلات المفكرين أثناء جلسات العمل، فضلاً عن التوصيات التي أسفرت عنها تلك المناقشات.

أما بالنسبة للندوة الثانية التي عقدت في طوكيو فلم تصدر عنها أية توصيات محددة وان قامت الجهات اليابانية بإصدار كتاب يتضمن الأوراق والبيانات التي ألقيت في الندوة. وقد افتتح الحوار في ندوة طوكيو مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية اليابانية وتحدث في الجلسة الافتتاحية رئيس الندوة البروفسور يوزو ايتاجاكي Yuzo Itagaki الذي أبرز حرصهم على تعميق مفهوم السلام في كل من الثقافتين اليابانية والإسلامية، كما تحدث وكيل الوزارة لشئون البرلمان في وزارة الخارجية اليابانية حيث أبرز أهمية التغلب على الخلافات بين الحضارات في إطار مفهوم الحوار موضحاً أن الحوار بين الحضارات هو عملية طويلة تحتاج لوقت وصبر ولكنها هامة، وبعث الدكتور محمد عبدالغفار وزير الدولة للشئون الخارجية بمملكة البحرين بكلمة حيا فيها المؤتمر وطالب المشاركين فيه بالعمل على تنفيذ توصيات الجولة الأولى من الحوار كما أشار إلى إمكانية تطوير الحوار ليشمل القارة الآسيوية بأسرها.

وقد تناول الدكتور أحمد كمال أبو المجد استاذ القانون العام والمفكر الإسلامي ومفوض حوار الحضارات في جامعة الدول العربية موضوع الارتباط بين السلام والتنمية حيث أشار إلى أربعة عوائق أمام ذلك وهي الأول: عدم وجود توازن في النظام الدولي منذ انهيار القطبية الثنائية، الثاني: بروز مفاهيم خاطئة مثل رفض الاعتراف بالآخر وعمليات الاقصاء للغير والاستعداد للمواجهة من قبل دول وقيادات سياسية ومفكرين في بعض الدول، والعائق الثالث: استمرار عدم حل المشاكل المزمنة في الشرق الأوسط، والرابع: هو ضعف الأمم المتحدة. وتحدث البروفسور محمد كمال حسن من الجامعة الإسلامية في ماليزيا فأوضح العوامل التي تهدد السلام العالمي ثم تناول وضع المسلمين في جنوب شرق آسيا ثم عرض للنموذج الماليزي في الاعتدال الإسلامي، وتحدث د. محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة عن الحاجة لمزيد من تعزيز التفاهم العربي الياباني فيما يتصل بالعلاقة بين

السلام والتنمية، وتناول عدد من الباحثين نظرة اليابان للعالم الإسلامي وكذلك صورة اليابان في الدول الإسلامية.

وفي نهاية الندوة تقرر عقد الجولة الثالثة في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في نوفمبر ٢٠٠٤م.

ولاشك أن التحاور الياباني الإسلامي أو التحاور الياباني العربي يمثل بعداً هاماً من أبعاد التعامل مع الدول الهامة في القارة الآسيوية. ولذلك لكي يكون هذا التحاور فعالاً ينبغي أن ينطلق من المعطيات الصحيحة المرتبطة بطبيعة النظام السياسي الياباني وعلاقاتها الدولية وخصائص المجتمع والثقافة اليابانية هذا من ناحية ، وأيضاً من علاقاته مع الدول الإسلامية والعربية من ناحية أخرى ، ناهيك عن ارتباطات الطرفين الدولية والتي لاشك تؤثر في مخرجات الحوار.

ولعل أبرز سمات المجتمع الياباني ما يلي:

- **السمة الأولى**: إن اليابان دولة شرقية بمعنى أن تراثها الحضاري يختلف جذرياً عن التراث الغربي بل وعن التراث الروسي وهو أيضاً يختلف عن تراث المنطقة العربية ، إنه تراث يمزج بين القيم الشرقية أو حتى التي يطلق عليها أحياناً القيم الآسيوية بمعنى شرق آسيا، أو على الأكثر جنوب شرق آسيا، وهى قيّم متميزة إمتزجت بالتكنولوجيا الغربية منذ إصلاح عصر « الميجي » في عام ١٨٦٨ وأدت إلى نهضة يابانية حقيقية قادتها للانتصار على الصين عام ١٨٩٤- ١٨٩٥ وعلى روسيا عام ١٩٠٥ وانطلقت فى عملية توسعية بحثاً عن المواد الخام والأسواق .
- **السمة الثانية** : إن التطور الياباني تشابه في جزء منه مع التطور الألماني، إذا اتجه للاستعمار متأخراً بعد أن كانت معظم أراضى المعمورة تم التسابق الاستعماري للسيطرة عليها من بريطانيا وفرنسا يليها « البرتغال » و « أسبانيا » و « هولندا » ومن ثمَ سعت اليابان لإقامة مجال حيوي لها في آسيا، كما سعت ألمانيا لإقامة مجال حيوي لها

في أوروبا، وارتطمت تلك المحاولات بالقوى المهيمنة على الساحة الدولية، وبالشعوب التي أخضعت للاستعمار، وأدى ذلك للحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان وألمانيا، ولكن سرعان ما أدرك الحلفاء أهمية استيعاب هاتين الدولتين في نظامهم الغربي لمواجهة الاتحاد السوفيتي وأتباعه، ولذلك جرى إعادة تعمير هاتين الدولتين وإحداث تغيير جذري في نظامهما السياسي للحيلولة دون عودة النزعة العسكرية التوسعية ولإحداث تطوير ديمقراطي على النمط الغربي في هاتين الدولتين، ونجحت المحاولة الغربية بقيادة الولايات المتحدة في هذا المسعى، فأصبحت اليابان دولة غربية من حيث توجهاتها السياسية وإلى حد ما نظامها السياسي الديمقراطي، وإن احتفظت بخصوصيتها الشرقية في النظام الإمبراطوري وفى القيّم والسلوكيات والتقاليد . وأدت هذه التوليفة الخاصة إلى عودة النهضة والإعمار والصناعة لليابان، وتركيزها على الاقتصاد بدلاً من السياسة. وترتب على ذلك انطلاقة يابانية عملاقة قامت على قاعدة النهضة التي قادها الإمبراطور « الميجي » في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستفادت من التكنولوجيا والمساعدات الأمريكية بل ومن السوق الأمريكية وأصبحت دائنة لأمريكا ، وسعت للبحث عن أسواق وموارد أولية ولكن من خلال الأسلوب التجاري السلمي وليس من خلال التوسع العسكري العدواني .

- **السمة الثالثة:** إن اليابان بحكم انتمائها للحضارة الشرقية وجدت تعاطفاً واقتراباً من العالم العربي الإسلامي، ولكن هذا التعاطف ظل محكوماً بانتمائها السياسي للعالم الغربي والقوى الدولية القائدة له، ومن هنا تبنت اليابان نفس مواقف الغرب تجاه قضايا التحرر

السياسي الوطني، وتجاه قضايا العالم العربي، فاعترفت بإسرائيل وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، وتحفظت في البداية على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنها لم تقم بدور قيادي في أي تحرك سياسي تمشياً مع تركيزها على التعاون الاقتصادي، وبناء على ذلك تطورت العلاقات اليابانية والإسلامية العربية تطوراً كبيراً، فهي علاقات خالية من المشاكل، ومن الحساسيات، ومن الخلفيات الاستعمارية، لأن الاستعمار الياباني كان قاصراً على شرق وجنوب شرق آسيا، ولم يصل للمنطقة العربية، ومن ثم أصبح التعامل العربي اليابانى أكثر سلاسة من التعامل العربي مع الغرب .

- والسؤال ماذا يقدم لنا النموذج اليابانى ؟ إنه نموذج رائد في التنمية وفى التقدم، واقتدى به بعد ذلك النموذج الصيني في عهد دنج شياوبنج حيث قام هذا النموذج على الفصل بين السياسة والاقتصاد، وعلى تأجيل حل القضايا السياسية المعقدة إلى أبعد مدى، فقضية احتلال الاتحاد السوفيتي لجزر اليابان الأربع، ما تزال تأخذ وقتها في التفاوض والعمل السياسي، دون أن يؤثر ذلك على التعاون الاقتصادي أو التحاور وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وهو نفس مسلك الصين بالنسبة لقضية « تايوان » ،التذرع بالصبر والتركيز على القوة الاقتصادية، وتكرار التأكيد على المبدأ والتمسك به ، وترك عملية التفاعل الاقتصادي تأخذ مجراها الزمني لتسوية مشكلة « هونج كونج » و « مكاو » ثم يلي ذلك البحث عن تسوية مشكلة تايوان مع التقدم بالأفكار المبتكرة غير المسبوقة في التعامل السياسي الدولي، وفى التطور الدستوري للدول.

لاشك أن هذه الحكمة الآسيوية كما برزت في التجربة اليابانية ، ثم في التجربة الصينية ، وتبرز أيضاً في تجربة « الكوريتين » مع بعض الاختلاف جديرة بالدراسة المتأنية والاستفادة منها في المنطقة العربية ، خاصة ونحن نبحث عن وسائل مبتكرة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، ونحن أيضاً نبحث عن دور لنا على الساحة

الدولية بهدف تجنّب تهميشنا نتيجة المتغيرات الدولية المتلاحقة ، والتي تؤثر على عناصر القوة الذاتية والموارد الاقتصادية العربية .

التحاور مع اليابان إذن يجب أن ينطلق من المعطيات المتصلة بهذه الدولة التي لها ثقل اقتصادي وتكنولوجي كبير، ولها احتياجات ضخمة للسوق وللموارد الأولية بحكم كونها جزيرة، تكاد تكون معدومة الموارد الطبيعية، ومن ثم فإن أولويات اليابان هي تأمين السوق والموارد الطبيعية وبخاصة النفط وطرق المواصلات . وفي نفس الوقت فإن لدى اليابان أموالاً فائضة للاستثمار في الخارج، ولديها تكنولوجيا متطورة ولديها خبرة فنية كبيرة وهذه جميعها يحتاجها العالم العربي . والعالم العربي في حاجة ماسة لما لدى اليابان، والأخيرة تحتاج بشدة ما لدى العالم العربي ، إذن يمكن التحاور للمصلحة المشتركة. المطلوب إيجاد قاعدة من المعرفة بكل من الطرفين لدى الطرف الآخر، ومن ناحية اليابان فإن ثمة كوادر متخصصة في اللغة العربية والثقافة العربية، أما المنطقة العربية فليس لديها مثل هذه الكوادر، وإذا وجد بعضها فلا يستفاد به بالطريقة المثلى، ومن هنا فإنه من الضروري أن تتعاون الدول العربية والإسلامية معاً لتكوين مثل هذا الكادر المتخصص، وأن تقيم مراكز أبحاث في اللغة والثقافة والحضارة اليابانية ، وأن يتم تكثيف الاتصالات مع اليابان مع التركيز على قضايا التحاور أو التعاون الحقيقي في مجال نقل التكنولوجيا والخبرة ، وتحقيق مزيد من التقارب الثقافي والفهم المتبادل وهذا النمط من الحوار مع اليابان يختلف عن الحوار مع القوى الدولية الأخرى ، فهو أقرب إلى لغة العصر وفكر العصر والتطور المستقبلي منه للتراث والتاريخ، فاليابان كما قيل في الماضي 'حيوان اقتصادي' أو بتعبير آخر عملاق اقتصادي يقف على قدمين ضعيفتين في مجال السياسة ، أي هي قزم سياسي، رغم أنها في السنوات الأخيرة سعت لإيجاد دور سياسي دولي سواء بالتطلع للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ، أو بالإصرار واستخدام العصا الغليظة للحصول على مناصب دولية هامة مثل مفوض اللاجئين الذي تولته السيدة "أوجاتا" باقتدار أو المدير العام لليونسكو بعد منافسة شديدة استخدمت خلالها اليابان دبلوماسية « اليَن » بصورة واضحة.

ولكن ينبغي أن نؤكد أن ملاحظاتنا على المنهج الياباني في التعامل الدولي والسير في الفلك السياسي الأمريكي لا تقلل ولا تضعف من تقديرنا للدور الياباني، ولا لأهمية العلاقات اليابانية مع العالمين العربي والإسلامي، بل العكس كما أشرنا في البداية أن اليابان لها ذاتيتها واستقلاليتها ، كما أن لها تاريخها وحضارتها، فضلاً عن أن لديها تجربة خاصة في التنمية ، وهذه عناصر يمكن البناء عليها لتطوير الحوار مع هذه الدولة الآسيوية الهامة لخلق قواسم مشتركة ، وعدم ترك الساحة اليابانية للقوى الدولية الأخرى مما قد يؤثر سلباً على مصالح العرب والمسلمين أو يؤدي إلى تصوير خاطئ لثقافتهم وحضارتهم.

ملاحــق الكتــاب

١- مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي « قمة تونس مايو ٢٠٠٤ » .

٢- ورقة مملكة البحرين لقمة الثماني « يونيو ٢٠٠٤ » .

٣- وثيقة « شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا » .

٤- بيان قمة الثماني حول الإصلاح في الشرق الأوسط « يونيو ٢٠٠٤ » .

٥- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ حول العراق « مايو ٢٠٠٤ » .

الملحق الأول

بيـــان

مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في تونس في ٢٣ايار - مايو ٢٠٠٤، تعبيراً عن ارادة شعوبنا في تحقيق النهضة الشاملة وتأكيداً للجهود التي تبذلها دولنا في سبيل التطوير والتحديث والاصلاح، وانطلاقا من العزم الذي يحدونا لمزيد من التقدم في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي في بلداننا، ومن مرتكزاتنا الثقافية والدينية، ومراعاة لوتيرة التغيرات الجارية في مجتمعاتنا.

وادراكاً لضرورة بناء مستقبل أفضل لشعوبنا في إطار تعزيز مقومات هويتنا العربية ووحدة شعوبنا وتماسكها، وتكريس مشاركة قواها الحية في مسار التحديث المنفتح على العالم والمتفاعل معه والمساهم في نهضته في نطاق التمسك بقيم التسامح والاعتدال والفهم المتبادل، وتأييدا للجهود والمبادرات العربية الايجابية التي يشهدها العديد من العواصم والمدن العربية بمساهمة من المنظمات غير الحكومية وبالتفاعل النشط مع عناصر المجتمع ومكوناته بهدف الارتقاء بجهود التطوير والتحديث في المجتمعات العربية في شتى المجالات.

وتأكيداً لأهمية التعامل الجاد مع مختلف القضايا الجوهرية في المنطقة وإيجاد الحلول لها، باعتبار ان التسوية العادلة لهذه القضايا من شأنها ان تعزز الاحساس بالسلام والامن وتدعم الجهود الذاتية لشعوب المنطقة نحو التغلب على التحديات وتجاوز التداعيات الناجمة عن عهود الاستعمار وتعزز مسيرة الممارسة الديموقراطية وحماية حقوق الانسان العربي والحفاظ عليها وترسيخ ممارساتها، نعلن تصميمنا على:

١- استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية النابع

من ارادتها الحرة بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكاناتها.

٢- تعميق أسس الديموقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في اطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير وفقا لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الانسان وضمان استقلال القضاء، بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزّز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالا ونساء في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة في الوطن العربي.

٣- الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزا لمساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- مواصلة الاصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا ورفع معدلات النمو في بلداننا وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ الى الاسواق الخارجية وتطوير أجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فاعل في تنفيذ هذه الاصلاحات.

٥- العمل على الاسراع بانجاز سوق عربية مشتركة والاسراع بالمراحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل بين اقتصادات البلدان العربية وتنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق بما يكفل تعامل البلدان العربية مع بقية دول العالم كمجموعة اقتصادية متماسكة ومنفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية الاخرى، واقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

٦- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية

البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

٧- تحديث البنية الاجتماعية لدولنا والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم وتمكين مجتمعاتنا من التعامل مع متطلبات روح العصر في اطار صيانة هويتنا واحترام تقاليدنا الاصيلة.

٨- التعاون مع المجتمع الدولي في اطار الشراكة المتضامنة وعلى أساس المصالح المشتركة قصد تحقيق الازدهار والنمو للدول العربية وشعوبها بما يسهم في تعزيز ركائز الامن والسلم والاستقرار إقليمياً ودولياً.

٩- مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي وفقا للمبادرة العربية للسلام وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة قصد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة الى حدود الرابع من حزيران - يونيو ١٩٦٧ ، بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاما اسرائيليا مقابلا من خلال التنفيذ الامين لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل من اسلحة الدمار الشامل الامر الذي سيحقق الامن والاستقرار في المنطقة ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة وتوجيه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل اكثر امنا ورخاء لأبنائها.

١٠- دعم حق سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة.

١١- مواصلة العمل في اطار الشرعية الدولية وبشراكة بين الدول العربية والمجتمع

الدولي في مكافحة الارهاب بكل أشكاله وإقتلاعه من جذوره وتفكيك شبكاته ومعالجة أسبابه ومكافحة غسيل الاموال وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة مع التمييز بين الإرهاب المدان والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال.

١٢- التمسك بقيّم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات ونبذ روح الكراهية بكل أشكالها وإشاعة قيّم التضامن والتعايش السلمي بين الشعوب والامم بما يعزز عرى الصداقة والتفاهم في اطار الاحترام المتبادل.

١٣- التأكيد على أهمية دور الجاليات العربية في الخارج كجسر للصداقة والتعاون بين الدول العربية والدول المضيفة لهذه الجاليات والعمل بالتعاون مع الدول المضيفة ومن خلال احترام انظمتها وقوانينها على الحفاظ على هوية هذه الجاليات وتقوية روابطها مع بلدانها الاصلية.

الملحق الثاني

مبادرة مجموعة الدول الثماني لدعم الإصلاحات في الشرق الأوسط : ورقة مملكة البحرين

٩ يونيه ٢٠٠٤م

مقدمة

يحظى الحوار بين العالم العربي ومجموعة الدول الثماني بأهمية كبيرة، وبصفة خاصة في نشر الاستقرار والرخاء في العالم العربي، وفي محاربة الارهاب، وتعد هذه المبادرة هي نقطة تحول في العلاقات بين العالم العربي ومجموعة الدول الثماني.

يقرّ العالم العربي بالحاجة الى الاصلاح والتحديث بما في ذلك التطور السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مبديا الرغبة في القبول بالتغيير. فالحكومات العربية، ومن خلال بيان قمة تونس العربية، اضافة الى المجتمعات العربية، ومن خلال اجتماع صنعاء، ومؤتمر مكتبة الاسكندرية، واجتماع مجلس التجارة العربية في الاردن، قد تبنّت مواقفها والتزامها فيما يتعلق التغيير.

ومهما يكن الأمر، فإن العالم العربي بحاجة الى أن تضمن له مجموعة الدول الثماني بأنها سوف تستمر على المدى الطويل في التزامها بالحوار والتعاون والمساعدة والتنمية المستدامة.

ان مملكة البحرين لتشعر بالفخر حيث أنها قد سبقت في تحقيق أهداف المقترحات، كجزء من برنامجها الاصلاحي واسع النطاق وأن المبادئ التي تقوم عليها إصلاحات البحرين تطابق تلك التي حددتها مقترحات مجموعة الدول الثماني حيث أن البحرين ستبقى الرائدة إقليمياً فيما يتعلق بمثل هذه المبادئ والقضايا بما في ذلك الانتخابات الوطنية والبلدية، والاعتراف بالنقابات وتطوير جمعيات المجتمع المدني ، حماية حقوق الانسان، والانفتاح الاقتصادي والمالي، وحقوق المرأة، والاصلاح القضائي.

ومع الاقرار بأن هناك مجالاً لمزيد من العمل، وأن التحديث يحتاج الى الارتقاء به الى مستوى جديد، فإن الآليات المتعددة الاطراف النابعة وبصورة صحيحة ومحددة وواضحة هي أكثر الوسائل فاعلية للقيام بعملية التحديث.

وبينما كافة المقترحات مهمة ومتداخلة، فلعل أفضل السبل في أن تقوم الدول والمجتمعات بتحديد احتياجاتها ومتطلباتها بمساعدة مجموعة الدول الثماني وفي الاطار العام للاصلاح، فإنه يجب ان تكون للدول حرية اختيار المبادرات ومجالات الاصلاح التي ترغب في ان تحظى بالاولوية، بدلا من النظر اليها كجزء من كل متكامل.

ان الجهود الجادة والسريعة لحل القضية الفلسطينية الاسرائيلية والعربية - الاسرائيلية سوف تساعد على خلق ما هو أكثر ايجابية وتفاؤل للاصلاح بين شعوب وحكومات المنطقة، ان ثقة العالم العربي تجاه مجموعة الدول الثماني والاتحاد الاوروبي ونظمها تجاه الحكم تعتمد على جهود مثل هذه التي تبذل.

وفي هذا الصدد، فإن مبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية الامير عبدالله بن عبدالعزيز ينبغي أن تعطى إعتباراً جدياً، وبخاصة ضمن اطار قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

إن عراقاً حراً وذا سيادة وموحداً ومستقراً يمثل كافة الفئات يعد أمراً حيوياً لاستقرار الشرق الاوسط حيث ينبغي أن يكون هناك حل سريع بشأن الوضع الراهن في البلاد وأنه وبعد ٣٠ يونيو، وفي ظل الحكومة الجديدة المشكلة، فإن الشعب العراقي ينبغي له ان يتحمل مسئوليته في تقرير مستقبل بلاده، وبخاصة في ظل قرار مجلس الامن رقم ١٥٤٦ الذي صدر مؤخراً والذي سيساعد على تقرير مستقبل العراق ويعكس احتياجات الشعب العراقي والتوافق الدولي.

وبناء عليه فإن البحرين لترحب بالمناقشات حول مسودة المقترحات وتتطلع الى الموافقة على مجموعة خطط شاملة ومنسجمة وواضحة تعبر عن إحتياجات دول وشعوب المنطقة لسنوات مقبلة.

منتدى الدول الثماني والشرق الأوسط للمستقبل

❖ إن آلية كالمنتدى المقترح تعد ضرورية لتنسيق جهود اصلاحية متعددة الأطراف، وسوف ترحب البحرين بإنشائه.

❖ إن هذا المنتدى ينبغي أن يأخذ شكلاً لتبادل وجهات النظر الصريحة واستكشاف مجالات التعاون المستقبلي كما ينبغي أن يكون علامة ايجابية الحوار والاتصال بين مجمع الدول الثماني والشرق الاوسط.

❖ ولكي يمكن المضي قدماً بالعملية متعددة الأطراف فإن المنتدى ينبغي أن ينشأ بالسرعة الممكنة.

تشجيع الديمقراطية والشفافية والحكم الصالح

❖ المساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني، الشفافية.. وغيرها، ينبغي ان يتم بصورة متوازنة وغير منحازة.

❖ إن ممارسة الديمقراطية في الشرق الاوسط ينبغي ان لا تحدث بطريقة تشجيع الاختلافات بين الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية بدلا من ذلك ان تضفي حساً متلاحماً فيما يتعلق بالهوية القومية، وأن تبني وتشجع تنمية الطبقة الوسطى المثقفة التي هي جوهر أي مجتمع، أن نظرية الديمقراطية يجب أن لا تهمل واقع المجتمعات التي تطبق فيها.

❖ إن ما يجب فهمه أن ممارسة الديمقراطية التي استمرت مئات السنين لتحقيقها في مجموعة الدول الثماني لا يمكن تطبيقها بين ليلة وضحاها في الشرق الاوسط، وأن الاصلاحات ينبغي أن تأخذ صورة التطوير التدريجي وليس التطوير الفوري وان تأتي من الداخل حيث أن هناك خطورة من ردة الفعل الشعبية ضد المطالبات الخارجية او ممارسة الضغوط من أجل التغيير.

❖ إن أسس الديمقراطية الخارجية ربما تفتقد فيه القضايا المحلية والحسابات في كل دولة على حدة وربما تعطى انطباعا حول الاصلاح المدفوع بتأثيرات خارجية.

❖ وبينما نرحب بفرصة الاستفادة من خبرة وتجربة مجموعة الدول الثماني في

بناء الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، فإن الحل القائم على الاتصالات الثنائية يحظى بالافضلية، حيث يسمح للمجموعات والحكومات داخل المنطقة بالتنسيق معا واختيار مستوى المساعدة التي يحتاجونها.

❖ إن البحرين ترحب بالمناقشة حول انشاء مجموعة الحوار بشأن تعزيز الديمقراطية حسب الخطوط المقترحة ولتنسيق المساعدة الثقافية وتقديم النصح لجماعات المجتمع المدني والحكومات ومبادلة المعلومات والخبرات ولاستضافة المؤتمرات والبرامج الاخرى.

❖ إن المجموعة المذكورة بإمكانها تسهيل التدريب والبرامج المتبادلة من المنظمات غير الحكومية في مجموعة الدول الثماني كلما دعت الضرورة من جانب جماعات المجتمع المدني في الشرق الاوسط.

❖ إن المجموعة بإمكانها ايضا تنسيق برامج الاصلاح الاخرى والشفافية والديمقراطية كما تتفق عليها البلدان المشاركة.

❖ كما أن المجموعة ينبغي أن تتواجد في الشرق الاوسط، وان تكون مستقلة تماماً. وينبغي أن يحظر دستورها منع مشاركتها في انشطة سياسية موجهة.

التعليم والتدريب

مجموعة الشرق الأوسط التعليمية:

- إن التعليم والتدريب رفيع المستوى ضروريان للتنمية الاقتصادية ويعتبران عنصرين مهمين في تطوير النظم السياسية والاجتماعية.
- لا تعطي المقترحات الحالية أهمية كافية لتطوير نظم ولا تدعم إلاّ اجراءات التعليم الأساسية، وقد حققت كثير من الدول العربية، ومنها البحرين، مستويات عالية من الثقافة والتعليم ولكنها تحتاج الى المزيد من الدعم، على سبيل المثال في تعليم التقنية الحديثة.
- ويعتمد الكثير من المقترحات على دعم مبادرات المجتمع المدني ديمقراطياً ومدنيا، والتي تتطلب الاعتماد على شعب مثقف ومطلع.
- ومن بين الأمور القيمة التي يتمكن مجموعة الدول الثماني من عملها للعالم

العربي أن توفر دعماً متيناً وعميقاً طويل المدى، والتعاون في تنمية المعلوماتية والتعليم والتدريب.

أ- تطوير المناهج وتدريب مدرسي المرحلتين الابتدائية والثانوية ومراحل التعليم الأخرى.

ب - تطوير خطط ومؤهلات التدريب المبني بشكل مرن ونافع.

جـ - المساعدة في تطوير تعليم الكبار والتعليم المستمر.

د - توفير المنح الدراسية في دول مجموعة الثماني.

هـ - المساعدة على استجلاب وترتيب وتطوير نظم المعلومات والتدريب وتوفيرها بين مختلف الفئات العمرية، والمساعدة على ردم الهوة في الفجوة الرقمية من خلال توسيع الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والانترنت.

- وفي هذا السياق فإن البحرين ترحب بالمقترحات الخاصة بالتجارة، وبرامج التعليم والتي تلبي الاحتياجات الأساسية لتنمية المنطقة، وخاصة في ضوء الخريطة السكانية للمنطقة.

- تعد مملكة البحرين في طليعة الدول في محيطها الاقليمي في التعليم والتدريب، وهي ترحب باستضافة أية برامج قد تنبثق عن هذه المبادرة.

التمويل والاقتصاد

التسهيلات المالية المقدمة من مجموعة الدول الثماني للشرق الأوسط

- ترحب مملكة البحرين بالمبادرات المالية الواردة في المقترحات وهي من الدول التي تدعم بقوة الأسواق التي تتمتع بالانفتاح والشفافية والكفاءة، وحرية انتقال رؤوس الأموال للقطاع الخاص في المنطقة، وكذلك للبنية التحتية، والمشاريع التطويرية، والتي ترى فيها عاملاً أساسياً للوصول الى اقتصاديات تتسم بالحركية والرفاه في المنطقة، كما تدرك البحرين أن التجارة الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الناجح وهي عامل أساسي للتطوير الاقتصادي.

- قامت البحرين بوضع سلسلة من التدابير لتعزيز الانفتاح في اقتصادها وأسواقها المالية. وهي مركز مالي ومصرفي في المنطقة، مع نظام معروف دولياً يتم بالانضباط ، إضافة الى انها تستضيف عدداً من المصارف والمؤسسات المالية العالمية.
- لا يزال بنك البحرين للتنمية يعمل بنجاح ولسنوات عدة، ويقوم بتمويل العديد من المشاريع التنموية والمشاريع الخاصة بالبنية التحتية.
- وبالاضافة الى ذلك فإن البحرين تستضيف صندوق الـ ٩٣٠ مليون دولار أمريكي التابع للبنك الاسلامي للتنمية، وهو صندوق خاص للاستثمار في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والشركات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الاسلامي.
- إن مملكة البحرين تعتبر الاختيار المثالي لتكون مقرا لأية منظمات أو صناديق جديدة للتمويل وهي حريصة على أن تلعب مثل هذا الدور.

المشروع الاسترشادي لتمويل المشاريع الصغيرة

- إن البحرين ترحب بالمقترح الذي يدرك قيمة تمويل المشاريع الصغيرة في توفير التمويل للمبتدئين في مشاريع تجارية، وبصورة خاصة النساء اللاتي سيقمن بإنشاء مشاريع تجارية، فضلا عن تمويل المشاريع الصغيرة والتي يمكن أن تلعب دورا هاما في الحفاظ على المهن التقليدية، وباستهداف المناطق الريفية فإن ذلك يشجع المجتمعات المحلية على أن تبقى مع بعضها البعض وتحد من هجرتها الى المناطق الحضرية.
- إن مبادرة المشاريع الصغيرة يمكن أن تتداخل مع المقترحات التمويلية الأخرى، وربما تكون ذات فعالية أكبر بدمجها مع بنك الشرق الأوسط للتنمية المقترح، وفوق ذلك فإن معدل القرض المقترح بمبلغ ٤٠٠ دولار أمريكي قد يكون منخفضاً.

الخلاصة

-ولكي توضع المقترحات المتفق عليها موضع التنفيذ دون تأخير فإن مملكة البحرين تقترح أن تقوم الدول المشاركة بتعيين ممثلين عنها لمتابعة المقترحات وإن تنشأ أمانة عامة لمنتدى الشرق الأوسط للمستقبل المقترح للتنسيق للاجتماع الأول للمنتدى وكذلك تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ المقترحات.

الاصلاح والتطوير الحالي في البحرين

١- استفتاء شعبي في فبراير ٢٠٠١ أجمع على اعتماد ميثاق العمل الوطني، والذي يوفر الاطار للتطوير المالي، والذي حاز على ٩٨,٤ ٪ من الأصوات لصالحه.

٢- انتخابات للمجلس الوطني والمجالس البلدية جرت في عام ٢٠٠٢، والتي قامت فيها المرأة بالتصويت والترشيح.

٣- مجلس وطني أفتتح في ديسمبر من عام ٢٠٠٢ مسجلاً مرحلة أخرى في تطوير الديمقراطية الدستورية في البحرين. علاقات عمل مثمرة اجتمعت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي تلعب دورها كاملاً في ضمان وسلامة عمل الحكومة.

٤- تم تأسيس جمعيات سياسية تشمل جميع قطاعات المجتمع دون تمييز طائفي أو ديني كما تم إنشاء أجهزة مهنية وتجارية لتمثيل مختلف الجماعات.

٥- صدر قانون خاص باتحاد نقابات العمال بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢، يسمح بإنشاء نقابات مهنية ويضمن حرية الاتحادات والجمعيات وحرية إنشاء الجمعيات السياسية وبنود تفصيلية فيما يتعلق بالتحكيم وفض المنازعات. لا تمييز بأية طريقة بين العمال البحرينيين وغير البحرينيين على السواء لهم الحرية في تشكيل النقابات والانضمام اليها.

٦- الاستمرار في انماء المجتمع المدني في البحرين، وتجري مشاورات مكثفة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن القضايا ذات الأهمية.

٧- تلعب المرأة دوراً متميزاً ومتنامياً في المجتمع البحريني، بما في ذلك الحكومة

وعلى المستوى الوزاري ومستوى السفراء، وفي القطاع الخاص حيث تبوأت المرأة مراكز رئيسة في عدد من الشركات.

٨- تم تأسيس محكمة دستورية، كمثال على تنمية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البحرين.

٩- مكتب النائب العام أصبح إدارة مستقلة في إطار وزارة العدل لضمان استقلاليته.

١٠- المنتدى القضائي العربي المعقود في البحرين في سبتمبر ٢٠٠٣ حضرته شخصيات قضائية من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم بما فيها القاضية ساندرا أوكانر عضو محكمة العدل الأمريكية.

١١- مذكرة تفاهم تم توقيعها مع جمعية المحامين الأمريكية للمساعدة في تطوير النظام القضائي ونظم المحاكم في البحرين.

١٢ - إنشاء مجلس رسمي حكومي لغرض كفالة الشفافية في الشأن العام الذي يتمثل في إنشاء مجلس للمناقصات.

الملحق الثالث

شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير و شمال أفريقيا

وثيقة عن قمة الثماني في الولايات المتحدة ٢٠٠٤/٦/١١

١- نحن زعماء مجموعة الثماني ندرك أن السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، إن كل ذلك يمثل تحدياً يهمنا والمجتمع الدولي ككل. لذا نعلن دعمنا لإصلاح ديموقراطي واجتماعي واقتصادي ينبثق من المنطقة.

٢- تملك شعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا تراثاً وثقافة غنية بالإنجازات في مجال الحكم والتجارة والعلوم والفنون، وغيرها. لقد قدموا مساهمات كثيرة للحضارة الإنسانية ما زالت قائمة. ونرحب بالبيانات الأخيرة في شأن الحاجة إلى الإصلاح التي صدرت عن زعماء في المنطقة، خصوصاً البيان الأخير الصادر عن قمة الجامعة العربية في تونس والذي عبر فيه الزعماء العرب عن تصميمهم على إقامة أساس راسخ للديموقراطية. وعلى نحو مماثل، نرحب بإعلانات الإصلاح الصادرة عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني، بما في ذلك بيانات الإسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة. وكزعماء للديموقراطيات الصناعية الكبرى في العالم، ندرك مسؤوليتنا الخاصة في تأييد الحرية والإصلاح، ونتعهد بمواصلة الجهود من اجل هذه المهمة الكبيرة.

٣- لذا فإننا نلتزم « شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك » مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وستستند هذه الشراكة إلى تعاون صادق مع حكومات المنطقة، بالإضافة إلى ممثلي الأعمال والمجتمع المدني لتعزيز الحرية والديموقراطية والازدهار للجميع.

٤- إن القيم المجسّدة في « الشراكة » التي نقترحها قيم عالمية. فالكرامة الإنسانية

والحرية والديموقراطية وحكم القانون والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية، وهي تنعكس في مواثيق دولية ذات صلة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥- وبإطلاق هذه « الشراكة » ، نتمسك بالمبادىء الآتية:

أ - إن تعزيز التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا شيء أساسي.

ب - إن تسوية النزاعات المستمرة منذ وقت طويل، والمريرة في الغالب، خصوصاً النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، عنصر مهم للتقدم في المنطقة.

جـ - في الوقت ذاته، يجب ألا تكون النزاعات الإقليمية عقبة بوجه الإصلاحات. وبالفعل، يمكن للإصلاحات أن تحقق تقدماً مهماً في اتجاه حلها.

د - إن استعادة السلام والاستقرار في العراق عامل حاسم لرفاه ملايين العراقيين وأمن المنطقة.

هـ - يتوقف نجاح الإصلاح على البلدان في المنطقة، والتغيير لا ينبغي ولا يمكن فرضه من الخارج.

و - كل بلد يمتاز بفرادته وينبغي احترام التنوع فيه. ومشاركتنا يجب أن تستجيب للظروف المحلية وتستند على ملكية محلية. وسيتوصل كل مجتمع إلى استنتاجاته الخاصة به بشأن وتيرة التغيير ومداه. ومع ذلك، فإن التمايز، على رغم أهميته، يجب الاّ يستغل لمنع الإصلاح.

ز - دعمنا للإصلاح سيشمل حكومات وقادة أعمال ومجتمعات مدنية من المنطقة كشركاء كاملين في جهدنا المشترك.

ح - إن دعم الإصلاح في المنطقة، لمنفعة كل مواطنيها، هو جهد بعيد المدى ويقتضي من مجموعة الثماني والمنطقة التزاماً على مدى جيل.

٦- سيمضي دعمنا للإصلاح في المنطقة يداً بيد مع دعمنا لتسوية عادلة وشاملة

ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي، بالاستناد إلى قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. ونؤيد بشكل كامل بيان اللجنة الرباعية في ٤ أيار (مايو) ٢٠٠٤ ونشاركها « رؤيتها لدولتين، إسرائيل وفلسطين قابلة للبقاء وديموقراطية ذات سيادة وأراض متصلة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان » . وندعم عمل «البعثة الدولية للإصلاح الفلسطيني »و « لجنة التنسيق المؤقتة » . ونحض كل الدول على النظر في إمكان تقديم المساعدة لعملهما. ونرحب بإنشاء « صندوق الائتمان » لتابع للبنك الدولي ونحض المانحين على المساهمة في هذه المبادرة المهمة. ونضم أصواتنا إلى نداء « الرباعية » من أجل أن « يتخذ كلا الطرفين خطوات للإيفاء بالتزاماته بموجب خريطة الطريق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ والبيانات السابقة للرباعية » ، وان يلبيا التعهدات التي قطعاها في قمتي البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ. ونؤكد مجدداً أن تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك ما يتعلق بسورية ولبنان، يجب أن تلتزم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٢٥ الذي « يدعو إلى احترام كامل لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً » .

٧- نقف جميعاً متحدين بتأييدنا للعراقيين والحكومة العراقية المؤقتة ذات السيادة الكاملة، وهم يسعون إلى إعادة بناء دولتهم. إن العراق يحتاج إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي كي يحقق قدرته في أن يكون بلداً حراً ديموقراطياً ومزدهراً، يعيش بسلام مع نفسه وجيرانه ومع العالم الأوسع. ونرحب بالموافقة الجماعية لمجلس الأمن على القرار ١٥٤٦ في شأن العراق، ونشاطر تأييد المشاركة المستمرة والموسعة للأمم المتحدة في العراق بعد نقل السيادة، وفقاً لما تسمح به الظروف. ونتعهد تقديم الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية التي تفضي إلى انتخابات عامة للجمعية الوطنية الانتقالية في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥. ونرغب جميعاً في أن تنجح القوة المتعددة الجنسية في العراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦، في مهمتها

بالمساعدة على استعادة الأمن وإدامته، بما في ذلك حماية وجود الأمم المتحدة، ودعم المساعي الإنسانية وإعادة الأعمار. ونعبر عن التزامنا المشترك، ونحض الآخرين، دعم إعادة إنعاش الاقتصاد في العراق، مع تركيز الانتباه على المشاريع التي تحظى بأولوية وحددتها الحكومة المؤقتة. ونرحب بنجاح مؤتمر «التمويل الدولي لإعادة الإعمار» الخاص بالمانحين الذي عقد أخيرا في الدوحة، ونلتزم عقد لقاء قبل المؤتمر المقبل في طوكيو في وقت لاحق في السنة الجارية لتحديد كيف يمكن لكل واحد منا أن يساهم في إعادة أعمار العراق. ويكتسب خفض الديون أهمية حاسمة إذا كان الشعب العراقي سيمنح الفرصة لبناء دولة حرة ومزدهرة. وينبغي تقديم الخفض بالارتباط مع برنامج لصندوق النقد الدولي، وان يكون كافياً لضمان إدامته أخذا بالاعتبار التحليل الأخير الذي أجراه الصندوق. وسنعمل معاً، داخل نادي باريس، ومع الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس، لتحقيق هذا الهدف في ٢٠٠٤. وللمساعدة على إعادة بناء الصلات التي تربط العراق بالعالم، سنستكشف سبلاً لإقامة صلات مباشرة مع الشعب العراقي، مع أفراد ومدارس ومدن، فيما يخرج من عقود من الديكتاتورية والحرمان ليدشن الانبعاث السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولته.

٨- إن الشراكة التي نطلقها اليوم تستند إلى حصيلة سنين من الدعم لجهود الإصلاح في المنطقة عبر برامج تعاون ثنائي ومتعدد الإطراف. وتعتبر الشراكة الأوروبية - المتوسطية (عملية برشلونة) و مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط و مبادرة الحوار الياباني - العربي أمثلة على التزامنا القوي دعم التنمية الديموقراطية والاقتصادية. ونحن ملتزمون على نحو مماثل تحقيق تقدم كهذا في أفغانستان والعراق عبر جهود الأعمار المتعددة الأطراف التي نبذلها. وستستند « الشراكة » التي نقترحها إلى مشاركتنا المتواصلة في المنطقة.

٩- يتطلب حجم التحديات التي تواجه المنطقة التزاماً متجدداً للإصلاح والتعاون.

فلا يمكن إلا بتوحيد جهودنا تحقيق تقدم ديموقراطي. ونرحب وندعم ما تقوم به حكومات ومؤسسات ووكالات متعددة الأطراف أخرى تهدف إلى المساعدة بتنمية المنطقة.

١٠- وسيحتل موقعاً محورياً في هذه الشراكة الجديدة « منبر من أجل المستقبل » الذي سيرسخ جهودنا في حوار مفتوح ودائم. وسيوفر المنبر إطاراً على المستوى الوزاري، يجمع بين وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم من الوزراء في مجموعة الثماني والمنطقة في نقاش متواصل للإصلاح، مع مشاركة قادة الأعمال والمجتمع المدني في حوارات موازية. وسيلعب المنبر دور وسيلة للإنصات إلى حاجات المنطقة، وضمان أن تستجيب الجهود التي نبذلها بشكل جماعي لهذه الهموم.

١١- تركز الجهود التي نلتزم بها اليوم في « الشراكة » على ثلاثة مجالات:

أ - في الحيّز السياسي، ينطوي التقدم في اتجاه الديموقراطية وحكم القانون على تثبيت ضمانات فاعلة في مجالي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي يعني بشكل خاص احترام التنوع والتعددية. وسيفضي ذلك إلى التعاون والتبادل الحر للأفكار وتسوية الخلافات بشكل سلمي. كما أن إصلاح الدولة والحكم الصالح والتحديث مكونات ضرورية لبناء الديموقراطية.

ب- في الحيز الاجتماعي والثقافي، يلعب التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى إمكان الوصول إلى تكنولوجيا معلومات عالمية دوراً حاسماً في التحديث والرخاء. إن وجود قوة عمل أفضل تعليماً عامل أساسي لتأمين مشاركة فاعلة في عالم معولم. وسنركز جهودنا على خفض الأمية وزيادة فرص التعليم، خصوصاً بالنسبة إلى الفتيات والنساء.

ج - في الحيّز الاقتصادي، يتصدر خلق الوظائف أولويات بلدان كثيرة في المنطقة. ومن أجل توسيع الفرص وتشجيع الظروف التي يمكن فيها

للقطاع الخاص أن يخلق وظائف، سنتعاون مع حكومات وقادة أعمال لتشجيع نمط الأعمال الحرة وتوسيع التجارة والاستثمار وزيادة فرص الحصول على رأسمال ودعم الإصلاحات المالية وتأمين حقوق الملكية وتشجيع الشفافية ومكافحة الفساد. وسيكون تشجيع التجارة بين بلدان المنطقة إحدى اولويات التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

١٢- تشّكل « الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك » حافزاً لعلاقتنا مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وكتعبير عن التزامنا، نصدر اليوم « خطة لدعم الإصلاح » أولية تعرض الأنشطة الحالية والمقررة لبعث الحياة في هذه « الشراكة ».

الملحق الرابع

وثيقة "خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح"

٢٠٠٤/٦/٩

نرحب بالرغبة والتزام مواصلة الإصلاح والتحديث اللذين عبّر عنهما زعماء في المنطقة. ومن خلال التشاور والحوار مع زعماء وأشخاص في المنطقة، واستجابة لاولويات الإصلاح التي حددتها المنطقة، بما فيها تلك التي حددتها الجامعة العربية، طوّرنا خطة أولية لدعم الإصلاح. وتعرض المبادرات أدناه مجموعة واسعة من الفرص التي يمكن للحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني أن يستمد منها الدعم كما يختار. وستكون هذه عملية ديناميكية تستند على الاحترام المتبادل. وهي تقوم على ما تحقق بالفعل من تفاعل ثنائي وجماعي قوي مع المنطقة، وفي النية أن تتوسع وتتطور بمرور الوقت. وفي الوقت الحاضر، بروح الشراكة ودعماً لجهود الإصلاح في المنطقة، نؤكد التزامنا:

١ - ١ أن ننشىء سوية مع شركائنا « منبراً للمستقبل » من أجل:

- توفير إطار وزاري لحوارنا وتفاعلنا المتواصل بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بروح الاحترام المتبادل.
- جمع وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم من وزراء مجموعة الثماني والمنطقة في منبر واحد بشكل منتظم.
- توفير وسيلة لتضافر الجهود من أجل توسيع مشاركتنا في دعم جهود الاصلاح في المنطقة، خصوصاً في اتجاه تعزيز الديموقراطية والمشاركة المدنية وحكم القانون وحقوق الانسان واقتصاد السوق المفتوح.
- أن ترافقه حوارات موازية على صعيد مؤسسات الاعمال وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني، يقدم عبرها المشاركون آراءهم في الاصلاح ويعملون مع الحكومات العضوة في « المنبر » على صعيد التنفيذ.
- تشجيع التبادل والتعاون الثقافي.

سيعقد الاجتماع المكرس لافتتاح « المنبر من أجل المستقبل » في خريف ٢٠٠٤.

١ - ٢ إطلاق مبادرة تمويل مشاريع صغيرة لتوسيع هذا النوع من التمويل في المنطقة وزيادة فرص التمويل لأصحاب الأعمال الحرة الصغار في المنطقة، خصوصاً النساء، بما يشمل:

- إنشاء « مجموعة استشارية لتمويل المشاريع الصغيرة » ، تتولى إدارتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي، التي ستضم مجموعة الثماني ومانحين وشركاء من المنطقة وغيرهم، وسيلتقي هؤلاء بشكل دوري لمراجعة التقدم على صعيد تمويل المشاريع الصغيرة، وتنسيق الجهود، وتحديد مؤشرات، ومساعدة حكومات في المنطقة على إنشاء بيئة مؤاتية على صعيد السياسة لقيام مؤسسات تمويل مشاريع صغيرة قابلة للبقاء، وتبادل أفضل أساليب العمل.
- العمل مع « المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء » لإنشاء « مركز تدريب أفضل أساليب العمل » في المنطقة. وسيركز هذا المركز على تحسين إطار السياسة والضوابط القانونية ونشر مواد عن أفضل أساليب العمل، وبناء القدرة الإدارية، وتدريب جيل جديد من المدراء المهنيين في مجال تمويل المشاريع الصغيرة. وسيستند المركز على خبرة وتوجهات المجموعة الاستشارية لتمويل المشاريع الصغيرة.
- إطلاق برامج تجريبية في المنطقة لمساعدة أصحاب أعمال حرة صغار على أن يفتحوا ويوسعوا أعمالهم ويخلقوا وظائف جديدة. وستستخدم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة فرص التدريب التي يقدمها مركز أفضل أساليب العمل لتدريب مدراء وموظفين محليين وأيضاً، إذا اقتضى الأمر، مسئولين حكوميين على « أفضل أساليب العمل ».
- تعهد التعاون مع بلدان المنطقة، بمساعدة أكثر من مليونين من اصحاب الاعمال الحرة الصغار المحتملين على التخلص من الفقر عبر قروض تمويل مشاريع صغيرة على مدى خمس سنوات.

وعرض الأردن استضافة « مركز تدريب أفضل أساليب العمل لتمويل المشاريع الصغيرة » ، وعرض اليمن استضافة أول برنامج تجريبي لتمويل المشاريع الصغيرة.

١ - ٣ تعزيز الدعم للجهود في المنطقة، بما في ذلك الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة، لتعليم مهارات القراءة والكتابة لـ٢٠ مليون شخص آخرين بحلول ٢٠١٥، من اجل مساعدة الحكومات في المنطقة على تحقيق هدفها بخفض معدل الأمية إلى النصف خلال العقد المقبل (وهو هدف منسجم مع الهدف الذي تبناه مؤتمر بيروت حول التعليم للجميع في كانون الثاني (يناير ٢٠٠٤)، بما في ذلك:

- تدريب مدرسين على تقنيات، من ضمنها التعلم عبر الانترنت، تعزز اكتساب مهارات القراءة والكتابة وسط الأطفال في سن الدراسة، خصوصاً البنات، ومهارات القراءة والكتابة في الحياة العملية وسط البالغين.
- العمل، بما فيه عبر المؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة، على تدريب ١٠٠ ألف مدرس بحلول ٢٠٠٩ مع تركيز خاص على مهارات راقية في تعليم القراءة والكتابة.
- توفير التدريب للمدرسين عبر مؤسسات قائمة واستخدام توجهات مرشدة مثبتة في برنامج « التعليم للجميع » الذي تديره اليونسكو.
- إنشاء وإدامة شبكة إقليمية لتقاسم الخبرة وأفضل أساليب العمل.
- توسيع وتحسين فرص التعليم للفتيات والنساء، بما فيها تقديم العون لمساعدة تجمعات سكانية محلية على امتلاك فرصة الوصول الى مراكز تعليم ومدارس.
- دعم برامج محلية وفقاً للحاجة لمحو الأمية وسط البالغين، وبرامج خارج نظام التعليم الرسمي تجمع بين مناهج محو الأمية ودروس عن الصحة والتغذية ومهارات الأعمال الحرة.

وعرضت الجزائر وأفغانستان رعاية مبادرة تعليم القراءة والكتابة.

١ - ٤ تعزيز الدعم للأعمال ومشاريع الأعمال الحرة وبرامج التدريب المهني، لمساعدة الشباب، خصوصاً النساء، على توسيع فرص تشغيلهم، بما في ذلك:

- تنفيذ برامج، بالتحالف مع شركاء في مجال الأعمال في بلداننا وفي المنطقة، لتوفير تدريب عملي في مجال الأعمال الحرة لـ ٢٥٠ ألفا من الشباب.
- رعاية أو دعم ندوات لمدراء الشركات البارزين، خصوصاً النساء، لتعزيز مهاراتهم عبر برامج أعمال قصيرة الأمد ودورات أكثر تركيزاً ذات صلة بالصناعة.
- تنفيذ أو رعاية برامج تدريب في مجال الشركات، بالتعاون مع مؤسسات أعمال محلية وغرف التجارة، لزيادة فرص التدريب للشبان والنساء في المنطقة.
- تشجيع الزيارات المتبادلة للمهندسين وتقديم الدعم لمبادرات التدريب المهني.

وعرضت البحرين والمغرب رعاية مبادرة التدريب للأعمال الحرة والتدريب المهني.

١ - ٥ بالتعاون مع شركاء راغبين في المنطقة يتم إنشاء « حوار لدعم الديموقراطية» يجمع، تحت رعاية « المنبر من أجل المستقبل » ، في بيئة تعاونية وشفافة، الحكومات الراغبة وهيئات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات من مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي وغيرهم، وبلدان في المنطقة، من أجل:

- ❖ تنسيق وتقاسم المعلومات والدروس المستقاة من برامج الديموقراطية في المنطقة، مع مراعاة أولوية الاهتمامات المحلية وخصوصيات كل دولة.
- ❖ العمل على تعزيز البرامج الديموقراطية الموجودة أو المبادرة إلى إطلاق برامج جديدة.
- ❖ توفير الفرص للمشاركين لتطوير الفعاليات المشتركة، من ضمنها مشاريع التوأمة (بين المدن).
- ❖ تشجيع وتعزيز المؤسسات والعمليات الديموقراطية، بالإضافة إلى تعزيز القدرة،
- ❖ تشجيع تبادل الزيارات بين جماعات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات التي تعمل على مشاريع في المنطقة.

وسترعى تركيا واليمن وايطاليا بشكل مشترك « الحوار لدعم الديموقراطية » وتستضيف اللقاء الأول في وقت لاحق في ٢٠٠٤.

١ - ٦ إنشاء هيئة تنمية القطاع الخاص للشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا ضمن هيئة التمويل الدولية لدعم جهود المنطقة لتحسين بيئة الأعمال الخاصة والاستثمارات وتوسيع خيارات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وذلك من خلال وسائل من بينها:

- توحيد الهيئتين في المنطقة التابعتين لهيئة التمويل الدولية مع زيادة التمويل وتوسيع الصلاحية الجغرافية لإنشاء هيئة موحدة برأسمال ١٠٠ مليون تغطي كل المنطقة، وممولة من قبل الدول الثماني، وبلدان في المنطقة، وغيرها من المانحين. وسيعقد وزراء المالية في مجموعتنا اجتماعاً لهذا الغرض مع البلدان التي تبدي اهتماماً.
- تعبئة ما لدى هيئة التمويل الدولية من الخبرة والتجربة والمقدرة التمويلية.
- تقديم الدعم التقني للدول المهتمة بتحسين بيئة الإنتاج والاستثمار في القطاع الخاص.
- تشجيع هيئة التمويل الدولية على المزيد من التركيز في استثماراتها في المنطقة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التشكيلة المناسبة من المساعدات التكنولوجية والمالية.

١ - ٧ إقامة شبكة إقليمية من الصناديق المالية تجمع ممثلين عن هيئات التنمية العاملة في المنطقة والمؤسسات المالية الدولية بهدف:

- تحسين التنسيق بين البرامج والموارد المتواجدة.
- الدعم التقني للجهود الإقليمية لتوفير القدرة المؤسساتية وتحسين مناخات الاستثمار.
- استكشاف امكانات التجميع الطوعي للموارد المتواجدة والجديدة لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة العابرة للحدود.

١ - ٨ القيام مع شركاء من المنطقة بإنشاء فريق عمل للاستثمارات، يتكون من

مجموعة الدول الثماني والمنطقة، من ضمنها مجلس الأعمال العربي، لدعم جهود المنطقة لتحسين البيئة الاستثمارية، وذلك بسبل من ضمنها:

- ❖ تحديد العوائق أمام الاستثمار.
- ❖ تقديم توصيات عملية تحدد - حيثما أمكن - مقادير الفوائد المحتملة.
- ❖ العمل مع الدول في المنطقة المهتمة بمسيرة الإصلاح ودعم جهود الإصلاح.
- ❖ مراجعة تقدم الإصلاح في المنطقة وتقديم التقارير بشأنه.

إضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه سنحاول إيجاد الفرص لزيادة التنسيق بين مختلف نشاطاتنا لدعم الإصلاح في المنطقة. ونلتزم بالاشتراك مع الحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني تكثيف وتوسيع المشاريع الفاعلة هذه، الجماعي منها والمنفرد. وتتجاوب هذه النشاطات مع أولويات في الإصلاح حددتها المنطقة، من ضمن ذلك إعلان قمة الجامعة العربية في تونس، وبيان مكتبة الإسكندرية، وإعلان صنعاء، وإعلان المجلس العربي للأعمال.

تعميق الديموقراطية وتوسيع المشاركة العامة في السياسة والحياة العامة

- إعلان تونس: "نؤكد تصميمنا .. على السعي إلى الإصلاح والتحديث في بلداننا ومواكبة التغيرات العالمية السريعة بتشجيع الممارسة الديموقراطية، بتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وبتعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية، وبالتطلع إلى مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وبتعزيز حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، وبالسعي إلى دعم العائلة وحماية الشباب العرب".
- بيان مكتبة الإسكندرية: "الديموقراطية هي النظام الذي يعتبر الحرية القيمة الأساسية والأعلى، التوصل إلى السيادة الحقيقية للشعوب بحيث تحكم نفسها بنفسها من خلال التعددية السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومة. إنها نظام

يقوم على احترام كل حقوق الفكر والتنظيم وحرية التعبير للجميع.

- إعلان صنعاء: الأنظمة الديموقراطية تحمي حقوق ومصالح الكل دون تمييز، خصوصا حقوق ومصالح الفئات المحرومة والمفتقرة إلى الحماية ... مبادىء الأنظمة الديموقراطية تتجسد في: مجالس اشتراعية تنتخب بانتظام وتمثل المواطنين في شكل منصف وتضمن مشاركتهم الكاملة، الهيئات التنفيذية المسئولة والملتزمة مبادىء الحكم الصحيح، والقضاء المستقل.
- إعلان المجلس العربي للأعمال: « تحسين مستوى المعيشة في العالم العربي يقتضي التركيز على... احترام حكم القانون وتعزيز الشفافية... والحد من البيروقراطية والفساد... وتشجيع آليات قانونية ومؤسساتية مناسبة... وتطوير النظام القضائي العربي... وتنشيط دور النساء والشباب في المجتمع » .

٢ - ١ دعم الجهود لضمان انتخابات حرة وشفافة من خلال التعاون مع الدول الراغبة، من ذلك دعم اللجان الانتخابية المستقلة، وبرامج تسجيل الناخبين، ومساندة برامج التوعية الشعبية، مع تركيز خاص على النساء. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- كندا تدعم التحضيرات التي من بينها تسجيل الناخبين من اجل انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان.
- يدعم الاتحاد الأوروبي إجراء انتخابات فلسطينية عبر تأمين خبراء دوليين في الانتخابات ودعم مفوضية الانتخابات المركزية الفلسطينية مادياً.
- تؤمن فرنسا دعماً للانتخابات النيابية في اليمن من اجل مساعدة السلطات في تقوية العملية الديموقراطية في البلاد.
- تؤمن ايطاليا مساعدة تقنية لعمليات انتخابية ودعمها في أفغانستان واليمن.

٢ - ٢ دعم وتشجيع التبادل البرلماني وبرامج التدريب لتقوية قدرات البرلمانات والمجالس الاستشارية في المنطقة، خصوصا في صياغة القوانين وتنفيذ الإصلاحات الاشتراعية والقانونية وتمثيل الناخبين. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- لدى المملكة المتحدة مشروع مدته ثلاث سنوات في البحرين لتحسين قدرة البرلمان، ويشمل برلماناً للشباب.

٢ – ٣ دعم الجهود الإقليمية لتوسيع مشاركة النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وتعزيز حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، من ضمنه دعم التدريب للنساء المهتمات بالترشيح للمناصب المنتخبة أو إنشاء أو تشغيل المنظمات غير الحكومية، وعقد اجتماعات بمشاركة نساء في مواقع قيادية من دول مجموعة الثماني والمنطقة، (من ضمنه في ورش عمل). ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم كندا تنظيمات مصرية تنشط في قضايا تتعلق بالتعليم الأساسي والتوظيف لتشمل لاحقاً التركيز على المشاركة الكاملة للفتيات والنساء.
- تدعم فرنسا تطوير حقوق المرأة في المغرب والجزائر وتونس والأردن والأراضي الفلسطينية ولبنان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز الجهود من اجل تطوير مشاركتهن في المجتمع وجعلهن يعين حقوقهن.
- تدعم ألمانيا شركاء في الأردن والمغرب واليمن للترويج للمساواة بين الجنسين، في جهد يتضمن زيادة فرص المرأة في العمل والمشاركة في الحياة العامة.
- تؤمن اليابان دعماً لتقوية المرأة في الأردن ومصر والأراضي الفلسطينية من اجل تحسين دورهم القيادي في المجتمع.
- تمول الولايات المتحدة مدارس حملات نسائية إقليمية في شمال أفريقيا والهلال الخصيب والخليج، والتي تقدم تدريباً على مهارات سياسية وتساعد النساء الراغبات في الدخول إلى الحياة السياسية الانتخابية.

٢ – ٤ مساعدة المنطقة على السير نحو إصلاح القضاء وتطوير جهاز قضائي مستقل، من ضمن ذلك: دعم ورش العمل والتبادل القضائيين إضافة إلى تدريب القضاة والقانونيين وطلبة الحقوق، وتقديم الدعم التقني للإدارة القضائية وإصلاح القوانين وإنشاء مراكز شعبية للمساعدة القانونية. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- يدعم الاتحاد الأوروبي إقامة محكمة دستورية فلسطينية ومعهد وطني للتدريب القانوني، للإسهام في الإصلاح القضائي.

- تطوّر فرنسا برنامجاً خاصاً للتعاون في سورية للاستجابة إلى طلب السلطات إصلاح الأنظمة الإدارية والقضائية.
- تدعم ايطاليا إعادة إعمار النظام القضائي في أفغانستان ودراسة لحال القانون وإقامة محاكم متنقلة وتدريب قضاة ومحامين.
- تقوّي المملكة المتحدة قدرات المؤسسات الوطنية الأردنية ومن بينها القضاء لمعالجة العنف العائلي والاعتداء على الأطفال والاعتداء الجنسي من خلال مقاربة حقوقية.

٢ - ٥ دعم جهود المنطقة لتشجيع حرية التعبير والفكر والمعتقد، وتشجيع استقلال وسائل الإعلام، بما يشمل رعاية التبادلات ودورات التدريب والتثقيف للصحافيين. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تساعد فرنسا في تحديث الإذاعة الوطنية في لبنان عبر التدريب وتقديم منح دراسية إلى صحافيين ، وخلق برنامج أكاديمي محدد في الجامعة المصرية لتدريب صحافيين شباب.
- تدعم المملكة المتحدة برنامج تدريب إعلامي لفترة ثلاث سنوات مع خدمة BBC World service Trust في سورية ولبنان ومصر والمغرب.

٢ - ٦ تشجيع جهود المنطقة لترقية أساليب الحكم والشفافية ومكافحة الفساد، من ضمن ذلك عن طريق التشجيع على تبني ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد والعمل على تطبيقه، والدعم التقني لإصلاح وتحديث إدارات المالية العامة وأساليب التخصيصات ولجهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم ايطاليا الحكومة الالكترونية التي تشمل تطوير نظامي التأمين الالكتروني والمحاسبة الالكترونية في إدارات عامة في الأردن وتونس.
- تدعم ألمانيا شركاء في اليمن وموريتانيا في إصلاح وتحديث أنظمة إدارة الأموال العامة في وسائل من بينها بناء قدرات الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجالس النيابية.

- تؤمن اليابان مساعدة عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لبناء قدرات الإدارة في السلطة الفلسطينية ومن بينها مكتب رئيس الوزراء.
- تدعم المملكة المتحدة برنامجاً رئيساً لإصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية للسلطة الفلسطينية لمحاكاة حاجات دولة ديموقراطية حديثة.

٢ - ٧ دعم الدور الذي تلعبه كل مكونات المجتمع المدني، من ضمنها المنظمات غير الحكومية، في عملية الإصلاح في المنطقة، من بين ذلك: المساعدة على تقوية مشاركة كل قطاعات المجتمع، ودعم جهود المؤسسات لتقوية أسس المواطنة، وتشجيع التبادل بين منظمات المجتمع المدني، من ضمنه اتحادات العمال، والتعاون في المشاريع والبرامج الثقافية. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- يدعم الاتحاد الأوروبي منظمة المرأة العربية واتحاد المرأة الأردنية.
- تمول فرنسا برامج تنمية اجتماعية في المغرب وتونس والأراضي الفلسطينية، صممت خصيصاً لمساعدة منظمات غير حكومية ومؤسسات وتجمعات لتطوير برامج تنمية صغيرة تتجاوب مباشرة مع الحاجات الأساسية للسكان وتحسن قدراتهم للعب دور قيادي في تطوير البلاد على مستوى محلي.

بناء مجتمع المعرفة لمكافحة الأمية وترقية الأنظمة التعليمية والتقنية

إعلان تونس: « كذلك نؤكد عزمنا الراسخ ... على ... تعزيز الجهود الهادفة الى تطوير وتقدم أنظمتنا التعليمية، ونشر المعرفة وتشجيع اكتسابها، ومحاربة الأمية من أجل ضمان غد أفضل للأجيال المقبلة من الشباب العرب ».

بيان مكتبة الإسكندرية:« يوصي المشاركون (ب) ... القضاء على الأمية - خصوصا بين النساء - خلال عشر سنوات ... الحصول على المعرفة ونشرها وإنتاجها... لإقامة مجتمع معرفي ... إعادة تنشيط مؤسسات الترجمة، المدني منها والحكومي، وذلك على جبهتين: الترجمة من العربية إلى كل اللغات المعترف بها، ومن كل اللغات إلى العربية ... تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات في العالم العربي » .

إعلان صنعاء:« ممارسة الديموقراطية وحقوق الإنسان ورفع مستوى الوعي بهما

يتطلب التغلب على التهديدات المحتملة لشكل وجوهر الديموقراطية ... من ضمنه التعليم المستقل » .

إعلان المجلس العربي للأعمال:« على الحكومات اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين كفاءة ونوعية التعليم في مؤسساتها التعليمية ... توسيع القدرة على الحصول على المعلومات من خلال المزيد من الاستثمار في البنى التحتية لتقنية المعلومات ... على الحكومات ... العمل على المزيد من الملاءمة بين المواد المعرفية والمهاراتية في نظمها التعليمية والاقتصاد العالمي المتغير المتطلبات ... يجب ايلاء الكثير من الاهتمام للتدريب المهني والتقني » .

٣ – ١ مساعدة الدول المهتمة بتحسين وإصلاح أنظمتها التعليمية، من بين ذلك عن طريق: دعم جهود تحسين نوعية التعليم، وتطوير مشاركة المجتمع في التعليم، وتقوية قدرات التخطيط لدى وزارات التعليم، وتسهيل المشاركة الشعبية ودعم بناء وإعادة تأهيل المدارس. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم كندا استراتيجية الإصلاح التعليمي لوزارة التعليم الأردنية لإعادة هندسة التعليم الابتدائي والمتوسط ليلبي حاجات اقتصاد المعرفة.
- تساعد ألمانيا شركاء في مصر، الأردن، اليمن والأراضي الفلسطينية لتحسين الأنظمة التعليمية الأساسية الوطنية، بما في ذلك من خلال توسيع المدارس الابتدائية الموجودة أصلاً وبناء مدارس جديدة.
- تدعم ايطاليا تطوير برنامج لتشجيع « العلم للجميع »، وتدريب متخرجين في أفغانستان وليبيا.
- توفر اليابان دعماً لبناء ٣٠ مدرسة ابتدائية ومتوسطة في اليمن، الأمر الذي سيستفيد منه نحو ١٨ ألف طفل.
- وفّرت المملكة المتحدة دعماً بعيد المدى للحكومة المصرية لمساعدتها في إعادة توجيه برنامجها الوطني لمحو الأمية بين البالغين نحو وجهة تنطلق من تلبية حاجات المجتمع.
- ترعى الولايات المتحدة « شراكة مدرسية » لتعزيز مستوى التعليم الابتدائي

والمتوسط، وتتولى تدريب معلّمين وتوفير مواد لصفوف تعليم الأطفال في المغرب وتونس وعُمان وقطر.

٣ - ٢ البناء على الإرث الثقافي الغني للمنطقة، والتوسع في توفير الكتب المدرسية والتعرف على آداب المنطقة والآداب العالمية، من خلال: دعم قدرات إصدار الكتب المدرسية والترجمات، وتدريب المعلمين على الأساليب الجديدة، ودعم إعادة نشر النصوص الكلاسيكية للمنطقة. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم اليابان نشر الكتب المدرسية في اليمن، من خلال توفير تجهيزات للطباعة قادرة على طبع عشرة ملايين كتاب في السنة.
- تموّل الولايات المتحدة ترجمة ٨٠ كتاباً للأطفال والكتيّبات الخاصة بالأساتذة التي تأتي معها (كتب الأطفال) في مكتبات المدارس في الأردن والبحرين ولبنان، كما (تموّل) برامج ترجمة الكتب الأميركية في مصر والأردن.

٣ - ٣ مساعدة المنطقة على ترقية التعامل مع المعرفة الرقمية من ضمنه الشراكة بين القطاعين العام والخاص لنشر استعمال الكومبيوتر أو توسيع ذلك الانتشار، ودعم إدخال أساليب تعليمية أبداعية إلى صفوف المدارس، وضم تقنيات الكومبيوتر إلى مناهج التعليم، ودعم مبادرات « الحكومة الالكترونية ». ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم كندا جهود وزارة التعليم الأردنية لتقديم ودمج تكنولوجية المعلومات والاتصالات في برنامج التعليم الوطني.

تسريع التنمية الاقتصادية وخلق وظائف عمل وتمكين القطاع الخاص وتوسيع الفرص الاقتصادية

إعلان قمة تونس: « كما نؤكد تصميمنا الراسخ ... على السعي إلى متابعة تنمية الاقتصادات العربية ... بطريقة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ومنحه سلطات لإقامة شراكة مؤسسة على التضامن مع كتل اقتصادية عالمية مختلفة ».

بيان مكتبة الإسكندرية: « العناصر الأساسية في مفهوم الإصلاح في عالم عربي صاعد غالبيته من الشبيبة يجب أن تكون تشغيل الشباب، وترقية نوعية التعليم، والخدمات الاجتماعية، وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ... تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج إقراض للتعامل مع البطالة وإعطاء النساء فرصة الحصول على التمويل ... تحديث قطاعات المال العربية عموما، والقطاع البنكي على وجه الخصوص، تشجيع إقامة المؤسسات البنكية الكبيرة وتحديث أسواق رأس المال العربية ... حل المشاكل التي تعيق الاستثمار وإزالة العقبات أمام الاستثمارات العربية والأجنبية ... تمكين البلدان العربية من الانضمام الفاعل إلى منظمة التجارة العالمية (و) الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تصدير السلع والخدمات».

إعلان صنعاء: « القطاع الخاص شريك حيوي في تقوية أسس الديموقراطية وحقوق الإنسان، وعليه مسؤولية العمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز التقدم ».

إعلان المجلس العربي للأعمال: « على صانعي السياسة، توخيا لإنعاش روح المبادرة الاقتصادية، خلق بيئات تسمح لقوى السوق بالتفاعل بحرية، وتوفير الاستقرار، ومستوى عال من ثبات التوقعات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات على المدى البعيد ... من ضمن ذلك تعزيز مبدأ المساءلة وضمان الحماية الكاملة لحقوق التملك... إدامة استقرار الهيكل الاقتصادي العام ليكون أساسا للمزيد من إجراءات الإصلاح ... إلغاء القيود على الاستثمار الخارجي ... بلوغ درجة أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال خطط تحرير تجارة السلع والخدمات على حد سواء (و) تبني سياسات للتجارة تقوم على قواعد وممارسات متفق عليها دوليا .. ».

٤ - ١ دعم برامج التدريب المهني لتوسيع فرص التشغيل لشبيبة المنطقة، من بين ذلك عن طريق: رعاية برامج التعليم المستديمة وتدريب المدرسين والحرفيين المتقدمين. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم كندا تطوير مراكز في الأراضي الفلسطينية تقدّم أصنافاً من التقنيات وفرص التدريب المهني للنساء الفلسطينيات من أجل تطوير وضعهن الاقتصادي.

- يدعم الاتحاد الأوروبي « برنامج الشباب الأوروبي - المتوسطي » الذي موّل حتى الآن أكثر من ٦٠٠ مشروع ومنح ١٤ ألف شاب وقيادي شاب القدرة على المشاركة في نشاطات شبابية عالمية في المنطقة.
- تساعد ألمانيا شركاء في الجزائر، مصر، إيران، لبنان، المغرب، تونس، اليمن والأراضي الفلسطينية على تطوير اتجاهات لإقامة فرص عمل جديدة من خلال التدريب على مهن بهدف مساعدة شباب المنطقة على الحصول على كفاءات أفضل للأنشطة المستندة على العمل بأجور أو العمل الخاص.
- تقدّم اليابان مساعدة تقنية لمشروع صيانة السيارات في المملكة العربية السعودية، مساهمة بذلك في إقامة فرص عمل لما يصل إلى ٦٠٠ عامل.
- تدعم الولايات المتحدة تسع دورات لطلبة متفوقين، وتدير برنامج تدريب الأعمال للنساء العربيات، وتقيم ندوات لمدراء شركات ومدراء بمستوى متوسط في البحرين ومصر وعمان ولبنان والإمارات العربية وقطر والسعودية والكويت والمغرب.

٤ - ٢ دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج المساعدة وبرامج الإقراض الموجه والدعم التقني لتحسين اطر السياسات والأنظمة المتعلقة بذلك. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم ألمانيا الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس واليمن والأراضي الفلسطينية في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال برامج تقديم القروض، التدريب، وتحسين الإطار التنظيمي.
- يدعم الاتحاد الأوروبي صندوقاً اجتماعياً للتطور في مصر، مساعداً ٢٥ ألف مشروع تجاري جديد مما يخلق ٩٥ ألف وظيفة عمل ويساعد ٢١٠٠ شخص من المستلفين الصغار في القيام بنشاطات تدر مدخولاً.
- تدعم ايطاليا تمويل مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم في الأراضي الفلسطينية ومصر والجزائر وإيران والأردن وتونس وباكستان.

٤ – ٣ تسهيل التمويل من الجاليات في الخارج لمساعدة الأسر ذات المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة عموما، وذلك بوسائل من ضمنها: تشجيع خفض كلفة التحويلات، وإقامة صناديق للتنمية المحلية للاستثمارات المنتجة، وتحسين توصل متسلمي التحويلات إلى الخدمات المالية، وتعزيز التنسيق. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم ايطاليا تسهيلات التحويلات المالية في المغرب.

٤ – ٤ دعم الجهود في المنطقة لخلق نظام نزيه وآمن وفاعل لحقوق التملك، بوسائل من بينها: المساعدة التقنية لإصلاح اطر السياسات والأنظمة ذات العلاقة وتحسين سجلات التملك. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم ايطاليا مشاريع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بالاشتراك مع السلطات المحلية في الأراضي الفلسطينية.

٤ – ٥ العمل من أجل ترقية القطاع المالي ودعم الجهود في المنطقة لدمج قطاعها المالي، بوسائل من ضمنها: تقديم الدعم التقني لتحديث الخدمات المالية وادخال الوسائل المالية الموجهة نحو اقتصاد السوق أو الاستزادة من هذه الوسائل، والعمل مع السلطات المالية على دعم الادارة السليمة للاقتصاد، من ضمنها مكافحة الفساد ومكافحة غسيل الأموال. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تعزّز المملكة المتحدة الإدارة الاقتصادية والمالية في اليمن من خلال مساعدتها وزارة المال في تطبيق (طريقة) صوغ الموازنة الجديدة، وتنفيذها، ونظام الرقابة.
- تدرّب الولايات المتحدة، من خلال « شراكة من أجل تفوق مالي » ، مراقبين مصرفيين، وتوفر مستشارين مقيمين، وتدعم متطوعين من القطاع الخاص لتقديم مساعدة تقنية للمصارف التجارية، والمصارف المركزية، وأسواق رؤوس المال في المغرب والأردن ومصر. والنشاطات المناطقية مفتوحة أمام كل الدول المتعاونة في المنطقة.

٤ – ٦ مساعدة الجهود الإقليمية لإزالة العوائق أمام الاستثمار، والاستزادة من

الاستثمار، وتنشيط الإصلاحات الاقتصادية، وتقديم العون التقني لتحسين أجواء الاستثمار، وتوفير التدريب للمسئولين حول حقوق المستثمر، وتسهيل فرص الاستثمار من ضمن ذلك من خلال معاهدات الاستثمار، ودعم العمل تحت « مبادرة مجموعة الـ٨/ الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا » حول الاستثمار. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- في إطار « عملية برشلونة » ، يدعم الاتحاد الأوروبي إقامة اتفاق تجارة حرة أوروبي – متوسطي بهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي في المنطقة، وتعزيز التبادل التجاري وزيادة الاستثمار في اتجاه المنطقة ومن داخلها.
- تدعم كندا تونس والجزائر في جهودهما للدفع بإصلاحات استراتيجية للأنظمة (المتبعة فيهما) وتشجيع القطاع الخاص والبنية التحتية للاستثمار، في إطار سعيهما إلى تطوير اقتصاد مفتوح.

٤ – ٧ دعم جهود المنطقة لرفع مستوى التجارة الإقليمية وتوسيع فرص التجارة في الأسواق العالمية، بوسائل من بينها: تقديم الدعم التقني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ودعم اتفاقات التجارة الإقليمية، ورعاية برامج إقليمية لتسهيل التجارة، والمساعدة على تطوير غرف التجارة المحلية. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تدعم فرنسا، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، « خطة عمل أوروبية – متوسطية للتجارة وتسهيل الاستثمار » التي تأسست في آذار (مارس) ٢٠٠٢ والتي تهدف إلى تطوير الأنظمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومساعدة المتقدمين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ودعم اتفاق للتجارة الحرة في المنطقة قبل حلول العام ٢٠١٠.

- تدعم ألمانيا شركاء في الجزائر، لبنان، الأردن، المغرب، تونس والأراضي الفلسطينية في تطبيق اتفاقات للتجارة الحرة، وتسهيل نيل عضوية منظمة التجارة العالمية أو دعم غرف التجارة المحلية.
- تساعد اليابان مركز التدريب التجاري الأجنبي في مصر والذي تأسس لتقديم مساعدة تجارية لرجال أعمال.
- تقدّم الولايات المتحدة مساعدة تقنية للوصول الى هدف إقامة منطقة تجارية حرة في الشرق الأوسط بحلول ٢٠١٣، وتدعم حصول الجزائر والمملكة العربية السعودية واليمن على عضوية منظمة التجارة العالمية، ومساعدة ٧ دول في استجابة الاتفاق الهيكلي للتجارة والاستثمار، وتمكين الأردن والمغرب والبحرين من الاستفادة من اتفاقاتهم التجارية الحرة مع الولايات المتحدة.

الملحق الخامس

القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في ٨ حزيران / يونيه ٤-٨-٢٠٠٤.

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وإذ يتطلع تحقيقاً لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسئولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران /يونيه ٢٠٠٤.

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق.

وإذ يعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

وإذ يعيد أيضاً تأكيد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الطبيعية.

وإذ يسلم بأهمية الدعم الدولي، لاسيما الدعم المقدم من بلدان المنطقة والبلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية، لشعب العراق في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأمن والازدهار، وإذ يشير إلى أن التنفيذ الناجح لهذا القرار سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وإذ يرحب بجهود المستشار الخاص للأمين العام الرامية إلى مساعدة الشعب العراق على التوصل إلى تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة (٧ حزيران / يونيه ٢٠٠٤).

وإذ يحيط علماً بحل مجلس الحكم العراقي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق، المشار إليها في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

وإذ يرحب بالتزام الحكومة المؤقتة للعراق بالعمل على إقامة عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

وإذ يشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف تراث العراق الأثري والتاريخي والثقافي والديني وأن تحمي هذا التراث.

وإذ يؤكد أهمية سيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، والحريات الأساسية، والديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة.

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٤ آب / أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تكوين المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي.

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لاستعادة الاستقرار والأمن أمر ضروري لرفاه شعب العراق، فضلاً عن تمكين جميع المعنيين من الاضطلاع بعملهم لصالح شعب العراق، وإذ يرحب بإسهامات الدول الأعضاء في هذا الصدد في إطار القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٣ والقرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

وإذ يشير إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٤ بشأن جهود القوة المتعددة الجنسيات وما أحرزته من تقدم.

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران / يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، والمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات.

وإذ يقر أيضاً بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة فيما يتعلق بوجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية التنسيق الوثيق بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة.

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات لمواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعماً للانتقال السياسي، لاسيما فيما

يتعلق بالانتخابات المقبلة، ولتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من وزير خارجية الولايات المتحدة، والمرفقة بهذا القرار.

وإذ يحيط علماً بالتزام جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالتصرف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

وإذ يؤكد أهمية المساعدة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته.

وإذ يسلم بالفوائد التي تعود على العراق من الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الإيرادات النفطية العراقية وصندوق التنمية للعراق، وإذ يشير إلى أهمية كفالة استمرار الإنفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة.

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يقر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق، على النحو الذي عرض به في ١ حزيران / يونيه ٢٠٠٤، تتولى كامل المسئولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤ لحكم العراق مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم على النحو المتوخي في الفقرة الرابعة أدناه.

٢- يرحب بأنه سيتم بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤ أيضاً، انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة.

٣- يعيد تأكيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي ممارسة كامل السلطة والسيطرة على موارده المالية والطبيعية.

٤- يقر الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي، ويشمل ما يلي:

(أ) تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسئولية الحكم والسلطة بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤.

(ب) وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي.

(ج) وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤، إذا أمكن ذلك ، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية، تتولى جملة مسئوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيداً لقيام حكومة منتخبة انتخاباً دستورياً بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

٥- يدعو حكومة العراق إلى أن تنظر في مسألة كيف يمكن لعقد اجتماع دولي أن يدعم العملية المذكورة أعلاه، ويشير إلى أنه سيرحب بعقد اجتماع من هذا القبيل لدعم الانتقال السياسي العراقي والانتعاش العراقي لفائدة شعب العراق، ولصالح الاستقرار في المنطقة.

٦- يهيب بالعراقيين كافة أن ينفذوا جميع هذه الترتيبات تنفيذاً سليماً وكاملاً، ويهيب بجميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تدعم هذا التنفيذ.

٧- يقرر أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في سياق تنفيذ ولايتهما، وفقاً لما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، بما يلي، وفقاً لما تطلبه حكومة العراق.

(أ) أداء دور رئيسي فيما يلي:

١- المساعد في عقد مؤتمر وطني، خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاختيار مجلس استشاري.

٢- تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلاً عن الحكومة المؤقتة للعراق، والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات.

٣- تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني.

(ب) وأيضاً:

١- تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة.

٢- والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية.

٣- وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.

٤- وتقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بالتخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف.

٨- يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق لتكوين القوات الأمنية العراقية بما فيها القوات المسلحة العراقية (المشار إليها فيما يلي باسم «القوات الأمنية العراقية» التي تعمل تحت سلطة الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، والتي ستؤدي دوراً متزايداً بصورة تدريجية وستتولى في نهاية المطاف المسئولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في العراق.

٩- يشير إلى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) مع إيلاء الاعتبار للرسالتين المرفقتين بهذا القرار.

١٠- يقرر أن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وفقاً للرسالتين المرفقتين بهذا القرار اللتين تتضمنان، في جملة أمور، الإعراب عن طلب العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات وتبينان مهامها، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، بحيث تتمكن الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى، من إنجاز دورها في مساعدة الشعب العراقي على النحو المجمل في الفقرة

السابعة أعلاه، وبحيث يستطيع الشعب العراقي أن ينفذ بحرية ودون تعرض للتخويف جدول العملية السياسية الزمني وبرنامجها وأن يستفيد من أنشطة التعمير والإصلاح.

١١- يرحب في هذا الصدد بالرسالتين المرفقتين بهذا القرار واللتين تقرران، في جملة أمور، أنه يجري إنشاء ترتيبات لإقامة شراكة أمنية بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات ولكفالة تحقيق التنسيق بينهما، ويشير أيضاً في هذا الصدد إلى أن القوات الأمنية العراقية مسئولة أمام الوزراء العراقيين المختصين، وأن حكومة العراق لديها السلطة لإلحاق قوات أمنية عراقية بالقوة المتعددة الجنسيات للاضطلاع بعمليات معها، وأن الهياكل الأمنية المذكورة في الرسالتين ستكون بمثابة محافل لحكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات للتوصل إلى اتفاق بشأن كامل نطاق المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك السياسة المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل تحقيق شراكة كاملة بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، من خلال التنسيق والتشاور على نحو وثيق.

١٢- يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق أو بعد مضي إثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية في الفقرة ٤ أعلاه، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها.

١٣- يحيط علماً بالنية المبينة في الرسالة المرفقة الواردة من وزير خارجية الولايات المتحدة لإنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، ويسلم بأن تنفيذ التدابير التي تهدف إلى توفير الأمن لموظفي منظمة الأمم المتحدة العاملين في العراق سيتطلب قدراً كبيراً من الموارد، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تقديم هذه الموارد، بما في ذلك المساهمة في ذلك الكيان.

١٤- يسلم بأن القوة المتعددة الجنسيات سوف تساعد أيضاً في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية، من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد.

١٥- يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية تقديم المساعدة للقوة المتعددة الجنسيات، بما فيها القوات العسكرية، حسبما يتفق عليه مع حكومة العراق، للعمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي إلى الأمن والاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات التعمير، ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

١٦- يؤكد أهمية إنشاء شرطة عراقية فعّالة، وإنفاذ مراقبة الحدود، وإنشاء هيئة لحماية المرافق تخضع لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وتخضع أيضاً، في حالة هيئة حماية المرافق، لوزارات عراقية أخرى، من أجل صون القانون والنظام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مساعدة حكومة العراق على بناء قدرة هذه المؤسسات العراقية.

١٧- يدين كافة أعمال الإرهاب في العراق ويؤكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بموجب القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، و١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، و١٤٥٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣، ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، المتعلقة، في جملة أمور، بالأنشطة الإرهابية في العراق أو الناشئة من العراق أو ضد مواطنيه، ويؤكد مجدداً، على وجه التحديد دعوته إلى الدول الأعضاء أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، وتزويد الإرهابيين بالأسلحة، وتوفير التمويل لهم مما من شأنه دعم الإرهابيين، ويؤكد من جديد أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة، ولاسيما البلدان المجاورة للعراق، في هذا الصدد.

١٨- يسلم بأن الحكومة المؤقتة للعراق ستضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق.

١٩- يرحب بجهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى دعم طلبات الحكومة المؤقتة للعراق لتوفير مساعدات تقنية وخبراء أثناء قيام العراق بإعادة بناء قدراته الإدارية.

٢٠- يكرر طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة شعب العراق في التعمير وفي تنمية الاقتصاد العراقي، بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية عن طريق برنامج لتنسيق مساعدات الجهات المانحة.

٢١- يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى العراق بموجب القرارات السابقة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار، ويشدد على أهمية تقيد جميع الدول بها تقيداً صارماً، ويشير إلى أهمية الدول المجاورة للعراق في هذا الصدد، ويطلب إلى حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات ضمان وضع إجراءات تنفيذ ملائمة.

٢٢- يشير إلى أنه لا يوجد في الفقرة السابقة ما يمس الحظر المفروض على الدول أو التزاماتها فيما يتعلق بالبنود المحددة في الفقرتين ٨ و ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان / أبريل ١٩٩١ أو الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٣ (و) من القرار ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١، ويؤكد من جديد اعتزامه إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٣- يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تستجيب لطلبات العراق للمساعدة في الجهود التي يبذلها العراق لإدماج قدامى المحاربين وأفراد الميليشيات السابقين في المجتمع العراقي.

٢٤- ينوه بأنه يلزم، بعد حل سلطة التحالف المؤقتة، أن يكون التصرف في أموال

صندوق التنمية للعراق مرهوناً على وجه الحصر بتوجيهات حكومة العراق، ويقرر أن يستخدم صنوق التنمية للعراق بطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الميزانية العراقية بما في ذلك لأغراض الوفاء بالالتزامات المستحقة على صندوق التنمية للعراق، وأن يستمر نفاذ ترتيبات إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، المنصوص عليها في الفقر ٢٠ من القرا ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وأن يواصل المجلس الدولي للمشورة والرصد أنشطته في رصد صندوق التنمية للعراق وأن يضم فرداً مؤهلاً حسب الأصول تسميه حكومة العراق ليكون عضواً إضافياً به يتمتع بكامل حق التصويت، وأن تتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة إيداع العائدات المشار إليها في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٢٥- يقرر كذلك أن يتم استعراض أحكام الفقرة السالفة الذكر المتعلقة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق والمتعلقة بدور المجلس الدولي للمشورة والرصد بناء على طلب الحكومة الانتقالية للعراق أو بعد مضي إثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن ينتهي العمل بتلك الأحكام لدى إنجاز العملية السياسية المبينة في الفقرة الرابعة أعلاه.

٢٦- يقرر، فيما يتصل بحل سلطة التحالف المؤقتة، أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من الحكومات بالحقوق والمسئوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء التي نقلت إلى السلطة، بما فيها كامل المسئولية التشغيلية للبرنامج وأي التزامات تضطلع بها السلطة بصدد تلك المسئولية، ومسئولية ضمان التأكيد الموثق من جهة مستقلة لتسليم السلع، ويقرر كذلك أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات، بعد فترة انتقالية مدتها ١٢٠ يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بمسئولية التصديق على تسليم السلع بموجب عقود سبق تحديد أولويتها، وأن يعتبر ذلك التصديق بمثابة التوثيق المستقل اللازم للإفراج عن الأموال المرتبطة بهذه العقود، مع التشاور، حسب الاقتضاء، لضمان سلاسة تنفيذ هذه الترتيبات.

٢٧- يقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٨٣ (٢٠٠٣) سارية، فيما عدا أن الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في تلك الفقرة لا تسري فيما يتعلق بأي حكم نهائي ناشئ عن التزام تعاقدي يدخل فيه العراق بعد ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤.

٢٨- يرحب بالتزامات عديد من الدائنين، بمن فيهم المنتمون إلى نادي باريس، بتحديد سبل تخفيض الديون السيادية على العراق تخفيضاً جوهرياً، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية دعم جهود العراق للتعمير، ويحث المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين على اتخاذ إجراءات فورية لتوفير مجموعة كاملة من القروض والمساعدات المالية الأخرى للعراق، ويسلم بأن للحكومة المؤقتة للعراق سلطة إبرام وتنفيذ ما قد يلزم من اتفاقيات وترتيبات أخرى في هذا الصدد، ويطلب إلى الدائنين والمؤسسات والمانحين أن يتناولوا هذه المسائل على سبيل الأولوية مع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات.

٢٩- يذكر باستمرار التزامات الدول الأعضاء بتجميد أموال وأصول وموارد اقتصادية معينة إلى صندوق التنمية للعراق وفقاً للفقرتين ١٩ و٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٣٠- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريراً كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسئوليات البعثة.

٣١- يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم إلى المجلس، باسم القوة المتعددة الجنسيات، تقريراً في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الجهود التي تضطلع بها هذه القوة وما تحرزه من تقدم، وتقريراً كل ثلاثة أشهر بعد ذلك.

٣٢- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦

نص الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، الدكتور إياد علاوي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، كولن ل. باول

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

جمهورية العراق

مكتب رئيس الوزراء

صاحب السعادة،

بعد تعييني رئيساً لوزراء الحكومة المؤقتة للعراق، أكتب إليكم لأعرب عن التزام شعب العراق بإكمال عملية الانتقال السياسي وإقامة عراق حر وديمقراطي يكون شريكاً في منع الإرهاب ومكافحته. وإننا، ونحن ندخل مرحلة جديدة حرجة ونسترجع سيادتنا الكاملة ونقترب من تنظيم انتخابات، سنكون بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

وستبذل الحكومة المؤقتة للعراق قصاراها لتكون تلك الانتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة تماماً. وسيظل الأمن والاستقرار عنصرين أساسيين في انتقالنا السياسي. بيد أنه لا تزال هناك في العراق قوات، من بينها عناصر أجنبية، تعارض انتقالنا إلى السلم والديمقراطية والأمن. والحكومة مقرة العزم على التغلب على تلك القوات وإنشاء قوات أمن قادرة على توفير الأمن الكافي للشعب العراقي. وإلى أن نتمكن من توفير الأمن بأنفسنا، بما في ذلك الدفاع عن أرض العرق، وبحره وفضائه الجوي، نطلب دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لسعينا هذا. إننا نطلب قرارا جديدا بشأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات يسهم في حفظ الأمن في العراق، بما في ذلك عن طريق المهام والترتيبات الواردة في الرسالة التي وجهها وزير الخارجية كولن باول إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة. وتطلب الحكومة أن يستعرض مجلس الأمن ولاية القوة المتعددة الجنسيات، بطلب من الحكومة الانتقالية للعراق، أو بعد إثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار.

صاحب السعادة السي لاورو ل. باخا، الإبن
رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة،
نيويورك

وللوفاء بمسئولية الحكومة العراقية فيما يتصل بالأمن، أعتزم إنشاء هياكل أمنية مناسبة تسمح لحكومتي ولقوات الأمن العراقية بتولي تلك المسئولية تدريجياً. ومن بين تلك الهياكل اللجنة الوزارية للأمن الوطني المؤلفة مني، رئيساً، ومن نائب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية. وتضم اللجنة مستشار الأمن الوطني ومدير دائرة الاستعلامات الوطنية العراقية كعضوين استشاريين دائمين. وسيضع هذا المحفل الإطار العام للسياسة الأمنية العراقية. وإني أعتزم أن أدعو، حسب الاقتضاء، قائد القوة المتعددة الجنسيات، ونائبه، أو من يعينه قائد تلك القوة، وغيرهم من الأفراد المناسبين، إلى الحضور والاشتراك، وسنكون مستعدين لمناقشة آليات التنسيق والتعاون مع القوة. وستكون القوات العراقية المسلحة مسئولة أمام رئيس الأركان ووزير الدفاع. وستكون القوات الأمنية الأخرى (الشرطة العراقية وحرس الحدود ودائرة حماية المرافق) مسئولة أمام وزير الداخلية ووزراء آخرين في الحكومة.

وسيضع الوزراء ذوو الصلة أيضاً آليات أخرى للتنسيق مع القوة المتعددة الجنسيات. وأني أعتزم أن أنشئ بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات هيئات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي تضم قادة القوات الأمنية وزعماء مدنيين لكفالة التنسيق بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات بشأن جميع السياسات والعمليات الأمنية، سعياً إلى تحقيق وحدة القيادة للعمليات العسكرية التي تشترك فيها القوات العراقية مع القوة المتعددة الجنسيات. وسيقوم كل من قادة القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية بإطلاع الجانب الآخر على أنشطتهم وبالتشاور بانتظام لكفالة تخصيص واستخدام الأفراد والموارد والمرافق بشكل فعال، وبتبادل المعلومات، وإحالة المسائل المدروسة إلى قادة الجانبين عند الاقتضاء. ومع تحسن

القدرات العراقية، ستتولى القوات الأمنية العراقية المزيد من المسئوليات تدريجياً.

وستكون الهياكل التي وصفتها في رسالتي هذه المجال الذي تتوصل فيه القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والسياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل شراكة كاملة بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، عن طريق التنسيق والتشاور الوثيقين. وبما أنه توجد مسائل حساسة بالنسبة لعدد من الحكومات ذات السيادة، بما فيها العراق والولايات المتحدة، فإنه ينبغي حلها في إطار من التفاهم بشأن شراكتنا الاستراتيجية. وسنتعاون عن كثب مع قيادة القوة المتعددة الجنسيات خلال الأسابيع القادمة لكفالة أن يكون لنا ذلك الإطار الاستراتيجي المتفق عليه.

إننا مستعدون لتولي المسئولية السيادية لحكم العراق بحلول ٣٠ حزيران /يونيه. وإننا مدركون تماماً للصعوبات التي تواجهنا ولمسئولياتنا إزاء الشعب العراقي. إن المسئولية كبيرة وإننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لكي ننجح. وإننا نطلب من مجلس الأمن مساعدتنا فوراً باتخاذ قرار مجلس الأمن يعطينا الدعم اللازم.

إني أفهم أن المشتركين في تقديم مشروع القرار يعتزمون إرفاق هذه الرسالة بنص القرار المتعلق بالعراق، والذي يجري النظر فيه حالياً. وأرجوكم، في انتظار ذلك، أن تقدموا نسخاً من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) الدكتور إياد علاوي

وزارة الخارجية

واشنطن

٥ حزيران / يونيه ٢٠٠٤

صاحب السعادة،

استجابة لطلب حكومة العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وفي أعقاب المشاورات مع رئيس وزراء الحكومة المؤقتة العراقية إياد علاوي، أكتب إليكم لأؤكد أن القوة المتعددة الجنسيات مستعدة، تحت قيادة موحدة، أن تواصل الإسهام في حفظ الأمن في العراق، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، وحماية إقليم العراق. وهدف القوة المتعددة الجنسيات هو مساعدة الشعب العراقي على إتمام الانتقال السياسي والسماح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بالعمل لتيسير تعمير العراق.

وستتأثر قدرة الشعب العراقي على تحقيق أهدافه تأثراً كبيراً بالحالة الأمنية في العراق. ومثلما أثبتت الأحداث التي جدت مؤخراً، فإن استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون، بمن فيهم عناصر من النظام السابق، ومحاربون أجانب، وميليشيات غير قانونية يمثل تحدياً لجميع من يعملون من أجل تحسين الحالة في العراق.

إن إقامة شراكة أمنية تتسم بالفعالية بين القوة المتعددة الجنسيات وحكومة العراق ذات السيادة أمر أساسي في استقرار العراق. وسيعمل قائد القوة المتعددة الجنسيات في شراكة مع حكومة العراق ذات السيادة للمساعدة على توفير الأمن مع الاعتراف بسيادتها واحترامها. وتحقيقا لذلك، فإن القوة المتعددة الجنسيات مستعدة للمشاركة في مناقشات مع اللجنة الوزارية للأمن الوطني بشأن إطار واسع للسياسات الأمنية، مثلما أشير إلى ذلك في رسالة السيد علاوي، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة، ستقوم القوة المتعددة الجنسيات، تسليما منها بأن القوات الأمنية العراقية مسئولة أمام الوزراء العراقيين المناسبين، بالتنسيق مع القوات الأمنية العراقية على جميع الصعد - الوطني والإقليمي والمحلي - سعياً إلى تحقيق وحدة القيادة في العمليات العسكرية التي تشترك فيها القوات العراقية مع القوة المتعددة الجنسيات. وإضافة إلى ذلك، سيقوم كل من قادة القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية بإطلاع الجانب الآخر على أنشطتهم وبالتشاور بانتظام لكفالة تخصيص واستخدام الأفراد والموارد والمرافق بشكل فعال، وبتبادل المعلومات، وإحالة المسائل المدروسة إلى

قادة الجانبين عند الاقتضاء. وسنعمل في الأطر التي وصفها رئيس الوزراء علاوي في رسالته المؤرخة ٥ حزيران / يونيه للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والسياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وسنكفل شراكة كاملة بين القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية عن طريق التنسيق والتشاور الوثيقين.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة، في إطار الترتيبات المتفق عليها، لمواصلة مجموعة كاملة من المهام للإسهام في صون الأمن وكفالة حماية القوة. ويشمل ذلك الأنشطة اللازمة للتصدي للمخاطر الأمنية القائمة التي تمثلها قوات تسعى إلى التأثير على مستقبل العراق السياسي عن طريق العنف. وستتضمن تلك الأنشطة عمليات قتالية ضد أفراد تلك الجماعات، واحتجاز أشخاص عندما تتطلب مقتضيات الأمن ذلك، واستمرار البحث عن الأسلحة التي تهدد أمن العراق وتأمينها. ومن الأهداف الأخرى تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية التي ستتولى مسئولية متزايدة في صون أمن العراق. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة أيضاً، عند الاقتضاء، للاشتراك في تقديم المساعدة الإنسانية، وتقديم الدعم في مجال الشئون المدنية والمساعدة على الإنعاش والتعمير التي طلبتها الحكومة المؤقتة العراقية ووفقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة أيضاً لإنشاء أو دعم قوة داخل القوة المتعددة الجنسيات توفر الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وقد تشاورنا عن كثب مع موظفي الأمم المتحدة بشأن احتياجات الأمم المتحدة الأمنية وإننا نعتقد أن دعم الجهود الأمنية التي تبذلها الأمم المتحدة يتطلب قوة بحجم لواء. وستكون هذه القوة تحت قيادة ومراقبة قائدة القوة المتعددة الجنسيات وستشمل مهامها الأمن الموقعي والمحيطي في مرافق الأمم المتحدة، ومهام مرافقة القوافل التي يتطلبها سفر أفراد بعثات الأمم المتحدة.

ولكي تواصل القوة المتعدد الجنسيات الإسهام في توفير الأمن ينبغي لها أن تظل تعمل في إطار يعطيها وأفرادها المركز الذي يمكنها من الوفاء بمهمتها، وتكون فيه

الدول المساهمة مسئولة عن ممارسة الولاية عن الأفراد التابعين لها، ويكفل الترتيبات لتوفير الإمكانيات واستخدام القوة المتعددة الجنسيات لها. والإطار القائم حالياً الذي يحكم هذه المسائل يكفي لهذه الأغراض. كما أن القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة وستبقى كذلك في جميع الأوقات بالتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب قانون المنازعات المسلحة، بما فيها اتفاقيات جنيف.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة لمواصلة جهودها الحالية للمساعدة على توفير بيئة تسمح للمجتمع الدولي بأكمله بالقيام بدورها الهام في تيسير تعمير العراق. وإننا إذ نفي بهذه المسئوليات في الفترة القادمة، فإننا نتصرف في ظل الاعتراف الكامل بسيادة العراق واحترامها. وإننا نتطلع إلى رؤية بقية الدول والمنظمات الدولية والإقليمية تساعد شعب العراق والحكومة العراقية ذات السيادة للتغلب على التحديات التي سنواجههما في بناء بلد ديمقراطي وآمن ومزدهر.

ويعتزم المشتركون في تقديم مشروع القرار إرفاق هذه الرسالة بنص القرار المتعلق بالعراق والذي يجري النظر فيه حالياً. وأرجوكم، في انتظار ذلك، أن تقدموا نسخاً من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) كولن ل. باول

صاحب السعادة السيد لاورو ل. باخا، الإبن

رئيس مجلس الأمن

الأمم المتحدة،

نيويورك

المراجع المختارة

أهم المـراجع المختـارة

أولاً: الكتب

١. إبراهيم الحيدري «صورة الشرق في عيون الغرب » دار الساقي- بيروت ١٩٩٦.

٢. د.أحمد يوسف أحمد ومحمد زيادة « مقدمة في العلاقات السياسية الدولية» القاهرة-مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٩.

٣. د. إسماعيل صبري مقلد « العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات » -مطبوعات جامعة الكويت -١٩٧١ .

٤. د. إسماعيل نوري الربيعي «العرب وتحولات العالم: تأويلات تاريخية » - كتاب الرياض - ديسمبر ٢٠٠٣.

٥. أكرم القصاص « اختبار الحريات وأحوال العرب والمسلمين في أمريكا » مركز زايد للتنسيق والمتابعة -أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة -٢٠٠٢.

٦. السيد ياسين « محرر » « العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين » المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ٢٠٠٠.

٧. إماراتيا-جين «التنمية حرية» ترجمة شوقي جلال -عالم المعرفة - الكويت - ٢٠٠٤.

٨. د. أمل يازجي ود. محمد عزيز شكري: «الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن»- دار الفكر - دمشق - ٢٠٠٢.

٩. إيف شميل «بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث» دار الساقي - بيروت ١٩٩٢.

١٠. باتريك سميث «اليابان رؤية جديدة» ترجمة سعد زهران- عالم المعرفة: المجلس الوطني أبريل ٢٠٠١.

١١. د. بطرس بطرس غالي «التفاعل بين الديمقراطية والتنمية» اليونسكو - ٢٠٠٣.

١٢. بول كيندي « نشوء وسقوط القوى العظمى » ترجمة مالك البديري -الأهلية للنشر والتوزيع - عمان -الأردن -٢٠٠٠.

١٣. تمام البرازي «العراق وأمريكا ٨٣-١٩٩٠ » - مكتبة مدبولي - القاهرة.
١٤. د. جلال أمين.«مصر و العرب والعالم في منتصف القرن ٢١ » كتاب الهلال - القاهرة -٢٠٠٤
١٥. جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث « تراث الإسلام» ترجمة د. حسين مؤنس ود. إحسان صدقي العمد «جزءان - عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٨.
١٦. جون كينيث جالبريث:« تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر » ترجمة أحمد فؤاد بلبع - عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت - سبتمبر ٢٠٠٠.
١٧. جيف سيمونز « عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط » ترجمة سعيد العظم- دار الساقي بيروت ٢٠٠٤.
١٨. د.حامد ربيع «الإسلام والقوى الدولية» - دار الموقف العربي - القاهرة - ١٩٨١.
١٩. د. حازم البلاوي «النظام الاقتصادي الدولي المعاصر» - عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - مايو ٢٠٠٥.
٢٠. حافظ برجاس «الصراع الدولي على النفط العربي » بيان للنشر والتوزيع والإعلام - بيروت ٢٠٠٠.
٢١. د. حسن نافعة «الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥» عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٥.
٢٢. حسين عبدالله « مستقبل النفط العربي » مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت-٢٠٠٠.
٢٣. رفاعة رافع الطهطاوي « تخليص الإبريز في تلخيص باريز » الكتاب للجميع - طبعة مؤسسة الأيام-البحرين- ٢٠٠٢.
٢٤. رياض نجيب الرئيس «رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ٩١-٩٤ » رياض الريس للكتب والنشر - بيروت - الطبعة الخامسة ٢٠٠٢.
٢٥. ــــــــــ « مصاحف وسيوف » رياض الرئيس للكتب والنشر -بيروت-٢٠٠٠.

٢٦. زهير هواري « السلطة والمعارضة في الإسلام » المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت -٢٠٠٣.
٢٧. د. سليمان حزين «أرض العروبة: رؤية حضارية في الزمان والمكان» - دار الشروق- القاهرة - ١٩٩٢.
٢٨. سمير جاد « وسائل الإعلام والاتصال » الهيئة المصرية العامة للكتب -القاهرة - ٢٠٠٣.
٢٩. صاموئيل هانتنجتون « صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي » - ترجمة د. عبد الملك أبو سهيرة و د. محمود محمد خلف - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- ليبيا- ١٩٩٩.
٣٠. طه حسين «في الشعر الجاهلي» - موقع إيلاف على الانترنت.
٣١. د. عباس رشدي العماري «إدارة الأزمات في عالم متغير» مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٣.
٣٢. د. عبدالجواد ياسين «السلطة في الإسلام:العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ » المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء-٢٠٠٠.
٣٣. د.عبدالغني بسيوني عبدالله «النظم السياسية» الطبعة الرابعة- منشأة المعارف بالإسكندرية -٢٠٠٢.
٣٤. د. عصام الدين بسيم « منظمة الأمم المتحدة » - القاهرة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.
٣٥. علي عبدالرازق « الإسلام وأصول الحكم » موقع إيلاف على الانترنت.
٣٦. د. عماد علي حسن «التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية» كراسات استراتيجية - الأهرام - يناير ٢٠٠٤.
٣٧. عما نوئيل فالير شتاين «استمرارية التاريخ» - ترجمة عبدالحميد الاتاسي - دار كنعان - دمشق ٢٠٠٢.
٣٨. د. عمر الحسن «محرر» «العراق بعد الحرب إلى أين ؟ » -مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية-٢٠٠٣.
٣٩. فرانك هاري «عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات

بعد الحرب الباردة» - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبوظبي -٢٠٠٣.

٤٠. فريتيس شتيبات - «الإسلام شريكاً: دراسات عن الإسلام والمسلمين» بترجمة د. عبدالغفار مكاوي - عالم المعرفة - الكويت - ٢٠٠٤.

٤١. فؤاد البطانية «الأمم المتحدة » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت- ٢٠٠٣.

٤٢. لوري ميلروس: «الحرب ضد أمريكا: صدام حسين والهجمات على مركز التجارة العالمي» ٢٠٠١ مترجم (ريجان بوكس).

٤٣. مايكل تي كلير «حروب الموارد الطبيعية: المسرح الجديد للصراع الدولي» مترجم- ٢٠٠١ (متروبوليتان بوكس).

٤٤. ميتشيو كاكو « رؤى مستقبلية » ترجمة د. سعد الدين خرفان عالم المعرفة - يونيو ٢٠٠١.

٤٥. محمد إبراهيم مبروك « الإسلام والغرب الأمريكي بين هيمنة الصدام وإمكانية الحوار» - مركز الحضارة العربية -القاهرة ٢٠٠٢.

٤٦. د. محمد بن جاسم الغتم ود. محمد نعمان جلال « نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي » - مركز البحرين للدراسات والبحوث- ٢٠٠٣م.

٤٧. د. محمد جابر الأنصاري «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي » - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - الطبعة الثالثة -٢٠٠٣.

٤٨. د. محمد نصر مهنا « تحديث الخليج العربي » المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية ٢٠٠٠.

٤٩. د. محمد السعيد إدريس « النظام الإقليمي للخليج العربي » - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

٥٠. د. محمد السيد سليم « تحليل السياسة الخارجية » - مركز البحوث والدراسات السياسية-جامعة القاهرة- ١٩٨٩.

٥١. ـــــــــــ « تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين » دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة -٢٠٠٢.
٥٢. محمد غانم الرميحي «النفط والعلاقات الدولية » – دار الجديد – بيروت ١٩٩٥.
٥٣. د. محمد نعمان جلال وآخرون «المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية » – المكتب العربي للمعارف – القاهرة -٢٠٠٣.
٥٤. د. محمد نعمان جلال « الواقعية في الفكر العربي: المشروع الفكري للأنصاري نموذجاً» – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ٢٠٠٤.
٥٥. ـــــــــــ، « الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول» – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ٢٠٠٤.
٥٦. ـــــــــــ، «دبلوماسية الحوار الدولي» – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – القاهرة ٢٠٠٣.
٥٧. ـــــــــــ، «مستقبل الأمن العربي» – دار المعارف – ١٩٩٧.
٥٨. ـــــــــــ، «العالم العربي عند مفترق الطرق» –دار المعارف – ١٩٩٩.
٥٩. ـــــــــــ، «الصين بعيون مصرية» – دار المعارف – ٢٠٠٢.
٦٠. ـــــــــــ، «السياسة والثقافة في الصين» – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ١٩٧٩.
٦١. د. محمود سليمان «عشر سنوات غيرت العالم » كتاب الهلال– القاهرة – مايو ٢٠٠٤.
٦٢. مسعود ضاهر «النهضة العربية والنهضة اليابانية» المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ١٩٩٩.
٦٣. مفيد الزيدي «التيارات الفكرية في الخليج العربي ٣٨-١٩٧١» – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٠.
٦٤. ـــــــــــ « بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين » – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ١٩٩٨.

٦٥. ممدوح سالم « محرر» « الديمقراطية الطريق للتنمية والاستقرار» - دار المستقبل العربي -القاهرة - ٢٠٠٢.
٦٦. د. نبيل علي «تحديات عصر المعلومات» مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠٠٣.
٦٧. نشأت عثمان الهلالي «التنظيم الدولي» - دار النهضة العربية - القاهرة.د. مجدي حماد « جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل » عالم المعرفة - الكويت - يناير ٢٠٠٤.
٦٨. نصرة عبدالله البستكي «أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق» المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ٢٠٠٣.
٦٩. ـــــــــــ، «اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي» المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ٢٠٠٤.
٧٠. د. وليد عبدالناصر «حوار الحضارات» - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام -القاهرة ٢٠٠٢.
٧١. د. يوسف القرضاوي «الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد » - دار الشروق - القاهرة ٢٠٠٢.

Ahmed Moussalli ,"Image of Islam in the Western World & Image of the West in the Muslim World " Arab publisher., Saudi Arabia , Riyadh ,2003.

- Anthony H. Cordesman: "The Post Conflict: Lessons of Iraq and Afghanistan", Center for Strategic and International Studies, Washington,D.C.,2004.
- Dunnigan, James F., "How to Make War"' Fourth ed., Quill, New York, USA, 2003.
- Hallerstam.David "War In Time of Peace ", Bloomsbury, UK, 2003.
- Hiro, Dilip "War Without End " Rol i Books , London-2003

- The Emirates Center for Strategic Studies and Research: Islamic Movement: Impact on Political Stability in the Arab World, 2003.
- Iftiker Malik,"Islam and Modernity" Pluto Press, London, 2004.
- John L. Espersito: "Islam and the West after Sept. 11", ECSSR. 2002.
- Galal, Mohamed Noman,"Challenges for pro American Arab Governments in The Arab World ", A Paper to a Seminar by University of Karachi , Pakistan -August- 2003
- ---------------The Muslim Mind:, Implications for Moderation and Enlightenment, A Paper to a Seminar on OIC Challenge And Response: Enlightened Moderation , arranged by Pakistan Foreign Ministry, on June 1-2,2004.
- ---------,International Imperatives and National Characteristics, A Paper submitted to a Seminar at Beijing University, China, 2001.
-----------,The 1991 Gulf War and Its Impact on Middle East, A paper to a seminar arranged by Islamabad Council on Foreign Affairs and Hans Seidel Foundation, May 2003. Islamabad. Pakistan.

- Karl P. Magyar, "Challenge and Response: Anticipating US Military Security Concerns", Air University Press, Alabama, 1994.

- Kegley, Charles W., JR & Eugene R. Wittkopf, "World Politics: Trends and Transformation", Bedford/ St. Martin's, Boston, New York, 2001.
- Kissinger, Henry, "Does America Need A Foreign Policy: Towards a Diplomacy for the Twenty-First Century", Simon & Schuster, USA, 2001.
- Korb, Lawrence J., "A New National Security Strategy in an

Age of Terrorists, Tyrants and Weapons of Mass Destruction", Council on Foreign Relation, USA, 2003.
- Nigel Hamilton: "Bill Clinton: An American Journey", Arrow Books, U.K. 2003.
- The World Almanac and the Book of Facts, New York 2004.
- Ray, S.N," Modern Competitive Politics ", Prentice - Hall of India, New Delhi .1999.

الدوريات والتقارير الدورية:

- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية - الأهرام - القاهرة.
- التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر - الشارقة - فبراير ٢٠٠٤.
- «آراء دول الخليج» - مركز الخليج للأبحاث - دبي - العدد الأول مايو - يونيو ٢٠٠٤. «الاجتهاد» - دار الاجتهاد - بيروت - فصلية.
- أعمال ندوة « دول الخليج والهند» بجامعة الإمارات العربية المتحدة- أكتوبر ٢٠٠٢.
- وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية - ملحق مجلة السياسة الدولية - ٢٠٠٣.
- «مجلة السياسة الدولية » - نصف سنوية - مؤسسة الأهرام- القاهرة (أعداد متنوعة).
- «مجلة الحقوق» - نصف سنوية - جامعة البحرين - عدد يوليو ٢٠٠٤م
- شئون الأوسط - فصلية - مركز الدراسات الاستراتيجية- بيروت أعداد - ٢٠٠٣-٢٠٠٤
- « شئون خليجية » مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - فصلية - لندن.
- « شئون عربية » - فصلية-جامعة الدول العربية -القاهرة.
- «العرب بعدسة يابانية» ، د. سليمان إبراهيم العسكري - مجلة العربي - شهرية - الكويت عدد يوليو ٢٠٠٤.

- عالم الفكر - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - عدد خاص عن الفكر التاريخي- أعداد ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤م.
- المعرفة - وزارة التربية والتعليم السعودية - عدد يوليو ٢٠٠٤ ملف خاص عن تعبير «لا» في الثقافة العربية والإسلامية.
- المعرفة - وزارة التربية والتعليم - السعودية - عدد أبريل ٢٠٠٤ صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية.
- مجلة «الثقافة العالمية» المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت أعداد ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- المستقبل العربي - بيروت - شهرية. (أعداد متنوعة)
- «مجلة الهلال » - القاهرة - شهرية - عدد خاص عن العالم الإسلامي - نوفمبر ٢٠٠٣.
- الصحف اليومية وبخاصة الأهرام والجمهورية من مصر، الحياة والشرق الأوسط اللتان تصدران من لندن ، أخبار الخليج والأيام والوسط من البحرين .
- النشرات الصحفية المترجمة من الخارجية الأمريكية على موقعها على الانترنت.

1. "Jane's " Journal, "Jane's", Defense weekly.
2. Kathleen and Bill Christian, "The Bush Administration Dual Loyality", (Counterpunch Magazine, Org. Dec. 2003).
3. Economist, Country Report of the Economist Intelligence Unit.
4. Foreign Affairs, American Council for Foreign Affairs, New York 2003-2004.
5. Foreign Policy, An American Journal by Carnegie Endowment.
6. The World in 2004, The annual Report of the Economist.
7. The New Yorker, Various Issues.
8. Journal of Democracy , the John Hopkins University Press, a number of issues.
9. Contemporary International Relation, China Institute of Contemporary International Relation ,Beijing , Monthly Journal

10. Al - Siyasa ,Journal of Politics , Society and Culture , University of Punjab, Lahore, Pakistan .
11. defense news ,USA .
21. Report of the Foreign Affairs Committee in the House of Common, UK. At the website.

ثالثاً: الوثائق:

- دستور - مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية - الديوان الملكي - ٢٠٠٢.
- وثائق تطوير العمل العربي المشترك - جامعة الدول العربية -القاهرة.
- مداولات وقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.
- بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٢-٢٠٠٤.
- بيانات جامعة الدول العربية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.
- وثائق اجتماعات مجلس التعاون الخليجي.
- وثائق القمة العربية في تونس.
- وثائق قمة الثماني في الولايات المتحدة من موقعها من الانترنت.
- وثائق مجلس الأمن ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- ٢٠٠٤ - الكويت.
- التقرير السنوي بشأن حقوق الإنسان في البحرين ٢٠٠٣ - الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ٢٠٠٤

- Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon United States., July 2002 , U . S . A ., House of Representatives.
- NATO Istanbul Summit Communiqué, June 2004.

- NATO the Istanbul Declaration Our Security in a New Era, June, 2004.
- NATO Istanbul Summit Communiqué, June 26, 2004.

- National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction Dec, 2002
- Papers presented at International Seminar on OIC Challenges and Response: Enlightened Moderation ,June 2004, Ministry of Foreign Affairs, Islamabad.
- Strategic Survey, International Institute for Strategic Studies, London, 2004.
- Arab Human Development Report, UNDP 2002-2004.
- UNDP: International Development Report 2002, 2003, 2004.



الدكتور مهندس محمد بن جاسم الغتم

- رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)
- بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نوتنجهام ترنت في بريطانيا.
- ماجستير (بحث) في التحليل العددي بالكمبيوتر من جامعة لافبره بالمملكة المتحدة.
- ماجستير القيادة والأركان العامة من كلية أركان الجيش الأمريكي في فورت لفنورث بولاية كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الفن والعلم العسكري (السياسة والاستراتيجية) من دائرة الدراسات العليا للجيش الأمريكي في فورت لفنورث بولاية كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية.
- دكتوراه في الطاقة بالكمبيوتر من جامعة التكنولوجيا البريطانية في لافبره بالمملكة المتحدة.
- الدكتوراه الفخرية العليا D.cS. بدرجة دكتور في العلوم من جامعة لافبره بالمملكة المتحدة.
- حائز على وسام الكفاءه العسكرية ووسام البحرين ووسام تحرير الكويت ونوط تحرير الكويت ووسام الخدمة العسكرية ووسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.
- حاصل على جائزة رئيس الوزراء لتكريم "رواد المحرق".
- حاصل على جائزة ولي العهد للبحوث العلمية الهندسية.
- حاصل على وسام جوقة الشرف برتبة فارس من الجمهورية الفرنسية.
- حاصل على وسام جوقة الشرف برتبة قائد من الجمهورية الفرنسية.
- حاصل على جائزة الدولة للعمل الوطني المميز.
- عمل مهندس صيانة في شركة نفط البحرين (بابكو) ورئيس مهندسين في شركة المنيوم البحرين (ألبا) ومدير للشئون الفنية والهندسية واللوجستية للقوات البرية والبحرية والجوية في قوة دفاع البحرين ورئيساً لجامعة البحرين ووزيرا للتربية والتعليم.
- له العديد من أوراق البحث المحكمة والمقالات المنشورة والمحاضرات العامة في السياسة وفي الاستراتيجية وفي التنظيم الاداري وفي التربية وفي ديناميكا السوائل الحرارية وفي الهندسة وفي الطاقة وفي الشئون اللوجستية وفي تحليل الأزمات، وأول كتبه كان "الاستراتيجيات التنموية والسياسات التطويرية" ثم صدر له كتاب "رؤية وتجربة في الإصلاح التربوي من منظور خليجي - من ثبات التاريخ إلى ديناميكية الحياة - البحرين نموذجاً" بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور محمد جواد رضا مستشار الدراسات التربوية والاجتماعية بمركز البحرين للدراسات والبحوث. ويصدر له كتاب جديد في المستقبل القريب بعنوان: "البحرين .. خمسة قرون من التاريخ والحضارة"، يليه بعد أشهر قليلة كتاب آخر بعنوان "الحضارة والضمير والمستقبل".



الدكتور محمد نعمان جلال

- مستشار الدراسات الاستراتيجية والمشرف على برنامج الدراسات الدولية وحوار الحضارات (حالياً) بمركز البحرين للدراسات والبحوث. شغل مناصب نائب مدير مركز الدراسات الدولية جامعة البحرين (سابقاً) ومساعد وزير الخارجية المصري للتخطيط السياسي والاقتصادي (سابقاً).
- تولى مناصب سفير مصر في باكستان ثم في الصين ١٩٩٥ - ٢٠٠١.
- مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٥.
- مندوب مصر المناوب لدى الأمم المتحدة ١٩٨٧ - ١٩٩٢.
- عمل في السلك الدبلوماسي المصري على مدى ٣٨ عاماً في سفارات مصر في الأردن - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - الهند - النرويج.
- حاصل على بكالوريوس علوم سياسية ١٩٦٥م - ماجستير علوم سياسية ١٩٧٤م - دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ١٩٨٠م.
- له العديد من المؤلفات منها السياسة والثقافة في الصين - عدم الانحياز في عالم متغير - الصراع بين الصين واليابان - مصر العروبة والإسلام وحقوق الإنسان - مستقبل الأمن العربي - العالم العربي في مفترق - هوية مصر - أثر حرب أكتوبر على السياسة العامة وعلاقات مصر الدولية - الصين بعيون مصرية - النظام السياسي في مملكة البحرين - الميثاق الوطني البحريني والعلاقات الدولية - الهوية والتحديث في البحرين - التحول الديمقراطي في البحرين - قواعد البروتوكول بين المجتمع الحديث والتقاليد الإسلامية - العلاقات المصرية الباكستانية - الواقعية الجديدة في الفكر العربي - دبلوماسية الحوار الدولي - الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول.
- كما تضمنت الموسوعة الدولية للشخصيات الهامة Who's who اسمه منذ أوائل التسعينات من ق ٢٠.

هذا الكتاب

هذا هو الإصدار الثاني في هذا السلسلة ذات البعد الاستراتيجي والذي يتناول التحديات ال... تواجه المنطقة العربية ثم القضايا الخ... البحرين في مجالات السياسة والأمن الو... الديمقراطي ويحلل التصورات الممارسات ا... الشرق الأوسط والدروس المستفادة من حر... كما يتناول بعض ردود الفعل الإسلامي... وباكستان على المتغيرات الدولية وي... التجارب الحوارية مع الدول الآسيوية ال... الصين واليابان والهند.

ولاشك أن قارة آسيا تعتبر قارة المستقبل... تطوير نماذج متعددة للتنمية الاقتصادي... وهي تجارب تستحق الاهتمام والرعا... العربي في هذه المرحلة الدقيقة التي تست... على الشرق والغرب على حد سواء.

